



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد

انعكاس سياسات تحرير التجارة الخارجية على صادرات الصناعات التحويلية في سورية

دراسة تحليلية 2000-2012

*The Reflect of foreign Trade Policies Liberalization on the
Manufactured Exports in Syria*

دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-سياسات اقتصادية

إعداد الباحث : كنان سليمان حسن

إشراف

المشرف المشارك: د. شادي بيطار

الأستاذ المشرف: أ. د. حبيب محمود

دمشق: 2016

إهداء

إلى من درست أبنائها الرجولة و الإقدام من علمت الوجود أبجدية
الصمود والنضال من تربت على يديها الشجاعة والبسالة....
التي لم و لن تعرف يوماً الانكسار والاستسلام

قصيدة الشموخ الأزلية

(سورية الحبيبة)

إلى من أنجزوا تضحياتهم بصمت أفضى الكون إرادة وعزيمةمن
عزفوا سيمفونية النصر بأرواحهم الطاهرةمن نحتوا بدمائهم
خريطة الغد المشرقأطهر و أنقى و أرقى بني البشر
الشموخ والرجولة..... قدسى هذا العصر

(شهداء وطني الأبرار)

إلى من جعلت للإنسان معنى من أنشد حبها في كل قول وفعل
رمز الحنان والتفاني.....من تقرأ في عينيها ألف حكاية من الوجد
لتبتسم..... الباقيه في روحي دون أفول

(أمي الحبيبة)

إلى سيد الكلمات..... من تعاندني حروفي في وصفه وتصمت.... خير
أحبتى.....الحاضر في ثنايا حياتي رغم غيابه

(والدي الغالي)

- إلى من تعلمت معهم الحياة ترنيمة الوفاء الأبدية

(إخوتي)

شكر وتقدير

مع إتمامي لهذه الأطروحة يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق على عطاءهم العلمي المتواصل والدؤوب، و أخص أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور حبيب محمود بأعمق الامتنان والتقدير لإشرافه وتوجيهاته لإتمام هذه الأطروحة، والمشرف المشارك الدكتور شادي بيطار لما قدمه من نصح ومتابعة لإتمام هذا البحث، والسادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم لوقتهم و جهدهم المبذولين للحكم على أطروحتي.

و لا يفوتني توجيه الشكر للدكتورة غزوة الصرن في هيئة تخطيط الدولة لما قدمته من عون في بعض مفاصل بحثي، فلها مني كل الشكر والامتنان.

فهرس المحتويات

مخطط البحث
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
مفردات البحث
الدراسات السابقة

مخطط البحث

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسات التجارة الخارجية

المبحث الأول: مدخل إلى نظريات واستراتيجيات التجارة الخارجية.....	3
1-1- المراحل التاريخية لتطور التجارة الخارجية-الدولية.....	4
2-1- تطور نظريات التجارة الخارجية.....	7
3-1- استراتيجيات التجارة الخارجية.....	13
المبحث الثاني: سياسات تنمية وتشجيع الصادرات.....	17
1-2- سياسة التوجه نحو الداخل(إحلال الواردات).....	19
2-2- سياسة التوجه نحو الخارج(تشجيع الصادرات).....	20
3-2- أسس وأطر تشجيع الصادرات.....	23
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية السورية.....	25
1-3- نشأة وتطور سياسات التجارة الخارجية السورية 1958-2000.....	26
2-3- سياسات تحرير تجارة سورية الخارجية 2000-2012.....	34
خلاصة الفصل الأول.....	40

الفصل الثاني: واقع الصناعات التحويلية السورية

المبحث الأول: سياسات التصنيع في الدول النامية.....	42
1-1- استراتيجيات التصنيع في الدول النامية.....	43
2-1- سياسات التصنيع في الجمهورية العربية السورية.....	44
المبحث الثاني : واقع الصناعات التحويلية السورية.....	53
1-2- الصناعات النسيجية والألبسة.....	53
2-2- الصناعات الغذائية.....	60
3-2- الصناعات الكيماوية.....	66
4-2- الصناعات الهندسية.....	72
خلاصة الفصل الثاني.....	83

الفصل الثالث: تطور صادرات الصناعات التحويلية السورية في إطار التحرير التجاري

المبحث الأول: تطور صادرات الصناعات التحويلية السورية.....	85
1-1- موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي.....	85
2-1- سياسات التصدير السورية بين عامي 2000-2014.....	87
3-1- تطور الصادرات السورية وفقاً لأهم المؤشرات 1980-2012.....	91

92	1-3-1- مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي.....
93	2-3-1- درجة أهمية الصادرات.....
93	3-3-1- متوسط الميل للاستيراد.....
95	4-1- تطور صادرات الصناعات التحويلية بين عامي 2000-2010.....
95	1-4-1- تطور صادرات الصناعات التحويلية وفق تصنيف طبيعة المواد والقطاع المصدر
97	2-4-1- تطور صادرات الصناعات التحويلية وفق تصنيف استخدام المواد والقطاع المصدر
99	5-1- تطور التورع الجغرافي للصادرات السورية.....
100	6-1- تطور قيم صادرات الصناعات التحويلية بين عامي 2000-2012.....
104	المبحث الثاني: تحديات تنمية صادرات الصناعات التحويلية السورية.....
104	1-2- التركيز السلعي للصادرات السورية.....
105	2-2- التركيز الجغرافي للصادرات السورية.....
107	3-2- ضعف تنافسية الاقتصاد السوري.....
115	المبحث الثالث: آفاق تنمية صادرات الصناعات التحويلية السورية في إطار تحرير التجارة الخارجية.....
115	1-3- تنوع الصادرات التحويلية السورية (الميزة النسبية الظاهرة).....
117	2-3- استغلال فرص التجارة الدولية (نموذج الجاذبية وإمكانيات التصدير).....
123	3-3- رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري.....
124	خلاصة الفصل الثالث.....
	الفصل الرابع: دراسة حالة عملية لتطور صادرات الغزل و النسيج السوري في إطار تحرير التجارة الخارجية
128	المبحث الأول: تحديات صادرات النسيج والألبسة السورية.....
128	1-1- الصناعة النسيجية في ظل الأزمة.....
131	2-1- التحديات الخارجية.....
134	3-1- التحديات الداخلية.....
136	المبحث الثاني: تحليل إحصائي لتطور صادرات النسيج و الألبسة السورية في إطار تحرير التجارة الخارجية.....
136	1-2- تطور صادرات النسيج والألبسة السورية حسب النوع.....
138	2-2- تطور صادرات النسيج والألبسة السورية حسب الشركاء التجاريين.....
139	3-2- تطور صادرات النسيج والألبسة السورية حسب القطاع المصدر.....
141	المبحث الثالث: تحليل قياسي لانعكاس تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية (صادرات غزل ونسيج)
141	1-3- العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و إنتاج الصناعات التحويلية برمجية SPSS V20
147	2-3- العلاقة بين مؤشر الانكشاف التجاري وصادرات الغزل والنسيج السوري برمجية Eviews 6
153	3-3- العلاقة بين صادرات الغزل و النسيج السوري و تحرير التجارة الخارجية برمجية Eviews 6
159	4-3- السلسلة الزمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري بين عامي 1999-2012.....
169	المبحث الرابع : استراتيجية مقترحة لدعم صناعة وتصدير النسيج والألبسة السورية.....
176	خلاصة الفصل الرابع.....
177	اختبار فرضيات البحث.....
180	نتائج البحث.....
185	المقترحات.....
190	المراجع.....

فهرس الجداول

رقم	الجدول	صفحة
1	تطور الصادرات والواردات السورية بين 2000-2010 بملايين الليرات السورية	39
2	تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في منشآت القطاع العام لصناعات الغزل والنسيج والجلود بين عامي 2007-2010 بالأسعار الجارية	54
3	تطور إنتاج النسيج والملابس في القطاع العام بين عامي 2006 و 2010	54
4	تطور عدد العاملين في شركات القطاع العام لصناعة النسيج والملابس بين عامي 2006 و 2010	55
5	تطور إنتاج الغزل والنسيج والملابس في القطاع الخاص 2006-2009	57
6	تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص لصناعات الغزل والنسيج 2007-2010 بالأسعار الجارية	57
7	الرساميل المستثمرة في منشآت القطاع الخاص للغزل والنسيج والألبسة بشكل تراكمي حتى عام 2012	58
8	العمالة في منشآت القطاع الخاص للصناعات النسيجية حتى عام 2012	59
9	تطور إنتاج الصناعات الغذائية في القطاع العام 2006-2010	61
10	المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في مؤسسات الصناعات الغذائية التابعة للقطاع العام 2006 - 2010	62
11	تطور عدد المشتغلين في القطاع العام للصناعات الغذائية بين 2006-2010	63
12	تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص للصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ 2007-2010 بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية	63
13	تطور إنتاج الصناعات الغذائية في القطاع الخاص 2006-2010	64
14	الرساميل وقيم الآلات المستثمرة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الغذائية حتى عام 2012	65
15	العمالة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الغذائية حتى العام 2012	65
16	تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع العام للمنتجات الكيماوية 2007-2010	67
17	تطور منتجات الصناعات الكيماوية في القطاع العام 2006-2010	68
18	المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية والمؤسسة العامة للأسمنت بملايين الليرات السورية 2006 - 2010	68
19	تطور عدد المشتغلين في القطاع العام للصناعات الكيماوية بين 2006-2010	69
20	تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص للمنتجات الكيماوية 2007-2010	70
21	تطور إنتاج الصناعات الكيماوية في القطاع الخاص 2006-2009	70
22	الرساميل وقيم الآلات المستثمرة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الكيماوية بشكل تراكمي 2012	71
23	العمالة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الكيماوية حتى العام 2012	72
24	الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع العام للصناعات الهندسية 2007-2010 بملايين الليرات السورية	74

75	تطور منتجات الصناعات الهندسية في القطاع العام عام 2006-2010	25
76	المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة العامة للصناعات الهندسية 2006 - 2010	26
76	تطور عدد المشتغلين في القطاع العام للصناعات الهندسية بين 2006-2010	27
77	الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص للصناعات الهندسية 2007-2010	28
78	تطور المنتجات الهندسية قطاع خاص 2006-2009	29
79	الرساميل وقيم الآلات المستثمرة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الهندسية تراكمياً حتى العام 2012	30
79	تطور حجم العمالة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الهندسية بشكل تراكمي حتى العام 2012	31
91	أهم قيم ونسب التجارة الخارجية السورية 1980-2012 بملايين الليرات السورية والنسب المئوية	32
96	قيم ونسب الصادرات السورية حسب طبيعة المواد المصدرة والقطاع المصدر 2000-2012	33
98	تطور الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب استخدام المواد وملكية القطاع المصدر 2000-2012	34
99	التوزيع الجغرافي للصادرات السورية بين عامي 2000-2010:	35
101	تطور قيم صادرات الصناعات التحويلية لكل من القطاعين العام والخاص بين عامي 2000-2010	36
103	صادرات الصناعات التحويلية لكل من القطاعين العام و الخاص عام 2012 بآلاف الليرات السورية	37
104	تركيب الصادرات السورية حسب زمر التصنيف الاقتصادي بين عامي 2000-2010	38
106	التركز الجغرافي للصادرات السورية بين عامي 2000-2012	39
110	المؤشرات الرئيسية لتمكين التجارة السورية للأعوام 2009-2010-2012	40
116	الميزة النسبية الظاهرية لصادرات سورية السلعية	41
120	محددات الصادرات السورية وفق أنموذج الجاذبية بين عامي 1995-2010	42
121	نسب تجارة سورية الخارجية الفعلية المحققة إلى النسب الممكنة وفق أنموذج الجاذبية	43
122	الأسواق الواعدة وغير المستغلة للصادرات السورية	44
136	تطور قيم الصادرات النسيجية السورية بين عامي 2004-2012	45
139	تطور صادرات الألبسة والنسيج السوري بين عامي 1999-2012 بآلاف الأطنان وملايين الليرات السورية	46
141	تطور إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية بملايين الليرات السورية MGO ومؤشري درجة أهمية الصادرات XID ودرجة أهمية الواردات MID 1999-2010	47
148	قيم صادرات الغزل والنسيج السوري ومؤشر الانكشاف التجاري 1999-2010	48
151	أنموذج الانحدار للعلاقة بين مؤشر الانكشاف التجاري وصادرات النسيج والألبسة ومعايير جودته	49
153	قيم المتغير المستقل EXT والمتغيرين التابعين EX/IM	50
157	معايير جودة أنموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين صادرات النسيج والألبسة وكل من درجة أهمية الواردات والصادرات	51

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	صفحة
1	تطور وجهة الصادرات السورية خلال عامي 2011-2012	100
2	التوزع التكراري للمتغير التابع MGO ((Manufactured Groos Output)	143
3	انتشار المتغير التابع MGO	143
4	توزع بواقي المتغير التابع MGO	144
5	شكل انتشار المتغير التابع EXT وفقاً للمتغير المستقل TRA	150
6	منحنى العلاقة بين صادرات الغزل والنسيج و درجة أهمية الصادرات باستخدام لوغاريتمات المتغيرات	155
7	منحنى العلاقة بين صادرات الغزل والنسيج و درجة أهمية الواردات باستخدام لوغاريتمات المتغيرات	155
8	السلسلة الزمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري 1999-2012	160
9	السلسلة الزمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري باستخدام اللوغاريتم الطبيعي 1999-2012	161
10	قيم الارتباط الجزئي لصادرات الغزل والنسيج السوري	164
11	توزع القيم المراقبة والمحسوبة لصادرات الغزل والنسيج السوري	165
12	منحنى القيم المتوقعة لصادرات الغزل والنسيج السوري حتى العام 2020	168

انعكاس سياسات تحرير التجارة الخارجية على صادرات الصناعات التحويلية في سورية

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي توجهات حثيثة نحو التدويل والتنظيم الدولي، وذلك في إطار المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، التي تقوم ظاهر الأمر بالتنظيم والإشراف على الاقتصاد العالمي، أما باطن الأمر فقد سعت هذه المنظمات لتأمين مصالح الدول العظمى المسيطرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. في حين كان التوجه أولاً لتنظيم سوق النقد الدولي، فقد تم إهمال التجارة الدولية عمداً من قبل الدول العظمى، وذلك إدارة لمصالحها الاقتصادية التي لم تكن تتوافق مع تحرير التجارة العالمية، وتم الاكتفاء بالاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارية (General Agreement for Trade and Tariffs) (GATT) في عام 1995 وعندما تم تمكين اقتصاديات الدول المتقدمة بعد عقود من الحمائية التجارية، وضافت أسواق هذه الدول بمنتجاتها، تم تحفيز الدعوات لتحرير التجارة العالمية، وتم تحويل الاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارية "GAAT" إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) (World Trade Organization) لتقوم بالإشراف على تحرير التجارة العالمية.

على الجانب الآخر فقد تمايزت الدول النامية في اتجاه سياسات التجارة الخارجية التي اعتمدتها، فبعضها اعتمد سياسات حمائية موجّهة للداخل لحماية الاقتصاد الوطني، أو ما عرف بسياسة إحلال الواردات، وبعد تبني هذه السياسة لعقود وجدت العديد من حالات عدم النجاح في هذه السياسات، وإن كان لا يمكن القول بفشل هذه السياسات بالكامل، إلا أن الهدف هنا التطرق لنموذج آخر من السياسات التجارية وهي السياسات الموجهة للخارج، أو ما يعرف بسياسات تنمية وتشجيع الصادرات التي تم تبنيها في عدد من الدول النامية، والتي حققت بدورها نجاحات تنموية متميزة، ومن أبرز هذه الدول دول جنوب و جنوب شرق آسيا.

على الرغم من التناقضات الكبيرة التي تحملها عملية تحرير التجارة العالمية في طياتها، فإن هذا التحرير يبدو كشر لا بد منه، وقد باشرت العديد من الدول النامية بتبني هذا التوجه، ومن هذه الدول سورية، في هذا السياق يبرز دور حيوي لسياسات التجارة الخارجية المتبناة في الدول النامية، وذلك من خلال تبني سياسات و آليات عمل فعالة تؤدي لتنمية ودعم صادرات هذه الدول، وبما يؤدي إلى تحقيق زيادة ملموسة في الصادرات تعمل على خلق توازن مع زيادة تدفق الواردات الذي سينجم عن تحرير التجارة، الأمر الذي يسهم في عملية تنمية صناعات هذه الدول وتطورها، وبالتالي تطور ونمو اقتصادياتها. تشكل الفكرة السابقة جوهر هذا البحث، وذلك من

خلال دراسة وتحليل السياسات والآليات التجارية التي تعتمد عليها الدول النامية وانعكاسات هذه السياسات على اقتصادياتها، وذلك من خلال تناول حالة الاقتصاد السوري.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من تحليل واستكشاف انعكاس سياسات التجارة الخارجية المعتمدة وأثرها على تنمية وتشجيع صادرات قطاع الصناعات التحويلية من حيث الحجم والنوع، و تطور مساهمة هذا النوع من الصادرات في التجارة الخارجية السورية، والآثار المترتبة على اعتماد سياسات تحريرية للتجارة الخارجية على تطور حركة التجارة الخارجية السورية، و دورها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني .

من هنا تبرز أهمية دراسة وتتبع السياسات والآليات المعتمدة لتوجيه عمليات التجارة الخارجية ، و دور هذه السياسات في تخفيف وطئة التوجه لتحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني بصورة عامة، و أثرها على قطاع الصناعات التحويلية إنتاجاً وتصديراً بصورة خاصة، وذلك عبر روابطها الخلفية من خلال خلق الحوافز والجدوى الاقتصادية لتطوير الصناعات التحويلية، و الأمامية المتمثلة بزيادة حجم ونوعية صادرات هذا القطاع، وما يعكسه ذلك من فوائد على الاقتصاد الوطني.

حدود البحث:

الحدود المكانية: يتحدد البحث مكانياً في إطار الاقتصاد السوري بأبعاده الجغرافية.

الحدود القطاعية: يتناول البحث قطاع التجارة الخارجية السورية، و قطاع الصناعات التحويلية السوري، و فرع الصناعات النسيجية بتفصيل خاص.

الحدود الزمانية: يتناول البحث تحليل سياسات التجارة الخارجية السورية منذ منتصف القرن الماضي حتى العام 2012، و قطاع الصناعات التحويلية إنتاجاً وتصديراً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2012 وفق توفر البيانات الإحصائية الرسمية.

أهداف البحث:

وفقاً لأهمية البحث فإن أهدافه تتلخص فيما يلي:

➤ تتبع أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعات التحويلية في سورية وعلى صادرات هذا القطاع .

➤ تحليل أثر السياسات التجارية المتعلقة بتنمية صادرات قطاع الصناعات التحويلية على صادرات هذه الصناعة في سورية، وذلك لمعرفة مدى أهمية دور هذه السياسات وانعكاسها على منتجات وصادرات الصناعات التحويلية، ومساهمتها في التجارة الخارجية السورية.

➤ دراسة حالة عملية تتمثل بتطور صادرات الغزل والنسيج السوري في إطار تحرير تجارة سورية الخارجية، واستكشاف طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وصادرات قطاع الغزل والنسيج السوري.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في كون انفتاح الاقتصاد السوري على الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية مازال حديث العهد، حيث اعتمد الاقتصاد السوري لعدة عقود على التوجه الاشتراكي في التنمية الاقتصادية، وعلى صعيد السياسة التجارية الخارجية المعتمده في إطار هذا النموذج فقد كانت سياسة تجارية موجهة نحو الداخل أي سياسة إحلال الواردات. مع بدايات القرن الحالي تم اتخاذ القرار بالتخلي التدريجي عن التوجه الاشتراكي، وتبني توجه اقتصاد السوق الاجتماعي، مع هذا التحول تم أيضاً تبني توجه بالانفتاح على الاقتصاد العالمي على عدة صعد، على الصعيد الدولي من خلال تقديم طلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، والعمل على الانضمام إلى الشراكة الأورو - متوسطة، وعلى الصعيد الإقليمي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة مع تركيا وإيران ، و المساهمة بإطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إن التحولات سابقة الذكر داخلياً وخارجياً فرضت على الاقتصاد السوري عدد من التحديات و التغييرات التي يجب أن يقوم بها الاقتصاد السوري، حيث أن سياسات التجارة الخارجية التي كان يتبناها الاقتصاد السوري حتى وقت قريب لم تكن تلحظ قطاع الصناعات التحويلية بصورة فعالة، ولم يكن لهذا القطاع مساهمة فعالة في الصادرات السورية، في حين تفرض التطورات الاقتصادية الأخيرة التي تم ذكرها إيلاء هذا القطاع اهتماماً أكبر سواء على صعيد الإنتاج، أو على صعيد التجارة الخارجية والتصدير.

مما سبق وفي إطار هذا البحث فإن الواقع الجديد يفرض تبني سياسات وآليات جديدة وفعالة تعمل على تطوير صادرات هذا القطاع وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، وهنا تكمن المشكلة الأساسية للبحث والمتمثلة في نوعية السياسات الاقتصادية التي يجب تطبيقها في الاقتصاد السوري، وبالألية التي تؤدي إلى تطوير وزيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني وبصورة خاصة في التجارة الخارجية.

انطلاقاً مما سبق سيتم في إطار هذا البحث محاولة الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وقطاع الصناعات التحويلية السورية؟
- ما هي آثار تحرير التجارة الخارجية على الصادرات السورية وبصورة خاصة الصادرات التحويلية؟
- ما هو انعكاس تحرير التجارة الخارجية على صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية ؟

فرضيات البحث :

- انطلاقاً من أهداف البحث ومشكلته فقد تم وضع الفرضيات التالية:
- إن العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و إنتاج قطاع الصناعات التحويلية السورية خلال الفترة المدروسة هي علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية.
 - توجد علاقة معنوية و ذات دلالة إحصائية بين اعتماد سياسات تجارية تحريرية اتجاه الاقتصاد العالمي، وصادرات صناعات الغزل والنسيج والألبسة السورية.
 - إن اعتماد سياسات وآليات فعالة لتنمية وتشجيع صادرات الصناعات التحويلية السورية سيؤثر إيجاباً على مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في التجارة الخارجية السورية .

منهجية البحث :

سيتم في هذا البحث الاعتماد على مجموعة من المناهج البحثية كما يلي :

أولاً المنهج الوصفي التاريخي وذلك في الفصل الأول من البحث لتقديم إطار نظري لمفهوم التجارة الخارجية و السياسات النازمة لها على صعيد الدول النامية و الاقتصاد السوري .

ثانياً المنهج التحليلي الإحصائي وذلك اعتماداً على البيانات الإحصائية في الفصلين الثاني والثالث من أجل رصد تطور قطاع الصناعات التحويلية وصادراته في الاقتصاد السوري، في ظل التحول الذي طرأ على سياسات التجارة الخارجية السورية.

ثالثاً المنهج التحليلي القياسي وذلك في الفصل الرابع من البحث بهدف تحليل طبيعة العلاقة بين تحرير سياسات التجارة الخارجية، وكل من إنتاج الصناعات التحويلية السورية، وصادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية خلال الفترة المدروسة.

الدراسات السابقة :

يوجد عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع سياسات التجارة الخارجية وآليات تنمية وتشجيع الصادرات في الدول النامية، وعلى صعيد سورية فإن الدراسات التي تناولت السياسة التجارية تعتبر قليلة نسبياً، ويمكن تصنيفها على أساس دراسات محلية و دراسات دولية. تناولت الدراسات الدولية بصورة أساسية أهمية تحرير التجارة الخارجية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، أما الدراسات المحلية فقد ركزت على عملية تطور وهياكل تجارة سورية خارجية، كما يوجد بعض الدراسات العربية، ويمكن فيما يلي استعراض أبرز هذه الدراسات وفق التصنيف السابق:

أولاً: الدراسات المحلية:

❖ **هناء يحيى سيد أحمد، 2007: "دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية**

في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980-2005"، بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، إشراف أ.د. محمد عكروش و أ.د. عبد الهادي الرفاعي، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين. تضمنت الأطروحة تحليلاً إحصائياً لتطور حركة التجارة الخارجية خلال الفترة المدروسة، و ارتباطها مع مختلف مؤشرات الاقتصاد السوري كالنمو الاقتصادي والسكاني وغيرها، و ذلك في محاولة لبيان دور التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري ومكوناته، والآثار المتبادلة لهذا القطاع مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وآفاقها المستقبلية في ظل التطورات الدولية، وخلصت الباحثة إلى نتيجة أساسية مفادها ضرورة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وذلك على الرغم من الكلف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا الانفتاح، مما يتطلب العمل على اعتماد السياسات والآليات اللازمة لتخفيض هذه الكلف على الاقتصاد الوطني.

❖ **ناديا خالد نعمان ثابت، 2006: "الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية**

وإمكانية تطبيق القيمة المضافة كبديل عنها في سورية"، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، إشراف أ.د. محمد خالد الحريري و د. ثناء أبا زيد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين. تناولت الباحثة مشكلة إيجاد إيراد مالي بديل عن انخفاض الرسوم الجمركية في إطار تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتوجه لتحرير التجارة الخارجية، وما سينجم عنه من فقدان الدولة لمصدر مهم من مصادر تمويل الخزينة العامة، و تمثل المصدر البديل كما طرحته الباحثة في فرض ضريبة على القيمة المضافة. أهم نتائج التي توصلت إليها الباحثة تمثلت بتطبيق القيمة المضافة من أجل تعويض النقص الحاصل عن تخفيض الرسوم الجمركية.

❖ **هيثم جعفر، 2002 : " المشاكل الاقتصادية للتجارة الخارجية بين جمهورية مصر**

العربية والجمهورية العربية السورية" بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، إشراف أ.د. محمد نظير بسيوني، أ.د. أحمد فؤاد منصور، جامعة عين شمس. تناول الباحث في إطار بحثه عرضاً لواقع التعاون الاقتصادي السوري-المصري، وتحديات تنمية التبادل التجاري بين الدولتين، وذلك من خلال القيام بدراسة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتأثيرها على حركة تجارة سورية الخارجية، من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن المنطقة لم تحقق النتائج المرجوة منها على صعيد الاقتصاد السوري، حيث أن مستوردات سورية من الأقطار العربية قد ازدادت في مقابل لتناقص صادراتها ، وعزى الباحث هذه النتيجة إلى تشابه الهياكل الصناعية للدول الشريكة في منطقة التجارة

الحرّة، وإلى وجود العديد من المعوقات التي تمنع عملية إكمال التكامل الاقتصادي بين الدول العربيّة.

❖ د. عز الدين جوني، 2001: التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي،

الطبعة الأولى، دار الرضا، دمشق: هدف الكاتب إلى تقديم صورة واقعية ومفصلة عن التجارة الخارجية السورية خلال الفترة 1975-1999، وذلك من خلال تناول البيانات الإحصائية الرسمية المنشورة تحليلياً، وذلك خلال الفترة المدروسة والتي شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على كافة المستويات المحلي والإقليمي والدولي، كما قدم الكاتب في إطار الكتاب عدد كبير من الجداول الإحصائية التحليلية و التي تشكل عنصراً مساعداً للدراسات في مجال التجارة الخارجية السورية، وقد توسع الكاتب بشكل ملحوظ فيما يتعلق بتحليل تدفق التجارة الخارجية لمنتجات الصناعات التحويلية مبرزاً الدور الكبير التي تحتله هذه المنتجات في التجارة الخارجية السورية.

❖ رانيا الرفاعي، 1999: "اتفاقية الغات وانعكاساتها الاقتصادية مع إشارة خاصة

لسورية"، بحث أعد لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، إشراف أ. د. موسى الغرير. تناولت الباحثة الآثار السلبية والإيجابية لانضمام سورية إلى اتفاقية الغات على الاقتصاد السوري. النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها الباحثة تمثلت في أن التأخر في انضمام سورية إلى الاتفاقية ليس في صالحها، نظراً لما سيؤدي إليه من اختصار في المدة اللازمة لمواءمة كل من الهياكل الاقتصادية، والأنظمة التجارية السورية من جهة، و واقع التطبيق العملي و وسائل تطويره، و أساليبها من جهة أخرى.

❖ أديب صقر علي، 1997: "صادرات الغزل والنسيج في سورية، الواقع والآفاق" بحث أعد

لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، إشراف أ. د. عصام خوري. تناول الباحث أهمية التجارة الخارجية في العلاقات الاقتصادية الدولية، و قدم دراسة مفصلة لتطور الصادرات السورية من الغزل والنسيج خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970-1993، وخلص الباحث إلى أن صادرات الغزل والنسيج قد لعبت دوراً هاماً في تجارة سورية الخارجية خلال الأعوام 1989-1991 لتتراجع في الأعوام التالية، كما ركزت الباحث على الأسباب التي أدت لتراجع هذه الصناعة في الاقتصاد السوري، ومن أهم النتائج التي خرج بها الباحث أن ضعف القدرة التنافسية للصادرات السورية النسيجية في الأسواق الخارجية كان من أكثر العوامل التي ساهمت في انخفاض نسبتها إلى إجمالي الصادرات السورية، لتحل محلها الصادرات النفطية وتشكل النسبة الأكبر من الصادرات السورية السلعية.

❖ **مدين علي، 1997:** " المستوردات السلعية السورية، نظرة تحليلية إلى تطورها وأبعادها التنموية" ، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، إشراف أ.د. عصام خوري، د. حسين الفحل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. تناول الباحث في إطار دراسته المستوردات السلعية السورية وبنيتها و أهمية دورها في الاقتصاد السوري، وانعكاس سياسات الدول الرأسمالية التجارية والمالية والنقدية، إلى جانب السياسات الاقتصادية السورية وبصورة خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسات القطع و اختيار أسواق الاستيراد على قيمة وبنية المستوردات السلعية السورية. خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أنه في الفترة التي تلت الثمانينات تراجعت نسبة مستوردات سورية من المواد الغذائية التي احتلت في فترة الثمانينات نسبة هامة من إجمالي مستوردات سورية، إلا أنها حافظت على هيكلها النوعي. النتيجة الهامة الأخرى التي توصل إليها الباحث تمثلت في النسبة الكبيرة التي شكلتها السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات والتجهيزات خلال الفترة المدروسة من مستوردات سورية السلعية.

ثانياً: الدراسات العربية:

❖ **د.قدي عبد الحميد، 2002:** (آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات -حالة الجزائر) ،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير-جامعة الجزائر – أ.وصاف سعيدي،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية-جامعة ورقلة 2002 .تناول الباحثان في بحثهما برامج ضمان ائتمان الصادرات كعنصر في استراتيجيه كلية لتنمية الصادرات في الجزائر، حيث تطرقا إلى ماهية برامج ائتمان الصادرات والدور الذي تؤديه في ترقية وتنويع الصادرات الغير تقليدية. خلص الباحثان إلى أن برامج ائتمان الصادرات تقوم بدور أساسي في ترقية المنتجات المحلية نحو الخارج من خلال حماية المصدرين من أخطار التجارة الدولية ، وأكدّا على الإدارة الفعّالة لأخطار التصدير من مختلف المداخل نظراً لتعقيد البيئة الدولية، وحالة عدم اليقين التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية.

❖ **أ. وصاف سعيدي، 2002:** (تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر) ، جامعة ورقلة – الجزائر:تناولت الباحثة في بحثها حالة الاقتصاد الجزائري وانتقاله من سياسة إحلال الواردات إلى الانفتاح على التجارة العالمية، ومدى العلاقة بين نمو صادرات الاقتصاد الجزائري وتحقيق النمو الاقتصادي.خلصت الباحثة إلى أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يتطلب مزيد من رفع الكفاءة الاقتصادية، وذلك من خلال خلق مناخ للتنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار السوق المحلي أصبح سوقاً منفتحاً على العالم، وبما يؤدي إلى تضافر الجهود وصولاً إلى بناء اقتصادي غير نفطي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وجعلها أكثر استقراراً.

ثانياً: الدراسات الدولية:

❖ البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دائرة الشرق الأوسط، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانون الأول 2004:سورية نحو سياسة تجارية

لتحفيز النمو - " Syria Harnessing Trade for Growth "

بحث التقرير عن مواصفات السياسة التجارية التي يعول عليها للتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي في سورية، وقدم الباحثون وصفاً للسياسة التجارية السورية، كما تطرق لعدد من السيناريوهات المحتملة، بالإضافة إلى جملة من المقترحات لتحرير التجارة الخارجية.

❖ البنك الدولي، 2004: "تحليل التجارة والخدمات في سورية: الاندماج في الأسواق

العالمية-تقييم القدرة التنافسية في التجارة والخدمات اللوجستية "

"Syria Trade and Logistics Analysis: Integrating with Global Markets-Trade Competitiveness and Logistic Analysis"

تناولت هذه الدراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية، حيث تم استعراض مختلف الإجراءات والخدمات اللوجستية والعقبات التي تواجه عملية تحرير التجارة الخارجية على صعيد الاقتصاد السوري، إلا أنها بقيت في إطار التوصيف والانتقاد بدون تقديم سيناريوهات لعملية التحرير .

حرص بعض الباحثون في إطار الدراسات التي تم الإطلاع عليها على رصد العلاقة بين التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني، بينما عمل البعض الآخر على تحليل هياكل المستوردات والصادرات و التطورات التي طرأت عليها خلال فترات زمنية مختلفة، كما استهدفت بعض الدراسات الحديثة استكشاف التحديات في وجه انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية و الخسائر و المنافع المتوقعة من هذا الانضمام.

أما البحث الحالي فيهدف إلى العمل على الإيضاح تحليلياً وقياسياً لانعكاس عملية التحرير الفعلي للتجارة الخارجية السورية خلال العقد الأخير على الصادرات المصنعة السورية، وذلك بهدف التحقق من صحة الفرضية القائلة بأن عملية تحرير التجارة الخارجية تؤدي إلى تحسن في أداء قطاع التصنيع في الاقتصاديات النامية، وذلك من خلال زيادة حجم الصادرات المصنعة الناجم عن حوافز التصدير، وإزالة القيود التي تحد من نمو تصنيعها وتصديرها المترافقة مع عملية تحرير التجارة الخارجية.

ملخص

شهد الاقتصاد السوري منذ مطلع الألفية الحالية حراك اقتصادي إصلاحي تمثلت أبرز عناوينه بالتوجه للانفتاح الاقتصادي داخلياً وخارجياً، على الصعيد الداخلي توج هذا الحراك في عام 2005 باعتماد أنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي كبديل للأنموذج الاشتراكي المخطط كأنموذج اقتصادي تنموي للاقتصاد السوري، وعلى الصعيد الخارجي تم اعتماد منهج لتحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات لترسيخ هذا التحرير داخلياً عبر سن القوانين والتشريعات الملائمة، و خارجياً عبر خوض مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، و محاولات مستمرة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والدخول في عدد من مناطق التجارة الحرة الثنائية و الإقليمية.

يدور هذا البحث في فلك الانفتاح الاقتصادي الخارجي من خلال العمل على استكشاف انعكاس هذا الانفتاح على الاقتصاد السوري، بصورة خاصة انعكاس سياسات تحرير التجارة الخارجية السورية على الاقتصاد السوري، حيث عمل الباحث على تتبع التطور والتنوع الذي طرأ على سياسات التجارة الخارجية السورية المعتمدة خلال فترات تنمية الاقتصاد السوري المختلفة، ومن ثم العمل على رصد انعكاس اعتماد سياسات تحرير التجارة الخارجية اعتباراً من مطلع القرن الحالي على قطاع الصناعات التحويلية السورية إنتاجاً وتصديراً، و تناول حالة عملية لانعكاس تحرير التجارة الخارجية على أحد أبرز أنواع هذه الصادرات وهي صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية، وذلك بهدف تقصي نوع سياسة التجارة الخارجية الأكثر فعالية للاقتصاديات النامية بالتوجه نحو الداخل وإحلال الواردات، أو بالتوجه نحو الخارج والتصنيع بهدف التصدير. بالاعتماد على قاعدة بيانات المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000-2012، تم تناول القضية السابقة باستخدام مناهج التحليل الاقتصادي الوصفية والكمية، و قد تم التوصل خلال البحث إلى توصيف لانعكاس اعتماد منهجية لتحرير سياسات التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية السورية، و الخروج بعدة استنتاجات كان من أهمها الأثر الإيجابي لسياسات تحرير التجارة الخارجية على صادرات الصناعات التحويلية السورية، وبصورة خاصة على قطاع صناعة الغزل والنسيج والألبسة السورية إنتاجاً وتصديراً، كما تم في ختام البحث اقتراح عدد من التوصيات لتطوير وتنمية صادرات هذا القطاع .

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، الصناعات التحويلية، صادرات الصناعات التحويلية، قطاع الغزل والنسيج والألبسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسات التجارة الخارجية

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية المرآة التي تعكس الواقع الاقتصادي للدول والأطراف التي تقوم بها، فالميزان التجاري بشقيه الصادر والوارد يعكس مستوى تطور الاقتصاد وحجمه، كما يعطي حجم الصادرات والواردات ونوعيتها مؤشراً هاماً على تقدم الاقتصاديات واستقرارها ودرجة الرفاه التي حققتها. وقد ارتبطت نشأة التجارة الخارجية للدول بتطور الاقتصاديات الوطنية وتقدمها، وازدادت عمقاً مع تطور الإنتاج وتنوعه، كما حظي مفهوم التجارة الخارجية باهتمام الاقتصاديين والأدبيات الاقتصادية من أجل تحليلها وتبيان أسباب قيامها و دوافعها وانعكاساتها على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية للدول أطراف التبادل.

إذا كان المنطق الاقتصادي يقول بضرورة التجارة الخارجية لجميع الدول بمختلف حجوم اقتصادياتها وتطورها، وذلك من أجل تصريف فوائض الإنتاج من جهة، وسد العجزات والاختلالات في موارد وعناصر الإنتاج من جهة أخرى، فإن هذا المنطق يقول أيضاً بأن هذين العاملين في نفس الوقت مهمان لتحديد أسلوب إدارة التجارة الخارجية للدول، و انتقاء أفضل السياسات والآليات لتوجيهها، فسياسة التجارة الخارجية الملائمة لاقتصاد صغير الحجم ونامي كالاقتصاد السوري تختلف عن سياسة التجارة الخارجية الملائمة لاقتصاد كبير الحجم ومتطور كالاقتصاد الألماني، من هنا تظهر ضرورة تمايز سياسات التجارة الخارجية المعتمدة بين مختلف الدول، كما يتميز انعكاس سياسات التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول التي تتبناها، وعلى شركاءها التجاريين. بالإضافة إلى دور حجم وتطور الاقتصاد في تأطير سياسة التجارة الخارجية، فإن الهدف المتوخى تحقيقه من هذه السياسة يستحوذ على دور رئيسي أيضاً في تحديدها، حيث يجب التأكيد على كون التجارة الخارجية ليست هدفاً بحد ذاته، و إنما هي أداة اقتصادية لتحقيق الهدف الاقتصادي الأسمى، والمتمثل بتحقيق التنمية الاقتصادية، والاستقرار والرفاه للمجتمع.

إن أهم تحديات سياسات التجارة الخارجية وآلياتها تتمثل بتحقيق الهدفين السابقين بتوازن حيث لا تؤدي هذه السياسة إلى اختناقات في المعروض السلعي داخل الاقتصاد الوطني من جهة، وتؤدي إلى تحقيق التوازن في عرض عناصر الإنتاج والمنتجات وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة في الاقتصاد الوطني، وبما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي واستقراره من جهة أخرى. بالإضافة إلى التحليل البسيط السابق لأهداف التجارة الخارجية فإن تعقد العمليات الإنتاجية، والعولمة الاقتصادية، والتطور التكنولوجي، والتكثيف الرأسمالي قد أدت جميعاً إلى تعقيد أهداف التجارة الخارجية، كما أدت إلى تعدد معيقات تنظيمها، بحيث أصبح موضوع السياسات التجارية أكثر تعقيداً من التحليل السابق، وبالتالي فإن مفهوم التجارة الخارجية وأساليب تنظيمها أصبحت تخضع للكثير من العوامل والمحددات، وهذا ماتمت محاولة التطرق له من خلال هذا البحث وذلك من خلال العمل على تناول التجارة الخارجية السورية، والسياسات الموجهة والناظمة لها، و انعكاسها بصورة أساسية على تجارة منتجات قطاع الصناعات التحويلية.

انطلاقاً من التمهيد السابق فإن التجارة الدولية بين الدول ليست حديثة العهد، وإنما يعود ظهورها لقرون خلت، ولكن الأمر البارز في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين تمثل بالتطورات المتسارعة التي شهدتها، وإن كانت هذه التطورات قد اختلفت من مرحلة لأخرى تبعاً لمجموعة من العوامل التي سيتم فيما يلي استعراضها بإيجاز من خلال استعراض المراحل التاريخية لتطور التجارة الدولية.

المبحث الأول: مدخل إلى نظريات واستراتيجيات التجارة الخارجية-الدولية:¹*

1-1- المراحل التاريخية لتطور التجارة الخارجية-الدولية:

المرحلة الأولى 1870-1945:

نشطت التجارة الخارجية للدول منذ العام 1870 بصورة لم يسبق لها مثيل، وإن كان هناك تجارة دولية قبل هذا التاريخ لكن ليس بهذا الحجم، ويعود الفضل في انطلاق هذه الموجة التي يمكن اعتبارها الموجة الأولى الملحوظة في تاريخ تطور التجارة الدولية إلى الهبوط الكبير في تكاليف النقل، الناجم عن التحول من النقل بالسفن الشراعية إلى السفن البخارية، بالإضافة إلى التخفيض الذي طرأ على التعريفات الجمركية من خلال ما عرف بالاتفاق الأنجلو-فرنسي، وتطور تكنولوجيا النقل كالسكك الحديدية الأمر الذي دفع باتجاه استخدام أكبر للأراضي الزراعية، وخلق فرصاً كبيرة لتصدير السلع بكثافة، وتمثل النمط التجاري الذي نجم عن ذلك بالتبادل التجاري غير متكافئ للمواد الأولية والسلع المصنعة. على الرغم من انخفاض تكلفة النقل نتيجة للتقدم التكنولوجي مابين العامين 1914 و 1945، إلا أن التجارة الدولية شهدت تراجعاً خلال هذه الفترة يمكن رده إلى تراجع الطلب نتيجة ظروف الحرب، وعدم الاستقرار السياسي في العالم، وماتلا ذلك من الكساد الكبير الذي حاولت الحكومات الرد عليه بالحماية التجارية أملاً بتحويل الطلب إلى الأسواق المحلية، وقادت الولايات المتحدة الأميركية هذا التيار، حيث كانت أول من بدأ بفرض التعريفات الجمركية، والتي تم الرد عليها بفرض تعريفات مضادة من الدول الأخرى، وأدى ارتفاع الحماية الجمركية عالمياً إلى تراجع التجارة الخارجية بين الدول، وفي عام 1950 انخفضت الصادرات كنسبة من الدخل العالمي إلى حوالي 5%².

المرحلة الثانية 1945-1980:

يمكن اعتبار العام 1945 بداية المرحلة الثانية من تطور التجارة الخارجية لدول العالم، والتي استمرت حتى العام 1980، حيث شكلت نتائج التراجع إلى القومية، وما أدت إليه من حروب و دمار حافزاً للعودة إلى الأممية، وأتت أولى الخطوات باتفاقية بريتون وودز، و ماتلا ذلك من سعي الدول المنتصرة في الحرب إلى تشكيل المنظمات الدولية الاقتصادية للإشراف على العلاقات الاقتصادية الدولية، و تنظيمها وضمان

¹ * يستخدم تعبير التجارة الخارجية عندما يكون المقصود التبادل التجاري لدولة ما مع باقي دول العالم ، أما مفهوم التجارة الدولية فيطلق على التبادل التجاري عندما يتم تداول مفهوم التبادل التجاري بين الدول مجتمعة.

² كولير، بول، دولار، ديفيد: العولمة والفقر والنمو، بناء اقتصاد عالمي شامل، البنك الدولي، تقرير بحوث السياسات، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة العربية الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، لبنان، ص 36 .

استقرارها بما يخدم مصالح هذه الدول، وقد أدى بعد النظر لدى هذه الدول والتخطيط المسبق والجيد إلى إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF (International Monetary Fund)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD (International Bank for Reconstruction and Development)، في حين أدى تحفظ الولايات المتحدة الأميركية إلى الحيلولة دون إنشاء منظمة للتجارة العالمية، و الاكتفاء بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT (General Agreement for Trade and Tariffs)، وترافق ذلك مع جهود لخفض الحواجز والعوائق أمام حركة التجارة الدولية.¹ إلا أن تحرير التجارة الخارجية من ناحية الدول الراغبة في المشاركة، أو السلع المشمولة بذلك التحرير كان اختيارياً، وبحلول عام 1980 كانت التجارة في السلع المصنعة فيما بين الدول المتقدمة قد تحررت من الحواجز إلى درجة كبيرة، وبقيت الحواجز قائمة أمام صادرات الدول النامية باستثناء السلع الأساسية التي لاتنافس المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة، فواجهت الدول النامية حواجز عالية في مجال المنتجات الزراعية والمصنعة، كما أقامت الدول النامية بدورها عدداً كبيراً من الحواجز ضد بعضها البعض وضد الدول المتقدمة.²

بشكل عام تضاعف حجم التجارة نسبةً إلى الدخل العالمي، واستعادت المستوى الذي كانت عليه خلال المرحلة الأولى تقريباً، إلا أن هذا التحرير بالنسبة للدول النامية لم يكن متوازناً، فقد تمت إعادة تكريس نمط التجارة القديم بين الشمال و الجنوب (تبادل السلع المصنعة بالمواد الأولية التي تتطلب أراضي واسعة بالإضافة إلى عدم عودة تدفق حركة رأس المال والأيدي العاملة). أما بالنسبة للدول الغنية فقد كانت المرحلة الثانية لتطور التجارة الخارجية وتحريرها مربحة جداً، فقد وسع رفع الحواجز التجارية عملية تبادل السلع المصنعة، وأدى ذلك إلى تزايد أهمية التخصص الدولي في التصنيع مما سمح بإقامة التكتلات الاقتصادية، واحتكار تكنولوجيا التصنيع، وتحقيق وفورات الحجم، وساعد ذلك في زيادة دخول الدول الغنية مقارنةً بغيرها من الدول.³

المرحلة الثالثة لتطور التجارة الخارجية 1980 - :

عام 1995 وبعد عدة سنوات من المفاوضات المتعددة الأطراف تم إعلان ميلاد منظمة التجارة العالمية (WTO (World Trade Organization)، حيث أصبحت الظروف الاقتصادية للدول المتقدمة تسمح بتحرير التجارة الدولية وتخفيض التعريفات الجمركية بما يسهل حركة هذه التجارة، و يخدم مصالح هذه الدول التي تمكنت من إعادة بناء قدراتها الصناعية بعد الحرب، وضافت أسواقها المحلية والأسواق المتاحة لها بإنتاجها، وكان لابد لها من السعي للحصول على أسواق جديدة. على الرغم من تأسيس منظمة التجارة

¹ البيللاوي، حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، ص40-41.

² محمد، رانيا و عمارة، عبد العزيز: تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقيات الغات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص110.

³ Edwards, Sebastian, 1993, "Openness, Trade Liberalization, and Growth in developing Countries" Journal of Economic Literature, Vol. XXXI (September 1993) pp 36 .

العالمية، والاتفاق على عدد من المبادئ لتحرير التجارة الدولية، إلا أن الدول المتقدمة استمرت بوضع العوائق أمام صادرات الدول النامية من المنتجات التي تتمتع بالميزات النسبية والقدرة على المنافسة في أسواق هذه الدول، وتعرض على أي تخفيض للتعرفة الجمركية قد يؤدي إلى تعريض الاستقرار الاقتصادي الكلي أو الجزئي لديها للاختلال، في حين تصر على فتح أسواق الدول النامية أمام صادراتها المصنعة بالكامل.¹

هنا ظهرت ازدواجية المعايير التي تتبعها الدول المتقدمة، وسعيها الدائم لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لمجتمعاتها على حساب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات النامية، و أدت هذه المرحلة من تطور التجارة الخارجية إلى تقسيم الدول النامية إلى مجموعتين:²

1. المجموعة التي تمكنت من الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق المكاسب من حركة التجارة الدولية.
2. المجموعة المتبقية والتي لم تتمكن من استفادة كبيرة من حركة و تدفقات التجارة الدولية.

أولاً: المجموعة الأولى - ظهور الاقتصاديات الناشئة:

خلال الموجة الثالثة من تطور التجارة الدولية نجحت عدد من الدول نامية يزيد عدد سكانها على ثلاثة مليارات نسمة باستخدام وفرة اليد العاملة لديها للحصول على ميزة نسبية في الصناعات والخدمات التي تحتاج لكثافة في الأيدي العاملة، و حققت هذه الدول تقدماً كبيراً في صادراتها من المواد المصنعة التي تتطلب كثافة أيدي عاملة، فقد قفز هذا النوع من الصادرات من 25 % عام 1980 إلى 80 % عام 1998، بالإضافة إلى تغير في نمط الصادرات حيث حصلت زيادة كبيرة في الصادرات من الخدمات، في حين كانت الصادرات من الخدمات التجارية في الثمانينات تشكل 17 % من صادرات الدول الغنية و 9 % من صادرات الدول النامية، فإنه خلال موجة تطور التجارة الثالثة زادت حصة الخدمات في صادرات الدول الغنية إلى 20%، أما بالنسبة للدول النامية فقد تضاعفت تقريباً إلى حوالي 17 %.³ ويعود الفضل في هذه التطورات جزئياً إلى تغيير السياسات الاقتصادية، فقد واصلت التعريفات الجمركية على السلع المصنعة في الدول المتقدمة بالهبوط، وقامت العديد من الدول النامية باتخاذ إجراءات كبيرة لتوجيه تجارتها الخارجية بما يخدم عمليات التنمية لديها من خلال تعزيز صادراتها، و عملت على تغيير وتطوير أنماطها الإنتاجية بما يمكنها من استثمار مزاياها النسبية، وتعميق وتوطين تكنولوجيا الإنتاج المتطورة، كما أزلت في الوقت نفسه العديد من الحواجز أمام الاستثمار لديها.⁴

¹ دياب، محمد: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 128.

² يلماظ، أكبوز: الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ، 2006، ص 54.

³ كولير، بول. ج. ديفيد: العولمة والفقر والنمو، بناء اقتصاد عالمي شامل، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

⁴ السربتي، أحمد - السيد، محمد: اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى مؤسسة روبا، القاهرة، 2009، ص 117.

ثانياً: المجموعة الثانية - الدول النامية المهمشة:

بقيت دول يبلغ مجموع سكانها حوالي ملياري نسمة بعيدة عن الاقتصاد الصناعي العالمي، وعانت هذه الدول من تراجع وتقلب شروط التجارة في الأسواق التي تباع فيها صادراتها من المواد الأولية، و يوجد وجهتي نظر لعدم انضمام هذه الدول إلى نادي التجارة الدولية، تقول الأولى بأن هذه الدول فشلت في تسخير ميزتها النسبية من الأيدي العاملة الرخيصة الوفيرة، والمواد الأولية بسبب ضعف سياساتها الاقتصادية، أما الثانية فتقول بأن العديد من هذه الدول فشلت في أسواق السلع المصنعة عالمياً بسبب عيب أساسي في موقعها.¹

أتاح العرض التاريخي السابق لتطور التجارة الدولية خلال القرن السابق ملاحظة أن التجارة الدولية قد نشطت و ركزت بفعل عوامل عديدة كان من أهمها تطور وسائل النقل، والثورة الصناعية ومانجم عنها من فورات إنتاجية أدت إلى تعميق الاختلالات في توزيع عناصر الإنتاج، الأمر الذي دفع باتجاه الخروج من إطار الاقتصاديات المحلية، ومحاولات الولوج في العولمة الاقتصادية، وتعظيم المنافع التي غالباً ماتكون لدول على حساب دول أخرى. بالمحصلة فإن حركة التطور ونمو التجارة الدولية لم تتوقف منذ العالم 1987 ركوداً وانتعاشاً، و كان هناك دائماً رابحون وخاسرون، و هنا يظهر دور السياسات والآليات التجارية التي تعمل على الاستفادة من حركة هذا التطور، والحرص الدائم على تحويل الاقتصاد المستهدف بهذه السياسات إلى رابح من حركة هذا التطور.

هذا على الصعيد التاريخي لتطور حركة التجارة الدولية، وقد سبق و رافق هذا التطور سعي حثيث من قبل الاقتصاديين لتحليل مفهوم التجارة الخارجية وتطورها وتأثيرها اقتصادياً، الأمر الذي يمكن إيجازه من خلال الفقرة التالية عبر تقديم عرض موجز لتطور النظريات التي سعت لتقديم تحليل لمفهوم التجارة الخارجية.

¹ كولير، بول. دولار، ديفيد: العولمة والفقر والنمو، بناء اقتصاد عالمي شامل، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

1-2- تطور نظريات التجارة الخارجية:

يعتبر التجاريون في القرن السادس والسابع عشر من أوائل من حاول وضع أسس نظرية للتجارة الدولية، و وضع تنظيمات وطنية للتجارة الخارجية، و قد تشكل أساس التجارة الدولية لدى التجاريين من كون التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة، حيث أن ما يريحه بلد يخسره نظيره، لذلك تركزت أفكارهم في إطار الحماية، و دعوا إلى تقييد التجارة الخارجية، والعمل على زيادة الصادرات وتقييد الواردات.

النظريات التقليدية:

ظهرت النظريات التقليدية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر كرد على فكر التجاريين الحمائي، وكان جوهر هذه النظريات هو الدفاع عن الحريات التجارية، وقدمت في هذا الإطار المبررات لتفسير قيام التبادل التجاري بين الدول وإبراز منفعه، وذلك عبر جيلين من اقتصاديي المدرسة التقليدية، الجيل الأول قدم النظريات التقليدية، والجيل الثاني قدم النظريات التقليدية الجديدة.

الجيل الأول: من أبرز رواده آدم سميث-ديفيد ريكاردو-جون ستيوارت ميل، وقد سادت أفكار الجيل الأول بين نهاية القرن الثامن عشر والقرن العشرين، وتطورت أفكارهم من نظرية الميزة أو النفقات المطلقة لدى آدم سميث إلى نظرية الميزة أو النفقات النسبية لدى ريكاردو، وصولاً إلى القيم الدولية و أثر الطلب الدولي المتبادل عند ميل، وكانت الفكرة العامة المشتركة لدى هذا الجيل هو تبني نظرية العمل في تحديد القيمة.

استند التقليديون في نظرياتهم إلى عدد من الفروض تمثل أهمها بتمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال داخل البلد الواحد، وعدم قدرتها على الانتقال بين البلدان المختلفة، و أن كمية العمل المبذولة في إنتاج سلعة تحدد قيمة مبادلة أي سلعة منتجة بأخرى، كما أن توازن المدفوعات يتم من خلال زيادة كمية النقد الناجم عن زيادة الصادرات التي تؤدي بدورها لرفع الأجور والأسعار فتقل الصادرات وتزيد الواردات حتى يتحقق التوازن، كما اعتبروا أن التبادل الدولي لا يؤثر على حجم الموارد المتاحة في الوحدة الاقتصادية، وافترضوا أن التشغيل الكامل للموارد المتاحة وأثر التبادل الدولي ينحصر في إعادة تخصيص الموارد، وأن التبادل يتم بين دولتين فقط من أجل سهولة التحليل.¹

الجيل الثاني: من أهم اقتصاديي الجيل الثاني إدجورث-هابرلر-ليونيتيف-ليرنر-مارشال-ميد و تلخصت أفكار هذا الجيل في محورين أساسيين تمثلا ب: ²

- تبني نظرية نفقة الفرصة البديلة كبديل لنظرية العمل في تحديد القيمة.
- تبني منحنيات السواء الاجتماعية كأداة تحليلية في تحديد التوازن الدولي.

¹ محمود شهاب، مجدي: الاقتصاد الدولي، نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 25-26.

² ماريا، خوسيه. ألفاريس كوكه ، غارسيا: التجارة والسياسات المحلية في الاقتصاد المفتوح، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2003، ص 22-24.

النظريات التقليدية الجديدة:

1. القيم الدولية في النظرية التقليدية الجديدة:

يعتبر كل من الفرد مارشال وفرانسييس إدجورث رواد النظرية التقليدية الجديدة، وقد تناول مارشال تحليل ميل بطريقة بيانية مستخدماً ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادلة أو منحنيات مارشال. ما يميز به مارشال وإدجورث عن ميل هو تخليهما عن أساس نظرية العمل في تحديد القيمة واستخدام مفهوم "البالات الممثلة" للسلع، حيث تتكون البالة من مجموعة من المنتجات يمكن الحصول عليها باستخدام كمية معينة من مختلف أنواع العمل ورأس المال الثابت.¹

الجديد الذي أتى به التقليديون الجدد هو أن معدل التوازن للتبادل يتحدد نتيجة التقاء طلب الطرف الأول بعرض الطرف الثاني على السلعتين محل البحث، أي أن التعادل يتحدد نتيجة التقاء طلب كل طرف على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر بعرض الطرف الآخر لهذه السلعة.²

2. وفرة و ندرة عوامل الإنتاج:

بنى الاقتصادي السويدي أولين/أوهلين في عام 1935 نظريته بالاستناد إلى أفكار أساسية مقدمة من قبل مواطنه هيكرش، الذي أكد في طرحه لتحليل التجارة الدولية على الاختلافات في هبات الدول من عوامل الإنتاج كشرط أساسي لقيام هذه التجارة، و قام أولين بتطوير أفكار هيكرش وقدم توضيح لأساس قيام التجارة الدولية بناءً على عاملين أساسيين تمثلان باختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول، وباختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع المختلفة. كما مارشال وإدجورث فقد رفض هيكرش و أولين تحديد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول لإنتاجها فقط، وأضافوا إلى ذلك التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة داخل البلد وخارجه، وتفاوت كثافة استخدام عناصر الإنتاج، كما افترضوا ثبات أذواق المستهلكين وتشابهها بين البلدان المختلفة وعدم تأثرها بالتجارة الدولية، و ثبات نمط توزيع الدخل أي ثبات التوزيع الشخصي وعدم تأثره بالتجارة الدولية.³

3. لغز ليونتييف*:

نشر الاقتصادي الروسي ليونتييف مقال في عام 1954 واستند فيه إلى نظرية هيكرش-أولين لتحليل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، حيث وفقاً للنظرية فإن الولايات المتحدة ستنتج لتصدير السلع الكثيفة لرأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، لكن اعتماداً على إحصائيات تجارة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية عام 1947 وجد ليونتييف أن الصادرات الأمريكية تتميز بمحتوى عمل حسب كل وحدة من رأس

¹ يونس، محمود: أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر ، 1993، ص 25.

² محمود شهاب، مجدي: الاقتصاد الدولي، نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد للتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره ص 57.

³ محمود شهاب، مجدي: الاقتصاد الدولي، نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد للتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره ص 112.

* فاسيلي ليونتييف Wassily Lantief اقتصادي روسي الأصل حاز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1973 نتيجة مساهماته العلمية.

المال أعلى من بدائل المستوردات، ما ناقض نظرية هيكشر-أولين، وإن كان ليونتييف لم يقدم نقداً مطلقاً للنظرية المذكورة، ولكن الحالة العملية التي أوردتها ولدت شكوكاً في النظرية، وفتحت باباً لمزيد من الأبحاث.¹ بالمحصلة فقد بنيت النظريات التقليدية والتقليدية الجديدة ولاسيما لدى ريكاردو وهيكشر - أولين على فرضيات المنافسة التامة وثبات التكلفة، وهما فرضيتان غير واقعيتان في مقابل فرضيات أكثر واقعية مثل:²

- فرضية المنافسة الناقصة بما تشمله من منافسة احتكارية واحتكار القلة.

- تناقص التكاليف في ظل وفورات الحجم التي تحققها الشركات المتفوقة تكنولوجياً.

يضاف إلى ذلك أن نظرية النفقة النسبية ونظرية الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بنيتا على مبدأ الاختلاف بين الدول من حيث تكلفة الإنتاج ووفرة موارد الإنتاج، أي أن أي دولة لا يمكن أن تصدر وتستورد في آن واحد نفس التشكيلة من المنتجات، وذلك لايفسر المبادلات التجارية التي تقوم بين الدول المتقدمة والتي تتشابه اقتصادياتها كما تتشابه المنتجات محل التجارة في بينها ، وقد أدى ذلك إلى ظهور نظريات حديثة سعت إلى تفسير التجارة الدولية بالارتكاز على الاختلاف بين الدول في عوامل خارج إطار وفرة عناصر الإنتاج وتكلفتها، و تقسم هذه النظريات إلى قسم ركز على جانب العرض، وآخر ركز على جانب الطلب.

نظريات التجارة التي تركز على جانب العرض:

نظرية الفجوة التكنولوجية:

يعتبر ميشال بوسنر رائد هذا التوجه، وقد قدم في العام 1961 تحليلاً جديداً للتجارة الدولية يركز على التغيرات التكنولوجية مقدماً نظرية الفجوة التكنولوجية لتفسير نمط التجارة الدولية بين الدول، حيث انطلق من فكرة إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة للإنتاج دون غيرها، مما يمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل وبتكاليف أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها، وتستفيد الدولة من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لايلغى هذه الميزة.³

نظرية دورة المنتج:

لم يقدم بوسنر في نظرية الفجوة التكنولوجية تفسيراً للكيفية التي ستمكن من خلالها الدولة صاحبة الميزة التكنولوجية من تجديد ميزتها، وهذا ماحاول فرنون الإجابة عليه من خلال مقال له نشر في عام 1966 ، وقدم فرنون مثلاً مستشهداً بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذوو الدخل المرتفعه، أو السلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل، وقدم نموذجاً عن منتج ينتج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يكون المنتج جديداً في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطياً، حيث ميز بين ثلاث مراحل للإنتاج:⁴

¹ J.L.Ford, The Ohlin-Heckscher Theory: Basis and Effects of Commodity Trade, Asia Publishing House, New York, 1965, PP 69-70.

² زعباط ، عبد الحميد: نظريات التجارة ومحدوديتها، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر عدد 10، 2004، ص 135.

³ زعباط ، عبد الحميد: نظريات التجارة ومحدوديتها، مرجع سبق ذكره، ص 149.

⁴ يونس ، محمود: أساسيات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

المرحلة الأولى: حيث يبدأ التجديد والإنتاج في الولايات المتحدة الأميركية بسبب ارتفاع مستوى الدخل، وارتفاع تكلفة الأيدي العاملة، ولأن الإنتاج جديد وتكاليفه مرتفعه ويرافقه نوع من عدم التأكد فإن تسويقه يتم في السوق المحلية أو الأسواق القريبة.

المرحلة الثانية : في هذه المرحلة ينتشر الإنتاج في الدول الصناعية الأخرى، ويكون المنتج قد تنوع وبدأ كل نوع في الاتجاه نحو النمطية، وتبدأ بعض الدول بالإنتاج الكبير وفي هذه المرحلة تقوم الولايات المتحدة المنتج الأول للمنتج باستيراده بسبب خسارتها للميزة النسبية .

المرحلة الثالثة: هذه المرحلة تكون شديدة النمطية حيث يصبح المنتج نمطياً بدرجة كبيرة، وتصبح الكلفة هي الأساس في تسويق المنتج، وتبدأ إقامة مشاريع إنتاجه في الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور.

نظريات اقتصاديات الحجم:

ارتكزت نظرية اقتصاديات الحجم على فرضية "تزايد عائد الحجم" أي تزايد الإنتاج بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد بها استخدام المواد الإنتاجية، وتشكل نظرية اقتصاديات الحجم تطوراً وتعديلاً لنظرية هيكرس-أولين لنسب عناصر الإنتاج من خلال إدخالها وفورات الحجم كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، وتفترض هذه النظرية توفر سوق داخلية كبيرة لإنتاج السلع وتخفيض كلف الإنتاج في ظل شروط اقتصاديات الحجم، وسعت هذه النظرية إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات الأسواق الداخلية الكبيرة والدول الصناعية ذات الأسواق الداخلية الصغيرة.¹

النظريات الحديثة المرتكزة على جانب الطلب:

تحليل لندر:

وضع الاقتصادي ستيفن ليندر نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق، وجاءت تسمية النظرية من الفكرة الأساسية التي تقوم على أن الدول متقاربة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وانطلق لندر بتحليله من الفرضيات التالية:²

■ الدول تقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة و رائجة بسبب الحاجة إلى إنتاج كبير الحجم للاستفادة من وفورات الحجم.

■ الدول المتقاربة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وبالتالي يمكن قيام تبادل تجاري فيما بينها.

ميز لندر في تفسيره للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، حيث أن الأولى تقوم بين دول لا يوجد فيما بينها اختلافات جوهرية في هبات عوامل الإنتاج، بينما تقوم الثانية بين دول متخلفة ودول متقدمة، فتجارة المواد الأولية تعود إلى أمر واقع يتمثل بوفرته لدى الدول المتخلفة بسبب

¹ أبو شرار، علي عبد الفتاح: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 90.

² يونس، محمود: أساسيات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ضعف وتختلف هياكلها الإنتاجية والتصنيعية، وندرة هذه الموارد والحاجة إليها لدى الدول المتقدمة، أما المنتجات الصناعية فإن ميزتها النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي والذي يطلق عليه "الطلب الممثل على سلع التصدير".

أبرز التقديم السابق تطور النظريات التي قدمت تفسيرها لقيام التجارة الدولية بما يتلاءم مع المنطلقات الفكرية لكل مدرسة اقتصادية على حدة، في حين رأى التجاريون ضرورة تقييد التجارة الدولية وخاصة الاستيراد انطلاقاً من فرضية أن المكاسب التي يحققها أحد أطراف التبادل الدولي تعتبر خسائر للطرف الآخر، فقد دعى التقليديون انطلاقاً من فكرهم التحريري بجلبهم إلى تحرير التجارة التي تحقق الفائدة لكل الأطراف، وذلك انطلاقاً من فرضيات سيادة المنافسة التامة، وثبات تكاليف الإنتاج، وتمايز الدول في امتلاكها للمزايا الإنتاجية. أما النظريات الحديثة لتفسير التجارة الدولية وبعد تشكيكها بفرضيات المدرسة التقليدية في المنافسة الكاملة وثبات تكاليف الإنتاج، فقد سعت إلى التأكيد على ضرورة حرية التجارة الدولية انطلاقاً من فرضيات جديدة من قبيل اختلاف مستويات التكنولوجيا الإنتاجية بين الدول، وعوامل العرض والطلب.

في ضوء هذه التفسيرات ومع تطور ظاهرة التجارة الدولية فإن عموم دول العالم سعت إلى التدخل في تجارتها الخارجية و توجيهها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تمثل أهمها في:¹

- تحقيق الاستقرار النقدي حيث تسعى الدول إلى معالجة حالات العجز في موازين مدفوعاتها من خلال فرض قيود على أسعار الصرف مما يؤدي إلى تدخل غير مباشر في تجارتها الخارجية.
- حماية الاقتصاد الوطني والمنتجات المحلية من حالات المنافسة الناجمة عن الإغراق الذي يتمثل بالتمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، والبيع بأسعار تقل عن تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعات المحلية الناشئة منها والاستراتيجية من مخاطر المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني واستقراره من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاقه كحالات الركود والتضخم.
- التعامل مع التقلبات الخارجية من خلال تبني آليات للتكيف مع التحولات الاقتصادية الخارجية.
- تشجيع الاستثمار و زيادة الصادرات من أجل زيادة مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج المحلية وصولاً إلى حالة التشغيل الكامل وزيادة رفاهية المجتمع.

من أجل تحقيق الأهداف السابقة تتبنى الدول استراتيجية معينة فيما يتعلق بقطاعها الخارجي لاسيما التجاري، وهذا ما تم التطرق له خلال الفقرة التالية.

¹ قابل، محمد صفوت: تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 87-88.

1-3- استراتيجيات التجارة الخارجية:

ترافقت التغيرات في البيئة التجارية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية بتطور استراتيجيات التجارة الخارجية التي تتبناها الدول، في حين سادت أفكار حرية التجارة الخارجية في النصف الأول من القرن العشرين، فقد برز في النصف الثاني التوجه نحو الداخل والتصنيع لإحلال الواردات، حيث خضع النظام التجاري بصورة واضحة للقيود على التجارة الخارجية، ومن ثم تمت العودة للتوجه للخارج وتشجيع الصادرات، وبرز مؤخراً دعوة للحياد التجاري في إطار تحرير التجارة العالمية وبالتالي يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للاستراتيجيات:

➤ استراتيجية التوجه الداخلي-إحلال الواردات-.

➤ استراتيجية التوجه الخارجي-تشجيع الصادرات-.

➤ استراتيجية الحياد.

يتم تحديد طبيعة الاستراتيجية التجارية من خلال النظام التجاري الذي تتبناه الدولة، وذلك بقياس تحيز النظام التجاري للدولة تجاه المصدرين أو المستوردين، حيث يمكن تحديد تحيز النظام التجاري من خلال نسبة سعر الصرف الفعلي الذي يدفعه الموردين - Effect exchange Rate for Importers - اختصاراً EERm إلى سعر الصرف الفعلي الذي يواجهه المصدرون -Effect exchange Rate for Exporters- اختصاراً EERx¹.

يعرف EERm باعتباره سعر الصرف الاسمي الذي يسري على الواردات (Em) مع تصحيحه بمتوسط التعريف الفعلية المفروضة على الواردات (t) ، والرسوم الزائدة الأخرى على الواردات (n)، بالإضافة للعلاوة المرتبطة بوجود القيود الكمية مثل تراخيص الاستيراد PR:

$$EERm = Em(1+t+n+PR) \quad (1-1)$$

أما EERx فهو سعر الصرف الاسمي الذي يسري على الصادرات Ex بالإضافة إلى دعوم الصادرات (s) والحوافز الأخرى للصادرات (r) والتي تتضمن حوافز تشجيع الصادرات:

$$EERx = Ex(1+s+r) \quad (2-1)$$

وبالتالي يمكن حساب درجة تحيز النظام التجاري من خلال المعادلة التالية:

$$B = \frac{EERm}{EERx} = \frac{Em(1+t+n+PR)}{Ex(1+s+r)} \quad (3-1)$$

¹ Bhagwati, Jagdish, and T.N. Srinivasan, 1973, "The General Equilibrium Theory of Effective Protection and Resource Allocation," Journal of International Economic, pp 259-281.

من المعادلة (1-3) فإنه عندما تكون B أكبر من الواحد الصحيح تكون الدولة تتبنى نظام إحلال للواردات، وعندما تكون B أقل من واحد صحيح تكون الدولة تشجع الصادرات، وعندما تساوي B الواحد الصحيح تكون الدولة تتبنى موقف تجاري حيادي.¹

أولاً: استراتيجية التوجه للداخل:

استندت استراتيجية التوجه للداخل إلى مبدئين أساسيين انطلقا من أن تدهور الأسعار الدولية للمواد الأولية مع غياب التصنيع يؤدي إلى اتساع الفجوة التصنيعية بين الدول الغنية والفقيرة، وأن التوجه للداخل يشجع البلدان الصغيرة على القيام بالتصنيع وتنمية القطاع الصناعي، و ترافقت هذه الاستراتيجية مع اعتماد التصنيع لاستبدال الواردات من خلال فرض القيود الكمية على الواردات، وتخصيص قطاع كبير من السوق المحلية للمنتجين المحليين المحميين والمدعومين من خلال تعريفات جمركية عالية على الواردات، وتوفير مدخلات إنتاج مدعومة للمنتجين المحليين، كما تم فرض قيود ضمنية على دخول السوق من خلال نظام التراخيص.² من أبرز سمات استراتيجية إحلال الواردات العمل على توازن المدفوعات من خلال العمل على رفع قيمة العملة إلى النقطة التي تعيق نمو الصادرات، الأمر الذي أدى إلى ترافق هذه الاستراتيجية مع وجود سعر صرف مغالى في قيمته، بالإضافة إلى القيود على الصرف من أجل احتواء الاختلال الخارجي. كانت النتائج المبكرة لاستراتيجية إحلال الواردات مبشرة، ولكن المصاعب سرعان ما ظهرت لعدة عوامل أهمها:³

1. ضيق الأسواق الوطنية المحمية وعدم قدرتها على استيعاب المرحلة الثانية من المنتجات البديلة للواردات.

2. تركيز استراتيجية التصنيع في السلع الاستهلاكية النهائية، والسلع الوسيطة ذات التكاليف الرأسمالي.

3. غياب المنافسة وظهور المصالح التي تسعى إلى الربح مما أدى إلى تدهور تخصيص الموارد وإضعاف إمكانيات النمو.

كما أشارت دلائل تطبيق هذه الاستراتيجية إلى أنه بعد النجاح الأولي في المراحل المبكرة من التطبيق، وفي المراحل التالية انخفضت معدلات النمو في البلدان التي اعتمدتها إلى مستويات أقل منها في الاقتصاديات التي اعتمدت التوجه للخارج⁴، إضافة لذلك تم رد جزء من أزمة المديونية في ثمانينات القرن الماضي إلى

¹ Bhagwati, Jagdish, and T.N. Srinivasan, 1973, "The General Equilibrium Theory of Effective Protection and Resource Allocation," previous reference, pp 259-281.

² Thomas, Vindoo, John Nash, and others, 1991, Best Practices in Trade Policy Reform (Washington: World Bank. Oxford University Press).

³ R. Lawrence and D. Weinstein (2001) "Trade and Growth: Import-led or Export-led? Evidence from Japan and Korea" in J. Stiglitz and S. Yusuf (editors) Rethinking the East Asian Miracle, Oxford University Press for the World Bank, New York.

⁴ Edwards, Sebastian, "Openness, Trade Liberalization, and Growth in developing Countries" previous reference. PP 58-93.

التحيز الكبير لاستراتيجية إحلال الواردات في العديد من بلدان أميركا اللاتينية،¹ هذه النتائج مجتمعة إضافة إلى التوسع السريع الذي شهدته التجارة الدولية والتحرير المتبادل للتبادل التجاري الدولي في إطار جولات المفاوضات المتعددة الأطراف أدت إلى التقليل من جاذبية هذه الاستراتيجية، وإعادة تشكيل الآراء فيما يتعلق بها لصالح اعتماد استراتيجية تجاريه موجهة للخارج.

ثانياً- استراتيجية التوجه للخارج:

تتسق استراتيجية التوجه الخارجي في مضمونها مع سياسات تشجيع الصادرات، وتهدف إلى المزيد من السياسات الاقتصادية والتجارية التي تضع الحوافز والعوائق بالشكل الذي يضمن أن تكون السوق المحلية أقل جاذبية للمنتجين من السوق الخارجية، وتعتمد هذه الاستراتيجية على أدوات تستخدم عادة كدعوم الصادرات، وخفض أثمان المدخلات المستوردة، والإبقاء على سعر صرف اسمي منخفض.

في سياق تأييد توجه هذه الاستراتيجية تم سوق عدد من الحجج أهمها وفورات الحجم الكبيرة الناجمة عن السوق الخارجية الكبيرة، و زيادة العوائد إلى عوامل الإنتاج الأكثر وفرة كالأيدي العاملة، والمرونة التي تمنحها للاقتصاديات ذات التوجه التصديري بسبب عوائد التصدير الأمر الذي يمكنها من التأقلم مع الصدمات الخارجية على نحو أفضل من الاقتصاد المغلق.²

لكن حتى استراتيجية التوجه للخارج واجهت بدورها الصعوبات، حيث أن التحيز للصادرات فشل في الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة بعد مستوى محدد، وذلك بسبب ارتفاع كلفة الإبقاء على انخفاض سعر الصرف الفعلي عن المنافع المتحققة من زيادة الصادرات، كما ترافقت هذه الاستراتيجية مع تدابير انتقامية اتخذها الشركاء التجاريين كرد فعل على دعوم الصادرات، وتخفيض القيمة الفعلية لسعر الصرف، يضاف إلى ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي الضغوط الناجمة عن ارتفاع قيمة العملة بسبب تراكم فوائض الحساب الجاري.³ أما على الصعيد الخارجي فقد أدت هذه السياسة إلى ازدياد درجة الانكشاف الاقتصادي، و رفع درجة حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية، وهذا ماتم تلمس آثاره على الاقتصاديات التي تبنت استراتيجية موجهة للخارج، عبر أزمتين تعود الأولى إلى تسعينيات القرن الماضي في دول جنوب وجنوب شرق آسيا، والثانية إلى العام 2008 في الأزمة المالية العالمية التي أدت إضافةً إلى الركود الاقتصادي الناجم عنها في الدول المتقدمة ومانتج عنه من تراجع للطلب على منتجات الدول النامية والصاعدة إلى تراجع معدلات النمو في هذه الدول.⁴

¹ الحجار، بسام: العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 120.

² Balassa, Bela, 1985, "Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973 Oil Shock" Journal of Development Economics, May/June, pp 23, 35.

³ P.Lim (2001) The Evolution of Korea's Development Paradigm: Old Legacies and Emerging Trends in the Post-Crisis Era, ADB Institute Working Paper 21, ADBI, Tokyo. pp 44.

⁴ جراهام دونكلي: التجارة الحرة، الأسطورة والواقع والبدائل، ترجمة مصطفى محمود، المركز القومي للترجمة، مصر، 2009، ص 187.

ثالثاً-استراتيجية حياد القطاع الخارجي:

إن تطور استراتيجيات التجارة الخارجية من استراتيجية التوجه نحو الداخل إلى استراتيجية التوجه نحو الخارج باعتبار أحدهما نجمت عن سلبيات و إيجابيات الأولى، يفرض تطوراً طبيعياً نحو استراتيجية تقوم على نظام للتجارة والمدفوعات يكون فيه $EERm=EERx$. إلا أن الوصول إلى هذه الاستراتيجية واجه ومازال صعوبات ناجمة عن تناقض مصالح الدول أطراف التبادل التجاري، والسعي المستمر لكل دولة لتحقيق أكبر قدر من مصالحها ورفاهية مجتمعها على حساب الأطراف الأخرى، مما أدى إلى انحراف هذا التطور إلى إنتاج استراتيجية تعتبر مزيج من السياسات المتعددة الوظائف بين التوجه نحو الخارج والحياد التجاري، وبالتالي فإن استراتيجية الحياد التجاري أو التجارة الحرة لم تتمثل بالانتقال من القيود الكاملة إلى نظام للتجارة الحرة، وإنما من خلال تطويع سياسات التجارة الخارجية بما يتلاءم مع خدمة الاقتصاديات الوطنية للدول المتبادلة وفقاً للنموذج السياسي لهذه الدول وقدرتها على فرض أجنداتها التجارية.¹

¹ Edwards,Sebastian,1993,"Openness,Trade Liberalization,and Growth in developing Contries" previous reference PP 58-93.

المبحث الثاني: سياسات تنمية وتشجيع الصادرات:

اتسم الفكر الحديث لتفسير التجارة الدولية ببعض الواقعية حيث تنوعت مذاهبه بين الدعوة لتحرير التجارة، وفي نفس الوقت التنبيه إلى مخاطر وعدم عدالة نظام التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية، وخرج إلى الضوء الكثير من الدراسات والتحليلات التي تبين عدم واقعية الفكرة القائلة بالحرية المطلقة للتجارة الدولية، وبضرورة تدخل الدول لتحقيق النمو والاستقرار لاقتصادياتها، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن التجارة الدولية لا تحقق المنافع بصورة تلقائية، خاصةً للدول النامية المصدرة للمواد الأولية والتي لا تتمتع ببنية إنتاجية متنوعة و متطورة، و عليه فلا بد من التدخل لتحقيق الاستقرار والتنمية في الدول النامية التي تعتبر الطرف الأضعف في التجارة الدولية، لاسيما في ظل سيطرة الدول المتقدمة الرأسمالية وتحكمها بمسار العلاقات الاقتصادية الدولية، و قنوات التجارة و الاستثمار الدوليين.¹

وقد أبرز عدد من اقتصاديي المدرسة التجارية الحديثة عدة نقاط اختلال في التبادل التجاري بين الدول النامية والمتقدمة أبرزها:²

- إن التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في مستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بين المجموعتين.
- إن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الدولية تعمل على تعزيز غنى الدول المتقدمة وفقر الدول النامية.
- إن زيادة صادرات الدول النامية تعود إلى زيادة طلب الدول الصناعية على المواد الأولية.

إلا أن التوجه السابق لم يكن متشائماً تماماً من التجارة الدولية، حيث تمت الإشارة إلى أن التجارة الخارجية للدول يمكن أن تعمل كأداة لزيادة النمو، وكوسيلة أفضل لتوزيع الموارد توزيعاً أكثر كفاءة، مستشهداً بأثر التجارة الخارجية على الاقتصاديات الناشئة آنذاك في كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا والأرجنتين، وتم التأكيد على ضرورة الاهتمام بجانب التصدير من قبل الدول النامية، وبنفس الوقت الحفاظ على التشكيك بإمكانية قيام التجارة الدولية بدور إنمائي نتيجة العراقيل التي تضعها الدول المتقدمة في أسواقها بوجه صادرات الدول النامية، وهذا ما يجعل اللجوء إلى سياسة تعمل على تنمية الصادرات أمراً ضرورياً.³

وقد دعمت العديد من الدراسات العابرة للبلدان ودراسات الحالات التجريبية الفكرة السابقة بعدم واقعية التحرير الكامل للتجارة الخارجية، مما يتطلب تناول سياسات التجارة الخارجية وفق تقسيم أساسي لنوعين، فإما التدخل

¹ يعتبر كل من Raul Prebisch, Hans Singer رائدا هذا التوجه حيث أوضحا في أوراق منفصلة عام 1949 و 1950 أن شروط التجارة الدولية هي لصالح الدول الغنية أو المستثمرة على عكس الدول النامية أو المقترضة، وأصبح هذا التوجه يعرف فيما بعد باسم Singer-Prebisch thesis فرضية سينغر-بريبش. ويضاف إليهم مفكرين آخرين من المدرسة الحديثة أمثال ميردال ونوركس: Myrdal, Nurkse.

² S.Lall(2000) "The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports 1985-98" Oxford Development Studies, vol 28, no 3.

³ Export Promotion Strategies, Theory and Evidence from Developing Countries, previous reference pp70.

في آليات التجارة و توجهاتها، أو التحرير من خلال إزالة العوائق، وقد سعت المنظمات الدولية التي أسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتكريس النوع الثاني من السياسات التجارية، وذلك من خلال الترويج لمبدأ حرية التجارة وإزالة كافة المعوقات أمام حركتها، حيث ركز البنك و صندوق النقد الدوليين على مبادئ عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص، وتحرير التجارة وفق مبادئ وفاق واشنطن و ذلك من خلال وصفات التكييف والتثبيت الهيكلي التي تم السعى لتعميمها على الدول التي لجأت إلى الصندوق للهروب من أزمة المديونية في مطلع ثمانينات القرن الماضي.¹

من أبرز الملاحظات على وصفة صندوق النقد الدولي و وفاق واشنطن هو التجاهل الكامل للتجربة الآسيوية في التنمية الاقتصادية، التي تبنت بدورها منهج التدخل في سياسة التجارة الخارجية، سواء الموجهة للداخل أو للخارج مع دور أساسي للدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه، حيث تبنت الدول الآسيوية سياسة تجارية تقوم على المزاجية بين حماية الأسواق المحلية والتوجه نحو الخارج وتشجيع الصادرات، بالرغم من المصاعب والأزمات التي واجهتها الدول المذكورة إلا أنها بالمحصلة تمكنت من تخطي عتبة التنمية الاقتصادية، وتحولت من دول فقيرة ومتخلفة إلى دول صناعية تحظى منتجاتها بالثقة والتنافسية في الأسواق العالمية. إن تعمد المؤسسات الدولية تجاهل التجربة الآسيوية في وصفاتها للدول النامية متذرعة بالأزمات والاختلالات التي شهدتها اقتصاديات هذه الدول، وبنفس الوقت تجاهلها للنتائج الكارثية لوصفاتها في دول أميركا اللاتينية، يشير إلى تبعيتها للدول المتقدمة وعملها على تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، و عدم مدارتها لمصالح الدول النامية. بصورة عامة يمكن القول بأن أي وصفة اقتصادية لا يمكن أن تكون مطلقة، ولا بد من ترافق الإيجابيات والسلبيات لأي خطة، ولكن الحصيلة الإجمالية هي التي تحدد مدى نجاعة الوصفة الاقتصادية، وذلك مع عدم إهمال حجم ونوعية الكلف الاقتصادية و الاجتماعية للتطبيق.

بناء على ماسبق فإن تناول موضوع سياسات التجارة الخارجية في الدول النامية يستند إلى معيار أساسي يقوم على حجم التدخل في سياسة التجارة الخارجية والآليات النازمة لها، ويستند معيار التدخل إلى التوجه الذي تتبناه الدول في تجارتها الخارجية، إما سياسة تجارية موجهة للداخل وقائمة على حماية الأسواق وتقييد حركة الصادرات والواردات والتصنيع للسوق المحلية، أو توجه للخارج من خلال العمل على تشجيع التصنيع الموجه للتصدير، والعمل على إزالة العقبات التي تواجه حركة الصادرات. أما المعيار الثاني المستند إلى سياسات الحرية التجارية التي تروج لها المؤسسات الدولية والدول المتقدمة ، فقد أثبت على مر تجارب التطبيق الذي حظي بها عدم واقعيته والنتائج الكارثية التي جرها على الدول، كما أثبتت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة لجوء الدول الداعية للحرية التجارية إلى نقضها فور ظهور الاختلال، وذلك من خلال لجوء هذه الدول إلى التدخل في النشاط الاقتصادي الداخلي، وفي توجيه تجارتها الخارجية في محاولة لتصحيح الاختلال.

¹الببلاوي،حازم:النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره ،ص78.

بصورة عامة تلجأ الدول في إطار تطبيقها لسياسة التجارة الخارجية إلى اتخاذ مجموعة من القوانين والتشريعات والإجراءات والوسائل والأدوات تترجم بمجملها سياسة التجارة الخارجية، فتعرف السياسة التجارية بأنها "مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد، وتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كتحقيق هدف التشغيل التام واستقرار أسعار الصرف"¹. وسيتم فيما يلي التمييز بين النوعين الأساسيين من سياسات التدخل في التجارة الخارجية.

2-1- سياسة إحلال الواردات: (IS) Import substitution

تهدف هذه السياسة لحماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب، وقد سادت هذه السياسة مع مطلع الخمسينات من القرن الماضي وحتى عقد الثمانينات، وكان من أبرز دواعي هذه السياسة اختلال التبادلات التجارية بين الدول النامية والدول المتقدمة، والتي تركزت وفق النمط التقليدي في تقسيم العمل الدولي إلى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة)، وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي، إضافة إلى انخفاض أسعار المواد الأولية الناجم عن توفر البدائل الصناعية لهذه المواد، والاقتصاد في استخدامها وإعادة تدويرها من قبل الدول المتقدمة.² و قد دعم هذا التوجه الدعوة الكينزية إلى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين، وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية، ويورد مؤيدو مدرسة الحماية التجارية عدد من العناصر لتأييد توجههم ومنها³:

- **مواجهة البطالة:** حيث تعمل أدوات الحماية على رفع أسعار السلع المستوردة، وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة مستوى التشغيل على الصعيد الوطني.
- **التوسع في الإنتاج:** حيث تهدف أدوات الحماية إلى تلبية الطلب المحلي من المنتجات، وبالتالي فإن المشروعات سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع.
- **تحصين الدولة من الداخل:** ضد حالات كالحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع منخفضة الجودة، أو التعرض للإغراق.
- **زيادة إيرادات الدولة:** وذلك من خلال فرض الرسوم والتعريفات الجمركية على الواردات.
- **تنمية وحماية الصناعات الناشئة:** أي الصناعات الحديثة التي قد تتنافسها السلع المستوردة فتقوم أدوات الحماية بالتصدي للسلع الأجنبية.

¹ عبد المطلب، عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الدول العربية ج 2، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص 124.
² عجمية، عبد العزيز. الليثي، محمد علي: التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996، ص 97.
³ حسين عوض الله، زينب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 293-294.

مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ومع اشتداد أزمة المديونية في الدول النامية، ولجوء معظم هذه الدول إلى المؤسسات الدولية لحل هذه المشكلة، بدأت سياسة إحلال الواردات تفقد جاذبيتها لدى هذه الدول، بسبب العوامل الداخلية الناشئة عن الإغلاق شبه الكامل لأسواقها المحلية، وفشل السياسات المذكورة في تأسيس اقتصاديات تنافسية تنقل هذه الدول إلى مصافي الدول المصنعة في ظل تراخي الصناعات المحلية بسبب الحماية المفرطة، وعجز الأسواق المحلية عن استيعاب منتجات هذه الصناعات، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. أدت العوامل الداخلية السابقة ورافقها مع ضغوط المؤسسات الدولية واشتراطها تبني نهج تحريري للاقتصاد وسياسات التجارة الخارجية، وتقليص دور الحكومة والإنفاق الحكومي من أجل إعادة جدولة ديون هذه الدول إلى الترويج بصورة متزايدة لسياسات الحرية التجارية بين الدول النامية. و قدم أنصار التوجه لتحرير التجارة عدد من الحجج لتدعيم توجههم، وذلك من خلال تأكيدهم على أن الحرية التجارية تعمل على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وبما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي العالمي، بالإضافة إلى إسهامها في تخفيض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية، وتوسع الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم، وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي.¹ إن سياسات الحرية التجارية وإن كانت تحقق بعض المنافع السابقة، إلا أنها تحول مفهوم التجارة الدولية إلى غاية بحد ذاتها، الأمر الذي يعمق من التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية على كل الصعد، ولا تحقق الأهداف التي تقوم الدول النامية بالتجارة الدولية من أجلها، والتي تتمثل بالنمو والتنمية الاقتصادية، وقد أدت تجارب تحرير التجارة الخارجية للدول النامية إلى اختلالات حادة في موازين مدفوعاتها وخروج عدد كبير من الصناعات التي بنتها في ظل سياسة إحلال الواردات من الإنتاج وعودتها إلى المربع الأول في عملية التنمية الاقتصادية، مما يبرر اعتماد النوع الرديف من السياسات التجارية وهي سياسة تنمية الصادرات.

2-2- سياسة تنمية الصادرات: Export Promotion (EP)

في ظل النتائج التي نجمت عن سياسة الحرية والحياد التجاري ظهرت تجربة مميزة لعدد من الدول الآسيوية التي لم تتبنى التحرير الكامل لقطاع تجارتها الخارجية، وإنما عملت على توجيه تجارتها الخارجية من خلال سياسات تجارية موجهة للخارج قائمة على تشجيع الصادرات، وتوفير قدر من الحماية المدروسة التي لا تؤدي إلى إغلاق وعزل السوق المحلي، و ذلك تحت عنوان عريض يستهدف تنمية الاقتصاد المحلي، وبناء صناعات قادرة على التصدير وتتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق العالمية، وقد حققت هذه الدول نتائج متميزة في عملية تنمية مجتمعاتها على مر عقود من تطبيق السياسة آنفة الذكر. وقد أثبتت تجربة هذه الدول أن الانتقال من سياسة التصنيع لإحلال الواردات إلى سياسة التصنيع بهدف التصدير لا تتطلب الأخذ بمبدأ الحرية المطلقة للتجارة الخارجية، وإن كان يتطلب العمل على إزالة مصادر التشوه في التجارة بدون الإزالة

¹ السواعي، خالد محمد: التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 127.

الكاملة للتعرفة الجمركية، والعمل على تشجيع الصادرات، حيث لا تتعارض استراتيجية التوجه نحو التصدير مع قدر من الحماية الجمركية لتحفيز الصناعات على الإنتاج للسوق المحلية مادامت هذه الحماية لا تؤدي إلى عزل السوق المحلية عن السوق العالمية.

من أجل فهم أكثر لسياسة تشجيع الصادرات تظهر ضرورة تقديم تعريف لهذه السياسة وهنا يمكن التمييز بين تعريفين، الأول يتناول هذه السياسة من منطلق الحوافز التي تقدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدول، ويعرف هذا التيار سياسة تشجيع الصادرات من خلال تناول سعر الصرف الفعّال الذي يطبق على كل من الصادرات والواردات، ويميز بين سعر الصرف الفعّال للصادرات EER_x الذي يتضمن بالإضافة إلى عدد الوحدات النقدية التي يتم الحصول عليها المصدر مقابل دولار أميركي واحد، أية إعانات تقدم للصادرات في إطار النظام التجاري القائم كالإعفاءات الضريبية والتمويل الخاص ...، وسعر الصرف الفعّال للواردات EER_m الذي يتضمن أيضاً أية تكاليف إضافية تتحملها الواردات في إطار النظام التجاري القائم.

في إطار المقارنة بين EER_x و EER_m فقد عرفت سياسة تشجيع الصادرات بأنها تتحقق عندما يكون $EER_m = EER_x$ حيث اعتبر أنه في هذه الحالة تكون أعباء الواردات قد ألغيت، وبالتالي يكون التحيز ضد الصادرات قد ألغي أيضاً، و تكون السياسة التجارية المطبقة هي سياسة تشجيع للصادرات.

وقد وجهت انتقادات لهذا التعريف من خلال طرح السؤال عن طبيعة السياسة التجارية المطبقة عندما يكون $EER_x < EER_m$ ؟ أليس من الأدق تسمية هذه الحالة بسياسة تشجيع الصادرات والحالة السابقة بحالة الحياد التجاري؟ وقد أجيب على هذا الطرح بالقول إن هذه الحالة تكون تحيز إضافي لجانب الصادرات Ultra EP وتبقى الحالة السابقة هي سياسة تشجيع الصادرات EP وفق التصنيف التالي:¹

$EER_x < EER_m$	IS: سياسة إحلال للواردات
$EER_x = EER_m$	EP : سياسة تشجيع للصادرات
$EER_x > EER_m$	Ultra EP: سياسة تحيز إضافي للصادرات

إلا أنه وفي ظل عدم واقعية الحياد التجاري الذي يتم الترويج له على صعيد الدول المتقدمة والمنظمات الاقتصادية الدولية، حتى لدى الدول المتقدمة التي تدعيه، والتي مازال بدورها تقدم الإعانات سواء لعمليات الإنتاج المحلي أو للصادرات بشكل غير مباشر، تحت أطر مختلفة، فيبقى الطرح الأكثر واقعية كمايلي:

$EER_x < EER_m$	IS: سياسة إحلال للواردات
$EER_x > EER_m$	EP: سياسة تشجيع للصادرات

¹ Export Promotion Strategies, Theory and Evidence from Developing Countries, previous reference, pp 40-42.

يجب الإشارة هنا إلى أن التصنيف الأول لسياسات التجارة الخارجية يفترض إمكانية تحقيق (EP) بدون تدخل الحكومات، كما في حالة (IS) التي تتطلب بالضرورة تدخل الحكومات، إلا أنه يقر بأن التدخل الحكومي يساهم بإيجابية في نجاح EP .

في الواقع فإن نجاح EP في تجربة الاقتصاديات الآسيوية قد ترافق مع تدخل حكومي واضح لصالح هذه السياسات، وقد تجلت هذه التدخلات الحكومية تحت عناوين عريضة تمثلت بتوجيه الصناعات المحلية بما يتلاءم مع EP، وتوجيه السياسات والمؤسسات التمويلية بما يتلاءم مع EP، وقد دفعت هذه التدخلات المستثمرين لاتخاذ قرارات باستثمارات مكلفة ومرتبعة المخاطر من أجل الاستفادة من امتيازات EP.¹

أما التعريف الآخر لسياسة تشجيع الصادرات فهو تعريف إجرائي يعرفها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تهدف إلى التأثير على كمية وقيمة الصادرات، و بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.² كما يتم تعريفها بمجموعة من الإجراءات والوسائل التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع القابلة للتصدير دون الاقتصار على سلعة واحدة.³ كما تعرف أيضاً بالسياسة التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات.⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن سياسة تشجيع الصادرات هي سياسة تجارية تركز على اتباع الأدوات والوسائل التي تهدف إلى تحفيز الصناعات المخصصة للتصدير، ودعم المصدرين من أجل تصدير السلع المنتجة محلياً وزيادة كمياتها وتحسين نوعيتها وتنويع هيكلها. و تحاول الحكومات من خلال تبني هذه السياسة تقديم الدعم للصادرات على شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجات السلع المخصصة للتصدير، كما تتدخل هذه السياسة مع السياسات التصنيعية المتبناة على صعيد الاقتصاد المحلي من أجل تحقيق هدف إنتاج سلع مخصصة للتصدير، و ذات نوعية جيدة، وبأسعار منخفضة نسبياً مما يؤهلها للمنافسة في الأسواق الخارجية.

بالمحصلة فإن هذه السياسة تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية، على عكس سياسة إحلال الواردات التي تتبنى أدوات مثل التعرفة الجمركية ونظام الحصص لزيادة قدرة المنتج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق المحلية.⁵

¹ Export Promotion Strategies, Theory and Evidence from Developing Countries, previous reference. pp 112.

² محمود حامد، عبد الرزاق: تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع مصر، 2006، ص 34.

³ Thomas, Vindo, John, Nash, and others, ,Best Practices in Trade Policy Reform ·previous reference pp 57.

⁴ Balassa, Bela, 1985, "Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973 Oil Shock previous reference . pp 23,35.

⁵ الأشقر، أحمد: الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 166-167.

2-3- أسس و أطر سياسة تشجيع الصادرات:

ترتكز سياسة تشجيع الصادرات على عدد من الأطر والأسس من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة برفع قيمة الصادرات، وتنويع هياكلها الإنتاجية، وتحقيق التنوع لتوزيعها الجغرافي، وتجب الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد أنموذج موحد صالح للتطبيق في كل الدول التي تختلف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أنه يوجد عدد من الأطر والأسس العامة التي تهيئ لإطلاق وتطبيق هذه السياسة.

أسس سياسة تشجيع الصادرات: ترتكز سياسة تشجيع الصادرات إلى عدد من الأسس التي تنطلق منها وتعمل على تعميق مكاسب الاقتصاد المحلي بالاستناد إلى هذه الأسس و التي تتمثل بـ:

➤ **الميزة النسبية والميزة التنافسية:** تعتبر الميزات النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي، و العمل على تحويلها إلى ميزة تنافسية الأساس الذي تنطلق منه سياسة تشجيع الصادرات، حيث تعمل على دعم وتنمية الصادرات التي يتمتع الاقتصاد المحلي بميزة نسبية في إنتاجها، وذلك بالعمل على تحويل هذه الميزة إلى ميزة تنافسية، وذلك من خلال استغلال التكنولوجيا المتاحة والممكنة من أجل إيصال هذه السلع إلى الأسواق العالمية، وزيادة صادراتها بالاستناد إلى انخفاض تكلفة إنتاجها وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، وقدرة الاقتصاد المحلي على إنتاج هذه السلع بتكاليف منخفضة من جهة، والمنافع التي يمكن تحقيقها من خلال الاستغلال الفعال للموارد المتاحة وتشغيل اليد العاملة، وتطوير عملية الإنتاج، ورفع إنتاجية عناصره .¹

➤ **جودة المنتج:** إن انخفاض كلفة إنتاج السلع وبالتالي انخفاض أسعارها في الأسواق الخارجية ليس كافياً لتتمتع هذه السلعة بميزة تنافسية، وتتمكن من الولوج إلى الأسواق الخارجية، بل لابد من توفر عنصر الجودة في السلعة المصدرة، وبالتالي تعتبر جودة المنتجات الأساس الثاني الذي تنطلق منه سياسة تشجيع الصادرات، والذي لابد من توفره في السلع محل السياسة من أجل نجاح هدف السياسة المتمثل بزيادة حجم الصادرات.²

➤ **سياسة تصنيعية موجهة للخارج (الإنتاج للتصدير):** تتطلب سياسة تشجيع الصادرات تبني سياسة تصنيعية تهدف للتصنيع من أجل التصدير بهدف تعظيم المكاسب من الصادرات، حيث تختلف عملية التصنيع المطلوبة للإنتاج للأسواق المحلية عن عملية التصنيع للأسواق الخارجية، وذلك من خلال التركيز على المنتجات التي يتوافر الطلب عليها في أسواق التصدير، و إنتاجها بالكفاءة النوعية والسعرية.³

¹ ثورو، ليستر: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006، ص 130.

² محمود حامد، عبد الرزاق: تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ John Weiss: Export Growth and Industrial Policy: Lessons from the East Asian Miracle experience, ADB: Asian Development Bank. Paper No. 26. February 2005, pp 37.

➤ **دور تدخلي للدولة:** استندت معظم تجارب سياسة تشجيع الصادرات في الدول الآسيوية (باستثناء هونغ كونغ) على دور تدخلي واضح و قوي للدولة بهدف تشجيع إنتاج السلع المخصصة للتصدير، من خلال العمل على توجيه الاستثمارات، و التأثير على قرارات المستثمرين من أجل القيام باستثمارات ذات مخاطر عالية للاستفادة من الحوافز التي توفرها سياسة تشجيع الصادرات.¹

أطر سياسة تشجيع الصادرات: بالإضافة للأسس المذكورة أعلاه، يتطلب تطبيق سياسة تشجيع الصادرات أربع أطر أساسية تتمثل بـ:

- 1. الإطار المؤسسي:** تركز سياسة تشجيع الصادرات على ضرورة تهيئة مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير، وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول المختلفة للعراقيل التي تعترض عملية التصدير، والقيام بالمهام المختلفة من ترويج الصادرات وتمويلها، وتوفير التغطية التأمينية للمصدرين، وتبادل المعلومات التجارية، وإقامة المعارض والتعريف بالمنتجات المحلية.²
- 2. الإطار التشريعي:** بالإضافة إلى ضرورة توفر المؤسسات المعنية بترويج وخدمة عمليات التصدير، فإن سياسة تشجيع الصادرات تتطلب توفر بيئة تشريعية و قانونية تسهل عملية التصدير، وتزيل جميع العوائق القائمة في النظام القانوني و التجاري أمام زيادة حجم ونوعية الصادرات.
- 3. الإطار الخدمي:** على عكس تسويق المنتجات في الأسواق المحلية، فإن سياسة تشجيع الصادرات تقوم على تسويق المنتجات المحلية في الأسواق الأجنبية، مما يتطلب عمليات شحن لهذه المنتجات إلى خارج الحدود الوطنية، وتتطلب هذه العملية توفر العديد من الخدمات المرافقة من طرق و وسائل النقل المختلفة بالإضافة إلى الحاجة إلى المرافئ بكافة أنواعها من أجل تسهيل عملية انسياب السلع خارج الحدود، وتخفيض التكاليف وتقليل الزمن اللازم لعمليات النقل والشحن.
- 4. الإطار التمويلي والتأميني:** تتطلب عملية التصدير فترات زمنية مختلفة حسب قرب وبعد الأسواق مما يحتاج لتمويل بقيم عالية و لفترات طويلة نسبياً يعجز المصدرين عن تحملها، مما يتطلب توفر مؤسسات تمويل ومصارف تقوم بتمويل هذه العمليات وبفوائد معقولة، وبما يشجع المصدرين على القيام بعمليات تصدير المنتجات المحلية، يضاف إلى ذلك الحاجة إلى مؤسسات تأمين متخصصة تقوم بتأمين عمليات التصدير التي تتضمن مخاطر مختلفة عالية تجارية وغير تجارية.³

¹ Export Promotion Strategies, Theory and Evidence from Developing Countries, previous reference pp 124.

² Evans, Carolyn L., and James Harrigan. 2005. Distance, Time, and Specialization: Learn Retailing in General Equilibrium. American Economic Review 95, no. 1: 292-313.

³ عبدالحميد، قدي والسعيد، وصاف: آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2002، ص 78.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية السورية:

يخضع تصميم وتطبيق سياسات التجارة الخارجية كالسياسات الاقتصادية الأخرى لإنموذج الاقتصاد السياسي المعتمد في الدولة، حيث أن من يقود النشاط الاقتصادي في الدولة، وطبيعة علاقته بالسلطة السياسية ممثلة بالدولة يلعب دوراً كبيراً في تأطير هذه السياسة. على صعيد التطبيق العملي لما سبق فإن عملية صياغة سياسة التجارة الخارجية للدولة هي نتيجة عملية معقدة يتم من خلالها تفاعل بين أصحاب المصالح من هذه السياسات مدفوعين بحوافزهم المختلفة، بالإضافة إلى عدة عناصر أهمها المعلومات عن البنيتين الداخلية للاقتصاد المحلي، والخارجية للاقتصاد المستهدف كشريك للتبادل التجاري، ومدى جودة هذه المعلومات، إضافةً إلى المصالح الشخصية، و الخلفيات الثقافية والعقائدية للمجتمع¹.

على صعيد آخر فإن أدبيات الاقتصاد السياسي تعتبر أن السياسة التجارية هي نتيجة لتفاعل بين عوامل وجهات مختلفة تتضمن هيئات الحكومة الرسمية وقطاع الأعمال و الشرائح الاجتماعية، حيث تسعى كل فئة من هذه الفئات إلى تعظيم منافعها وتقليل خسائرها، بالإضافة إلى ذلك تلجأ الحكومات من موقعها كأقوى الفاعلين والمقررين للسياسات الاقتصادية إلى تبني منهجية معينة من خلال تجارتها الخارجية، وذلك استجابةً للضغوط السياسية والاجتماعية التي تتعرض لها، كعوامل الاستقرار الحوكمي على مستوى الدولة، والضغط السياسية الخارجية كتجنب الحصار الاقتصادي، كما يضاف إلى العناصر السابقة مجموعة من الفاعلين على المستوى الداخلي للدولة، وأهم هؤلاء مجموعة الباحثين عن الربوع، والذين يملكون تأثير حقيقي على السياسة التجارية ويتمكنون أحياناً من تغييرها². أما القضية الأخرى الأكثر تعقيداً فيما يتعلق بصياغة السياسة التجارية للدولة فتتمثل بموقف الحكومة من قضايا مختلفة كالميزانية وتوازن ميزان المدفوعات، حيث تؤدي عجوزات الميزانية وميزان المدفوعات غالباً إلى تبني سياسة تجارية أكثر حمائية، أو لجوء الحكومة إلى استخدام السياسات التجارية كأداة لإعادة توزيع الدخل، أو الحفاظ على استقرار وحماية الأسواق الداخلية³.

بناءً على ما سبق فإنه يمكن القول بعدم وجود نظرية وحيدة وشاملة للاقتصاد السياسي فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وسياساتها، بدلاً عن ذلك يوجد العديد من النماذج والمناظير لسياسات التجارة الخارجية التي تتبناها مختلف الدول، ويعود أحد الأسباب الرئيسية لغياب مثل هذه النظرية الشاملة لسياسة التجارة الخارجية إلى تعدد الأطراف المعنية بسياسات التجارة الخارجية، وتأثيرهم على واضعي هذه السياسة، إضافةً إلى العوامل العديدة التي تلعب دوراً في تقرير سياسة التجارة الخارجية المعتمدة.

¹ Oliva, Maria-Angels. "Estimation of Trade Protection in Middle East and North African Countries." IMF Working Paper No. WP/00/27. 2000, pp 29.

² The Political Economy of Trade Policy in the Middle East and North Africa: A Study Sector in Egypt and Morocco. Research Report. Economic Research Forum. February 2008, pp 65.

³ Oliva, Maria-Angels. "Estimation of Trade Protection in Middle East and North African Countries." Previous reference, pp 35.

3-1- نشأة وتطور سياسات التجارة الخارجية السورية 1958-2000:

فيما يتعلق بالاقتصاد السوري في التاريخ الحديث فإن تأسيس وتبني سياسات للتجارة الخارجية يعود إلى ثلاثينات القرن العشرين، وقد ترافق ذلك مع بزوغ الاقتصاد السوري، وظهور قطاع الصناعات التحويلية في سورية، في هذا الإطار يمكن تمييز ثلاثة مراحل بارزة في تاريخ تطور سياسات التجارة الخارجية في سورية، وذلك استناداً إلى الأنموذج الاقتصادي الذي تم اعتماده و المراحل هي:

أولاً: أنموذج التوجه للاقتصاد الحر 1928-1958.

ثانياً: أنموذج التوجه الاشتراكي 1958-2005.

ثالثاً: أنموذج التوجه لاقتصاد السوق الاجتماعي 2006-2012.

أولاً: نشأة سياسات التجارة الخارجية السورية 1928-1958:

استخدمت التجارة الخارجية في هذه المرحلة كأداة لتفعيل النمو، وذلك عبر التوسط الفعّال لدور الدولة من خلال استخدام علاقاتها الخارجية، ومن هنا قامت الحكومة السورية في شباط 1956 بإحداث صندوق دعم صادرات في شكل صندوق خاص لدعم صادرات سلع الغزل والنسيج التي مثل قطاعها الفرع الأساسي في الصناعة السورية في منتصف الخمسينيات، سواء من حيث تمركز رأس المال واليد العاملة أو عدد المؤسسات أو فائض الإنتاج، وشكل ذلك تعبيراً عن بؤادر سياسة صناعية وتجارية سورية انتقائية لدعم الصناعة التحويلية.¹ وقد تكاملت الخطوة المذكورة مع تولي الحكومة مسؤولية إيجاد أسواق خارجية للمنتجات السورية، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات مع كل من لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية ومصر واليابان والهند واليونان وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا لفتح أسواق التصدير أمام السلع السورية خلال فترة 1949-1955، وقد تضمنت العديد من تلك الاتفاقيات مزايا خاصة ومناسبة لدخول الصادرات الصناعية السورية لأسواق الدول الشريكة، إما بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أو بإعفاء بعض المنتجات من تقييدات الاستيراد، أو منحها تعرفة جمركية مخفضة، أو إعفاؤها بالكامل وكان الاتفاق مع لبنان من أهمها.²

ثانياً: سياسات التجارة الخارجية السورية 1958-2000:

شكل عام 1958 نقطة تحول في تاريخ سورية السياسي بصورة عامة، والاقتصادي بصورة خاصة، حيث شكل دخول سورية في الوحدة مع مصر بداية النهاية للعصر الليبرالي للاقتصاد السوري، ودخل الاقتصاد السوري في التوجه الاشتراكي المخطط، الذي نجم عنه تأميم للصناعات السورية، وتبني لقوانين الإصلاح الزراعي، وتميزت هذه الفترة بعدد كبير من التحولات الاقتصادية الهامة في الاقتصاد السوري التي لا يمكن

¹ الحمش، منير: التنمية الصناعية في سورية و آفاق تجديدها، دار الجليل، 1992، ص 59.

² الحمش، منير: التنمية الصناعية في سورية و آفاق تجديدها، مرجع سبق ذكره ، ص102.

التعامل معها كفترة زمنية واحدة، وإنما لابد من تجزئتها وفقاً للتحويلات الاقتصادية والتغيير في السياسات التجارية المتنبئة إلى فترتين، فترة التحول الاشتراكي حتى عام 1985، وفترة التحرير الاقتصادي الانتقائي.

الفترة الأولى: 1958-1985 مرحلة التوجه الاشتراكي:

يعتبر عام 1958 وهو عام الوحدة بين سورية و مصر عام انتهاء عهد التوجه الليبرالي الاقتصادي في سورية، فمع دخول الوحدة حيز التطبيق تم تبني النهج الاشتراكي المخطط كنموذج اقتصادي لسورية، وتبعاً لذلك حصلت موجة تأميم كبيرة للمصانع والمعامل، وتم تكريس مبدأ التخطيط والخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية، وانتهاج سياسة تجارية حمائية تقوم على حماية الأسواق من منافسة السلع الأجنبية، والعمل على تصنيع وإنتاج هذه السلع من قبل القطاع العام الاقتصادي في الدولة الذي أصبح القطاع الرائد والرئيسي في الاقتصاد المحلي. في عام 1961 قامت الحكومة الانفصالية بالعودة عن قوانين التأميم والإصلاح الزراعي التي تم إقرارها في زمن الوحدة، ولكن هذه العودة لم تدم إلا حتى عام 1963 فمع قيام ثورة الثامن من آذار، و تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي لمقاليده الحكم تمت إعادة تطبيق قوانين التأميم وقانون الإصلاح الزراعي من خلال المنهج المرحلي لثورة الثامن من آذار، الذي ترجم فهمه لمرحلة التحويل الاشتراكي من خلال العمل على تحقيق تنمية اقتصادية سريعة وجذرية عن طريق تعبئة جميع موارد البلاد الطبيعية والبشرية الموجودة والممكنة، وتأطير ذلك من خلال اعتماد أنموذج تنموي يقوم على مفهوم التعبئة التنموية الشاملة، والذي ظهر بوضوح في الخطة الخمسية الثانية 1966-1970 التي أعطت للدولة الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وتم تركيز التوجه إلى الداخل ومحاولة الانفكاك قدر المستطاع عن السوق الدولية، عبر اتباع استراتيجية إحلال الواردات للاستغناء عن المستوردات.¹

إلا أن عملية التعبئة التنموية التي تم إطلاقها عانت من نقص الموارد الداخلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية التوسعية، وذلك بسبب إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار، وهروب رأس المال إلى الخارج إثر التأميمات، والتي قدرت رساميله بأكثر من 800 مليون ليرة سورية ما يعادل أكثر من أربعة أضعاف الرأسمال المستثمر في المؤسسات الرأسمالية الصناعية التي تم تأميمها يومئذ.² بالإضافة إلى انخفاض الفوائض التي حققتها المؤسسات الصناعية العامة التي كانت تنتج أكثر من ثلثي الإنتاج الصناعي، وضعف نمو القطاع الصناعي الذي بلغ 1% بالأسعار الثابتة بين 1966-1970.³

خلال الفترة 1970-1980 امتلكت سورية قطاعاً عاماً واسعاً، واستثمرت ما تم الشروع به وهو بداية الإنتاج النفطي وإنجاز سدّ الفرات، وبذلك فإن عملية التعبئة التنموية التوسعية الشاملة انطلقت في بداية الستينيات في

¹ التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) محور الاقتصاد والإنتاجية، هيئة تخطيط الدولية و United Nations UNDP: Development Program 2007، ص 97-98.

² حبيب، مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، 2007، ص 143.

³ النبال، عبدالقادر: الانفتاح الاقتصادي في سورية، مجلة دراسات عربية، العدد 8-7، أيار-حزيران 1998.

ظل مقيدات ضيق الموارد التمويلية الداخلية، لكنها امتلكت السيطرة على جزء أساسي من التراكم الرأسمالي بواسطة التأميمات التي تبعتها توسع كبير في القطاع العام الاقتصادي، ولاسيما التوسع مع الخطة الخمسية الثانية 1966-1970 في الصناعة التحويلية وفق منهج إحلال الواردات والتوجه إلى الداخل، وإقفال السوق المحلية أمام المنافسة الخارجية، والتوسع الكبير في التدخل الاقتصادي المباشر.

بعد العام 1970 تمتع الاقتصاد السوري بالاستقرار الداخلي، وبتدفق الموارد الخارجية الناجمة عن تدفق المساعدات الخليجية، وتحويلات العمال السوريين في الخليج نتيجة الفورة النفطية المحققة بعد عام 1973، الأمر الذي مكن الدولة من رفع الاستثمارات الإنمائية من 3.9 مليار ل.س في فترة 1966-1970 إلى 50.5 مليار ل.س في فترة 1970-1980.¹

فيما يتعلق بالسياسات التجارية فقد تركزت التدابير التي تم اتخاذها على تخفيف بعض القيود عن مستوردات القطاع الخاص، وإنعاش دوره في زيادة العرض السلي في محاولة لتجاوز حالة الركود الاقتصادي الموروثة عن فترة 1966-1970، وإغراء رؤوس أموال السوريين المغتربة التي هربت برساميلها إثر موجة التأميم في النصف الأول من الستينيات بسلة حوافز للاستثمار، حيث تم إصدار عفو عام عن جرائم تهريب رأس المال قبل العام 1970، وبغية إضفاء صيغة التزام قانوني على هذا التوجه انضمت سورية إلى منظمة ضمان الاستثمارات العربية، وصدقت على الاتفاقية العربية بتسهيل وحماية الاستثمارات. وتركز الانفتاح الاقتصادي في هذه الفترة على دور القطاع الخاص من خلال تشجيعه على الاستيراد، حيث سمح له في العام 1971 باستيراد سلع معينة شريطة الحصول على تسهيلات ائتمانية خارجية لمدة 365 يوماً على الأقل من المصدرين الأجانب تدفع من حساباتهم الأجنبية، ولتشجيع رجال الأعمال السوريين على إعادة أموالهم المهربة إلى الاستثمار في المجال التنموي الوطني، فقد تم السماح لهم باستيراد بعض المواد الأولية وقطع التبديل والسلع الرأسمالية بما في ذلك السلع الممنوع استيرادها من قبلهم سابقاً، شريطة تمويل مستورداتهم من حساباتهم بالقطع الأجنبي خارج البلاد، كما أحدثت في نيسان 1971 سوق موازية للقطع إلى جانب السوق الرسمية، لكن مع الإبقاء على نظام مراقبة القطع، مما حد من مرونة هذه السوق، وكان تسعير الدولار يتم من قبل المصرف التجاري السوري بعد الأخذ بعين الاعتبار تقلبات سعر الدولار في الأسواق العالمية.²

فيما يتعلق بالتصدير و بهدف تشجيع الصناعات التصديرية وجذب رؤوس الأموال العربية، أحدثت المؤسسة العامة للمناطق الحرة في مطلع العام 1971، وتم تحديد مساحات في كل من اللاذقية وحلب وطرطوس لإقامة مناطق حرة فيها إلى جانب المنطقة الحرة التي كانت قائمة في دمشق، وجرى تخصيص الاعتمادات لبناء المرافق الأساسية في هذه المناطق.³

¹ داغر، ألبير، أية سياسة صناعية لسورية، أوراب، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، الأهالي، دمشق 2007 ص 45.

² العماوي، محمد، تطور الفكر التنموي في سورية، دار طلاس، الطبعة الأولى، 2004 ص 252-254.

³ النبال، عبدالقادر: الانفتاح الاقتصادي في سورية، مرجع سبق ذكره ص 13.

بالرغم من الإجراءات السابقة فإن سياسات سورية التجارية بقيت في إطارها العام خلال هذه الفترة في خدمة منهج إحلال الواردات، ويمكن تصنيف الإجراءات المتخذة في إطارين أساسيين:

أولاً: تسخير جميع الطاقات الوطنية لخدمة أنموذج التعبئة التنموية الشاملة، والعمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة الهاربة بعد عملية التأميم في النصف الأول من الستينات، وتشجيع القطاع الخاص على إعادة الاندماج في العملية الاقتصادية إنتاجاً واستيراداً في إطار انفتاح على القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: محاولة تعزيز المعروض السلعي في الأسواق المحلية وتجاوز حالة الاختناق من هذا المعروض في أثناء مرحلة الركود بين عامي 1966-1970، بالإضافة إلى العمل على تلبية متطلبات نموذج إحلال الواردات من السلع الأولية والوسيلة اللازمة لعملية البناء الصناعي.

وصلت مرحلة التعبئة التنموية إلى ذروتها في عام 1978 حيث تم تحقيق معدلات نمو تجاوزت الحد المخطط له، ووصلت بين عامي 1975-1980 إلى 12 %، وتم التخطيط لمعدل نمو طموح في الخطة الخمسية الرابعة، واستهدف معدل نمو استراتيجي 7.7% حتى عام 2000¹. إلا أنه بين عامي 1980-1986 ظهرت ملامح أزمة تنموية حادة في سورية ناجمة عن عدد من عوامل الخلل الهيكلية التي اعترت هذه العملية، والتي يمكن تقسيمها إلى خارجية وداخلية:

➤ **خارجية** تمثلت بالاعتماد المفرط على المصادر الخارجية لتمويل عملية التنمية مما حول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد شبه ريعي يعتمد على مصادر نمو غير مستقرة وغير ثابتة، وقد أدى انحصار هذه المصادر إلى ظهور أزمة تمويل و شح في القطع الأجنبي خانقة في الاقتصاد السوري مع مطلع الثمانينات استمرت حتى تسعينيات القرن العشرين.

➤ **داخلية** تمثلت بفشل ترجمة استراتيجية إحلال الواردات إلى واقع ناجح وحصد منافعها، حيث تم السعي للتوسع الأفقي في عملية التصنيع، واللجوء إلى تأسيس صناعات كثيفة رأس المال تعتمد على الاستيراد في مجالات لا يمتلك فيها الاقتصاد السوري مزايا نسبية في ظل وفرة الموارد التمويلية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بعملية التشبيك الصناعي.

في إطار إسهام السياسات التجارية في هذه الأزمة يمكن طرح مسألة فشل أنموذج إحلال الواردات الذي كان العنوان الأساس للسياسات الصناعية ولسياسات التجارة الخارجية حتى هذا التاريخ، حيث قاد هذا النموذج خلال عملية تطبيقه الفعلية، وعبر النتائج التي تمخض عنها خلال الفترة المذكورة إلى زيادة المستوردات بدلاً من تخفيضها، إذ نمت المستوردات بين العامين 1974-1978 بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأعلى بكثير من معدل نمو الصادرات. ويمكن رد ذلك بالدرجة الأولى إلى الاعتماد على استيراد

¹ الحمش ، منير: الفكر الاقتصادي السوري في الخطاب السياسي السوري، دار بيسان، بيروت 2004، ص98.

السلع الوسيطة، حيث أن الصناعات التحويلية التي أقيمت وفق النموذج رفعت من الاعتماد على المستوردات من دون الآلات والتجهيزات في تلك الفترة بنسبة 332 %، والتي ارتفعت قيمتها من 90 مليون ليرة سورية في العام 1974 إلى 1.898 مليون ليرة سورية في العام 1978 الذي جرى فيه تقليص المستوردات بسبب وضعية ميزان القطع الأجنبي.¹

من منظور أثر هذا النموذج على الميزان التجاري فإن الأثر كان شديد السلبية، حيث أدى إلى تزايد المستوردات من مستلزمات الإنتاج بمعدلات أعلى من تزايد الصادرات من المنتجات المصنوعة، بحيث لم تبلغ نسبة الصادرات من الإنتاج الجاهز إلى مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والسلع الوسيطة في أحسن الحالات أكثر من 33% في العام 1987، و شمل ذلك حتى صناعة سورية عريقة وتاريخية مثل صناعة النسيج التي اعتمدت في تأمين مدخلاتها كالخيوط على الاستيراد.²

شهد مطلع الثمانينات أزمة اقتصادية عالمية، وعلى صعيد الدول النامية طفت للسطح أزمة مديونية كبيرة، وتوجهت معظم الدول النامية إلى الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية طلباً لإعادة جدولة ديونها، و استغلت المؤسسات الدولية والدول المتقدمة هذه الفرصة لإعلان فشل استراتيجية إحلال الواردات، وفرض أنموذجها التنموي القائم على التحرير الاقتصادي وتبني اقتصاد السوق والحرية التجارية على الدول النامية كمقابل لمساعدتها، و لم يشكل الاقتصاد السوري بدوره استثناءً عن قاعدة الدول النامية في أزمتها، وإن اختلفت ظروفه وعوامل أزمتها، حيث لم يعاني من أزمة مديونية بالمعنى الكامل كبقية الدول النامية، إلا أنه شاركها في فشل استراتيجية إحلال الواردات التي تبناها صناعياً وتجارياً، إلا أن خالفها في طريقة التعاطي مع أزمتها بدءاً من عام 1986 الذي يعتبر العام الذي اعترف فيه بسورية بالأزمة بشكل غير مباشر من خلال الإقرار بمصاعب تواجه عملية التنمية، مما ينقلنا إلى الفترة الثانية من التحول الاشتراكي للاقتصاد في سورية.

الفترة الثانية 1986-2000 التحرير الاقتصادي الانتقائي:

عام 1986 تم الاعتراف بالأزمة التي تواجهها عملية تنمية الاقتصاد السوري منذ عام 1978، والتي اشتدت مظاهرها حتى بلغت ذروتها عام 1986، و تميز الاعتراف بالأزمة وطرق معالجتها بصفيتين رئيسيتين:

- الحرص على عدم الاعتراف بوجود أزمة هيكلية، وإنما تأطير العملية في قالب الاعتراف بمصاعب تواجه عملية التنمية والحاجة إلى تصحيح المسار بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية القائمة والمتمثلة بالعام والخاص والمشتراك.³

¹ حبيب، مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، ص 173.

² حبيب، مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، ص 173-174.

³ التقرير الوطني للاستشراف الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) مرجع سبق ذكره، ص 123 .

■ الحرص على استقلال القرار الاقتصادي، والاعتماد على الذات لتحقيق استراتيجية استقرار قصيرة الأجل تطبق وصفات صندوق النقد الدولي ولكن انتقائياً ووفق الأولويات التي تقدرها القيادة السورية، ومن دون الاضطرار للجوء إلى صندوق النقد الدولي والدخول في مفاوضات مضنية وتوقيع اتفاقية.¹ انطلاقاً من هذين العاملين اتبعت الدولة منهج حذر لتحرير الاقتصاد فتم تشكيل لجنة لترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك في 15-4-1981 لتجاوز مسألة ندرة القطع الأجنبي في هذه المرحلة، وفي عام 1986 تم تشكيل لجنة تشجيع التصدير من أجل الاستجابة لمقتضيات الالتزام السياسي بتنفيذ برنامج المقاصة مع الديون السوفيتية وفق بروتوكول 1986-1990 على أساس إشراك القطاع الخاص به بسبب عجز القطاع العام وحده عن الوفاء بالتزامات البرنامج، وقد شكلت هذه الأحداث أبرز عناوين سياسات التجارة الخارجية السورية في هذه المرحلة، والتي توجت بقانون الاستثمار رقم 10 في عام 1991.

لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك 1981:

شكلت هذه اللجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتمثل فيها الوزراء المختصون بعملها، بالإضافة إلى ممثلون نقابيون عن العمال والفلاحين والحرفيين وغرف الصناعة والتجارة، و نابت فعلياً عن اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء وعن مجلس الوزراء، وتحولت إلى المرجع الرئيس والصانع للقرارات المتعلقة بسياسات تحرير التجارة الخارجية والمستوردات. بمعنى آخر أصبحت السياسات الاقتصادية بمجملها في مجال تحرير التجارة محكومة بفعالية هذه اللجنة التي أصبحت تحت عنوانها العريض تبحث في جميع المسائل والقضايا الاقتصادية، وفي وضع سياسات التجارة الخارجية و تنظيم المستوردات بدرجة أساسية.²

لجنة تشجيع التصدير 1986:

شكلت هذه اللجنة بموجب المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 1986 برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية عدد من الوزراء، و أولاهها مرسوم التشكيل صلاحيات واسعة لتحقيق مهامها، وألزم جميع الجهات ذات العلاقة بخطة التصدير بتنفيذ قراراتها واعتبرها نافذة فور صدورها، وعهد إليها بمهام:³

- قيادة وتوجيه عملية التصدير والإشراف على جميع المؤسسات التي تمارس هذا النشاط.
- تحديد السلع المطلوب تصديرها في كل مؤسسة أو وزارة على أساس توفير الحد الأدنى المطلوب من القطع الأجنبي للوفاء بحاجة تلك المؤسسة أو الوزارة.

¹ العمادي، محمد: تطور الفكر التنموي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 234.

² الحمش، منير: الاقتصاد السوري على مشارف القرن الواحد والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ جوني، عز الدين: التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق 2001، ص 263.

بروتوكول 1986-1990 (برنامج المقاصة مع ديون دول الاتحاد السوفياتي):

يمكن إدراج هذا البرنامج كثاني برنامج لدعم الصادرات السورية بعد صندوق دعم الصادرات الذي تم في عام 1956، وإن كان في قالب غير مباشر، و بسبب أهمية التجريبتين السابقتين في سياق البحث، تمت مقارنة موجزة بين البرنامجين من حيث الأسباب التي دعت لهما، والنتائج الناجمة عن تطبيقهما كمايلي:

الأسباب: أطلق البرنامج الأول في إطار نظام اقتصادي ليبرالي، وفي إطار تشجيع للصادرات، ومن أجل تصريف فائض في المعروض السلعي ناجم عن ضيق السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج، أما البرنامج الثاني فأطلق في إطار نظام اقتصادي اشتراكي من أجل تسديد ديون للاتحاد السوفياتي، وذلك من أجل الحفاظ على دعم الاتحاد لسورية في توازنها الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني وتبني مبدأ تصدير كل ما هو متاح وليس الفائض.

النتائج: في حين أدى البرنامج الأول إلى تصريف الفائض من المعروض السلعي، وإلى تحفيز الصناعة التحويلية المحلية ورفع جودتها، فإن البرنامج الثاني قد أدى إلى عدد من النتائج الإيجابية والسلبية:

أولاً: النتائج الإيجابية:

1. نجح البرنامج في مهمته الأساسية المتمثلة بمساهمته في تسوية الديون مع الاتحاد السوفياتي، وتقوية موقف الدولة في المفاوضات من أجل تدعيم موقف سورية في التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني.
2. أدى البرنامج إلى تحفيز القطاع الخاص وإبراز دوره في الإنتاج والتصدير بعد عقود من الإنكفاء والتراجع لصالح القطاع العام.
3. حفز البرنامج منشآت القطاع العام الموجه إنتاجها أساساً للسوق الداخلية وفق نموذج إحلال الواردات للتوجه للتصدير وخوض تجربة جديدة.
4. حقق البرنامج لأول مرة منذ عام 1963 فائضاً في ميزان التجارة السورية فزادت قيمة الصادرات إلى الاتحاد السوفياتي في العام 1989 عن 12 مليار ليرة سورية، و بما يقارب 36 بالمئة من مجموع الصادرات.^{1*}
5. أسهم البرنامج في تحويل الاستثمار الخاص من مجال النشاط الاقتصادي غير القابل للتجارة ولا سيما في المجال العقاري إلى مجال النشاط الاقتصادي السلعي القابل للتجارة والتصدير.²

¹ العمادي، محمد: تجربة سورية في تحرير التجارة وسياسات الإصلاح الاقتصادي، محاضرة في إطار فعاليات الدورة الحادية والأربعين لمعرض دمشق الدولي، دمشق، 1994، ص 19.

* تتوجب الإشارة هنا إلى أن التصدير كان وفق قاعدة كل ما هو متاح للتصدير مما أدى إلى اختناقات في المعروض السلعي في السوق المحلية، كما كان التصدير كمياً من أجل تحقيق أكبر مرباح ممكنة وعلى حساب النوعية، كما أن التحسن و فائض الميزان التجاري لم ينعكس إيجاباً على وضع القطع الأجنبي لأن غالبية الصادرات كانت تتجه إلى الاتحاد السوفياتي لسداد الديون وفق اتفاقية المدفوعات الموقعة بين سورية و الاتحاد السوفياتي آنذاك.

² الحمش، منير: التنمية الصناعية في سورية وأفاق تجديدها، مصدر سبق ذكره، ص 91.

ثانياً: النتائج السلبية:

1. لم يؤدِ برنامج المدفوعات إلى تحسين الإنتاجية ورفع القيمة المضافة للصادرات السورية، وذلك نتيجة لعدم ارتباط البرنامج برؤية تنموية استراتيجية جدية بعيدة المدى تستخدمه لتحسين جودة المنتج الصناعي السوري ونوعيته، وتطوير قيمته المضافة، وبناء قدرات إنتاجية تنافسية مستدامة .
2. لم يؤدِ البرنامج إلى رفع القدرة التنافسية للصادرات السورية في السوق الحرة المفتوحة، وذلك بسبب بحث القطاع الخاص عن الربح السريع، والمبالغة بقيم صادراته، والتصدير إلى سوق مضمونة.¹
3. أدى البرنامج المذكور ونتيجة لاستراتيجية تصدير كل ما هو متاح إلى حصول اختناقات وأزمات حادة في المعروض لبعض المواد في السوق المحلية كالإسمنت على سبيل المثال.²
4. أثر البرنامج سلباً على سعر صرف الليرة السورية نتيجة لكثرة عمليات التصدير الوهمي، و نشوء سوق هامشية لتداول قطع التصدير وصل فيها سعر صرف الدولار إلى ما يزيد عن 200 % من سعر السوق في البلدان المجاورة.³
5. أنتج البرنامج طبقة من قطاع الأعمال ورجال الأعمال الطفيليين الذين لم يكونوا معنيين بجودة السلع إلا في الحدود الدنيا اللازمة لتعظيم أرباحهم، بما في ذلك التلاعب بمنشأ بضائع مستوردة وإعادة تصديرها على أنها بضاعة سورية من أجل الحصول غير المشروع على القطع الحر، الأمر الذي أدى إلى تنمية الاتجاهات الطفيلية لقطاع الأعمال على حساب الاتجاهات الإنتاجية.⁴

بالمحصلة فقد هدفت السياسة الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية في هذه المرحلة إلى إنعاش دور القطاع الخاص في الاستيراد والتصدير، بما يحل مشكلة الاختناقات في العرض السلعي المحلي، ويلبي استحقاق برنامج مقاصة الديون السوفياتية في آنٍ واحد، ومن هنا لم يكن الهدف أساساً تحرير التجارة الخارجية ودعم الصادرات بل عملية إصلاح انتقائية محددة الوظائف، إلا أنها مع ذلك قابلة للتطوير في ضوء الحاجات والأولويات، وقد أدى ذلك إلى حصول انفتاح على دور القطاع الخاص ونشاطه في الإنتاج والتجارة الخارجية، وفي هذا السياق ولد ما يمكن تسميته بالانفتاح الثاني على دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، الذي سرعان ما تطور إلى الاعتراف بدوره كلاعب مؤثر في العملية الاقتصادية وفي التجارة الخارجية السورية، وتم تتويج هذا الانفتاح بقانون الاستثمار رقم 10 للعام 1991.

¹ الشلاح، راتب: الفائض التجاري السوري: حدث عابر أو تحسن مستمر؟ جمعية العلوم الاقتصادية، 1990.

² الحمش، منير: التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها، مرجع سبق ذكره، ص 84.

³ الحمش، منير: الاقتصاد السوري على مشارف القرن الواحد والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 21 و ص 58 .

⁴ العمادي، محمد: تجربة سورية في تحرير التجارة وسياسات الإصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

قانون الاستثمار رقم 10 للعام 1991 :

شكل قانون الاستثمار رقم 10 للعام 1991 تتويجاً لمرحلة السير الحذر والانتقائي في عملية تحرير الاقتصاد السوري، وفي حين تعود نقاشات هذا القانون إلى عام 1987 إلا أن إقراره تأخر بسبب التجاذبات بين القوى الفاعلة على صعيد الاقتصاد السوري، والتي انقسمت بين مؤيد لمزيد من التحرير، وبين متحفظ ومتخوف من منهج هذه السياسات ونتائجها، إلا أن الدولة حسمت القرار وأقرت القانون أملاً بتعزيز المكاسب التي تم تحصيلها عبر برنامج المقاصة لديون الاتحاد السوفياتي، بسبب الدور الذي أداه القطاع الخاص في هذا البرنامج، واعتقاداً منها بأن هذا القانون سيعمق هذه المكاسب ويحولها إلى نهج مستمر يوفر الاستقرار لميزان المدفوعات السوري، ويعيد الزخم لعملية تنمية الاقتصاد السوري دون الحاجة لتبني برامج صندوق النقد الدولي وتطبيق شروطه، والدخول في عملية إعادة هيكلة كاملة للاقتصاد السوري، وما يمكن أن ينجم عنها من اضطرابات اجتماعية حذر منها التيار المعارض لتحرير الاقتصاد السوري ممثلاً بنقابات العمال.¹

أعطى قانون الاستثمار رقم 10 دفعة للاقتصاد السوري على صعيد الاستثمار الخاص والتجارة الخارجية الأمر الذي ساهم بتوليد موجة نمو استمرت حتى العام 1996، ومكنت الاقتصاد من رفع وسطي معدل النمو الاقتصادي إلى 7.33 %، إلا أن ثمار هذه الدفعة ما لبثت أن بدأت بالتآكل خلال السنوات اللاحقة مما أدى إلى تراجع وسطي معدل النمو الاقتصادي إلى نحو 2.15 % في الفترة الممتدة بين عامي 1997-2003، و وصل معدل النمو إلى مستوى متدنٍ جداً في العام 2003 إلى 1.1 %.²

3-2- سياسات تحرير التجارة الخارجية السورية 2000-2012:

شكل العام 2000 نقطة تحول رئيسية في الاقتصاد السوري، وانطلقت بوادر هذا التحول بعد خطاب القسم الرئاسي في تموز من عام 2000، وذلك بهدف الخروج من مرحلة الركود البنيوي في السنة نفسها التي انحدر فيها معدل النمو الاقتصادي بشكل سالب إلى حدود الصفر تقريباً، حيث نصت الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005 على وضع مرحلتين للخروج من مرحلة الركود، يتم في المرحلة الأولى منها 2001-2003 وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي في إطار ما وصفته بالبرنامج الاستراتيجي للتحديث والتطوير، واستهداف وتيرة نمو بطيئة يبلغ معدلها الوسطي 3 % سنوياً شرط رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، ويتم في المرحلة الثانية 2003-2005 رفع معدل النمو الاقتصادي بوتيرة أعلى إلى 4 % سنوياً.³ من ناحية المؤشرات الاقتصادية يمكن اعتبار الفترة بين عامي 2001 و 2003 امتداداً لما قبلها من حيث استمرار الركود الاقتصادي وإن كان بوتيرة أخف، أما على صعيد السياسات الاقتصادية فمثلت هذه الفترة عدم وضوح في الرؤية التنموية، حيث احتدم النقاش حول هوية الاقتصاد السوري في المرحلة المقبلة، وفي هذا

¹ التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) مرجع سبق ذكره، ص ص 169-172 .

² تحليل الاقتصاد الكلي السوري، هيئة تخطيط الدولية مسودة للمناقشة 2005، ص 15.

³ التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) ،مرجع سبق ذكره ، ص 239 .

الإطار شكلت عدة لجان اقتصادية هدفت إلى إخراج الاقتصاد السوري من الركود الحاد الذي يعانيه، وذلك من خلال تحديد الأولويات ورسم ملامح التوجه الاقتصادي لسورية في المرحلة القادمة. و على رأس الأولويات التي طرحت كانت البنية الصناعية السورية المتمثلة بالقطاع العام، حيث أن هذه البنية حتى مطلع القرن الواحد والعشرين كانت قد تآكلت بصورة كبيرة ولم تعد قادرة على الاستمرار، وأصبح من الضرورة طرح حلول لمشاكل القطاع العام المتمثلة بصورة رئيسية بالتجديد التكنولوجي، ومعالجة مشكلة فائض العمالة المستتيرية في مؤسساته، ومشاكل المخازين المكدسة، والتي عجزت مؤسسات القطاع العام عن تصريفها.¹ في هذه المرحلة برزت ضرورة تحديد توجه وهوية الاقتصاد السوري، فالتوجه التحريري المعتمد على الصعيد الداخلي من خلال إشراك القطاع الخاص في العملية الاقتصادية في ظل طرح التعددية الاقتصادية لم يؤدي إلى النتائج المرجوة، والفورة التصديرية والاستثمارية بين عامي 1987 و 1996 تباطأت بشدة حتى العام 2000، والمكاسب التي تم تحقيقها تم استنزافها خلال فترة ركود وصلت ذروتها في العام المذكور، من هنا كان لزاماً طرح المواضيع الاقتصادية للنقاش، وأبرزها الأنموذج الاقتصادي للدولة، والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتم في هذا الإطار تشكيل ثلاث لجان اقتصادية متعاقبة، أولها لجنة الـ35 في عام 2000 ومن ثم لجنة الـ18 في عام 2001، وآخرها اللجنة التي وضعت برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت مسمى البرنامج الاستراتيجي للتحديث والتطوير. فيما يتعلق بالأنموذج الاقتصادي للدولة فقد حسم الجدل في عام 2005 من خلال تبني أنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي في الخطة الخمسية العاشرة، وإطلاق الآليات لتطبيق هذا الأنموذج على الاقتصاد السوري، وتم تبني مقولة التشاركية بين القطاعين العام والخاص، وبذلك يمكن القول بأن التيار التحريري للاقتصاد السوري قد نجح في تطبيع التوجهات الاقتصادية للدولة بأراءه، وفي نفس الوقت تمت مراعاة توجهات التنمويين والتصحيحين من خلال الإبقاء على القطاع العام على وضعه الراهن، وتبني موقف لإصلاحه دون اللجوء للخصخصة المباشرة.²

أدى التردد وعدم الحسم فيما يتعلق بدور القطاع العام في الاقتصاد السوري على مر العقدين السابقين إلى استمرار تراجع دور هذا القطاع، وانعكاس ذلك على ضعف الأداء في الاقتصاد السوري على مر العقود السابقة، حيث يتميز هذا القطاع بضعف الإنتاجية وتآكل هيكله الإنتاجية على مر الوقت، ومشاكل عمالة فائضة تكبل عمله، في حين يستحوذ على حصة كبيرة من الإنفاق العام للدولة، كما يشكل هذا القطاع بؤرة للفساد وللمنتفعين من استمراره على وضعه الراهن. أما فيما يتعلق بدور هذا القطاع في التجارة الخارجية والصادرات السورية فتظهر الأرقام الإحصائية دوراً هامشياً، في مقابل حصة كبيرة ومتنامية للقطاع الخاص. بصورة عامة فقد شكل التوجه العام لتحرير الاقتصاد السوري وبصورة خاصة على الصعيد الخارجي العنوان

¹ زمان، كونستانتين:مراجعة الاقتصاد السوري، مشروع وسائل التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF تشرين الأول، دمشق، 2006، ص 17.

² التقرير الوطني الاستراتيجي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025)، مرجع سبق ذكره ، ص 241.

الأبرز للسياسات الاقتصادية للدولة وبشكل واضح اعتباراً من العام 2003، و على صعيد سياسات التجارة الخارجية وتحريرها فقد كان التوجه العام واضحاً باعتماد منهج التحرير مع غياب الاستراتيجية الواضحة لهذا التحرير، فقد بذلت جهود واضحة لتحقيق هذا التوجه، ويمكن التمييز بين الجهود المبذولة بين ما قبل العام 2005 وما بعده.

أولاً: جهود تحرير التجارة السورية قبل العام 2005:

❖ خطوات تحرير التجارة السورية على الصعيد الخارجي:

برز التوجه لتحرير التجارة الخارجية السورية قبل العام 2005 من خلال السعي المستمر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتقديم طلبين من أجل ذلك، وحث الخطى في مفاوضات الشراكة السورية الأوروبية حيث تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى في العام 2004 ، ومرة ثانية في عام 2008. أما على الصعيد الإقليمي فقد تم تسريع وضع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في حيز التنفيذ عام 2005 بعد أن كان مقرراً أن تدخل حيز التنفيذ في العام 2007، كما تم توقيع اتفاقية تجارة حرة مع تركيا في العام 2005، بالإضافة إلى العمل الحثيث على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جمهورية إيران.

❖ خطوات تحرير التجارة السورية على الصعيد المحلي:

على الصعيد المحلي تم العمل على استكمال كل ما يلزم من التشريعات والقوانين لملائمة الخطوات والاتفاقيات المعقودة إقليمياً وثنائياً من أجل تحرير التجارة الخارجية، حيث تم اتخاذ العديد من القرارات و سن عدد من القوانين والتشريعات لذلك، ويمكن عرض أبرزها بمايلي:¹

- إلغاء إجازات و استمارات التصدير، والإعفاء من شرط الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد عن تصدير البضائع ذات المنشأ الأجنبي بالقرار 1514 بتاريخ 2002/12/15 .
- إصدار نظام تصحيح إجازات الاستيراد وتحديد الحالات المعفاة من تصحيح إجازات الاستيراد والحالات التي يتم تصحيحها من قبل الجمارك بالقرار 1512 بتاريخ 2002/12/15 .
- فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير وإلغاء العمل بنظام تسديد قيم المستوردات من القطع الأجنبي الناجم عن التصدير بالقرار 115 بتاريخ 2003/7/15، حيث أصبح المصرف التجاري السوري هو الجهة المانحة للقطع والمحركة لأسعاره بشكل مستمر ليتوافق مع أسعار البلدان المجاورة.
- زيادة نسبة القطع الأجنبي المسموح لمصدري القطاع الخاص الاحتفاظ به من 75 إلى 90%.

¹ إصلاح السياسات التجارية في سورية، ماهي أهم التطورات ؟ مذكرة سياسات رقم 4: عصام اسماعيل، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2005، ص ص3-6.

- الاعتماد على الأسعار الحقيقية لشراء القطع الأجنبي لتنفيذ العمليات التجارية للإدخال المؤقت بهدف التصنيع وإعادة التصدير.
- تطوير نظام عمليات المصرف التجاري السوري باتجاه تسهيل اعتمادات التصدير ورفع الحد الأقصى للسلف لقاء اعتمادات مستندية من 25 إلى 40 %.

ثانياً: تحرير التجارة السورية بعد العام 2005 :

بعد العام 2005 تسارعت الخطوات باتجاه تحرير تجارة سورية الخارجية، لاسيما مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي كإنموذج اقتصادي بديل عن الأنموذج الاشتراكي، والعمل على تبني آليات السوق مع توجهات اجتماعية على صعيد الاقتصاد المحلي، والعمل على إزالة جميع العوائق القائمة أمام نشاط القطاع الخاص سواءً على صعيد الاقتصاد المحلي، أو على صعيد العلاقات الاقتصادية الخارجية استثماراً وتجاراً، وتتابع الجهود التحريرية خارجياً وداخلياً.

❖ خطوات تحرير التجارة السورية على الصعيد الخارجي:

في إطار السعي لدمج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي و لتحرير التجارة الخارجية تم إعادة التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية في العام 2008، بعد أن تم تجميد عملية تصديقها بعد العام 2004 بسبب الظروف السياسية المحيطة بالمنطقة، وكنتيجة لاستجابة الاتحاد الأوروبي للمواقف الأمريكية بالعمل على محاصرة سورية اقتصادياً، ولم تدخل هذه الاتفاقية حيز التصديق والتطبيق. من جهة أخرى فقد أثمرت الجهود وتقديم الطلبات لعضوية منظمة التجارة العالمية، فنالت سورية صفة عضو مراقب في المنظمة في عام 2010 . في ظل المناخ السياسي المضطرب في المنطقة فقد عملت سورية وبجهد على تحرير تجارتها الخارجية حتى العام 2010، إلا أن انتقال الاضطرابات السياسية إلى داخل البلاد في العام 2011 واشتداد الأزمة التي تشهدها البلاد في هذه المرحلة دفعت باتجاه تجميد العديد من الخطوات التحريرية التي تم تبنيها حتى تاريخ اندلاع الأزمة، والعودة لتبني بعض الخطوات التقييدية في مجال التجارة الخارجية بانتظار جلاء الأزمة و عودة الاستقرار .

❖ خطوات تحرير التجارة السورية على الصعيد المحلي:

على الصعيد الداخلي تواصل بين العاميين 2005 و 2010 اتخاذ القرارات وسن القوانين والتشريعات لتحرير التجارة الخارجية وكانت أبرز القرارات المتخذة:

- القانون رقم 42 الخاص بحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية لعام 2006 .
- قانون التجارة رقم 33 لعام 2007.
- قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم 7 لعام 2008 .

- المرسوم رقم 47 لعام 2009 الخاص بحماية الملكية الفكرية.
- إنشاء هيئة تنمية وترويج الصادرات بالمرسوم رقم 6 لعام 2009 ، و صندوق تنمية الصادرات بالمرسوم رقم 19 لعام 2009، واتحاد المصدرين بالمرسوم رقم 27 لعام 2009.
- قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وتعديلاته في العام 2010 .

يضاف إلى ماسبق استمرار العمل على تبسيط الإجراءات الجمركية، وإصدار العديد من القرارات في مجال تحرير الصادرات والمستوردات، حيث تم إزالة عدد كبير من الإجراءات التي كانت مفروضة على الترخيص ، وإلغاء تعهد قطع التصدير، والسماح باستيراد العديد من المواد التي كانت ممنوعة أو مقيدة أو محصورة، وإلغاء معظم العملات المتوجبة عليها، وإصدار القائمة السلبية للمواد الممنوعة من الاستيراد، والسماح للمصارف بتمويل جميع مستوردات القطاع الخاص والمشتبك للمواد المسموح باستيرادها، وإلغاء العمل بنظام المخصصات الصناعية. أما على صعيد الرسوم الجمركية فقد تم العمل على تخفيضها باستمرار فبعد صدور التعريفة الجمركية المتناسقة بموجب المرسوم رقم 265 لعام 2001 ، صدر العديد من المراسيم لتعديل نسب الرسوم وفق متطلبات السوق، حيث تم تعديل نسب الرسوم التي كانت موزعة على 23 شريحة يصل أعلاها إلى 255% من القيمة ليصل أعلى رسم إلى 60% وعدد الشرائح إلى 11 شريحة، أما فيما يتعلق بسعر الصرف فقد تم توحيد أسعاره، كما تم إزالة القيود المفروضة على القطع الأجنبي بتسهيل حصول التجار والمستثمرين عليه من المصادر الرسمية والخاصة.

انعكست الإجراءات السابقة على التجارة الخارجية السورية بصورة واضحة ، فارتفع حجم الواردات السورية من 187.535 مليون ليرة سورية إلى 812.209 مليون ليرة سورية في عام 2010 بمعدل نمو إجمالي بلغ 433 % ، و بوسطي معدل نمو سنوي بلغ 43 %، واستمرت بالنمو في عام 2011 إلى مايقارب 965 مليار ليرة سورية قبل أن تبدأ بالتراجع في عام 2012 ، كما ارتفعت قيمة الصادرات من 216.190 مليون ليرة سورية في عام 2000 إلى 569.046 مليون ليرة سورية في عام 2010 بمعدل نمو إجمالي بلغ 263 % وبوسطي معدل نمو سنوي بلغ 26.3 %، ومن ثم بدأت بالتراجع في عام 2011.¹ و يمكن من بيانات الجدول المدرج في الصفحة التالية، تبين آثار السياسة التجارية التحريرية التي تبناها الاقتصاد السوري مع مطلع القرن الحالي وبشكل متسارع بعد العام 2005، ومن أبرز الملاحظات التي يمكن استنتاجها التطور السريع للواردات الذي فاق تطور الصادرات، مايعكس خللاً في السياسات التجارية المتبناة، و التي لم تولي اهتماماً كبيراً بتطوير الصادرات حيث بلغت تغطية الصادرات للواردات في العام 2010 معدل 70% بعد أن كانت 115% في العام 2000،² ومع أخذ موضوع تراجع الصادرات النفطية وارتفاع فاتورة المستوردات

¹ الجدول رقم 1 ، المجموعة الإحصائية 2011 ، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق.

² احتسب معدل تغطية الصادرات للواردات من قبل الباحث بالاستناد إلى بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

النفطية بعين الاعتبار، فإن هذا المعدل يعكس خلافاً كبيراً في الميزان التجاري السوري ، مما يتطلب إيلاء اهتمام أكبر بموضوع التصدير وزيادة الصادرات من أجل تخفيف هذا العجز، والاقتراب من تحقيق التوازن في الميزان التجاري السوري.

الجدول (1) تطور الصادرات والواردات السورية بين 2000-2012 بملايين الليرات السورية

العام	استيراد	إدخال مؤقت	تصدير	إعاد تصدير	ترانزيت
2000	187.535	2.402	216.190	5.474	18.888
2001	220.744	3.076	243.179	5.857	37.085
2002	235.754	34.116	301.553	9.232	155.837
2003	236.768	5.255	265.039	2.488	91.774
2004	389.006	8.604	346.166	11.131	175.242
2005	502.369	75.737	424.300	9.140	164.508
2006	531.324	53.656	505.012	8.461	190.402
2007	684.557	30.020	579.034	1.917	109.876
2008	839.419	7.607	707.798	8.716	126.192
2009	714.216	42.071	488.330	18.685	94.013
2010	812.209	8.831	569.064	25.955	36.884
2011	964.928	-----	505.107	-----	-----
2012	794.277	-----	196.452	-----	-----

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، خلاصة التجارة الخارجية للأعوام 2011-2012، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

إن السعي الحثيث باتجاه تحرير الاقتصاد السوري عموماً، والتجارة الخارجية خصوصاً، والعمل على تعزيز اندماج سورية بالاقتصاد العالمي خلال العقد الأول من القرن الحالي، هو قرار تم اتخاذه بعد عقود من الحماية التجارية التي لم تتمكن من تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد السوري، حيث أنه من الملاحظ تقلب معدلات نمو الاقتصاد السوري، وعدم استقراره خلال العقود السابقة، والتي شهدت تطبيق مختلف أنواع السياسات التجارية، كما أنه من الملاحظ الحساسية الشديدة للاقتصاد السوري لسياسات التجارة الخارجية السورية المعتمدة خلال العقود السابقة، والناجمة بالدرجة الأولى عن صغر حجم الاقتصاد السوري، وبالدرجة الثانية عن محدودية موارده وضيق سوقه المحلية، الأمر الذي يحتم إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع العالم الخارجي من أجل تجاوز هاتين العقبتين التنمويتين، وإن كان الرأي قد استقر على ضرورة الانفتاح على الاقتصاد الإقليمي والعالمي، فإن الخلاف يبقى حول الكيفية التي يتم بها هذا الانفتاح ووتيرته.

خلاصة الفصل الأول:

حظي مفهوم التجارة الخارجية أو الدولية بالعديد من الأطر النظرية التي اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية التي تناولت المفهوم وسعت لتأطيره نظرياً، كما أن الظاهرة بحد ذاتها وتطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة، حظيت بفترات صعود وهبوط انسجاماً مع التغيرات الاقتصادية الداخلية للدول، و الاستقرار الاقتصادي العالمي الذي تعرض لاهتزازات كبيرة في فترات الحروب.

الدول النامية كانت دوماً متأثرة ومنفعلة بالتوجهات الاقتصادية العالمية، لا سيما مع تعمق ظاهرة العولمة الاقتصادية، التي ارتبطت بشكل أو آخر بحركة التجارة والتبادل الدوليين، فقد اعتمدت الدول النامية خلال مراحل تنميتها الاقتصادية الأولى على سياسات تجارية حمائية سعت من خلالها لحماية اقتصادياتها المحلية عبر تبني سياسة تجارية منغلقة ضمن إطار استراتيجية تهدف لتصنيع بدائل الواردات، ثم تمايزت في المرحلة الثانية بين دول حافظت على هذه السياسات لفترة تجاوزت ملائمتها لمتغيرات التجارة الدولية، ودول أخرى انتقلت لتتبني استراتيجية جديدة تمثلت بالانفتاح على الاقتصاد الدولي، و السعي للاندماج من خلال العمل على تنمية صادراتها، وقد أثبتت التجربة الآسيوية أن الدول التي اتبعت المنهجية الثانية، حققت نجاحاً أكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاندماج بالاقتصاد العالمي، مما دعم التوجه الدولي لتحرير التجارة الدولية.

على صعيد الاقتصاد السوري فقد تمايزت سياسات التجارة الخارجية المعتمدة باختلاف الأنموذج الاقتصادي المعتمد، فبدأت بسياسات حمائية مع العمل على تنمية الصادرات في عهد الليبرالية الاقتصادية حتى عام 1958، و تحولت إلى سياسة حمائية شديدة مع تبني أنموذج التخطيط الاشتراكي حتى عام 1986، واتسمت ببعض المرونة في إطار سياسة تحريرية انتقائية حتى عام 2005، وأخيراً أصبحت سياسة تحريرية في إطار الانفتاح الاقتصادي الذي تكرر منهجياً في عام 2005.

من أبرز السمات التي أمكن استنتاجها حول سياسة التجارة الخارجية في سورية خلال المراحل المدروسة، هو تبعيتها بشكل كبير للعوامل السياسية والاجتماعية السائدة محلياً وخارجياً، حيث أن الاقتصاد السوري تأثر بشكل كبير بالعوامل المذكورة، والتي شكلت بدورها أبرز محركات سياسات سورية الاقتصادية والتجارية، و ذلك ناجم بصورة أساسية عن الموقع الجغرافي العالي الحساسية لسورية، والبيئة الجيوسياسية المعقدة في منطقتنا، كما أن حجم الاقتصاد السوري الصغير نسبياً، ومحدودية موارده، لم تمكنه من الاستقلال الكامل بقراراته الاقتصادية، الأمر الذي زاد من تأثيره بالعوامل الخارجية، و ساهم بشكل كبير في بلورة سياساته الاقتصادية والتجارية من أجل تجاوز عقبات تنميته الاقتصادية .

الفصل الثاني

واقع الصناعات التحويلية السورية

تمهيد:

تعتبر الصناعة من أهم فروع النشاط الاقتصادي، حيث تتولى عملية القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من المواد الطبيعية من شكلها الخام إلى منتجات أرقى قابلية للتداول، وتلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار. وقد شهدت الصناعة والتصنيع تطوراً كبيراً في القرن الماضي حيث لعب دخول الآلة كأداة فعالة في صراع الإنسان مع الطبيعة من أجل تسخير مواردها وإشباع رغباته واحتياجاته دوراً كبيراً في تطور مفهوم النشاط الصناعي، وبروزه كظاهرة اجتماعية تحدد درجة تطور الهيكل الاجتماعي، ومن هنا فإن النشاط الصناعي إلى جانب كونه نشاطاً اقتصادياً يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إنتاج السلع والمنتجات المادية، فإنه أصبح يشكل أساس التنمية الاجتماعية في مجتمعات محددة، وهي المجتمعات التي تستطيع إدماج الصناعة بصورة ممنهجة في نظمها الإنتاجية.

في هذا الإطار يجب التمييز بين مفهومي الصناعة والتصنيع، ففي حين تعتبر الصناعة أي نشاط اقتصادي إنتاجي يقوم على تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة يكتفيها مع حاجات الإنسان.¹ فإن عملية التصنيع تقوم على تعميق التخصص في اقتصاديات الإنتاج بما يتماشى مع متطلبات الأسواق الخارجية والمحلية، ورفع قدرة استيعاب الاقتصاد الوطني للمصادر المتاحة كالمواد الأولية والطاقة البشرية، واستخدام معطيات العلم والتكنولوجيا في الإنتاج الصناعي.² وقد عرفت المنظمة العالمية للتنمية الاقتصادية التصنيع بأنه عملية التطور الاقتصادي للبلد، التي يعبأ فيها حصة متزايدة من الموارد الوطنية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروعه، وتجهيز هذه الفروع بالتقنية الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة.

من التعريف السابق لعملية التصنيع يتضح أنها تتجاوز عملية إقامة الصناعات إلى العمل على دمج هذه الصناعات في النسيج الاقتصادي للمجتمع، وذلك من أجل القيام بعملية تحول اجتماعي يشمل تطويراً لمختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك فإن عملية التصنيع تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمعات، وذلك من خلال زيادة الدخل القومي ورفع إنتاجية العمل وتحقيق التشابك بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني، إضافة إلى السعي لتحقيق التوازن في عملية المبادلات الدولية.³ يوضح التقديم السابق الأهمية المتزايدة لعمليات التصنيع ولا سيما بالنسبة للدول النامية التي لم تحظى بقطاع صناعي عريق كالدول المتقدمة، والتي حالت ظروف الاقتصاد الدولي الحديثة العهد والراهنة دون حصول تطور طبيعي لعملية التصنيع لديها، ومن أجل ذلك ظهرت حاجة هذه الدول إلى استراتيجيات وسياسات من أجل تطوير عمليات الصناعة لديها من مجرد إنشاء للمشاريع الصناعية إلى بناء عملية تصنيع متكاملة تحقق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، وتسمى هذه السياسات بسياسات التصنيع.

¹ حبيب، مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، ص 152.

² شندرا، راجيش: التصنيع والتنمية في العالم الثالث، مطبعة المعرفة، مصر 1994. ترجمة محمد محمود عمار، ص 10.

³ حبيب، مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154.

المبحث الأول: سياسات التصنيع في الدول النامية:

1-1 - استراتيجيات التصنيع في الدول النامية:

تتدرج استراتيجيات التصنيع بصورة عامة في إطار استراتيجيات اقتصادية أكثر شمولاً هي استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تتبعها الدول المختلفة، وذلك من أجل تحقيق التنمية والنمو لمجتمعاتها، وعليه فإن استراتيجيات التصنيع تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات . وتعرف استراتيجية التصنيع بمجموعة الإجراءات والأدوات التي تلجأ إليها الدول للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي داخل الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل تحقيق أهداف عملية التنمية الاقتصادية. في إطار الأهداف المرجو تحقيقها من عملية التصنيع يمكن التمييز بين نوعين من استراتيجيات التصنيع كمايلي:

➤ استراتيجيات التصنيع لإحلال الواردات.

➤ استراتيجيات التصنيع لتنمية الصادرات.

أولاً: استراتيجية التصنيع الموجهة لإحلال الواردات: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية بهدف إنتاج المنتجات التي يتم استيرادها، وقد ظهرت هذه السياسات وانتشرت في دول أميركا اللاتينية، و تمثلت الدوافع الرئيسية لها بالعجز التجاري الناجم عن انخفاض أسعار المواد الأولية، الأمر الذي أدى إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية، وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كلياً أو جزئياً، وتتم هذه الاستراتيجية بثلاث مراحل:¹

1. إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية (إحلال واردات بدائي).

2. انتاج المواد الاستهلاكية المعمرة (سيارات، أدوات كهربومنزلية)، وذلك بنتيجة الاختناقات الناجمة عن ضيق السوق المحلية الذي يواجه المنتجات الأولى.

3. إنتاج سلع الاستهلاك الوسيطة، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية.

لجأت الدول النامية إلى هذه الاستراتيجية من أجل بناء قدرات إنتاجية ذاتية والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن تطبيق هذه الاستراتيجية عمل عكس هذا الاتجاه، حيث أن المتتبع لمراحلها يلمس أنها كلما تقدمت بالتطبيق ازدادت الاختناقات التي تواجهها هذه الدول بسبب اللجوء إلى استيراد المكونات الوسيطة للسلع المستهدفة إنتاجها، مما أعاد تبعيةها للخارج .

¹ ولعلو، فتح الله: الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الاولى، ص 279.

ثانياً: استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير: تهدف هذه الاستراتيجية إلى إقامة صناعات تخصص منتجاتها للتصدير، وإجراء بعض العمليات على صادراتها لزيادة قيمتها في الأسواق العالمية، ويمكن التمييز بين توجّهين رئيسيين لهذه الاستراتيجيات:¹

1. توجه لتأسيس صناعات تصدير لتحويل المواد الأولية المتوفرة إلى مواد وسيطة قبل تصديرها بحالتها الخام، كحالة الدول الخليجية المنتجة للنفط (الصناعات البتروكيمياوية).

2. توجه لتأسيس مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة بالاعتماد على اليد العاملة الرخيصة المتوفرة كحالة دول جنوب وشرق آسيا (الصناعات النسيجية والمطاطية).

بالإضافة إلى استراتيجيات التصنيع السابقة يوجد عدد آخر من الاستراتيجيات كاستراتيجية الصناعة المصنعة أو النموذج السوفييتي للتصنيع، وأنموذج التصنيع الصيني، لكن لم يتم التطرق لها في إطار هذا البحث لعدم ملائمتها لشروط الدول النامية ومنها سورية.

1-2- سياسات التصنيع في الجمهورية العربية السورية:

تتمتع سورية بصناعات تحويلية عريقة نسبياً بالنسبة للدول النامية، وقد تمثلت هذه الصناعات في بداياتها بصناعات يدوية في مجالات النسيج والألبسة، بالإضافة إلى عدد من فروع الصناعات الأخرى الحرفية، ومرت هذه الصناعات بمراحل تطور مختلفة أبرزها في أوائل القرن التاسع عشر ضمن ظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية و تحت الاحتلال الفرنسي، حيث شكلت ظروف الحرب بيئة نشوء وتطور الصناعات التحويلية السورية، التي ماكانت لتتطور دون ما يمكن تسميته بالحماية التلقائية التي نتجت عن انقطاع المستوردات، وارتفاع كلفة نقلها خلال فترة اندلاع الحرب العالمية الثانية، وحاجة جيوش الحلفاء إلى التموين السلعي المحلي للدول التي تسيطر عليها، وقد تطورت هذه الحماية التلقائية بعد الاستقلال في سياق صعود توجه في الفكر التنموي العالمي حول سبل التنمية في البلدان التي تتميز بتأخر التصنيع فيها يدعو إلى تبني سياسات الحماية التجارية إلى حماية منظمة ومتكاملة، وقد ساهمت حزمة السياسات التدخلية الحمائية المتكاملة التي اتبعتها الحكومة السورية آنذاك بارتفاع معدل النمو الاقتصادي عموماً، وارتفاع وتيرة معدل النمو الصناعي خصوصاً، لكن التشوهات البنيوية التي عانت منها الصناعة السورية بعد التوسع الصناعي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وبعيد الاستقلال استدعت تدخل الدولة لمعالجة هذه التشوهات والتي كان أبرزها (الإنتاج المفرط لبعض الفروع، وانخفاض إنتاجية بعضها الآخر، وتدني الجودة، وارتفاع تكاليف الإنتاج) ، فأتى تدخل الدولة من خلال إصدار قانون تشجيع الصناعة في العام 1952 وأهم ما تضمنه:²

¹ اسماعيل، عزة: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، إشراف د. باهر عتلم، د. سامي السيد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 89-90.

² الحمش، منير: الفكر الاقتصادي السوري في الخطاب السياسي السوري، دار بيسان، بيروت 2004، ص 126.

1. إخضاع تأسيس المنشآت الجديدة والتوسيع للمنشآت القائمة للترخيص لضمان التوازن بين الطاقة الإنتاجية، وقدرة السوق المحلية على الاستيعاب، وتوجيه الاستثمارات الجديدة نحو الفروع الأكثر احتياجاً.
 2. محاولة تحسين المستوى التقني وبالتالي الجودة بمنع استيراد الآلات المستعملة.
 3. تعزيز سياسة تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال السماح للصناعيين باستئجار أو شراء الأراضي لإشادة أبنية لأغراض صناعية من أملاك الدولة لغاية (25 ألف) م².
- أما التطور البارز الثاني في قطاع الصناعات التحويلية السورية فقد أتى في العام 1963 مع ترسيخ عملية تأميم الصناعات السورية بعد ثورة الثامن من آذار، وتبني منهج التحول الاشتراكي للاقتصاد السوري، والعمل على تنفيذ استراتيجية تصنيعية موجهة لإحلال الواردات بالاعتماد على سيطرة شبه كاملة للقطاع العام على عملية التصنيع في القطر. وقد استمر تبني هذا التوجه في إطار الخطط الخمسية المتعاقبة من العام 1960 حتى العام 1985، وتم تسخير السياسة الصناعية في هذه الفترة لخدمة النموذج التنموي الشامل الذي تم تبنيه بعد ثورة الثامن من آذار عام 1963. اعتمدت السياسة الصناعية في هذه الفترة وبصورة واضحة من خلال الخطة الخمسية الثانية وصولاً للخطة الخامسة منهج التصنيع من أجل إحلال الواردات، وإن كان بكثافة متباينة في إطار الأهداف الاقتصادية العامة المستهدفة في الخطط الخمسية، والظروف الاقتصادية التي مر بها القطر.

هدفت أول خطة خمسية 1960-1965 إلى تحقيق أهداف سريعة على حساب وضع استراتيجية تنموية شاملة، وتمثل الهدف بزيادة الدخل القومي من 2400 مليون ليرة سورية إلى 3260 مليون ليرة سورية، من أجل ذلك تم توزيع الاستثمارات المتاحة حسب إنتاجية القطاعات، فأعطيت الأفضلية للقطاعات التي يقدر أن يزيد فيها الدخل بمقدار أكبر وبسرعة أكبر بالنسبة لباقي القطاعات، فخصص للصناعة 18.7 % من مجموع الاستثمارات ووجهت هذه الاستثمارات نحو الصناعات الاستخراجية المخصصة للتصدير (تعيين وبتترول وفوسفات)، وليس لخلق صناعات تساعد على تحقيق الاندماج الاقتصادي وتؤسس لآلية تنمية مدعمة ذاتياً، وقد حققت هذه الخطة أهدافها في مجال الصناعة بزيادة الدخل، ولكنها لم تحدث أي تغيير هيكلي في الصناعة القائمة وحافظت على نفس تشكيلة الإنتاج السابق.¹

الخطة الخمسية الثانية 1966-1970 أدرجت إلى جانب هدف النمو الاقتصادي هدف تأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية، وشملت أهداف الخطة على صعيد القطاع الصناعي إقامة قاعدة صناعية تتجاوب مع الإمكانيات الزراعية والطبيعية للقطر بهدف تأمين الصناعات البديلة عن الاستيراد ورفع إمكانية التصدير، وبذلك شكلت هذه الخطة بداية توضع استراتيجية تصنيعية في سورية من خلال النظر إلى الصناعة كحلقة رئيسية من حلقات التنمية الاقتصادية، وتضطلع بمهمة خلق الشروط الموضوعية لتنمية مستمرة مدعمة ذاتياً

¹ حبيب، مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، ص 169.

حيث نصت الخطة في أهدافها على إقامة صناعة نفطية متكاملة، و إقامة صناعة تعدين أساسية، بالإضافة لدعم الصناعات الزراعية وتطويرها.¹

من أجل تحقيق هذه الأهداف خصص لقطاع الصناعة والتعدين والطاقة والوقود 27.8 % من مجمل استثمارات القطاع العام، إلا أن النتائج المحققة على صعيد القطاع الصناعي كانت متواضعة حيث نما خلال فترة هذه الخطة بمقدار 1 % فقط.²

أما الخطة الخمسية الثالثة فقد استهدفت ترسيخ استراتيجية تصنيعية متكاملة للقطر تقوم على الأسس التالية:

- التركيز على بدائل الواردات والمنتجات اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية من سلع الاستهلاك النهائي.

- تصنيع المواد الخام المخصصة للتصدير بالإضافة إلى تطوير الصناعات الاستخراجية كالنفط.

- إعطاء الأفضلية للقطاع الصناعي كي تتساوي مساهمته في الدخل القومي مع القطاع الزراعي.

شهدت الخطة الخمسية الثالثة وقوع حرب تشرين التحريرية الأمر الذي ترتب عليه تدمير جزء لا يستهان به من القطاعات الإنتاجية القائمة في القطر، مما أدى إلى زيادة الأعباء، وألزم المخططين بتوجيه استثمارات أكبر إلى قطاعات الصناعات الخفيفة، وهذا ما انعكس على الخطة الخمسية الرابعة التي أكدت على استمرار التوجهات السابقة في استراتيجية التنمية الصناعية وحددت الأهداف العامة لقطاع الصناعة والتعدين بمايلي:³

- التكامل مع أهداف الإنتاج في القطاع الزراعي بما يكفل تأمين مستلزمات الزراعة من الأسمدة والآلات الزراعية.

- تصنيع المواد الخام الممكن تصنيعها بصورة اقتصادية لتأمين احتياجات الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض مصنعاً.

- تلبية حاجات السوق المحلي من مواد الاستهلاك النهائي الأساسية.

- تأمين سلع ومنتجات محلية تحل بصورة اقتصادية محل السلع والمنتجات المستوردة.

- العمل على تغيير بنية الصادرات السلعية عن طريق زيادة الصادرات الصناعية.

يتضح من استعراض الخطط التنموية الأولى حتى الرابعة، ومن حجم الاستثمارات الصناعية خلال الخطط المذكورة، والتي بلغت 3.9 مليار في الخطة الثانية، وقفزت إلى 12.7 مليار في الثالثة، ووصلت إلى 50.5 مليار في الخطة الرابعة،⁴ إن أهداف الاستراتيجية الصناعية التي اعتمدت قد ركزت على هدفين رئيسيين تمثلان في:

¹ ألبير، داغر، أية سياسة صناعية لسورية؟. مرجع سبق ذكره ، ص43.

² النبال، عبد القادر: الانفتاح الاقتصادي في سورية، مرجع سبق ذكره ، ص 169.

³ حبيب، مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره ، ص 171.

⁴ داغر، ألبير: أية سياسة صناعية لسورية ؟ مرجع سبق ذكره ، ص45.

➤ تصنيع بدائل للواردات.

➤ تصنيع المواد المحلية الخام لتصديرها مواد نصف مصنعة.

أما الأهداف الأخرى التي ذكرت في الخطط مثل التركيز على صناعة وسائل الإنتاج، وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاكتفاء الذاتي فلم تترجم عملياً إلى استثمارات ، الأمر الذي أدى إلى وقوع الاقتصاد السوري في الصعوبات التي تم ذكرها سابقاً في إطار استعراض أهم استراتيجيات التصنيع في الدول النامية.

مع نهاية الخطة الخمسية الرابعة بلغ معدل نمو القطاع الصناعي 10% سنوياً في الفترة الممتدة بين عامي 1970 و 1981، وكان قطاع الصناعة قد حصل على الحصة الأكبر من الاستثمار خلال الخطة الخمسية الرابعة بنسبة 45 %، بفضل هذه الاستثمارات أصبح قطاع الصناعة السوري في الثمانينات ينتج الأسمدة الكيماوية والقضبان الحديدية و الكابلات والإطارات والآلات الكهربائية ومجموعة مختارة من العقاقير الطبية و السلع الاستهلاكية، ولم يكن أي من هذه المواد ينتج قبل العام 1970.¹

وضعت الخطة الخمسية الخامسة في ظل ظروف صعبة يمر بها الاقتصاد السوري، تمثلت بنقص الموارد التمويلية الخارجية والداخلية وشح في القطع الأجنبي، وقد انعكس ذلك بشدة على العملية التنموية في القطر، وذلك من خلال تقليص مستوردات مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية، والسلع الوسيطة وقطع التبديل للصناعات التحويلية، التي قامت على الاستخدام الكثيف لرأس المال، وعلى سلع وسيطة مستوردة لتحويلها إلى سلع استهلاك نهائي من خلال عمليات اللمسة الأخيرة. بالرغم من هذه الصعوبات فقد كانت الخطة الخمسية الخامسة طموحة واستهدفت الاستمرار بتحقيق معدل النمو المحقق في الخطة الرابعة بمعدل 7.7%، لكن الواقع خالف الطموح ولم يتم تحقيق إلا 1.8 % خلال فترة الخطة². على صعيد استراتيجية التصنيع لم يطرأ تغيير يذكر على صعيد الخطة، ولكن الواقع خالف التوقعات أيضاً فشهد القطاع الصناعي الذي يهيمن القطاع العام على معظم نشاطاته تراجعاً ملحوظاً، فشهد قصوراً كبيراً في الإنتاج وضعفاً في الأداء ترافق مع عجز الدولة عن تشغيله في ظل ارتفاع كلف الإنتاج الناجمة عن تضخم العمالة وارتفاع فاتورتها، وذلك في إطار ضغط الإنفاق على الاستبدال والتجديد والتوسع في المعامل القائمة، مع التوقف عن تنفيذ مشروعات إنتاجية جديدة باستثناء مشروعات محددة في قطاع الغزل، حيث تم تخفيض اعتمادات وزارة الصناعة من 13.4% عام 1980 إلى 3.7 % عام 1985.³

شكلت الخطة الخمسية الخامسة مرحلة استنزاف لنموذج التصنيع لإحلال الواردات، الذي قام على تأسيس صناعات كثيفة رأس المال تعتمد على التكنولوجيا المستوردة، وعلى الاستيراد في مجالات لا يمتلك الاقتصاد

¹ داغر، ألبير: أية سياسة صناعية لسورية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² الحمش، منير: التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها، مرجع سبق ذكره، ص 92.

³ الحمش، منير: الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971-2010)، منتدى المعارف، الطبعة الأولى 2011، ص 154.

السوري فيها مزايا نسبية، ولم تتمكن هذه الاستراتيجية من تحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة بالاستغناء عن الواردات، وإشباع الطلب الداخلي، وبناء قاعدة صناعية تحقق أساساً لعملية التنمية الاقتصادية السورية. دخل الاقتصاد السوري مع مطلع الثمانينات بأزمة ركود حادة، وشهد تراجعاً في مختلف المؤشرات الاقتصادية، وفي ظل هذه الظروف تم وضع الخطة الخمسية السادسة ولكنها لم تقر ولم تصدر، كذلك كان مصير كل من الخطتين السابعة والثامنة التي كان من المفترض أن تغطي الفترة الزمنية حتى العام 2000. عرفت فترة الثمانينات عالمياً بعقد التنمية الضائع، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالدول النامية، التي شهدت أزمة مديونية و ركود مترافقة مع اختلالات هيكلية في اقتصادياتها، وتراجع حاد في معدلات النمو الاقتصادي، ولم تشكل سورية استثناءً من هذا القاعدة، حيث شهدت بدورها أزمة تنمية مع بعض الصفات الخاصة بها. وقد أدت هذه الأزمة إلى تراجع كبير للتوسع الصناعي في القطاع العام الذي شهدته في السبعينات، فتراجعت معدلات الاستثمار بصورة كبيرة، وأصيب القطاع العام بالشلل بحكم شح القطع الأجنبي لدى الدولة، حيث تقلصت موجودات المصرف التجاري السوري في العام 1987 إلى حوالي 71 ألف دولار أميركي فقط.¹ الأمر الذي انعكس في توقف معظم معامل القطاع العام جزئياً أو كلياً عن الإنتاج، وتراجع إنتاجها كمياً و نوعياً بسبب توقف عمليات الاستبدال واستيراد المواد الأولية، بالإضافة إلى أزمة الطاقة الكهربائية التي ساهمت بدورها في توقف خطوط الإنتاج وعملها بأقل من طاقتها، في ضوء هذا الواقع نشأ دور بارز للقطاع الخاص كرديف و داعم للقطاع العام، حيث سعت الدولة إلى تشجيعه ليقوم بدور في النشاط الإنتاجي والتجاري على حد سواء، مما أسس للمرحلة الثالثة من تطور الصناعات التحويلية السورية. يمكن اعتبار فترة الثمانينات مرحلة التطور الثالثة للصناعات التحويلية السورية، وذلك في ظل جمود القطاع العام الصناعي بسبب تراجع ضخ الاستثمارات، وهو الذي يعتبر البيت الكبير للصناعة التحويلية السورية، حيث تم في هذه المرحلة طرح مبدأ التعددية الاقتصادية التي شكلت العنوان الأبرز لهذه المرحلة، والبوابة التي تم العمل من خلالها على إشراك القطاع الخاص في النشاط الإنتاجي والتجاري، وذلك للإيفاء بالتزامات سورية في تلك المرحلة على الصعيد الخارجي، والمتمثلة باتفاقية المدفوعات مع دول الاتحاد السوفييتي السابق، وتشجيع عمليات التصدير وتوفير القطع الأجنبي، وعلى الصعيد الداخلي للخروج من أزمة الركود التي يعاني منها الاقتصاد السوري، وتأمين احتياجات القطر من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وذلك في ظل عجز القطاع العام عن الإيفاء بهذه الالتزامات.² في ضوء ذلك اندفع القطاع الخاص مستفيداً من التسهيلات المقدمة له من قبل الدولة، و ظهر له دور جديد لاسيما في الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، ويمكن ملاحظة ذلك من حجم استثماراته التي وصلت في عام 1987 إلى 40 % من حجم

¹ العمادي، محمد: تطور الفكر التنموي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 260.
² سكر، نبيل: الإصلاح الاقتصادي في سورية، دار الرئيس، الطبعة الأولى، بيروت 2000، ص 80.

الاستثمار السنوي العام، مع الإشارة إلى أن 10 % فقط من الاستثمار قد وجه للزراعة والصناعات التحويلية، والباقي للاستثمارات العقارية والمضاربات المالية.¹

ما ميز السياسات الصناعية السورية في هذه المرحلة هو غياب الرؤيا الاستراتيجية، والاكتفاء باتخاذ إجراءات رد الفعل لمواجهة تطورات الوضع الاقتصادي على الصعيدين الداخلي والخارجي، من خلال الانفتاح على القطاع الخاص والسماح له باستعادة دوره في قطاع الصناعات التحويلية والتجارة الخارجية بعد عقود من التهميش، وذلك لمواجهة آثار تراجع العوائد الربعية التي مولت عملية التنمية والتي حصلت عليها سورية من خلال التحويلات المالية الخارجية السخية في المرحلة السابقة، ومع تجاوز حالة الركود وفي ظل العوائد المتحققة، وإعادة تكوين احتياطي النقد الأجنبي عبر البدء بإنتاج وتصدير النفط الخفيف السوري، والشعور بالثقة الناجمة عن فائض الميزان التجاري المحقق في عام 1989، استقرت إجراءات التحرير الاقتصادي داخلياً وخارجياً دون تغيير في التوجهات الاقتصادية للدولة خلال الفترة الممتدة من 1991 حتى العام 2000، فحافظ القطاع العام على موقعه في الحياة الاقتصادية والإنتاجية في الاقتصاد السوري، وترك لمصيره المتمثل بتفادام هياكله الإنتاجية واهلاكها وبالتالي خروج منشأته من دورة الإنتاج بالتدريج.

أما على صعيد القطاع الخاص فقد شكل قانون الاستثمار رقم 10 للعام 1991 أبرز عناصر السياسات الحكومية اتجاهه، وذلك بإفصاح مجالات الاستثمار أمامه لممارسة دوره في الاقتصاد الوطني، إلا أن توجهه الرئيسي تمثل بالسعى لاستغلال القانون من أجل تحقيق المكاسب السريعة في ظل غياب الرؤية التنموية للدولة، وغياب عناصر واضحة لسياسة تصنيعية ذات أهداف محددة، ويمكن الاستدلال على ذلك من محدودية توسع النشاط الصناعي للقطاع الخاص بعد صدور القانون المذكور، فقد وصل عدد المشاريع الصناعية المرخصة و المنفذة على طول الفترة الممتدة بين عامي 1990 و 2005 إلى أعلى قيمة لها في العامين 1990 و 1991 باستثناء العام 1992 الذي تفوق على العامين المذكورين من حيث عدد المشاريع،² وقد استفاد القطاع الخاص مما أتاحه القانون رقم 10 الذي عمم المحفزات الضريبية على جميع المشاريع، دون تمييز فيما بينها من حيث الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع، وطاقتها الإنتاجية و التصديرية، وقدرتها على التشغيل وامتصاص البطالة، وحجم المخاطرة وأثرها على البيئة، فاتجه إلى الاستثمار في القطاعات الأكثر ربحية والأقل مخاطرة ليستفيد من فترة الإعفاء الضريبي، ومن ثم ليغير نشاطه الاقتصادي ليستفيد من فترة إعفاء ضريبي جديدة.³

برغم السلبيات المذكورة أعلاه فقد نما قطاع الصناعات التحويلية حتى العام 1997 بمعدل بلغ 20.7% وساهم بنسبة بلغت 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وساهم بالتالي في النمو الاقتصادي بـ 27.6% ،

¹ سكر، نبيل: الإصلاح الاقتصادي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² الحمش، منير: الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره ، الملاحق الإحصائية.

³ تحليل الاقتصاد الكلي السوري: هيئة تخطيط الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

إلا أن هذه النسب تراجعت اعتباراً من العام 1997 لتبلغ معدلات سلبية بلغت 23.8% لمعدل النمو، و تراجعت مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي إلى 9.2 %، والمساهمة بالنمو الاقتصادي إلى -86.9%¹. اعتباراً من عام 2000 تمت العودة للتخطيط الخمسي بعد توقف التخطيط المركزي منذ العام 1986، وتم إطلاق الخطة الخمسية التاسعة والتي وضعت مجموعة من الأهداف والمرامي الكمية لقطاع الصناعة التحويلية بالاعتماد على تركيبته القائمة، وتوزيعه بين القطاعين العام والخاص. ضمن هذا الإطار ودون طرح استراتيجيات وسياسات واضحة لتغيير هيكلية الصناعة السورية، استهدفت الخطة الخمسية التاسعة تحقيق نمو سنوي بمعدل 17.1 %، وتوظيف استثمارات إجمالية خلال فترة الخطة بمقدار 265 مليار ليرة سورية يخصص 145 منها للقطاع العام، وزيادة تشغيل القطاع للقوى العاملة بمعدل 2.6 %، إلا أن ماتحقق من المخطط لم يتجاوز النصف، فعلى صعيد معدل النمو السنوي فهو لم يتجاوز الـ 8% بالأسعار الثابتة، وعلى صعيد الاستثمارات فإنها لم تتجاوز الـ 20 مليار ليرة سورية في القطاع العام، أما بالنسبة للتشغيل فقد ازدادت القوى العاملة في القطاع العام بمعدل 0.34 % وفي القطاع الخاص بلغت النسبة 1.54 %، أي أن القطاعين لم يبلغا النسبة المخطط لها، مع تفوق القطاع الخاص على العام في التشغيل بسبب عدم قيام القطاع العام بتعويض العمال المتسربة بهدف تقليص العمالة وتحسين الإنتاجية، بصورة إجمالية فإن قطاع الصناعة التحويلية في الخطة الخمسية التاسعة لم يحظى بالتخطيط والاهتمام اللازمين.²

سبق إقرار الخطة الخمسية العاشرة إعداد تحليل لنقاط الضعف والقوة في قطاع الصناعة التحويلية، وتحديد للتحديات التي يواجهها، والفرص المتاحة لتطوره ونموه، وبالتالي تمت صياغة الخطة لتحقيق هدفين أساسيين، تمثلاً بمعالجة السلبيات والمعوقات التي تعاني منها هذه الصناعة، والثاني إيجاد البيئة المناسبة لتمكينها من القيام بدور محوري وأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالتالي وعلى الرغم من صفة الخطة التأشيرية، فقد كان التأشير والتخطيط لقطاع الصناعة التحويلية أكثر جدية من الخطة السابقة، حيث طرحت الخطة رؤية واستراتيجية لقطاع الصناعة التحويلية ودوره في الاقتصاد الوطني تمتد حتى العام 2025، وقد استهدفت هذه الرؤية بناء قطاع صناعي متطور من خلال إحداث تغيير جوهري في بنية القطاع ودوره في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع السوري بصياغة برنامج وطني لتطوير حقيقي للصناعة التحويلية، و استهدفت الخطة العاشرة خمسة أهداف رئيسية هي:3

¹ عبد النور، خالد و عربش، زياد: مرتكزات وعناصر السياسة الصناعية في سورية، وزارة الصناعة-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية استراتيجية صناعية، دمشق تشرين الثاني 2006، ص ص5-6.

² الخطة الخمسية العاشرة: هيئة تخطيط الدولة، مرجع سبق ذكره ص 90 .

³ الخطة الخمسية العاشرة: هيئة تخطيط الدولة، مرجع سبق ذكره، ص ص 397-398.

1. زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تمكين القطاع العام الصناعي و تأهيله، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص السوري والعربي والأجنبي.
2. إعادة هيكلة المنشآت الصناعية القائمة وجعلها تعمل بقواعد الربحية.
3. تصعيد مستوى التنافسية الصناعية لرفع القدرة التصديرية للصناعة التحويلية.
4. خلق المزيد من فرص العمل وتحسين دخول العاملين وتحسين توزيع الدخل.

الهدف الخامس تمثل بتحقيق مجموعة من الأهداف الكمية تمثلت برفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحيث تصل إلى 15% مع حلول عام 2010، وتحقيق معدل نمو سنوي وسطي بحدود 15 % خلال سنوات الخطة، والتوسع في التشغيل بمعدل 10 % سنوياً بين 2006 و 2010، وخلق وظائف جديدة ذات مهارات عالية، بالإضافة لرفع إنتاجية العمل بنسبة 10% سنوياً، وتحقيق حجم استثمارات الخطة للقطاع العام بـ 104967 مليون ليرة سورية في حال وسطي معدل نمو 7%، وللسيناريو الثاني بمبلغ 101678 مليون ليرة سورية في حال وسطي معدل نمو 5%. أما على صعيد الصادرات الصناعية فقد استهدفت الخطة تحقيق نمو بمعدل 10% سنوياً بين 2006 و 2010 لتصل إلى 2.38 مليار دولار، وبحيث تشكل الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة المتوسطة والعالية النسبة الأكبر من هذه الصادرات.¹

على صعيد الأهداف النوعية استهدفت الخطة تطوير البنية الهيكلية للصناعة التحويلية لزيادة ترابطها الداخلي، وتحقيق تنوع في القاعدة الإنتاجية والمنتجات ورفع مستوى جودة المنتجات، بالإضافة إلى تعميق الإنتاج الموجه للتصدير، وجذب وتحفيز الصناعات كثيفة رأس المال، من أجل تحسين موضع سورية في التجارة العالمية، كما لحظت الخطة الخمسية العاشرة دوراً كبيراً للصناعة التحويلية في القطاع الخارجي فاستهدفت زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في تحقيق التوازن التدريجي بين استيراد وتصدير السلع المصنعة، وفي بنية التجارة الخارجية من حيث زيادة السلع المصدرة ذات القيمة المضافة العالية وتخفيف المستوردات من المواد ومستلزمات الإنتاج المصنعة ونصف المصنعة. كما تمثلت أهم استراتيجيات الخطة العاشرة بطرح مفهوم التشاركية بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال رفع كفاءة القطاع العام وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار، وذلك ضمن إطار عام من أجل تحويل قطاع الصناعات التحويلية إلى محرك أساسي لعملية التنمية.

على صعيد التطبيق الفعلي لأهداف الخطة واستراتيجياتها، فإن البيانات الإحصائية لاتعكس نجاحاً لهذه التوجهات، فقد بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في العام 2010 نسبة 22.9 %، وبالرغم من أنها سجلت أعلى مساهمة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى لنفس العام، إلا هذه النسبة لم تسجل تقدماً كبيراً كما هو

¹ الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

مخطط عن مساهمة عام 2000 والتي بلغت بالأسعار الثابتة 21 %¹ وعلى صعيد مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الصناعات التحويلية ومفهوم التشاركية الذي طرحته الخطة الخمسية العاشرة، فقد سجل القطاع العام تراجعاً في مساهمته في الناتج المحلي للصناعات المحلية طيلة فترة الخطة، في مقابل نمو لمساهمة القطاع الخاص في ظل تحسن بيئة الأعمال وكم القوانين والمراسيم الكبير لإفساح المجال أمامه للمساهمة في العملية الإنتاجية، وغاب مفهوم التشاركية عن التطبيق الفعلي واتجهت مؤسسات القطاع العام للحفاظ على وضعها الإنتاجي، أو للخروج مع العملية الإنتاجية في ظل تعثر برامج الإصلاح ونقص التمويل، وهذا مايمكن أن نلاحظه من خلال المباحث اللاحقة في هذا الفصل، والتي سنتناول واقع الصناعات التحويلية في سورية وفقاً لأربعة فروع رئيسية متمثلة بالصناعات النسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية، وذلك بتناول مؤشرات هذه الصناعات من خلال حجم إنتاجها، وناتجها المحلي الصافي، وتطور منتجاتها، ومساهمتها في كل من الاستثمار والتشغيل، وذلك على صعيد كل من القطاعين العام والخاص.

¹ المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق .

المبحث الثاني: واقع الصناعات التحويلية السورية :

2-1- صناعات الغزل و النسيج و الألبسة:

يعتبر قطاع النسيج من أبرز القطاعات الصناعية في القطر، و احتل المرتبة الأولى بمساهمته بناتج الصناعة التحويلية خلال الفترة 2000-2010 ، حيث تراوحت هذه المساهمة بين 108.2 % عام 2000 بقيمة بلغت 14895 مليون ليرة سورية و 13% عام 2007 بقيمة بلغت 11966 مليون ليرة سورية لتصل إلى 20% عام 2010 بقيمة 23606 مليون ليرة سورية. يلاحظ تراجع نصيب هذه الصناعة في الصناعة التحويلية السورية بصورة حادة ومتزايد اعتباراً من عام 2006 لصالح صناعات أخرى أبرزها المنتجات المعدنية المصنعة، مما يطرح إشكالية كبيرة حول هذا التراجع بالرغم من عراققة هذه الصناعة في القطر، وقلة احتياجاتها التكنولوجية، بالإضافة إلى وفرة أبرز عناصر نجاحها في الاقتصاد السوري، والمتمثلة بوفرة ورخص الأيدي العاملة، ووفرة مدخلاتها من الموارد الأولية كالقطن والصوف والحريز، يمكن رد هذا التراجع إلى عدد من العوامل يتمثل أهمها بتراجع نشاط القطاع العام المسيطر على حلج القطن، بالإضافة إلى تراجع إنتاج المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بسبب تراجع إنتاج القطن الخام الناجم عن سوء الأحوال المناخية ومواسم الجفاف من جهة، وتقادم الآلات وعدم القيام بعمليات الاستبدال والتجديد من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدد من المشاكل الإنتاجية والإدارية التي تواجهها منشآت القطاع العام.¹

حتى العام 2012 ناهز عدد مصانع الغزل والنسيج والملابس في القطر 10686 مصنعاً من مختلف الأحجام، منها 27 مصنعا حكومياً، و202 منشأة مقامة وفق قوانين تشجيع الاستثمار، وتوصف بالمنشآت المتوسطة والكبير وتشغل 50-250 عاملاً ، بالإضافة إلى آلاف المصانع والورش الصغيرة ذات الطابع العائلي،² وتبدو هيمنة القطاع العام ظاهرة على قطاع الغزل والنسيج، حيث تشرف المؤسسة العامة للصناعات النسيجية على جميع الشركات والمصانع العامة العاملة في القطاع، وتسيطر الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية بنسبة 100 % على إنتاج الخيوط القطنية بجميع أنواعها ، و الممزوجة و الصوفية، و الأقمشة القطنية الخام والمصبوغة والمطبوعة، والسجاد الصوفي، أما الملابس الجاهزة فيسيطر القطاع الخاص على إنتاجها، ويشغل مايقارب الـ 75 % من مجموع القوى العاملة في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، بصورة عامة بلغت حصة قطاع النسيج و الملابس 33 % من حجم القوى العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، و85 % من مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي العام.

فيما يلي يمكن إلقاء الضوء على قطاع النسيج والملبوسات الجاهزة في سورية من خلال البيانات الإحصائية التي تتناول كميات الإنتاج وأنواعه، و رأس المال المستثمر وفق التصنيف بين القطاعين العام و الخاص.

¹ تقرير تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعات التحويلية، الفترة 2005-2008 ،هيئة تخطيط الدولة، ص 24 .

² وزارة الصناعة، مديرية القطاع الخاص، تقرير تراكمي، 2013 .

2-1-1- القطاع العام:

1. تطور إنتاج و منتجات الغزل و النسيج و الألبسة:

الجدول (2) تطور منتجات النسيج والملابس في القطاع العام بين عامي 2006 و 2010

نوع الصناعة	الوحدة	2006	2007	2008	2009	2010
غزل قطنية	طن	110159	102048	99471	102648	106770
غزل صوفية وممزوجة	طن	3521	3354	3472	3230	2962
غزل تركيبية	طن	41	15	8	11	12
غزل حريرية	طن	0	0	133	0	0
أقمشة قطنية	طن	19460	17050	15544	18956	18266
أقمشة صوفية وممزوجة	طن	739	567	517	514	483
أقمشة تركيبية	طن	0	0	0	35	0
ألبسة داخلية	ألف دزينة	402	453	436	418	350
ألبسة جاهزة	ألف قطعة	657	743	374	445	686
سجاد	ألف م2	355	331	307	286	245
جوارب	ألف دزينة	133	119	158	171	136
حرامات	ألف قطعة	80	80	100	74	56

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، جدول 5/3.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول (2) إلى تراجع إنتاج مختلف أنواع النسيج والملابس في منشآت القطاع العام بين عامي 2006 و 2010 ، بينما تشير بيانات الإنتاج وصافي الناتج المحلي في الجدول (3) إلى ارتفاع في قيم الإنتاج، الأمر الذي يطرح تناقضاً بين معلومات الجدولين والذي يمكن تفسيره بسبب تغيير الطرق المعتمدة لتسعير هذه المنتجات بعيداً عن الأسعار الإدارية التي كانت معتمدة في أوقات سابقة، حيث نمت قيمة الإنتاج في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية من 20527 إلى 23952 مليون ليرة سورية بين عامي 2007 و 2010.

الجدول (3) تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في منشآت القطاع العام لصناعات الغزل والنسيج والجلود بين 2007- 2010 بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية

2007		2008		2009		2010		النشاط الصناعي
صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	
6099	20527	4544	20724	3207	17224	5179	23952	الغزل والنسيج والجلود

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011 ، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، الجدول 14/5.

بالمحصلة فإن الإنتاج قد ارتفع قيمةً وانخفض كمياً، وباختلاف الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع فإن منشآت القطاع العام تعاني من عدد من المشاكل، والتي تعود إلى فترات سابقة، ويتمثل أهمها بعدم خطوط الإنتاج المستثمرة، وعدم خضوعها للتجديد أو الاستبدال، ومشكلة عمالة متضخمة متدنية الإنتاجية، بالإضافة إلى ضخامة حجم المخزون لدى هذه المنشآت، وعدم القدرة على تسويقه لانخفاض جودته وعدم ملائمة للأسواق المحلية والخارجية، وقد توالى في السنوات الأخيرة الحوادث الطبيعية أو المفصلة في هذه المنشآت من حرائق أدت إلى تلف كميات كبيرة من المخازين¹، ويظهر الجدول (2) المدرج في الصفحة السابقة كميات وأنواع منتجات الغزل والنسيج والألبسة في منشآت القطاع العام بين عامي 2006 و 2010.

II. الاستثمار في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية:

حظي القطاع العام للصناعات النسيجية باهتمام متزايد من قبل الحكومة بسبب أهمية مساهمته في الصناعات التحويلية السورية، وقد لحظت الخطة الخمسية العاشرة أهدافاً واضحة فيما يتعلق بإطلاق برنامج لإصلاح القطاع العام وضماً المنشآت التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، ويمكن ملاحظة ارتفاع المجموع التراكمي لرأس المال المستثمر في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية من 38782 مليون ليرة سورية في عام 2006 إلى 42706 مليون ليرة سورية في عام 2010.² أي بمبلغ 3924 مليون ليرة سورية في فترة الخطة، إلا أن هذا المبلغ لم يكن كافياً للقيام بعمليات الاستبدال والتجديد التي تحتاجها المنشآت المذكورة، بالإضافة إلى انخفاض جدوى هذه الاستثمارات بسبب العقبات الأخرى المتمثلة بضعف الهياكل التنفيذية والإدارية القادرة على تحقيق المنفعة القصوى من هذه الاستثمارات.³

III. العمالة والتشغيل:

الجدول (4) تطور عدد العاملين في شركات القطاع العام لصناعة النسيج والملابس بين عامي 2006 - 2010

النشاط الصناعي	2006	2007	2008	2009	2010
الغزل والنسيج	27336	26681	26191	24792	24158
الملابس وتهيئة وصيغ الفراء	2343	2235	2145	1961	1866
المجموع	29679	28916	28336	26753	26024

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013، جدول 5/10.

يلاحظ من الجدول السابق تراجع في التشغيل لدى مؤسسات القطاع العام في الصناعات النسيجية، وذلك بسبب سياسة عدم تعويض العمالة المحالة على التقاعد من أجل تخفيف مشكلة البطالة المقنعة وفائض

¹ اللحام، فؤاد: الصناعة السورية وتحديات المستقبل، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 2010 ص 4.

² المجموعة الإحصائية لعام 2011: المكتب المركزي للإحصاء، الإحصاءات الصناعية، دمشق 2013، جدول 5/16.

³ اللحام، فؤاد: الصناعة السورية وتحديات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 5.

العمالة التي تعاني منها هذه المنشآت، وقد تراجعت حصة القطاع العام النسيجي من تشغيل اليد العاملة في الصناعات التحويلية في القطاع العام من 28.12 % عام 2006 إلى 27.54 % عام 2010، ويفسر تواضع هذا التراجع إلى كون التراجع في حجم التشغيل كان شاملاً لقطاع الصناعات التحويلية العام، حيث تراجع حجم العمالة في القطاع العام للصناعات التحويلية من 105524 عامل في 2006 إلى 94497 عامل في العام 2010¹ بسبب اتباع السياسة المذكورة آنفاً والقائمة على عدم تعويض النقص الناجم عن التقاعد والتسريح الصحي في منشآت القطاع العام للصناعات التحويلية، سعياً لتخفيض حجم العمالة التي يعاني منها القطاع العام الصناعي.

2-1-2- القطاع الخاص:

أ. تطور إنتاج ومنتجات النسيج و الألبسة الجاهزة:

تطور إنتاج مؤسسات القطاع الخاص لمختلف أنواع منتجات النسيج والألبسة بشكل واضح بين عامي 2006 و 2009 كما هو موضح من خلال البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 5 المدرج في الصفحة التالية، وقد فاقت نسبة هذا النمو الـ 100% في بعض الفروع كالأقمشة القطنية والألبسة الداخلية والجاهزة، وفاقت الـ 200 % في أنواع كالسجاد و الشرشف والمناشف والبشاكير، يعطي هذا التطور مؤشراً واضحاً على مرونة منشآت القطاع الخاص، وقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، وتسويق إنتاجها في الأسواق المحلية والخارجية، وذلك بالرغم من التوقعات والتصرّيات المتكررة حول الأخطار التي يتعرض لها القطاع الخاص ومنتجاته نتيجة إزالة الحواجز الجمركية على الواردات في إطار التزامات سورية باتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية التي ارتبطت فيها مؤخراً .

¹المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، جدول 5/10.

الجدول (5) تطور إنتاج الغزول والنسيج والملابس في القطاع الخاص 2006-2009

2009	2008	2007	2006	الوحدة	نوع الصناعة
15223	14368	14383	13830	طن	غزول تركيبية
47850	37539	36134	35426	طن	غزول قطنية
51499	37289	34223	23517	طن	أقمشة قطنية
15100	15594	14634	14208	طن	أقمشة صوفية وممزوجة
52207	55921	48537	38155	طن	أقمشة تركيبية
25	27	32	32	طن	أقمشة حريرية
39304	22976	17645	15408	ألف دزينة	ألبسة داخلية
248688	189600	125862	112886	ألف قطعة	ألبسة جاهزة
68249	56009	45309	32873	ألف قطعة	تريكو متنوع
18623	11340	10596	7410	ألف م2	سجاد
20377	19777	18540	12571	ألف دزينة	جوارب
1376	975	933	905	ألف قطعة	حرامات
9422	7198	6413	3476	ألف قطعة	شراشف
39172	24034	22817	16818	ألف قطعة	مناشف وبشاكير

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2013، جدول 5/4.

أما على صعيد قيمة الإنتاج في منشآت القطاع الخاص فيمكن ملاحظته من الجدول (6) المدرج في الصفحة التالية، حيث تحقق نمو ملحوظ بلغ نسبة 24.8 % بين عامي 2007 و 2010، وبمتوسط نمو سنوي بلغ 6.2 % حيث ازدادت قيمة الإنتاج من 79781 مليون ليرة سورية ليبلغ 99556 مليون ليرة سورية في عام 2010.¹

الجدول (6) تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص لصناعات الغزل والنسيج 2007-2010 بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية

2010		2009		2008		2007		النشاط الصناعي
صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	
42364	99556	37977	94329	33181	85096	26594	79781	الغزل والنسيج والحلج والجلود

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011 ، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2013، الجدول 15/5.

¹النسب حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول (5).

II. الاستثمار:

الاستثمار في منشآت القطاع الخاص:

تقسم منشآت القطاع الخاص بين ثلاثة أنواع وفقاً لقانون التأسيس، وهي المنشآت المنفذة وفق قانون الاستثمار رقم 10 وتعديلاته، والمرسوم رقم 8 لعام 2007 وتمثل هذه المنشآت جزءاً من الصناعات المتوسطة وعددًا من الشركات الكبيرة و التي تشغل بين 50 - 250 عامل، ومنشآت حرفية تضم 9 عمال فأقل وتعتبر منشآت متناهية الصغر، والمنشآت المنفذة وفقاً للقانون 21 لعام 1958 وتمثل فئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يوضح الجدول رقم 7 أعداد هذه المنشآت و رأس المال المستثمر فيها كمايلي:

الجدول (7) الرساميل المستثمرة في منشآت القطاع الخاص للغزل والنسيج والألبسة بشكل تراكمي حتى عام 2012 بملايين الليرات السورية

رأس المال	عدد المنشآت	تصنيف المنشآت وفق القانون
26301	202	المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار
3869	12497	المنشآت الحرفية
22972	10482	المنشآت المنفذة وفق القانون 21
53142	23181	المجموع

مصدر البيانات: وزارة الصناعة، مديرية القطاع الخاص، تقرير تراكمي، 2013 .

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن أكثر من 99 % من المنشآت في الصناعات النسيجية هي من النوع الصغير والمتوسط، في حين لم تتجاوز نسبة المنشآت من النوع الكبير المنفذة وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار الـ 1 %، وقد بلغت حصة المنشأة من هذه الفئة من رأس المال المستثمر وسطياً 130 مليون ليرة سورية ، في حين لم تتجاوز حصة المنشأة من النوعين الآخرين من رأس المال مبلغ 1.168 مليون ليرة سورية¹.

تعطي هذه النسب مؤشراً إلى إمكانيات وقدرات التطوير في هذه المنشآت، حيث أنه مع غلبة المنشآت الحرفية التي قارب عددها 13 ألف منشأة تظهر صعوبات كبيرة تتعلق بصعوبة تطوير هذه المنشآت التي تشغل 9 عمال ومادون، وغالباً ماتتصف بتخلف وقدم تكنولوجيا الإنتاج المتبعة، وعدم توفر الإدارة ذات الكفاءة العالية، أو مصادر التمويل الجيدة، حيث تعتبر بأغليبتها المطلقة منشآت عائلية بسيطة تدار من قبل شخص واحد، وغالباً ماتتجه هذه المنشأة للزوال بوفاة الشخص المالك، أو بمواجهة ظروف مالية أو إنتاجية

¹ حسب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير التراكمي المعد من قبل مديرية القطاع الخاص في وزارة الصناعة لعام 2013.

سيئة، لكن على صعيد آخر فإن تركيبة هذه المنشآت تظهر أهمية عمليات التشبيك الصناعي، وإنشاء العناقيد الصناعية الأمر الذي سيجلب لها الاستفادة من عمليات تكامل الإنتاج والتسويق.

III. العمالة والتشغيل:

الجدول (8) العمالة في منشآت القطاع الخاص للصناعات النسيجية حتى عام 2012

تصنيف المنشآت وفق القانون	عدد المنشآت	عدد العمال
المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار	202	12321
المنشآت الحرفية	12497	18880
المنشآت المنفذة وفق القانون 21	10484	53990
المجموع	23183	85191

مصدر البيانات: وزارة الصناعة، مديرية القطاع الخاص، تقرير تراكمي، دمشق، 2013.

بلغ إجمالي حجم العمالة الموظفة في منشآت القطاع الخاص للصناعات النسيجية مع نهاية عام 2012 85191 عامل، وبما يفوق حجم العمالة الموظفة في القطاع العام والبالغة 26024 عامل بثلاثة أضعاف ، وبما يزيد عن 10 % من العاملين في القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص، مما يدل على أهمية القطاع الخاص للصناعات النسيجية فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة السورية.

وتظهر البيانات أهمية المنشآت المنفذة وفق القانون 21 والتي تشغل ما يزيد على 63 % من حجم العمالة في المنشآت الخاصة في قطاع النسيج، وهي تتصف بكونها منشآت صغيرة و متوسطة تشغل في الحالة السورية 5 عمال في المتوسط، ويظهر ذلك أولوية العناية بهذه المنشآت وتوفير فرص النجاح لها من تمويل واستشارات إنتاجية وإدارية لما تتمتع به من أهمية في رفع نسب التشغيل في الاقتصاد الوطني، والمساهمة في تخفيض معدلات البطالة.

2-2- الصناعات الغذائية :

حظيت الصناعات الغذائية باهتمام الدولة السورية منذ سبعينات القرن الماضي، وذلك من خلل السعي لإيجاد دور للقطاع العام في هذا الفرع من الصناعات التحويلية لما له من أهمية في تحقيق والحفاظ على الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار تم إنشاء معامل للسكر والكونسروة والزيوت وغيرها، إلا أنه ومع عدم تمكن هذه المنشآت من تلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية المصنعة، فقد بدأ وبشكل تدريجي في إطار التعددية الاقتصادية التي اعتمدت في منتصف الثمانينات منح القطاع الخاص التسهيلات للعمل في مجال الصناعات الغذائية. مع ولوج القطاع الخاص إلى الصناعات الغذائية، ونتيجة الديناميكية التي يتمتع بها في مقابل الصعوبات التي واجهت منشآت القطاع العام، وعدم قدرته على تطوير المعامل التي يديرها من أجل رفع إنتاجيتها و قدرتها التنافسية، بدأ القطاع الخاص بالسيطرة على هذا القطاع في مقابل تراجع القطاع العام.¹

بصورة عامة فإن إجمالي مساهمة الصناعات الغذائية والمشروبات إضافة إلى التبغ في قطاع الصناعات التحويلية بشقية العام والخاص وصلت في عام 2010 إلى 19%، وإلى 9 % من إجمالي الإنتاج الصناعي ، ويعد ذلك تراجعاً عما حققته في عام 2001 حيث كانت تساهم بما يقارب 24.5% من إنتاج الصناعات التحويلية، و 14.7 % من إجمالي الإنتاج الصناعي في نفس العام المذكور،² ويمكن رد ذلك إلى سلبية مساهمة القطاع العام الذي خرجت معظم منشآته من العمل باستثناء المنشآت التي تعتبر استراتيجية في مجال إنتاج السكر والدقيق وزيت القطن، إضافة إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص نتيجة لضعف التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، واعتماد هذا القطاع بصورة كبيرة على الإنتاج الزراعي المرتبط بالأحوال المناخية، حيث شهد القطر موجات جفاف أثرت بصورة سلبية على المحاصيل الزراعية.

يعمل في مجال الصناعات الغذائية في سورية بشكل رئيسي قطاعين عام وخاص، يتألف القطاع العام للصناعات الغذائية بشكل رئيسي من المؤسسة العامة للصناعات الغذائية والمؤسسة العامة للسكر وكلاهما يتبع لوزارة الصناعة، بالإضافة إلى الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز اللتان تتبعان لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أما القطاع الخاص فيتكون من الشركات التي أسست وفق قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، والمنشآت التي أسست وفق القانون رقم 21 لعام 1958 والقانون رقم 3 لعام 1952.

¹ المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، مذكرة سياسات رقم 8 " التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، معضاد فرقوط، كانون الثاني 2006، ص ص 1-2.

² المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

2-2 - 1 - القطاع العام:

1. الإنتاج والمنتجات الغذائية في القطاع العام:

الجدول (9) تطور إنتاج الصناعات الغذائية في القطاع العام 2006-2010

2010	2009	2008	2007	2006	الوحدة	نوع الصناعة
2073	2020	2062	1897	1832	ألف طن	الدقيق
1019	1052	1060	920	857	ألف طن	الخبز
31927	36186	34658	33337	46749	طن	زيت نباتي
428	644	567	747	1138	طن	سمن وزيد حيواني
108	120	112	110	149	ألف طن	كسبة
2327	2381	3509	3498	4186	طن	كونسروة متنوعة
3699	5130	6800	6878	11032	طن	حليب مبستر
82	531	646	903	1264	طن	بسكويت متنوع
1027	957	1551	1261	1203	طن	معكرونة وشعبيرية
782	875	1134	812	788	طن	بصل مجفف
184777	141965	118742	92206	64773	ألف ليتر	مياه معدنية
0	0	0	254	779	ألف ليتر	مشروبات غازية
10506	7971	7899	9891	10650	ألف ليتر	بيرة
2617	3120	3398	3208	3251	ألف ليتر	عرق
72	185	179	210	213	ألف ليتر	نبيذ
7	52	47	40	73	ألف ليتر	مشروبات روحية أخرى
15811	15494	12652	13245	13056	طن	تبغ مصنع
233	188	236	197	198	ألف طن	سكر
76423	40839	47346	64030	68183	طن	ميلاس

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2013، جدول 5/3.

تشير البيانات الإحصائية إلى تطور الإنتاج في منشآت القطاع العام بمعدل نمو وسطي بلغ 12.5 %¹، إلا أنه تتوجب الإشارة إلى أن نمو الإنتاج لم يشمل كامل المنتجات، وإنما نتج عن تطور الإنتاج فيما يتعلق بمنتجات محددة دون غيرها، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال استعراض تطور إنتاج الصناعات الغذائية والتبغ والمشروبات في الجدول السابق الذي يبين تطور إنتاج منشآت القطاع العام من مختلف المنتجات الغذائية، ويلاحظ أن القطاع العام مايزال يسيطر على إنتاج بعض المنتجات الغذائية كالدقيق والبيرة، فقد تطور إنتاج الدقيق من 1832 ألف طن عام 2006 إلى 2073 ألف طن في عام 2010، وتحمل الشركة

¹ حسب النسبة من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2011.

العامة للمطاحن مسؤولية إنتاج الطحين القياسي المنتج في مطاحنهما، وفي مطاحن القطاع الخاص المتعاقدة معها وفق مواصفات محددة، والمخصص لصناعة الخبز في الأفران العامة والخاصة.¹

أما باقي المنتجات فيلاحظ تطوراً في إنتاج بعضها كالخبز والمياه المعدنية والتبغ، في حين شهدت بقيت المنتجات تراجعاً ملحوظاً على مر الأعوام السابقة نتيجةً لتزايد المنافسة التي تتعرض لها من قبل منتجات القطاع الخاص من جهة، وبسبب تقادم معظم خطوط الإنتاج في منشآت القطاع العام وعدم العمل على تجديدها أو استبدالها وبالتالي خروجها من العملية الإنتاجية من جهة أخرى.²

١١. الاستثمار:

الجدول (10) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في مؤسسات الصناعات الغذائية التابعة للقطاع العام بملايين الليرات السورية 2006 - 2010

اسم المؤسسة	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	5365	5299	6718	7418	8842
المؤسسة العامة للسكر	5365	6111	6743	6588	1130
المؤسسة العامة للتبغ	8017	1786	4437	4306	4401
المجموع	18747	13196	17898	18312	14373

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013، جدول 5/16.

يشير الجدول السابق إلى تراجع الاستثمارات في مختلف المؤسسات المنضوية ضمن فرع الصناعات الغذائية خلال الأعوام 2006 حتى 2010، مما يعكس تراجع اهتمام الحكومة بقطاع الصناعات الغذائية العام من خلال ضعف الاستثمارات المعتمدة لتطويره وإصلاحه، وبالتالي تسليم الصناعات الغذائية بالتدريج للقطاع الخاص، والحفاظ على المنشآت الاستراتيجية للاقتصاد الوطني والأمن الغذائي فقط والمتمثلة بمنشآت إنتاج الدقيق والسكر والتبغ، والتخلي التدريجي عن المنشآت الأخرى كمصانع الكونسرو والبسكويت والمشروبات الغازية، وهذا مايمكن الاستدلال عليه من تراجع إنتاج الكونسرو والبسكويت بصورة حادة في مصانع القطاع العام، وتوقف إنتاج المشروبات الغازية بشكل كامل في المصانع المذكورة.

¹ قرقوط، معضاد" التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

² عفارة، عدنان: الصناعات الغذائية في ظل المنافسة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ص 3.

III. العمالة والتشغيل:

الجدول (11) تطور عدد المشتغلين في القطاع العام للصناعات الغذائية بين 2006-2010

2010	2009	2008	2007	2006	النشاط الصناعي
22058	22405	22790	22881	23125	الغذائية والمشروبات
10317	9756	9756	9756	9756	التبغ
32375	32161	32546	32637	32881	المجموع

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2013. جدول 10/5.

تؤكد بيانات الجدول السابق التوجه العام للحكومة في أغلب منشآت القطاع العام الصناعية، والمتمثل بمعالجة مشكلة فائض العمالة في منشآتها من خلال عدم تعويض النقص الناتج عن تسرب العمالة لأسباب التقاعد أو لأسباب صحية، حيث تراجع حجم العمالة في منشآت الأغذية والمشروبات من 23125 إلى 22058 في عام 2010، مع استثناء المؤسسة العامة للتبغ التي حافظت على ملاكها العددي من العمال، وقامت بزيادته في عام 2010، وذلك عائد لكون هذه المؤسسة من المؤسسات الربحية في القطاع العام، وترفد خزانة الدولة بمداخل مادية جيدة، مما ولد توجه للحفاظ عليها ورفع إنتاجيتها.

2-2-2- القطاع خاص:

أ. إنتاج ومنتجات الصناعات الغذائية:

الجدول (12) تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص للصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ 2007-2010 بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية

2010		2009		2008		2007		النشاط الصناعي
صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	الوصف
26540	102388	22863	88577	20268	72486	16530	76214	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013، الجدول 15/5.

تشير البيانات الواردة في الجدول (12) إلى تطور كل من الإنتاج وصافي الناتج المحلي في منشآت القطاع الخاص للصناعات الغذائية، حيث ازدادت هذه القيم من 76214 و 16530 مليون ليرة سورية في عام

2007 إلى 102388 و 26540 مليون ليرة سورية على التوالي في عام 2010، مما يؤكد على توسع القطاع الخاص في هذا الفرع من الصناعات التحويلية، وقيامه بمزيد من الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية، وسد الفراغ الناجم عن تراجع القطاع العام في هذا المجال من الصناعة، وتدعم هذا الفكرة بيانات تطور إنتاج الصناعات الغذائية للقطاع الخاص المدرجة في الجدول (13) و التي تشير إلى تزايد الإنتاج بصورة عامة لكافة المنتجات باستثناء زيت الزيتون الذي يسيطر القطاع الخاص على إنتاجه بصورة كاملة، الأمر الذي يمكن رده للعوامل المناخية وظاهرة المعاومة التي تتسم بها عملية زراعة الزيتون، والتي تؤثر على عملية إنتاج الزيتون وبالتالي زيت الزيتون بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى عدم هيكلية هذه الصناعة تجارياً، حيث ماتزال تتصف بكونها عمليات إنتاج صغيرة ومحدودة في إطار عائلي، مع ضعف مشاريع التعبئة والتسويق التجاري.¹

الجدول (13) تطور إنتاج الصناعات الغذائية في القطاع الخاص 2006-2010

نوع الصناعة	الوحدة	2006	2007	2008	2009
خبز	ألف طن	2610	2627	2690	2966
زيت زيتون	طن	252352	98294	156338	168163
سمن و زيت نباتي	طن	78508	84714	99711	89056
كسبة	ألف طن	3342	3910	3763	10413
كونسروة متنوعة	طن	23108	22729	21320	25362
حليب مصنع	طن	3884	4234	4661	5953
بسكويت متنوع	طن	22672	26526	35787	36714
شوكولاتة	طن	12704	14864	15995	17138
معكرونة وشعيرية	طن	19122	14730	13885	10124
عرق	ألف ليتر	938	1181	677	1022
مشروبات روحية أخرى	ألف ليتر	3415	4416	3978	3589
مشروبات غازية	ألف ليتر	197204	230728	349953	377716
عصير فواكه	ألف ليتر	19678	21023	30650	42234

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2013، جدول 5/4.

¹أفرقوط، معضاد "التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

II. الاستثمار:

الجدول (14) الرساميل وقيم الآلات المستثمرة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الغذائية بملايين الليرات السورية بشكل تراكمي حتى عام 2012

رأس المال	عدد المنشآت	تصنيف المنشآت وفق القانون
68897	193	المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار
4474	11510	المنشآت الحرفية
4838	6343	المنشآت المنفذة وفق القانون 21
78209	18046	المجموع

مصدر البيانات: وزارة الصناعة ، مديرية القطاع الخاص، دمشق. 2013، تقرير تراكمي.

تظهر الاستثمارات في منشآت القطاع الخاص للصناعات الغذائية تركزاً استثمارياً في المنشآت الكبيرة التي تشغل 50- 250 عاملاً، حيث استحوذ هذا النوع من المنشآت على 88 % من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة بوسطي يبلغ 357 مليون ليرة سورية للمنشأة الواحدة، مما يعطي هذه المنشآت ميزات استخدام التكنولوجيات المتقدمة في الإنتاج، في حين توزعت باقي الاستثمارات بين المنشآت الحرفية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسب متقاربة جداً، وبلغت حصة المنشآت الحرفية من رأس المال المستثمر وسطياً 389 ألف ليرة سورية، وحصة المنشآت من النوع المتناهي الصغر 39 ألف ليرة سورية وسطياً.¹

III. العمالة والتشغيل:

الجدول (15) العمالة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الغذائية حتى العام 2012

عدد العمال	عدد المشآت	تصنيف المنشآت وفق القانون
9661	193	المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار
28013	11510	المنشآت الحرفية
36384	6343	المنشآت المنفذة وفق القانون 21
74058	18046	المجموع

مصدر البيانات: وزارة الصناعة ، مديرية القطاع الخاص، دمشق. 2013، تقرير تراكمي.

¹ حسب النسب والمتوسطات من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول (14).

تساهم منشآت القطاع الخاص للصناعات الغذائية بـ 9 % من التشغيل في القطاع الصناعي في الاقتصاد السوري، وبما يقارب الـ 12 % من التشغيل في القطاع الخاص الصناعي، وتحتل بذلك المرتبة الثانية فيما يتعلق بالتشغيل في قطاع الصناعات التحويلية بعد الصناعات النسيجية، ويلاحظ من بيانات الجدول السابق أن هذا الفرع من الصناعات التحويلية لا يخرج عن القاعدة العامة في قطاع الصناعات التحويلية الخاص من حيث قيام المنشآت المتناهية الصغر بنسبة التشغيل الأكبر وبما يقارب الـ 50 %، مما يكرس وضع ضعف تأهيل هذه العمالة تبعاً لأساليب عمل وإدارة هذا النوع من المنشآت، وغياب أغلب معايير السلامة المهنية والتأهيل، يضاف إلى ذلك عنصر موسمية العمل في هذا الفرع من الصناعة لاعتمادها على المخرجات الزراعية وتقلباتها الموسمية والمناخية، حيث يتهدد نسبة كبيرة من هذه العمالة صفة البطالة المقنعة التي تعمل وتتعتل وفقاً للفترات الموسمية، مما يحرم عمال هذه الصناعات من عنصر الاستقرار الوظيفي.¹

2-3- الصناعات الكيميائية :

تتمتع سورية بوفرة العديد من الموارد الطبيعية التي تعتبر مدخلات أساسية للصناعات الكيميائية ومن أهمها النفط والفوسفات، وقد بدأت مشاريع الصناعات الكيميائية في سبعينات القرن الماضي في ظل موجة التأميم، وإطلاق عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وقد أقيمت معظم هذه المشاريع في ظل استراتيجية التوجه لإحلال الواردات وإشباع احتياجات القطر من هذه المنتجات، وبوشر العمل بمعظم المنشآت في ثمانينات القرن الماضي، وأهمها معمل سماد اليوريا بتركيز 46 % بنهاية عام 1981، ومعمل إنتاج السماد الفوسفاتي الذي وضع في الإنتاج بنهاية عام 1981، ومعمل إطارات أفاميا في عام 1985 لإنتاج الإطارات بمختلف أنواعها.²

بالإضافة للمنشآت السابقة ينتج قطاع الصناعات الكيميائية في سورية الزجاج المسطح عبر شركتين عامتين تتبعان لمؤسسة الصناعات الكيميائية في دمشق وحلب، بالإضافة لطيف واسع من منتجات البلاستيك والمطاط من خلال منشآت القطاع الخاص والتي تتصف بدورها بتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة على الرغم من قيامها بدور أساسي في تلبية احتياجات السوق المحلي من الرقائق الزراعية والأنابيب البلاستيكية.

كما يظهر التمهيد السابق فقد سيطر القطاع العام على أهم أنشطة الصناعات الكيميائية، وما يزال يدير معامل الأسمدة والزجاج وشركة كبيرة لإنتاج الأدوية، في حين اضطلع القطاع الخاص بدور محدود في تطوير الصناعة الكيميائية عبر إقامته لبعض المشاريع ذات المردود والربح السريعين في مجال صناعة الأدوية والمنظفات والدهانات، وقد توسع القطاع الخاص في المجالات الثلاث المذكورة في العقد الأخير حتى

¹ وزارة الصناعة، مديرية الإحصاء، تقرير تتبع عمل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية 2013.

² الحمش، التنمية الصناعية وآفاق تجديدها، مصدر سبق ذكره، ص 130.

أصبح يسيطر بشكل كبير على هذه الصناعات وإنتاجها في سورية، و ذلك في ظل تراجع كبير للقطاع العام في مجال الصناعات الكيميائية كنتيجة لعدد من العوامل التي رافقت إنشائها، والتي من أبرزها غياب التخطيط بعيد المدى فقد كانت نظرتهم للمشاريع الكيميائية نظرة محدودة، وكانت المشاريع تقام لسد احتياجات القطر من المنتجات الكيميائية، والنظر إلى السوق نظرة ضيقة لا تشمل أسواق الدول المجاورة، بالإضافة إلى تغليب الغايات الاجتماعية من إقامة المشاريع على الغايات الاقتصادية، الأمر الذي ترافق مع غياب الخبرة الفنية والتكنولوجية المحلية التي تساعد على شراء وإدارة المعامل المتطورة، فيما يلي يمكن استعراض أهم المؤشرات التي تبين واقع الصناعات الكيميائية السورية، و دور و نسب مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في هذه الصناعة.

2-3-1- القطاع عام:

1. إنتاج ومنتجات الصناعات الكيميائية:

الجدول (16) تطور منتجات الصناعات الكيميائية في القطاع العام 2006-2010

نوع الصناعة	الوحدة	2006	2007	2008	2009	2010
أدوية كبسول	ألف كبسولة	145171	131280	137408	128507	119527
أدوية أقراص	ألف قرص	162442	190926	199446	200143	184164
أدوية امبول	ألف أمبولة	2656	2467	3519	2741	3458
أدوية تحاميل	ألف تحميلة	6804	7274	4707	4707	6576
سيرومات	ألف سيروم	6687	7642	7431	7573	9048
منظف مسحوق	طن	14427	11053	9098	14333	6626
منظف سائل	طن	6153	4434	4299	3683	1316
سماد ازوتي	طن	112928	114710	115570	125550	92015
سماد يوريا	طن	254608	224425	240000	258315	250020
سماد فوسفاتي	طن	238425	217825	164225	150050	175600
أمونيا سائلة	طن	46550	44000	46435	50255	37235
دهانات	طن	6201	5794	4422	2917	3249
إطارات خارج	ألف إطار	78	66	95	80	78
إطارات داخلية	ألف إطار	48	32	0	2	8
ببليت	طن	69301	70008	63039	61271	46712

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، جدول 5/3.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن حصيلة البيانات قد تمايزت، و أشارت إلى تطور الإنتاج في معظم أصناف المنتجات الدوائية، مع تراجع واضح فيما يتعلق بمنتجات المنظفات والدهانات، في حين حافظ إنتاج كل من الأسمدة والإطارات على نوع من الثبات النسبي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و 2010. الجدول (17) تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع العام للمنتجات الكيميائية 2007-2010 بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية

2010		2009		2008		2007		النشاط الصناعي
صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	
137	409	357	455	177	493	33	1075	الورق ومنتجاته والطباعة
-1432	350172	-7	272695	-6429	433522	-2091	338860	الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير البترول

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013، الجدول 14/5.

علي صعيد الإنتاج تظهر بيانات الإنتاج وصافي الناتج المحلي في منشآت القطاع العام للصناعات الكيماوية تراجعاً حاداً في الإنتاج بنسبة فاقت الـ 50 % من 1075 مليون ليرة سورية في عام 2007 إلى 409 ملايين ليرة سورية فقط في عام 2010، وعلى صعيد صافي الناتج المحلي تتضح المساهمة السلبية للقطاع العام للصناعات الكيماوية منذ العام 2007 حتى العام 2010.

II. الاستثمار:

III. الجدول (18) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية والمؤسسة العامة للأسمدة السورية 2006 - 2010

2010	2009	2008	2007	2006	العام
29903	31735	31866	27609	414436	المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية
39549	17163	14215	11457	11170	المؤسسة العامة للأسمدة
69452	48898	46081	39066	425606	المجموع

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013، جدول 5/16.

يوضح الجدول 18 المدرج في الصفحة السابقة تطور استثمارات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، والمؤسسة العامة للأسمدة خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، حيث شهدت معدلات الاستثمار في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية تراجعاً منذ مطلع العقد الحالي، حيث تراجع المجموع التراكمي لرأس المال المستثمر في المؤسسة بنسبة فاقت الـ 25 % من 414436 مليون ليرة سورية في عام 2006 إلى 29903 مليون ليرة سورية في عام 2010¹، وهذا يوضح الإهمال الذي تعرضت له هذه المؤسسة بالرغم من أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية للاقتصاد السوري، و التي تتخطى القطاع الصناعي لتمس قطاعات أخرى من خلال قيامها بإنتاج الأسمدة المهمة للقطاع الزراعي، والأدوية المهمة للقطاع الصحي.

IV. العمالة والتشغيل:

حافظت منشآت القطاع العام للصناعات الكيميائية على توجه القطاع العام فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة، وسجلت بالمجمل تراجعاً في حجم التشغيل من 17220 عاملاً في عام 2006 إلى 15663 عاملاً في عام 2010، وذلك من خلال الالتزام بعدم القيام بأي تعيينات أو توسعات جديدة، و التراجع الحاصل في حجم العمالة نتيجة التسريح الطبيعى الناجم عن التقاعد بسبب العمر أو لأسباب صحية.

الجدول (19) تطور عدد المشتغلين في القطاع العام للصناعات الكيميائية بين 2006-2010

2010	2009	2008	2007	2006	النشاط الصناعي
879	940	1101	1153	1252	دبغ وتهيئة وصناعة الجلود
512	512	568	585	613	الورق ومنتجاته
7440	7724	7918	8004	8130	فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة
5648	5858	5730	5715	5667	المواد والمنتجات الكيميائية
1184	1220	1420	1480	1558	منتجات المطاط واللدائن
15663	16254	16737	16937	17220	المجموع

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2013. جدول 10/5.

¹النسب حسببت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

2-3-2- القطع خاص:

ا. إنتاج ومنتجات الصناعات الكيمائية:

الجدول(20) تطور الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص للمنتجات الكيمائية 2007-2010 بملايين الليرات

2010		2009		2008		2007		النشاط الصناعي
صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	
3331	9042	3220	8869	3690	11727	3678	12698	الورق ومنتجاته والطباعة
11914	51107	11960	49528	9806	42837	8070	41372	الصناعات الكيمائية ومنتجاتها

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013، الجدول 15/5.

شهد الإنتاج في مؤسسات القطاع الخاص للصناعات الكيمائية على عكس منشآت القطاع العام تزايداً في الإنتاج، وذلك ناجم عن تزايد حجم الاستثمارات الخاصة في هذا الفرع من الصناعات التحويلية بفعل تشجيع الدولة وقوانين الاستثمار المشجعة، وتراجع دور القطاع العام لاسيما فيما يتعلق بالصناعات الدوائية والمنظفات، و يمكن ملاحظة ذلك من بيانات الجدول 20 حيث يظهر تزايد إجمالي الإنتاج المتعلق بالصناعات الكيمائية ومنتجاتها من 41372 عام 2007 إلى 51107 مليون ليرة سورية في عام 2010. وقد شهد الإنتاج في منشآت القطاع الخاص بمختلف أنواعها نمواً مضطرباً على مر السنوات السابقة، إلا أن استثمارات القطاع الخاص ماتزال محصورة في الصناعات الدوائية والمنظفات والدهانات ولم تتوسع لتشمل مجالات أخرى من الصناعات الكيمائية كالأسمدة والإطارات، وهذا مايمكن ملاحظته من خلال رصد أنواع منتجات الكيمائية وتطور إنتاجها بين عامي 2006 و 2009 في بيانات الجدول التالي .

الجدول(21) تطور إنتاج الصناعات الكيمائية في القطاع الخاص 2006-2009

نوع الصناعة	الوحدة	2006	2007	2008	2009
أدوية كبسول	ألف كبسولة	630506	664210	654604	676347
أدوية أقراص	ألف قرص	957832	1017583	1201765	1264521
أدوية تحاميل	ألف تحميلة	389301	428792	480267	667296
أدوية امبول	ألف امبول	220991	248667	271681	295778
صابون	طن	33599	39311	38409	47949
منظف مسحوق	طن	40557	54769	57596	63283
منظف سائل	طن	33924	36935	37095	40503
دهانات	طن	38944	53161	54010	57193

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، جدول 5/4.

II. الاستثمار:

الجدول (22) الرساميل وقيم الآلات المستثمرة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الكيماوية بشكل تراكمي حتى العام 2012

تصنيف المنشآت وفق القانون	عدد المنشآت	رأس المال
المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار	209	64086
المنشآت الحرفية	13628	5459
المنشآت المنفذة وفق القانون 21	6648	100394
المجموع	20485	196939

مصدر البيانات: وزارة الصناعة ، مديرية القطاع الخاص، دمشق. 2013، تقرير تراكمي.

بلغ حجم رأس المال المستثمر الخاص في منشآت الصناعات الكيماوية 196939 مليون ليرة سورية في عام 2012، وذهب القسم الأكبر من رأس المال إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة والتي استحوذت على حوالي الـ 60 % بقيمة وصلت إلى 100394 مليون ليرة سورية، وبمتوسط 15 مليون ليرة سورية للمنشأة الواحدة، في حين قاربت حصة المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار 38 % موزعة على 209 منشأة بمتوسط بلغ 306 ملايين ليرة سورية للمنشأة الواحدة، أما المنشآت متناهية الصغر فبلغ وسطي رأس المال للمنشأة الـ 400 ألف ليرة سورية، وهي عبارة عن ورش فردية أو عائلية.¹ تعطي هذه الأرقام مؤشراً على سيطرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على هذا الفرع من الصناعات التحويلية، وقلة المنشآت من النوع الكبير وغياب للمجمعات الكيماوية الضخمة التي يتطلب تطوير وتوسيع هذا القطاع وجودها،²

III. العمالة والتشغيل:

بلغ عدد العمال في المنشآت الخاصة للصناعات الكيماوية 71147 عاملاً مايشكل أكثر من أربعة أضعاف عدد العمال في منشآت القطاع العام للصناعات الكيماوية، و 13 % من عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية،³ وتتركز النسبة الأكبر من هذه العمالة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في حين كان التركيز الأقل في المنشآت المتوسطة والكبيرة والتي بلغ وسطي عدد العمال في المنشأة الواحدة حوالي الـ 43 عاملاً،

¹النسب حسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير التراكمي لعام 2013، مديرية القطاع الخاص، وزارة الصناعة.
²اللحام، فؤاد: التحديث الصناعي في سورية، الضرورة، الواقع، التحديات: ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 2008، ص 6.
³المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

مما يصعب عليها صفة المتوسطة أكثر من الكبيرة، حيث من المفترض أن يبلغ وسطي العمال في المنشأة الكبيرة الـ 250 عاملاً. وتركز قسم يقارب الثلث في المنشآت المتناهية الصغر التي تشغل بدورها من 2 إلى 3 عمال في المنشأة الواحدة.

الجدول (23) العمالة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الكيميائية حتى العام 2012

تصنيف المنشآت وفق القانون	عدد المنشآت	عدد العمال
المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار	209	8950
المنشآت الحرفية	13628	29497
المنشآت المنفذة وفق القانون 21	6648	32700
المجموع	20485	71147

مصدر البيانات: وزارة الصناعة، مديرية القطاع الخاص، دمشق. 2013، تقرير تراكمي.

يكرس واقع الإنتاج والاستثمار و التشغيل في القطاع الخاص فكرة استمرار القطاع العام في تشغيل المنشآت الضخمة في قطاع الصناعات الكيميائية كمنشآت الأسمدة والإطارات والزجاج، واقتصار نشاطات القطاع الخاص على الصناعات الأقل وزناً كالصناعات الدوائية ومواد التنظيف والدهانات، والتي تدر بدورها عوائد سريعة وكبيرة، ولكنها لا تشكل صناعة استراتيجية بالنسبة لعملية التنمية الصناعية.¹

2-4- الصناعات الهندسية:

تعتبر الصناعات الهندسية من الصناعات الحديثة نسبياً في الاقتصاد السوري، ويعود تأسيس هذه الصناعات وإطلاقها إلى فترة السبعينات، وذلك في إطار إطلاق عملية التنمية الاقتصادية التي شهدتها القطر ضمن استراتيجية إحلال الواردات، وتأسيس صناعات تنتج ما يحتاجه الاقتصاد الوطني من سلع الاستهلاك النهائي بقصد الاستغناء عن استيراد هذه السلع.

تشرف المؤسسة العامة للصناعات الهندسية على منشآت القطاع العام المنضوية ضمن هذا الفرع من الصناعات التحويلية، والذي يتكون عملياً من ثلاثة أصناف صناعية هي الصناعات المعدنية المصنعة وتشمل (محركات كهربائية، محولات ، بطاريات، غسالات، برادات، تلفزيونات، كابلات ، عدادات كهرباء وماء، سيارات.....)، والصناعات الغير معدنية وتشمل (إسمنت، سيراميك، بورسلان، قرميد....)، والصناعات المعدنية الأساسية وتشمل (حديد، ألومنيوم، أنابيب معدنية، بليت....).

¹ عبد النور، خالد: واقع الصناعة التحويلية في سورية واستراتيجية التنمية الصناعية، دمشق 2003 . ص 28-29 .

وفقاً للتصنيف السابق فقد احتلت الصناعات المعدنية المصنعة مرتبة الصدارة بين الصناعات الهندسية، وبالمرتبة الثانية من ناحية مساهمتها في ناتج الصناعات التحويلية في سورية ككل حيث بلغت نسبة مساهمتها 14.6% في عام 2004 وتطورت إلى 32.2% في عام 2010 بقيمة بلغت 37931 مليون ليرة سورية،¹ ويعود هذا التحسن إلى دخول القطاع الخاص للاستثمار في عدد من الصناعات التي كانت محصورة بالقطاع العام كصناعة التلفزيونات والسيارات وقضبان التسليح والصفائح المعدنية وغيرها.²

تلي الصناعات المعدنية في الأهمية صناعة المنتجات غير المعدنية التي ساهمت في ناتج الصناعات التحويلية بنسبة 16.5% في عام 2010 بقيمة بلغت 19413 مليون ليرة سورية، أما الصناعات المعدنية الأساسية فتحل في المرتبة الثالثة بالنسبة للصناعات الهندسية، وفي المرتبة الرابعة على صعيد الصناعات التحويلية ككل.³

ما يميز الصناعات الهندسية هو ضخامة المكونات المستوردة في أغلب منتجاتها، لاسيما المنتجات المعدنية المصنعة، وقد سجلت السنوات السابقة تقدماً كبيراً للقطاع الخاص في هذه الصناعات على حساب القطاع العام الذي تواجه منشآته العديد من الصعوبات الإدارية والتكنولوجية والمالية، وسجل بعض منشآته خروجاً من دائرة الإنتاج بالرغم من الخطوات المتخذة لإصلاحها وإعادة تأهيلها، إلا أن نقص التمويل وتراكم مشاكلها منذ فترة زمنية طويلة حال دون ذلك،⁴ فيما يلي يمكن تبيان واقع الصناعات الهندسية السورية، ومساهمة كل من القطاعين العام والخاص فيها إنتاجاً واستثماراً وتشغيلاً.

2-4-1 - القطاع العام:

أ. إنتاج ومنتجات الصناعات الهندسية:

لا يختلف مشهد تطور إنتاج القطاع العام من الصناعات الهندسية عن المشهد العام له فيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً لمساهمة القطاع العام في الصناعات الهندسية، وبلغ أكبر تراجع في إنتاج المنتجات المعدنية الأساسية، حيث تراجع الإنتاج من 3269 مليون ليرة سورية في عام 2007 إلى 2319 مليون ليرة سورية في عام 2010، والتطور الأبرز فيما يتعلق بالمنتجات المعدنية الأساسية تمثل بتراجع صافي الناتج المحلي الذي تراجع بشكل كبير من 677 مليون ليرة سورية إلى 89 مليون ليرة سورية فقط في عام 2010، مما يعطي مؤشراً واضحاً على تدني كبير للقيمة المضافة في إنتاج المنتجات المعدنية الأساسية. أما فيما يتعلق بالفرعين الآخرين من الصناعات الهندسية فقد سجل إنتاج المنتجات المعدنية المصنعة استقراراً في كل من الإنتاج وصافي الناتج المحلي، في حين سجل إنتاج

¹ المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

² هيئة تخطيط الدولة: تقرير تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعات التحويلية (2005-2008)، دمشق، ص 25.

³ المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

⁴ اللحام، فؤاد: الصناعة السورية وتحديات المستقبل، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2010، ص 5-6.

المنتجات غير المعدنية نمواً بنسبة قاربت 62.5 % بين عامي 2007 و 2010، ونمواً ملحوظاً في صافي الناتج المحلي من 5052 مليون ليرة سورية في عام 2007 إلى 12255 مليون ليرة سورية في عام 2010 بنسبة بلغت بالمتوسط السنوي 35.6 %¹.

الجدول (24) الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع العام للصناعات الهندسية 2007-2010 بملايين الليرات السورية

2010		2009		2008		2007		النشاط الصناعي
الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	
12255	26487	8069	21430	7059	20545	5052	16305	المنتجات غير المعدنية
89	2319	55	2825	579	3547	677	3269	المعدنية الأساسية
2329	11483	1494	9235	2814	11090	2610	11607	المنتجات المعدنية المصنعة

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013، الجدول 14/5.

على صعيد تطور منتجات الصناعات الهندسية في منشآت القطاع العام تظهر بيانات الجدول 25 المدرج في الصفحة التالية توقف كامل لإنتاج بعض المنتجات كالأنابيب المعدنية والمحولات الكهربائية ومقاطع الألمنيوم في العامين 2009 و 2010، مما يدل على خروج هذه المنشآت من العملية الإنتاجية، أما باقي المنتجات فشهد إنتاجها تراجعاً باستثناء بعض المنتجات كالكابلات وعدادات الكهرباء، وهذه يظهر نوعية تحرك الحكومة باتجاه الاستثمار في منشآت القطاع العام من خلال الاستغناء عن بعض المنشآت الخاسرة، وتطوير المنشآت التي تحقق ربحية من عمليات الإنتاج.

¹النسب حسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

الجدول (25) تطور منتجات الصناعات الهندسية في القطاع العام عام 2006-2010

نوع الصناعة	الوحدة	2006	2007	2008	2009	2010
قضبان حديدية	طن	70230	68502	54380	49073	50681
أنابيب معدنية	طن	4638	0	0	0	0
أجهزة تلفزيون	قطعة	52864	29704	19145	15442	29880
خشب بانولائية	م3	121	50	35	0	0
خشب مضغوط	م3	441	119	84	52	13
محركات كهربائية	قطعة	973	0	418	108	0
محولات كهربائية	قطعة	42256	11100	2357	0	0
بطاريات جافة	ألف قطعة	1148	1048	167	0	0
بطاريات سائلة	ألف قطعة	156	152	177	171	179
برادات	قطعة	3118	1961	3028	3338	3594
بوتوغازات وأفران	قطعة	1784	805	690	906	819
مقاطع الألمنيوم	طن	746	295	323	0	0
ورق صحي	ألف صندوق	108	91	86	57	27
كابلات	طن	15209	14918	14184	15029	18840
جرارات	قطعة	2097	2022	2034	1174	953
عدادات مياه	قطعة	161000	190000	230000	205000	165000
عدادات كهرباء	قطعة	66305	104000	100000	60000	62000
منتجات زجاج خرف	طن	58405	55279	40794	19034	17488
إسمنت	ألف طن	4965	5150	5646	5176	6093
أترنيت	طن	7894	8531	2238	1953	1239
سيراميك	ألف م2	1799	1632	1514	1580	983
قرميد اسطحة	ألف قطعة	6911	6564	6564	3227	4822
قرميد جدران	طن	48092	42069	51918	42377	36860
أدوات صحية	قطعة	598721	552730	588949	525806	317357

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013 .

II. الاستثمار:

تظهر البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول (26) في الصفحة التالية عدم استثمار أي مبلغ في المؤسسة العامة للصناعات الهندسية في عام 2007 ، واستمرار تراجع الاستثمارات في عام 2008 ، لكن تم زيادة الاستثمارات في عام 2009 بمبلغ 3797 مليون ليرة سورية، ومن ثم بمبلغ 610 ملايين ليرة سورية في عام 2010.

بصورة إجمالية يوجد انتقائية في استثمارات القطاع العام بالصناعات الهندسية لصالح الصناعات التي تعمل وفق مبدأ الربحية، على حساب المنشآت المتعثرة والتي تراكم المخازين والخسائر منذ عدة أعوام، وإن كان هذا التوجه ضروري إلا أنه يؤخذ عليه غياب الوضوح والشمولية في التعامل مع هذه المنشآت، وكون القرارات الهامة تتخذ كردود أفعال بعد استفحال المشاكل الإنتاجية.¹

الجدول (26) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بملايين الليرات السورية 2006 - 2010

العام	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	8619	-	8433	12230	12840

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2013، جدول 5/16.

III. العمالة والتشغيل:

الجدول (27) تطور عدد المشتغلين في القطاع العام للصناعات الهندسية بين 2006-2010

النشاط الصناعي	2006	2007	2008	2009	2010
منتجات المعادن اللافلزية	18503	17932	17652	15220	14823
الفلزات القاعدية الأساسية	1600	1515	1465	1369	1294
منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات	666	656	622	481	473
الآلات والمعدات الأخرى	2112	2173	1980	1776	1589
الآلات والأجهزة الكهربائية الغير مصنفة	1571	1537	1495	1323	1284
معدات وأجهزة التلفزيون والاتصالات	919	877	842	748	707
الأثاث ومنتجات أخرى	223	218	211	195	171
المجموع	25594	24908	24267	21112	20341

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية للعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2013، جدول 10/5.

بلغ حجم العمالة الموظفة في فرع الصناعات الهندسية في عام 2010 (20341) عاملاً، وبما يشكل 21.5% من حجم العمالة في منشآت القطاع العام للصناعات التحويلية، ويشكل ذلك تراجعاً عن حجم التشغيل في عام 2006 بمعدل 20.5%²، وذلك بسبب عدم تعويض العمال المحالين على التقاعد أو المستقيلين، بالإضافة إلى خروج عدد من المنشآت من العملية الإنتاجية.

¹ اللحام، فؤاد: التحديث الصناعي في سورية، الضرورة، الواقع، التحديات، مرجع سبق ذكره، ص 8.
² النسب حسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

2-4-2- القطاع خاص:

1. إنتاج ومنتجات الصناعات الهندسية:

الجدول (28) الإنتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص للصناعات الهندسية 2007-2010 بملايين الليرات السورية

2010		2009		2008		2007		النشاط الصناعي
صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	صافي الناتج المحلي	الإنتاج	
13302	36250	12156	35540	10422	29638	8079	26998	المنتجات غير المعدنية
4941	27071	4207	26540	2255	24262	1872	14553	المعدنية الأساسية
26001	70195	24479	68486	26771	83700	19253	67744	المنتجات المعدنية المصنعة

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013، الجدول 15/5.

شهد إنتاج الصناعات الهندسية في منشآت القطاع الخاص نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وكانت أكبر نسبة نمو في المنتجات المعدنية الأساسية، والتي نما إنتاجها بين عامي 2007 و 2010 بنسبة وصلت إلى 86%، في حين نما إنتاج المنتجات غير المعدنية بنسبة بلغت 34.2 % خلال نفس الفترة، وحققت المنتجات المعدنية المصنعة أضعف نسبة نمو والتي بلغت 3.6%¹.

على صعيد تطور المنتجات فيمكن ملاحظة من خلال بيانات الجدول رقم 29 المدرج في الصفحة التالية نمو في إنتاج مختلف الأنواع وإن كان بنسب مختلفة، سجل أعلاها للأجهزة الكهربائية المختلفة التي شهدت صناعتها توسعاً كبيراً في الفترة المدروسة، وأدناها في صناعة الخشب المعاكس.

كما يلاحظ دخول منتجات جديدة إلى قائمة الإنتاج ممثلةً بصناعة السيارات السياحية في العامين 2008 و 2009 حيث تم إنتاج 5940 و 5991 سيارة على التوالي خلال العامين المذكورين وذلك في منشأتين تتبع إحداها للقطاع المشترك والأخرى للقطاع الخاص، ويظهر في الجدول 29 المدرج في الصفحة التالية تطور إنتاج مختلف الصناعات الهندسية في القطاع الخاص خلال السنوات السابقة.

¹ النسب حسبته من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

الجدول(29) تطور المنتجات الهندسية قطاع خاص 2006-2009

نوع الصناعة	الوحدة	2006	2007	2008	2009
محولات كهربائية	قطعة	7605	7910	7900	7930
أنابيب معدنية	طن	46294	55889	57904	56758
بطاريات جافة	ألف قطعة	521	1255	1268	2220
بطاريات سائلة	ألف قطعة	965	983	1016	1387
برادات	قطعة	148886	170574	182569	218365
جمادات	قطعة	40123	53148	62018	73814
بوتوغازات	قطعة	119501	158188	159020	162506
غسالات	قطعة	84977	91176	94037	98345
مراوح كهربائية	قطعة	97730	121730	149537	156500
أجهزة كهربائية منزلية مختلفة	قطعة	106532	132099	153235	213046
خشب مضغوط	م3	8840	11540	11725	15353
خشب بانولاتيه	م3	7123	10629	10201	10929
خشب معاكس	م3	46832	52057	55890	49906
مقاطع الألمنيوم	طن	25321	46470	70915	71896
ورق وكرتون (إعادة دوران)	طن	84000	114000	120000	98498
ورق صحي	ألف صندوق	27417	39042	46964	50931
منتجات زجاجية وخزفية	طن	16888	12629	12560	15664
سيراميك	ألف م2	11350	16869	18738	19430
قرميد اسطحة	ألف قطعة	10598	12830	13583	14660
قرميد جدران	طن	36425	48721	44750	53445
سيارات سياحية	سيارة	-	-	5940	5991

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2013. جدول 5/4.

II. الاستثمار:

بلغ عدد منشآت القطاع الخاص للصناعات الهندسية حتى نهاية 2012 (68506) منشأة موزعة بين منشآت متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، كما بلغ حجم رأس المال المستثمر في هذه المنشآت حتى نهاية 2012 مبلغ 132238 مليون ليرة سورية، وقد حظيت المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار بالنسبة الأكبر من رأس المال المستثمر حيث بلغ نصيبها من الاستثمارات 60 % ، وبلغ متوسط نصيب المنشأة 395.5 مليون ليرة سورية، وبمقارنة هذه النسب مع نصيب المنشآت الخاصة المنفذة في فروع الصناعة التحويلية الأخرى يمكن ملاحظة ارتفاع التركيز الرأسمالي الذي تفرضه طبيعة هذه المنشآت. في المرتبة الثانية

حلت المنشآت المنفذة وفق القانون 21 والتي تعتبر منشآت صغيرة ومتوسط حيث بلغ حجم رأس المال المستثمر في هذه المنشآت 39248 مليون ليرة سورية، وبذلك تكون قد حازت على 29.6 % من حجم رأس المال المستثمر في منشآت القطاع الخاص للصناعات الهندسية، وأخيراً المنشآت المتناهية الصغر بـ 13511 مليون ليرة سورية ونسبة 10.2 %. بصورة عامة تتميز جميع المنشآت المنفذة في فرع الصناعات الهندسية بارتفاع نسبة تركيز رأس المال المستثمر أكثر من المنشآت في فروع الصناعة التحويلية الأخرى.¹

الجدول(30)الرساميل وقيم الآلات المستثمرة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الهندسية تراكمياً حتى العام 2012

رأس المال	عدد المنشآت	تصنيف المنشآت وفق القانون
79479	201	المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار
13511	60297	المنشآت الحرفية
39248	8008	المنشآت المنفذة وفق القانون 21
132238	68506	المجموع

مصدر البيانات: وزارة الصناعة، مديرية القطاع الخاص، تقرير تراكمي، 2013.

III. العمالة والتشغيل:

الجدول (31) تطور حجم العمالة في منشآت القطاع الخاص للصناعات الهندسية بشكل تراكمي حتى العام 2012

عدد العمال	عدد المنشآت	تصنيف المنشآت وفق القانون
12127	201	المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار
158691	60297	المنشآت الحرفية
52028	8008	المنشآت المنفذة وفق القانون 21
222846	68506	المجموع

مصدر البيانات: مديرية القطاع الخاص، وزارة الصناعة، تقرير تراكمي، 2013.

¹ حسب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير التراكمي لعام 2013، مديرية القطاع الخاص، وزارة الصناعة .

عمل في منشآت القطاع الخاص للصناعات الهندسية حتى نهاية عام 2012 / 222846/ عاملاً، ويجعلها ذلك في المرتبة الأولى بين فروع الصناعات التحويلية من ناحية التشغيل، وتستقطب المنشآت الحرفية أكبر قسم من هذه العمالة حيث تشغل 71 % من العمالة في فرع الصناعات الهندسية بوسطي 2-3 عمال في المنشأة الواحدة، أما المنشآت المصنفة من النوع المتوسط والكبير فاستقطبت 5.5 % فقط من حجم العمالة، مما يعطي مؤشراً على تكثيف استخدام التكنولوجيا في هذه المنشآت حيث لم تتجاوز حصة المنشأة 61 عاملاً بالمتوسط، بالرغم من اعتبارها منشآت متوسطة وكبيرة تشغل 250 عاملاً بالمتوسط للمنشأة الكبيرة.¹

أتاحت متابعة ظروف تطور الصناعة التحويلية السورية من القرن الماضي وحتى مطلع العقد الحالي بدءاً بالاستراتيجيات و السياسات التي وجهتها، مروراً بتحليل تطورها وفقاً للبيانات الإحصائية، تكوين صورة عامة عن واقع هذه الصناعة، ومن المؤكد أن تشخيص نقاط القوة والضعف التي تتصف بها يتطلب تحليلاً أكثر عمقاً ودقة، إلا أن محور البحث حول موضوع سياسات التجارة الخارجية ومدى تأثيرها على صادرات سورية الصناعية، لا يتطلب هذا التوسع في موضوع الصناعات التحويلية، وبناءً على ماسبق يمكن تصنيف أبرز نقاط القوة والضعف التي تتميز بها الصناعات التحويلية في سورية كما يلي:

أولاً: نقاط القوة:

1. تحتل سورية موقعاً جغرافياً متميزاً يتموضع على خطوط تجارة عالمية تقليدية، وفي موقع قريب من أسواق استهلاكية كبيرة تتمثل بأسواق الدول العربية والأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى أسواق دول الجوار كتركيا وإيران، مما يوفر للصناعات التحويلية السورية أسواق تصريف كبيرة.²
2. تتمتع سورية بوفرة في عدد من الموارد الطبيعية الزراعية والثروات الباطنية التي تشكل مدخلات للصناعات التحويلية، بالإضافة إلى وفرة في الموارد البشرية المؤهلة والرخيصة الأجور.
3. عملت الحكومة السورية على توفير بنية تحتية داعمة لقطاع الصناعات التحويلية، لاسيما في السنوات الأخيرة من خلال إنشاء المدن الصناعية والعمل على توفير كافة مستلزماتها من البنى التحتية.³
4. يمتلك الاقتصاد السوري بنية تشريعية ومؤسسية ومصرفية عريقة، وقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لتطوير هذه البنية بما يخدم عملية تحرير الاقتصاد السوري صناعياً وتجارياً وخدمياً.

¹ النسب حسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

² اللحام، فؤاد: الصناعة السورية في ضوء اتفاقيات الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ اللحام، فؤاد: التحديث الصناعي في سورية، الضرورة، الواقع، التحديات، مرجع سبق ذكره، ص 8.

5. التزمت الحكومة السورية بعدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تشجع وتوفر الضمانات للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى العمل على توفير كل التسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي.
6. بذلت الحكومة السورية جهود كبيرة من أجل فتح الأسواق الخارجية أمام منتجات الصناعات التحويلية السورية، فساهمت في إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعقدت اتفاقيات تجارة حرة إقليمية، ونالت صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية، مما ساهم في زيادة عدد وحجم الأسواق المتاحة أمام منتجات الصناعات التحويلية.¹

نقاط الضعف:

يبين واقع الصناعات التحويلية السورية وجود عدد من نقاط الضعف التي تعتري هذه الصناعات ويتمثل أبرزها في:

1. تتصف الصناعات التحويلية السورية بضعف البنية الهيكلية، وتخلف البنى الإنتاجية والتكنولوجية، فتركز معظم الصناعات التحويلية السورية في الصناعات التقليدية الخفيفة التي تقوم بتحويل الموارد الزراعية إلى سلع استهلاك نهائية غالباً ما تكون منتجات ذات قيمة مضافة متدنية، أو تحويل الموارد الطبيعية إلى مواد نصف مصنعة من خلال القيام بعمليات تصنيع بسيطة عليها من أجل تصديرها كمنتجات وسيطة، أو القيام بعمليات تجميع لمكونات مستوردة مما يرفع من كلفة المكون الاستيرادي في هذه الصناعات، أما الصناعات الكبيرة والاستراتيجية فقد أقيمت من قبل القطاع العام في إطار استراتيجية إحلال الواردات في سبعينات القرن الماضي، وتعاني من التعثر نتيجة تقادم خطوطها الإنتاجية، وفشل محاولات الاستبدال والتحديث التي قادها القطاع العام.²
2. نتيجة غياب استراتيجيات وسياسات التصنيع الواضحة، تتصف الصناعات التحويلية بضعف عملية التشبيك الصناعي بين القطاعات المختلفة من جهة، وبين المنشآت المختلفة من جهة أخرى.³
3. انخفاض القيمة المضافة المولدة في الصناعات التحويلية السورية، واعتمادها بصورة كبيرة على مستلزمات الإنتاج المستوردة، فقد بلغت أكبر قيمة مضافة محققة في الصناعات التحويلية السورية في قطاع الصناعات الهندسة (المعدنية المصنعة) حيث بلغت 52%، ويعود ذلك إلى الإقبال الكبير

¹ اللحام، فؤاد: الصناعة السورية في ضوء اتفاقيات الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

² الحمش، منير: التنمية الصناعية وآفاق تجديدها في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ عبد النور، خالد: واقع الصناعة التحويلية في سورية و استراتيجية التنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

للقطاع الخاص للاستثمار في هذا الفرع من الصناعات التحويلية، في حين لم تتجاوز القيمة المضافة المحققة في فرع الصناعات النسيجية 22%¹.

4. تتصف منشآت الصناعات التحويلية السورية بصورة عامة بصغر الحجم والطابع العائلي لأغلب هذه المنشآت في القطاع الخاص، مما يعرض هذه المنشآت لمخاطر التصفية والإغلاق مع وفاة المالك أو خلال إدارة الجيل الثاني لهذه المنشآت، أما المنشآت الكبيرة فبقيت في إطار القطاع العام الذي يعتبر البيت الكبير لهذه الصناعات، وتتصف هذه المنشآت بترهل هياكلها الإنتاجية والإدارية، وقدم واهتلاك وسائل الإنتاج المستخدمة وتعثر جميع برامج الإصلاح التي أطلقت لإصلاحه، مما أدى إلى تراجع مساهمة هذه المنشآت بالإنتاج والاستثمار والعمالة كما تم تبيانها في سياق هذا الفصل².

5. يعاني الاقتصاد السوري عموماً والصناعة السورية خصوصاً من انتشار كبير للقطاع الغير المنظم، الأمر الذي ينعكس سلباً على جميع مكونات الاقتصاد السوري وعناصر إنتاجه، ويحول دون نجاح برامج التطوير الموجهة لهذا القطاع³.

6. ضعف البنية التمويلية لقطاع الصناعات التحويلية والتي تنقسم بين القطاعين المصرفيين العام والخاص في ظل غياب مؤسسات تمويل متخصصة بهذا القطاع، أما على صعيد القطاع المصرفي العام فتتصف إجراءات التمويل بالروتين والبيروقراطية مع انتشار للفساد والمحسوبيات، وعلى صعيد القطاع الخاص بالسعي للربح السريع عن طريق تقديم خدمات التجزئة القصيرة الأجل والابتعاد عن تقديم خدمات التمويل متوسط وطويل الأجل التي تتطلبها عملية التنمية الصناعية⁴.

7. غياب المنشآت المكملة لهذا القطاع ابتداءً من المؤسسات المسؤولة عن الرقابة على الجودة، مروراً بالشركات المتخصصة بالنقل والخدمات اللوجستية، وصولاً إلى مؤسسات الترويج والتسويق.

8. غياب المعاهد والمؤسسات البحثية المتخصصة بالأبحاث الصناعية، وتطوير تقنيات الإنتاج، وضعف التمويل المخصص لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى انعدام التعاون بين المنشآت التعليمية من معاهد مهنية وجامعات بمؤسسات الإنتاج والأعمال⁵.

¹ طالب، أحمد محمد: متطلبات تأهيل الصناعات التحويلية في سورية في ضوء تحديات الشراكة السورية الأوروبية رسالة لنيل درجة الماجستير، إشراف الدكتور حبيب محمود، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق 2012، ص 64.

² اللحام، فؤاد: الصناعة السورية وتحديات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

³ الحمش، منير: التنمية الصناعية وآفاق تجديدها في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

⁴ عبد النور، خالد: واقع الصناعة التحويلية في سورية و استراتيجيات التنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁵ عبد النور، خالد: واقع الصناعة التحويلية في سورية و استراتيجيات التنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر السياسات التصنيعية الرديف الأبرز لسياسات التجارة الخارجية، حيث أنه و بصورة مترافقة مع تبني سياسات تجارية تتوجه للداخل أو للخارج، فإن السياسات التصنيعية تسخر لخدمة هذا التوجه، على صعيد السياسة التصنيعية التي اعتمدها الاقتصاد السوري خلال الفترات التنموية المتعاقبة، فقد كان عنوانها الأبرز خدمة أنموذج إحلال الواردات الذي اعتمد حتى العام 2000، وقد تمثلت أبرز معالمها بالعمل على التوسع الأفقي في إنتاج سلع لم يتمتع الاقتصاد السوري بمزايا نسبية لإنتاجها، وذلك من خلال العمل على استيراد كل مايتعلق بإنتاجها من الآلات وحتى السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج، وقد كان من أبرز نتائج هذه السياسة، توسع إنتاجي كبير على صعيد صناعات اللبسة الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في المستوردات الوسيطة، وعمق من اختلال الميزان التجاري لصالح المستوردات الوسيطة التي لم يكن هناك ما يقابلها من صادرات سلع الاستهلاك النهائي، وتحول بالتالي القطاع العام الذي يعتبر البيت الكبير للصناعات التحويلية السورية إلى مُنتج غير تنافسي لسلع الاستهلاك النهائي، بالإضافة إلى احتياجاته التشغيلية الكبيرة من القطع أجنبي لاستيراد مدخلاته، و لا يتمتع بالخبرة لتصنيع سلع التصدير التنافسية.

على صعيد تطور واقع الصناعات التحويلية السورية خلال العقد الأخير من حيث المنتجات والإنتاج والاستثمار واليد العاملة، وعلى قاعدة التصنيف الرئيسي لهذه الصناعات بين القطاعين العام والخاص، فقد أظهرت البيانات الإحصائية ازدياد ملحوظ لنسبة مساهمة القطاع الخاص على جميع الأصعدة، وقد كانت هذه الزيادة على حساب نشاط القطاع العام الذي تراجعت مساهمته في الصناعات التحويلية السورية، في ظل تراجع دوره التنموي في الاقتصاد السوري لصالح القطاع الخاص، وذلك في ظل التوجهات نحو اقتصاد السوق، وتقليص تدخل الدولة السورية في النشاط الاقتصادي لاسيما الإنتاجي.

الفصل الثالث

تطور صادرات الصناعات التحويلية السورية في إطار التحرير
التجاري

تمهيد:

شكل نجاح دول جنوب وشرق آسيا نقطة تحول في نظريات التنمية لدى الدول النامية، فبعد أن كان محور هذه النظريات يركز إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الذات، و اتباع سياسة تجارية حمائية تجاه العالم الخارجي، بهدف حماية الصناعات المحلية من خلال التوجه لإحلال الواردات، قدمت تجربة الدول الآسيوية دليلاً تجريبياً مناقضاً لهذه السياسة من خلال تجربة ناجحة لتنمية اقتصادية انتقلت من التوجه للداخل والتصنيع لإحلال الواردات إلى التوجه للخارج من خلال التصنيع للتصدير وتنمية الصادرات.¹ لابد من الإشارة هنا إلى وجود مجموعة من العوامل الغير اقتصادية والتي ساهمت بنجاح هذا النموذج، أهمها المناخ الجيوسياسي الملائم للتجربة المذكورة ودعم دول متقدمة لهذه التجربة، بالإضافة إلى سمات اجتماعية مميزة تتمتع بها شعوب الدول المذكورة²، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية النجاح الاقتصادي للتجربة، في مقابل تعثر تجارب إحلال الواردات تنموياً وإنتاجياً. لقد عملت الدول المتقدمة على استثمار نجاح هذه التجربة والترويج لها كأنموذج تنمية ناجح للدول النامية من أجل تكريس مبدأ الحرية التجارية للمبادلات الدولية، و فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها بما يخدم توجهاتها التوسعية، إلا أنه من خلال مراجعة تجربة الدول الآسيوية لابد من الإشارة إلى التناقض الجوهرى بين الحرية التجارية التي تروج لها الدول المتقدمة والمؤسسات الاقتصادية الدولية، والتوجه الآسيوي في مجال التجارة الخارجية، يتمثل هذا الفرق بدور جوهري وفعال للدولة في تنمية الصادرات، في مقابل تهميش كامل ودعوة لإلغاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية للدول النامية في دعوات الدول المتقدمة والمؤسسات الاقتصادية الدولية.³

إن تجارب التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة تظهر عدم وجود نظرية أو أنموذج ثابت ومطلق لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا الأمر ينسجم مع طبيعة علم الاقتصاد الذي لايعتبر علماً مطلقاً وإنما علماً نسبياً يعتمد على سياسات متباينة و آليات تختلف باختلاف الظروف والشروط المحيطة بالاقتصاد المستهدف، وذلك بهدف تحقيق أقصى المنافع الممكنة باستخدام الموارد المتاحة. إلا أنها تبقى مجموعة من الثوابت والخطوط العامة التي لابد من الاسترشاد بها، ومنها استحالة عزل اقتصاد ما عن ما حوله بصورة كاملة، وإنما ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تساعد على مواجهة التحديات الناجمة عن انفتاح تجاري مدروس، ومن هذا المنظور يصبح العمل على تنمية الصادرات في ظل السعي لتحرير التجارة الخارجية أمراً استراتيجياً.

¹ M.Pangestu (2002) "Industrial Policy and Developing Countries" in B.Hoekman, A.Mattoo and P.English(editors) Development ,Trade and the WTO: a handbook, World Bank, Washington DC, pp 17.

² K. Hoff and J.Stiglitz(2001) "Modern Economic Theory and Development" in G.Meier and J.Stiglitz(editors) Frontiers of Development Economics, Oxford University press and the World Bank, New York,pp23-24.

³ K. Jomo(2001)"Rethinking the Role of Government Policy in South East Asia" in J.Stiglitz and Yusuf(editors)(2001) Rethinking the East Asian Mircle, Oxford University Press of the World Bank,New York, pp32.

المبحث الأول : تطور صادرات الصناعات التحويلية السورية:

ينتمي الاقتصاد السوري إلى فئة الاقتصاديات صغيرة الحجم التي سعت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على سياسة إحلال الواردات والتوجه للداخل، وسيطر هذا التوجه لفترة زمنية طويلة امتدت بصورة رئيسية منذ العام 1958 حتى ثمانينات القرن الماضي، وقد استمر هذا التوجه بعد ذلك و لكن بشكل أقل تركّزاً، حيث شهد الاقتصاد السوري منذ العام 1986 توجهاً تجارياً خارجياً، و تخفيفاً للقيود على النشاط الإنتاجي والتجاري للقطاع الخاص الوطني، إلا أن الإطار العام لسياسات التجارة الخارجية ظل قائماً على تقييد الواردات مع عدم إيلاء الاهتمام الكافي بالصادرات فبقيت الرسوم الجمركية مرتفعة في وجه الواردات ووصلت إلى 255 % على بعض السلع الكمالية كالسيارات¹، يضاف إلى ذلك الحفاظ على سعر صرف مبالغ بتقديره، فبقيت سلة الصادرات السورية تتألف بشكل أساسي من سلع خام تتركز في النفط الخام وبعض السلع الزراعية كالقطن، وذلك تحت سيطرة استراتيجية للقطاع العام على مفاصل الإنتاج والتجارة.²

مع مطلع القرن الواحد والعشرون ظهر توجه لتحرير الاقتصاد السوري بشكل ممنهج، داخلياً من خلال إعطاء القطاع الخاص دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني في إطار أنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، و خارجياً من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية و العمل على دمج الاقتصاد السوري بالاقتصاد الإقليمي والعالمي، في ظل هذا التوجه لعبت التجارة الخارجية دوراً متزايد الأهمية في تنمية الاقتصاد السوري وذلك بشقيها الصادر والوارد، وهذا ما تم العمل على تحليله في إطار هذا الفصل، ولاسيما فيما يتعلق بالصادرات السورية خلال الفترة المدروسة بين عامي 2000-2012، واستشراف إمكانيات تطويرها.

1-1- موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي:

يحتل التصدير مكانة هامة في الفكر الاقتصادي التجاري، فقد ركزت المدرسة التجارية منذ نشأتها على قطاع التصدير والصادرات باعتباره قطاع ريادي محفز للاقتصاد، وأكد روادها على أهمية تكوين فائض مستمر للصادرات باعتبارها مصدر رئيسي لتعزيز القوة الشرائية التي تمكن الدولة من توفير احتياجاتها التنموية الخارجية، ومن أجل ذلك شجعت سياساتهم على تطبيق نظم إعادة التصدير بهدف إنعاش الصادرات والعمل بنظام الدرو- باك والمستودعات والمناطق الحرة والإعفاءات الضريبية و تقديم الإعانات لتشجيع تأسيس وتوسع نشاط الصناعات التصديرية.³

¹ الحمش، منير: هل حقاً أن تحرير التجارة قاطرة للنمو؟ ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية، 2010/3/23، ص 20.

² التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) مرجع سبق ذكره ص 310.

³ هوشيار، معروف: تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 11.

بدورها ركزت المدرسة التقليدية أيضاً على أهمية الصادرات ولكنها انتقدت تقييد الواردات عند التجاربيين كون ذلك يتعارض مع الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج عبر تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، فنادوا بحرية التجارة الخارجية مع عدم تدخل الدول فيها.¹ أما المدرسة الكنزية وفي ظل الكساد الكبير عام 1929 فقد اعتبرت الصادرات متغيراً أساسياً في معادلة الطلب الفعال التي وضعها كينز، حيث تمثل حصيلة تفاضل الصادرات مع الواردات إضافة فعلية على الطلب الفعال المولد للنمو في الاقتصاد المحلي.² في الفكر الاقتصادي الحديث ركز الاقتصاديين من أمثال ميردال ونوركسه على التمايز في طبيعة الصادرات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وانحياز المربح المحققة من عمليات التصدير لصالح الدول المتقدمة التي تصدر السلع المصنعة ذات القيم المضافة المرتفعة، والتي تتمتع بمرونة طلب منخفضة، في مقابل صادرات الدول النامية من المواد الأولية ذات القيمة المنخفضة ومرونة الطلب المرتفعة عليها³، وبذلك فإن المدرسة الحديثة لم تنفي أهمية الصادرات، ولكن روادها سلطوا الضوء على ضرورة قيام الدول بالنشاطات الداعمة للصادرات ولعملية تنميتها من أجل تعظيم المكاسب من عمليات التبادل التجاري الخارجي للدولة، فخلص نوركسه إلى أن اللجوء لتنمية الصادرات عبر دعمها هو أكثر من ضرورة للدول النامية.⁴

1-2- سياسات التصدير السورية 2000-2014:

اختلف تعاطي سورية مع ملف التجارة الخارجية منذ العام 2000 فأعطيت التجارة الخارجية اهتماماً متزايداً في إطار عمليات إصلاح الاقتصاد الوطني، وتبلور هذا الاهتمام في العام 2005 مع تبني أنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي بديلاً للأنموذج الاشتراكي المعتمد في الدولية منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، الأمر الذي ترافق مع توجه لتحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسيما الاستيراد والتصدير، وتكريس طابع التحرير الاقتصادي من خلال عدد من الإجراءات تمثلت خارجياً بعقد عدد من اتفاقيات التجارة الثنائية و الإقليمية والدولية، و كان من أهمها المساهمة باستكمال إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005، واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا عام 2007، و اتفاقية للتجارة التفضيلية مع إيران، و التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية و من ثم تعديلها بتاريخ 2008/12/18. داخلياً تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقوانين الناظمة والمحفزة لعمليات التجارة الخارجية، ويمكن التمييز خلال الفترة المدروسة بين توجهين رئيسيين على صعيد سياسات التجارة الخارجية والتصدير، وذلك بالتفريق بين ما قبل اندلاع الأزمة في سورية عام 2011 وما بعدها:

¹ وجدي، محمود حسين: نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973، ص 87.

² هوشيار، معروف: تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، مرجع سبق ذكره، ص 112.

³ Blonigen, Bruce, and Miao Grace Wang. 2005. Inappropriate Pooling of Wealthy and Poor Countries in Empirical FDI Studies. Does Foreign Investment Promote Development? Ed. Theodore H. Moran, Edward M. Graham, and Magnus Blomstroem. Washington: Peterson Institute for International Economics.

⁴ السعيد، وصاف: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 8.

1-2-1- سياسات التصدير السورية 2000-2010:

تم بين عامي 2000-2010 اتخاذ عدد من الخطوات على مختلف الأصعدة القانونية والإجرائية، وذلك في إطار توجه عام لتحرير التجارة محلياً وخارجياً و تشجيع الصادرات على صعيد عدد من الأطر أهمها:

أ. إطار سن القوانين و التشريعات النازمة للتجارة¹ :

- القانون رقم/42/ الخاص بحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية لعام 2006.
- قانون التجارة رقم 33 لعام 2007.
- قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم 7 لعام 2008.
- المرسوم 47 لعام 2009 الخاص بحماية الملكية الفكرية.
- إنشاء هيئة لتنمية وترويج الصادرات بالمرسوم رقم 6 لعام 2009، واتحاد للمصدرين السوريين بالمرسوم رقم 27 لعام 2009، وصندوق لتنمية الصادرات بالمرسوم رقم 19 لعام 2009.

II. إطار الإجراءات الجمركية: تبسيط الإجراءات الجمركية وإصدار العديد من القرارات في مجال تحرير الصادرات والمستوردات، كإزالة عدد كبير من الإجراءات التي كانت مفروضة على التراخيص، إلغاء تعهد قطع التصدير، السماح باستيراد العديد من المواد التي كانت ممنوعة أو مقيدة أو محصورة، وإلغاء معظم العمولات المتوجبة عليها، و إصدار القائمة السلبية للمواد الممنوع استيرادها، و إلغاء العمل بنظام المخصصات الصناعية.²

III. إطار الرسوم الجمركية: إصدار التعريفات الجمركية المتناسقة بموجب المرسوم رقم /265/ لعام 2001، والتي أسست لتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة كبيرة، كما ترافقت عملية ترشيد التعريفات بصور عدد من المراسيم لتعديل نسب الرسوم، حيث تم تعديل نسب الرسوم التي كانت موزعة في /23/ شريحة يصل أعلى رسم فيها إلى /255% من القيمة ليصل أعلى رسم إلى /60% وبعدد شرائح /11/ شريحة في عام 2007، كما صدر بتاريخ 20/5/2010 المرسوم رقم /212/ الذي عدل الرسوم الجمركية لبعض المنتجات والسلع.

IV. إطار القيود غير الجمركية: إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، وإلغاء احتكار القطاع العام المفروض على السلع المستوردة، والسماح للمصارف العاملة بتمويل جميع مستوردات القطاع الخاص والمشارك للمواد المسموح باستيرادها، وإلغاء إجازات التصدير، وإلغاء تعهد التصدير، وإزالة شروط

¹ تحليل التجارة الخارجية، مديرية التخطيط النقدي والمالي، هيئة تخطيط الدولة، دمشق، 2012، ص 3.
² الحمش، منير: هل حقاً أن تحرير التجارة قاطرة للنمو؟ مرجع سبق ذكره، ص 20.

الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد و التجارة عند تصدير سلع ذات منشأ أجنبي، وإلغاء الوكالة الحصرية ، و إدخال تعديلات على نظام إجازات الاستيراد.¹

V. إطار سعر الصرف والحصول على القطع الأجنبي: تم توحيد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، و إزالة القيود المفروضة على القطع الأجنبي بتسهيل حصول التجار والمستثمرين عليه من المصادر الرسمية وذلك من خلال قرارات مجلس النقد والتسليف ذوات الأرقام (344 لعام 2007، و 348-381-396-397 لعام 2008)، و وفق قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 5204 لعام 2006، وقرار وزير الاقتصاد و التجارة رقم 2976 لعام 2008.²

VI. إطار الخدمات الترويجية واللوجستية: الاهتمام بالمعارض الدولية والداخلية المتخصصة، وتنظيم البعثات الترويجية للصادرات السورية في جميع الدول والكتل المستهدفة للصادرات السورية، حيث تم إقامة أكثر من 813/ معرضاً محلياً والاشتراك في 306/ معرضاً دولياً خلال الفترة 2005 ولغاية 2010/8/31. بالإضافة لتنظيم البعثات التجارية للخارج بالتعاون مع اتحادات وغرف التجارة والصناعة للتعريف بالمنتج السوري، وعلى صعيد الخدمات اللوجستية تم اعتماد خطوات لتحسين خدمات النقل البحري والسككي من خلال العمل على تجهيز المرفأ بوسائل المناولة الحديثة، و إنشاء أرصفة جديدة، و أتمتة العمل، و تعمير قاطرات النقل، وتفعيل المرفأ الجاف في حلب.³

ساهمت الخطوات والقرارات المذكورة أعلاه بالإضافة للاتفاقيات الإقليمية والدولية في تزايد حجم التجارة السورية الخارجية بصورة ملحوظة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تزايد دورها في كل من الإنتاج والنتاج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري، حيث ازدادت نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الإنتاج المحلي الإجمالي من 25.9% عام 2000 إلى 55 % عام 2010 أي مايزيد على الضعف، كما ازدادت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 44.6 % عام 2000 إلى 49.3 % عام 2010.⁴

فيما يتعلق بالصادرات فإن السمة الأبرز لتطورها خلال السنوات المدروسة تمثلت بتزايد مساهمة القطاع الخاص فيها بشكل ملحوظ مع تسجيل تراجع للقطاع العام، وذلك في ظل تراجع لإنتاج النفط الذي مثل أبرز صادرات القطاع العام والصادرات السورية بشكل عام، من هنا يمكن وضع نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بتطور الصادرات السورية مع التوجه لتحرير التجارة الخارجية، وهما ملكية القطاع المصدر، وطبيعة الصادرات التي يتم تصديرها، وهو ما تم تناوله في فقرة لاحقة لتحليل تطور الصادرات السورية خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2000 حتى 2012 في إطار هذا الفصل .

¹ تقييم سياسات تجارة سورية الخارجية، إسكوا، دراسة غير منشورة، 2010، ص 7-8.

² مصرف سورية المركزي، أرشيف التشريعات، قرارات مجلس النقد والتسليف، دمشق.

³ تحليل التجارة الخارجية، مديرية التخطيط النقدي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

⁴ المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

1-2-2- سياسات التصدير السورية 2012-2014:

في ظل الظروف الاستثنائية التي تشهدها سورية منذ العام 2011 شهدت سياسات التجارة الخارجية تحولاً كبيراً من التوجه للتحرير والانفتاح إلى التقييد والحصر، وجرى التراجع عن العديد من الخطوات التحريرية التي تم اتخاذها، وشمل هذا التراجع شقين، شق خارجي تمثل بعدد من العقوبات الجائرة التي فرضت على سورية بدءاً من العقوبات الأميركية إلى العقوبات الأوروبية على قطاع النفط وعلى عدد من السلع الكمالية والسلع ذات الاستخدام المزدوج وصولاً إلى العقوبات العربية، أما الشق الداخلي فتمثل بخطوات اتخذتها سورية في ظل عدم اليقين من مآل الأحداث وتطوراتها وللعمل على احتواء تداعياتها، ويمكن لحظ أبرز هذه الخطوات بإيقاف العمل باتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، وإصدار قرارات منفصلة تتعلق بمنع استيراد أو تصدير بعض المواد استناداً إلى نوعيتها كالمواد الكمالية، أو بالاستناد إلى قيمة الرسم الجمركي على تجارتها، كما تم اللجوء إلى تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المواد الأساسية المستوردة لاسيما المواد الغذائية لتأمين احتياجات القطر، وفتح خطين ائتمانيين مع جمهورية إيران بلغت قيمة الخط الأول 3.6 مليار دولار، والخط الثاني مليار دولار أميركي.

من العوامل الأخرى التي أثرت بشدة على تجارة سورية الخارجية تذبذب سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية الذي تجاوز حدود الـ 300 ليرة سورية للدولار الواحد، ومازال يتعرض لتذبذبات كبيرة ومحاولات تحقيق استقرار من خلال تدخلات المصرف المركزي المتتالية، حيث يسعى المصرف إلى تثبيت سعر الصرف حتى لو على عتبات مرتفعة.

أثرت هذه الظروف على الاقتصاد السوري بكل المعايير حيث تعرضت البنى التحتية بكافة أشكالها لأضرار كبيرة، و شهد معدل النمو الاقتصادي تراجعاً حاداً وانقلب إلى انكماش بدءاً من العام 2011 بنسبة بلغت 3.9% مقارنةً بعام 2010، وفي عام 2012 بلغ الانكماش 30.9%، وفي عام 2013 41%، وقد توزعت خسائر الناتج المحلي الإجمالي بصورة أساسية على أربعة قطاعات هي التجارة والنقل والصناعات الاستخراجية والصناعة التحويلية حيث تعتبر القطاعات المذكورة مسؤولة عن ثلثي الخسارة، فقد بلغت الخسائر وفق الترتيب السابق لكل قطاع على التوالي بمليارات الليرات السورية والنسب 23/253%، و 218 / 20%، و 167/15%، و 138/13%¹.

¹ سورية، هدر الإنسانية، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية، تقرير الربعين الثالث والرابع 2013، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2014، ص 10-11.

1-3- تطور الصادرات السورية وفقاً لأهم المؤشرات 1980-2012:

يمكن إظهار أهمية التجارة الخارجية بصورة عامة والصادرات بصورة خاصة، و تطور دورها في الاقتصاد السوري من خلال تحليل مؤشرات وأهمها مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي، و درجة أهمية الصادرات، والميل للاستيراد. فيما يلي عرض المؤشرات الثلاثة و حساب قيمها وتحليلها بالنسبة للاقتصاد السوري ، وذلك بغرض رصد تطور الصادرات و التجارة الخارجية السورية خلال الفترة الممتدة من عام 1980 حتى عام 2012، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (32) أهم قيم ونسب التجارة الخارجية السورية 1980-2012 بملايين الليرات السورية* وبالنسب المئوية

العام/البيان	X	M	Y	X/Y %	M/Y %	T
قيمة الصادرات بملايين الليرات السورية	قيمة الواردات بملايين الليرات السورية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الصادرات المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إجمالي التجارة الخارجية المئوية الناتج المحلي الإجمالي	
8273	16185	51270	16.1	31.6	47.7	1980
6427	15570	83225	7.6	18.5	26.1	1985
47282	26936	268326	17.6	10	27.6	1990
44562	52856	570975	7.8	9.3	17.1	1995
216190	187535	904622	23.9	20.7	44.6	2000
243179	220744	974008	25	22.6	47.6	2001
301553	235754	1016519	29.6	23.2	52.8	2002
265039	236768	1067265	24.8	22.2	47	2003
346166	389006	1266891	27.3	30.7	58	2004
424300	502369	1506440	28.1	33.3	61.4	2005
505012	531324	1726404	29.2	30.8	60	2006
579034	684557	2020838	28.6	33.8	62.4	2007
707798	839419	2448060	29	34.2	63.2	2008
488330	714216	2520705	19.3	28.3	47.6	2009
569064	812209	2791775	20.3	29	49.3	2010
505107	964928	3153286	11	30.6	41.6	2011
196452	794277	3024842	6.9	27.8	33.7	2012

مصدر البيانات المجموعات الإحصائية للأعوام 1990، 2005، 2011، وخلاصة التجارة الخارجية للعامين 2011، 2012، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.*¹

*1 أسعار الصرف التي حسبت المستوردات والصادرات السورية على أساسها، حيث كان السعر الرسمي للعملة الأجنبية المتمثلة بالدولار الأمريكي (4.05) ل.س. للمستوردات و (3.90) ل.س. للصادرات حتى عام 1986 وأصبح السعر اعتباراً من 1987 (11.25) ل.س. للمستوردات و (11.20) ل.س. للصادرات. اعتباراً من عام 2000 أصبحت 46.50 بالنسبة للمستوردات و 46.00 بالنسبة للصادرات. في عام 2004 أصبح سعر الدولار للمستوردات والصادرات (48.65) ل.س. وفي الأعوام 2005-2006-2007 سعر الدولار 50 ل.س. للاستيراد وحسب السعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي للتصدير. في عام 2008 كان سعر صرف الدولار الأمريكي للمستوردات 46.65 ل.س. وللصادرات 46.47 ل.س. في عام 2009 كان سعر صرف الدولار الأمريكي 46.81 ل.س. للمستوردات و 46.61 ل.س. للصادرات. في عام 2010 للمستوردات 46.70 ل.س. و للصادرات 46.50 ل.س. حسب المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي، وفي عام 2011 بلغ سعر الصرف 48.56 و 48.10 للمستوردات والصادرات على التوالي، أما في عام 2012 فحسب الدولار على أساس 64.81 و 64.42 للمستوردات والصادرات على التوالي .

1-3-1 مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي:

يعكس هذا المؤشر أهمية الصادرات والمستوردات من الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويشير ارتفاعه إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على احتياجاته من السلع والخدمات، وبالتالي تبعية الاقتصاد الوطني للخارج ومدى حساسيته للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين، والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية، والأحداث السياسية العالمية، ويعطى المؤشر بالعلاقة:¹

$$T = \frac{X+M}{Y} \times 100 \quad (1-3)$$

حيث: T تمثل درجة الانكشاف الاقتصادي، X تمثل قيمة الصادرات، M تمثل قيمة الواردات، Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

بحساب قيمة المؤشر من خلال البيانات المدرجة في الجدول (33) يمكن ملاحظة التغيرات في درجة انكشاف الاقتصاد السوري على الخارج، وارتفاعه مع نهايات الفترة التنموية بين عامي 1970-1980 حيث بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي في عام 1980 / 47.7 % ، ثم بدأت بالانخفاض حتى العام 1985 حيث قاربت نصف هذه النسبة، ثم عاودت هذه النسبة الارتفاع ولاسيما في فترة التسعينات من القرن الماضي مدفوعة بارتفاع نسبة الصادرات في فترة تطبيق اتفاقية المدفوعات مع دول الاتحاد السوفييتي، بعد هذه الفترة بقيت هذه النسبة في إطار استقرار نسبي عند حدود الـ 20% حتى العام 2000، ثم عاودت الارتفاع وبشكل كبير حتى بدأت تتجاوز حاجز الـ 60 % اعتباراً من عام 2005 مدفوعةً بالسياسات التحريرية التي تم تبنيها في إطار التحول إلى نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي والعمل على تحرير التجارة الخارجية السورية مما رفع من درجة اعتماد الاقتصاد السوري على الخارج تصديراً واستيراداً، لكن درجة انكشاف الاقتصاد السوري شهدت تراجعاً في العام 2009 بنتيجة الأزمة المالية العالمية، وتراجع الطلب العالمي، وعاودت الارتفاع بشكل طفيف في العام 2010 مما دل على القدرة على التعافي من آثار الأزمة، وقدرة الاقتصاد السوري على التأقلم مع شروط التجارة الدولية ومتطلباتها. إلا أن الأزمة التي عصفت بسورية منذ العام 2011 خلفت آثاراً كبيرة على الصادرات السورية التي شهدت انهياراً حاداً في العام 2012 بفعل العقوبات الاقتصادية الخارجية من أبرز الشركاء التجاريين، وتعطل العجلة الإنتاجية في القطر بفعل الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمنشآت الإنتاجية، والبنى التحتية نتيجة العمليات الإرهابية والاشتباكات المسلحة.

¹ تحليل التجارة الخارجية في سورية، 2006-2012: هيئة تنمية وترويج الصادرات، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، إعداد فريق الدراسات. 2013. ص 6.

1-3-2 درجة أهمية الصادرات:

تتمثل أهمية الصادرات بالعوائد النقدية التي تعود على الاقتصاد المصدر، وفي خفض العجز في الميزان التجاري للدولة من العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤثر إلى حسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وتزيد من حجم التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية، و يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الاندماج مع الاقتصاد العالمي ويتم حسابه على النحو التالي:¹

$$(2-3) \text{ درجة أهمية الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

بمتابعة تطور مؤشر درجة أهمية الصادرات من الجدول (33)، يمكن ملاحظة أن اعتماد الاقتصاد السوري على نشاط التصدير بقي محدوداً طول الفترة ما قبل العام 2000 حيث أن أكبر قيمة بلغها كانت 17.6% في العام 1990 في ذروة عمليات التصدير في إطار اتفاقية المدفوعات لسداد ديون دول الاتحاد السوفييتي سابقاً، ومع أخذ أهمية هذا المؤشر بالنسبة للاندماج بالاقتصاد العالمي فإن هذه القيم تعكس الاستفادة الضعيفة للاقتصاد السوري من إمكانياته وضعف استغلاله لموارده الطبيعية والبشرية، ويبرز الإمكانيات الكبيرة المتاحة للاقتصاد السوري من أجل الاستفادة من عملية التجارة الخارجية عموماً، والتصدير خصوصاً للمساهمة في عملية تنمية ونمو الاقتصاد السوري ، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة هذا المؤشر بعد العام 2000 وبلغه 25 % في العام 2001 ومقارنته حاجز الـ 30 % خلال السنوات المترافقة مع عملية تحرير التجارة الخارجية السورية حتى العام 2009 حيث شهد انخفاضاً ملحوظاً إلى ما دون الـ 20 % كنتيجة للأزمة المالية العالمية، وتراجع حجم الطلب العالمي على منتجات الدول النامية ومنها سورية، لكنه عاد وشهد تحسناً طفيفاً في العام 2010، أما في الأعوام اللاحقة فقد شهدت كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي تراجعاً حاداً بفعل الأزمة التي تدور رحاها على الأراضي السورية حتى تاريخ إعداد هذا البحث.

1-3-3 متوسط الميل للاستيراد:

يحسب هذا المؤشر من خلال حساب نسبة الواردات المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبين مدى اعتماد الاقتصاد على الاستيراد، ومدى اعتماده على الإنتاج العالمي الذي يزوده بسلع الإنتاج والاستهلاك التي يحتاجها، و كلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة كلما كانت نسبة اعتماد الاقتصاد المحلي على المستوردات كبيرة، كما تعكس النسبة الكبيرة التي تقتطع من الدخل الوطني للشراء من الخارج، و يحسب المؤشر وفق العلاقة التالية:

¹ تحليل التجارة الخارجية في سورية 2006-2012: هيئة تنمية وترويج الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص6.

$$(3-3) \quad \text{متوسط الميل للاستيراد} = \frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

تشير قيم مؤشر الميل للاستيراد في الاقتصاد السوري إلى قلة اعتماده على الخارج لتأمين مستلزماته، الأمر الذي يعتبر إيجابياً، إلا أن مقارنة مؤشر متوسط الميل للاستيراد مع مؤشر درجة أهمية الصادرات يعكس طبيعة العلاقة بينهما وتأثيرها على الميزان التجاري السوري، حيث تشير البيانات طيلة فترة الدراسة إلى تفوق الميل للاستيراد على درجة أهمية الصادرات مما يعكس عجزاً دائماً في الميزان التجاري السوري، وكان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي حيث تفوقت الصادرات على الواردات وحقق الميزان التجاري السوري فائضاً استثنائياً خلال هذه الفترة كنتيجة للتصدير المضمون وشروطه الميسرة لدول الاتحاد السوفييتي سابقاً.

باستثناء الملاحظة السابقة بقي متوسط الميل للاستيراد منخفضاً طيلة الفترة الممتدة قبل العام 2000، أما بعد العام 2000 فقد شهد هذا المؤشر ارتفاعاً أسوأ بمؤشر درجة أهمية الصادرات، ومدفوعاً بسياسات تحرير التجارة الخارجية وتعمقها بعد العام 2005، وبدأت قيمة هذا المؤشر بتجاوز حاجز الـ 30 % اعتباراً من عام 2004 لتعاود الانخفاض خلال العامين 2009 و 2010 إلى دون حاجز 30 %، وقد شهدت المستوردات حالها حال الصادرات والناتج المحلي الإجمالي تراجعاً كبيراً في سنوات الأزمة بشكل ملموس اعتباراً من عام 2012.

بشكل إجمالي يمكن من خلال تحليل المؤشرات السابقة الخروج بالملاحظات التالية:

- وجود دور كبير لسياسة سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية السورية، ومؤشراتها قبل العام 2000، وقد أدت عملية التعويم الجزئي لسعر الصرف بعد العام المذكور ومقارنته النسبية لسعره الحقيقي إلى رفع قيم مؤشرات التجارة الخارجية وتبيان دورها الفعلي في الاقتصاد السوري.
- وجود عجز مزمن في الميزان التجاري السوري على طول الفترة المدروسة.
- تزايد الواردات اعتباراً من العام 2004 بنسبة أكبر من الصادرات مما يعطي عدد من المؤشرات، تتمثل في كبر حجم المكون المستورد في الصادرات السورية، والاعتماد المتزايد على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية. من جهة أخرى يعكس ذلك الطلب المتزايد في السوق السورية على المنتجات المستوردة الأمر الذي أدى إلى تزايد الواردات بنسبة تزيد على تزايد الصادرات، وذلك بسبب تطور القدرة الشرائية والأنماط الاستهلاكية، وتوفر القطع الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد، وذلك في ظل غياب أي إجراءات لكبح الواردات وتخفيف عجز الميزان التجاري.

1-4-4- تطور صادرات الصناعات التحويلية السورية بين عامي 2000-2012:

1-4-1- تطور صادرات الصناعات التحويلية وفق تصنيف طبيعة المواد و القطاع المصدر:

يتيح تحليل الصادرات بالاستناد إلى طبيعة المواد المصدرة و ملكية القطاع الذي يقوم بعملية التصدير استكشاف بنية الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصدر، حيث تعكس طبيعة المواد المصدرة درجة تقدم الهياكل الإنتاجية، فكلما ارتفعت نسبة الصادرات المصنعة والنصف مصنعة من سلة الصادرات كلما دل ذلك على تقدم العملية الإنتاجية وتطورها، كما يؤثر على القدرة على تخفيف المخاطر المترتبة على الاقتصاد من خلال تنوع صادراته واعتماده على تصدير السلع ذات القيمة المضافة العالية، و التي تكون مرونة الطلب عليها منخفضة و أقل تذبذباً من مرونة الطلب على السلع الخام والمواد الأولية. على صعيد آخر فإن تبيان ملكية القطاع المصدر تبين توجه الاقتصاد من خلال اعتماده على قطاع رئيسي للقيام بعمليات التصدير سواء كان القطاع العام أو الخاص، أو اعتماده على القطاعين معاً، كما يساعد ذلك على توجيه الاهتمام لإزالة العقبات أمام صادرات القطاع الذي يساهم بصورة رئيسية في عمليات التصدير، وتعكس نسبة مساهمة قطاع اقتصادي في نوع محدد من الصادرات مدى كفاءة هذا القطاع في عمليات الإنتاج، ومن ثم في عمليات التصدير. من خلال تحليل بيانات الجدول (34) المدرج في الصفحة التالية، يتبين سيطرة المواد الخام على صادرات القطاع العام في الاقتصاد السوري، حيث بلغت حصة المواد الخام من صادرات القطاع العام 88.6% في عام 2000 وتراجعت هذه النسبة إلى 75% في عام 2010 و 68% في العام 2012، أي أن ما يقارب ثلاثة أرباع صادرات القطاع العام كانت من المواد الخام، أما القطاع الخاص فيلاحظ غلبة المواد المصنعة ونصف المصنعة على صادراته، حيث بلغت نسبها على التوالي 34.6% و 17.4% في العام 2000، وتطورت إلى 55.5% و 21.5% في العام 2010، وتراجعت في ظل ظروف الأزمة إلى 42.2% و 26% على التوالي في العام 2012. تبين النسب السابقة أن صادرات القطاع الخاص حتى العام 2010 تركزت بالمواد المصنعة ونصف المصنعة بنسبة 77%، في حين بلغت صادراته من المواد الخام نسبة 23% فقط، في حين بقيت غلبة المواد الخام على صادرات القطاع العام بنسبة 77% وتراجعت إلى 68% في العام 2012، تكرر هذه النسب فكرة قيادة القطاع الخاص لتجارة التصدير في سورية خلال الأعوام الأخيرة، وذلك من خلال قيامه بالدور الرئيسي في تصدير المواد المصنعة ونصف المصنعة التي تمثل اقتصادياً الصادرات الأهم في سلة الصادرات السورية، لما تحققه من منافع لتطور العملية الإنتاجية على صعيد الاقتصاد المحلي، وتوفير كميات أكبر من القطع الأجنبي لرفد عملية التنمية الاقتصادية، في مقابل بقاء دور القطاع العام في تصدير المواد الخام المحتكرة من قبله متمثلة بشكل رئيسي في النفط الخام ومشتقاته والقطن، والتي لا يتم القيام بعمليات تصنيع متقدمة لها مما يشكل خسارة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى المخاطر المتمثلة في تذبذب الطلب العالمي على هذا النوع من الصادرات.

الجدول (33) قيم ونسب الصادرات السورية حسب طبيعة المواد المصدرة والقطاع المصدر 2000-2012

العام	القطاع	طبيعة المواد						المجموع
		خام	نسبة %	مصنوعة	نسبة	نصف مصنوعة	نسبة %	
2000	عام	158684	88.6	15318	8.5	4973	2.9	178975
	خاص	17880	48	12892	34.6	6443	17.4	37215
	مجموع	176564	81.6	28210	13	11416	5.4	216190
2001	عام	180552	89.3	17409	8.6	4049	2.1	202010
	خاص	18659	45	15073	36.6	7407	18	41139
	مجموع	199211	82	32482	13	11456	5	243149
2002	عام	199329	86.5	27452	12	3624	1.5	230405
	خاص	35545	50	24562	34.5	11041	15.5	71148
	مجموع	234874	77.8	52014	17	14665	5.2	301553
2003	عام	182382	86.8	20781	10	6872	3.2	210035
	خاص	22461	40	22790	41	9753	19	55004
	مجموع	204843	77	43571	16	16625	7	265039
2004	عام	152394	82.8	27600	15	4042	10	184036
	خاص	54964	34	60100	37	47066	29	162130
	مجموع	207358	60	87700	25	51108	15	346166
2005	عام	193027	90	13795	6.5	6107	3.5	212930
	خاص	64475	30	88681	42	58214	28	211370
	مجموع	257503	60.6	102476	24	64321	15.4	424300
2006	عام	186850	83.6	34476	15	4769	1.4	226094
	خاص	52361	18.7	159054	57	67502	24.3	278918
	مجموع	239211	47	193530	38	72271	15	505012
2007	عام	195822	79.7	37066	15	12678	5.3	245567
	خاص	60866	18	197773	59	74829	23	333467
	مجموع	256688	44	234839	40.5	87507	15.5	579034
2008	عام	238108	84	43185	15	2148	1	283441
	خاص	49700	11.7	235941	55.5	138716	32.8	424357
	مجموع	287808	40.6	279126	39.4	140864	20	707798
2009	عام	139534	77	36959	20.5	3895	2.5	180388
	خاص	72030	23.5	158646	51.5	77266	25	307942
	مجموع	211564	43	195605	40	81161	17	488330
2010	عام	216858	75	61681	21	10072	4	288611
	خاص	64609	23	155876	55.5	59968	21.5	280453
	مجموع	281467	49.5	217557	38	70040	12.5	569064
2011	عام	196908	75	60237	23	5443	2	262588
	خاص	53495	22	133157	55	55867	23	242519
	مجموع	250403	50	193394	38	61310	12	505107
2012	عام	37874	68.7	15230	27.6	2007	3.7	55111
	خاص	44273	31.4	60198	42.6	36870	26	141341
	مجموع	82147	41.8	75428	38.4	196452	19.8	196452

مصدر البيانات: النسب حسب من قبل الباحث بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام 2005، 2008، 2011، الفصل التاسع، التجارة الخارجية، الجدول 4/9، وإحصاءات التجارة الخارجية للأعوام 2011، 2012، الجداول رقم 5، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

* جميع النسب حسب من قبل الباحث وقررت إلى أقرب رقم بعد الفاصلة والمبالغ بمليين الليرات السورية.

1-4-2- تطور صادرات الصناعات التحويلية وفق تصنيف استخدام المواد و القطاع المصدر:

يظهر تحليل الهيكل النوعي للصادرات السورية وفق استخدام المواد مدى تقدم عملية التصنيع و آليات الإنتاج الوطنية وقدرتها على استيعاب الموارد الأولية المتوفرة محلياً، وإجراء العمليات الإنتاجية عليها ومراكمة القيم المضافة، ويشير ارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية إلى درجة تصنيع جيدة تقوم على معالجة المواد الأولية حتى مراحل تصنيعها الأخيرة، ومن ثم القيام بتصديرها مما يمنح الاقتصاد الوطني أقصى منفعة ممكنة من خلال تحقيق أعلى قيمة مضافة في السلعة المصدرة، أما ارتفاع نسبة السلع الوسيطة فيعكس ضعف العمليات التي تتم على المواد الأولية، والقيام بتصدير كميات كبيرة من السلع بعد إجراء عمليات معالجة بسيطة عليها، ومن ثم تصديرها بقيم مضافة بسيطة تركز على تحويل بسيط في شكل المادة الأولية عبر إجراء أبسط عمليات التحويل عليها. فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية فإن ارتفاع حصتها من الصادرات يعطي مؤشراً على درجة عالية من التقدم التقني والإنتاجي، بحيث يقوم الاقتصاد بتصدير أدوات إنتاج تمتلك إلى جانب القيمة المضافة قيمة تكنولوجية عالية. باستعراض تطور الهيكل النوعي للصادرات السورية بالنسبة لاستخدام المواد، يتضح مطابقة هذا الهيكل للصورة النمطية لصادرات الدول النامية، حيث تسيطر السلع الوسيطة على سلة الصادرات السورية، ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول (35) المدرج في الصفحة التالية، حيث بلغت حصة السلع الوسيطة من الصادرات السورية عام 2000 نسبة 88.1 %، وحافظت هذه النسبة على ثبات ملحوظ حتى العام 2004، ثم بدأت تشهد تراجعاً ملحوظاً خلال الأعوام التالية حتى بلغت نسبة 63.6% في عام 2010، وتراجعت إلى 52% عام 2012، مما يعطي مؤشراً جيداً على تجاوز القطاع الإنتاجي في سورية مع عملية تحرير التجارة الخارجية، والفرص التي أتاحت من أجل زيادة حصة الصادرات من المواد الاستهلاكية التي نمت نسبتها من الصادرات السورية من 11.6% في العام 2000 إلى 35% عام 2010 و 44.6 % عام 2012، ومن الملاحظ أن التحول في حصص الصادرات حسب استخدام المواد ذهب من المواد الوسيطة إلى المواد الاستهلاكية في ظل ثبات لحصة السلع الرأسمالية من الصادرات في حدود الـ 1% وما دون على طول الفترة المدروسة. على صعيد آخر ومن خلال استعراض تصنيف الصادرات وفقاً للقطاع المصدر، يمكن ملاحظة سيطرة كاملة للسلع الوسيطة على صادرات القطاع العام بنسبة بلغت 99 % على مر الأعوام المدروسة، أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فيلاحظ توزيع لصادراته بين السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية مع غلبة لحصة السلع الاستهلاكية من صادراته التي بلغت نسبتها 67.2 % عام 2000 و 71 % عام 2010، وتراجعت إلى 61 % في العام 2012، مما يظهر الدور الواضح والمهم للقطاع الخاص في قيادة مرحلة التصنيع من أجل التصدير، وضرورة إفساح المجال الأكبر له لما له من دور كبير في تصدير السلع الاستهلاكية المصنعة بصورة رئيسية، مما يحقق منافع أكبر للاقتصاد الوطني في مقابل تركز صادرات القطاع العام في السلع الوسيطة .

الجدول (34) تطور الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب استخدام المواد وملكية القطاع المصدر 2000-2012

العام	القطاع	استخدام المواد						المجموع
		استهلاكية	نسبة %*	وسيط	نسبة %	رأسمالية	نسبة %	
2000	عام	124	0.09	178832	99.9	20	0.01	178976
	خاص	24982	67.2	11745	31.5	487	1.3	37214
	مجموع	25106	11.6	190577	88.1	507	0.3	216190
2001	عام	299	0.15	201611	99.8	100	0.35	202010
	خاص	29429	71.5	10841	26.3	869	2.2	41139
	مجموع	29728	12.2	212452	87.3	969	0.5	243149
2002	عام	374	0.15	229950	99.8	81	0.05	230405
	خاص	39021	54.8	30285	42.5	1842	2.7	71148
	مجموع	39395	13	260235	86.3	1923	0.7	301553
2003	عام	718	0.3	209285	99.6	32	0.1	210035
	خاص	29351	53.3	24427	44.4	1226	2.3	55004
	مجموع	30069	11.3	233712	88.2	1258	0.5	265039
2004	عام	653	0.3	183346	99.6	37	0.1	184036
	خاص	28427	43.7	35076	54	1475	2.3	64978
	مجموع	29080	11.7	218422	87.7	1512	0.6	249014
2005	عام	301	0.1	212451	99.8	177	0.1	212930
	خاص	118334	56	91456	43	1581	1	211370
	مجموع	118635	28	303907	71.6	1758	0.4	424300
2006	عام	551	0.2	225502	99.7	41	0.1	226094
	خاص	189793	68	86409	31	2716	1	278918
	مجموع	190344	37.7	311911	61.7	2757	0.6	505012
2007	عام	3766	1.5	241773	98.4	28	0.1	245567
	خاص	231782	69.5	96529	28.9	5156	1.6	333467
	مجموع	235548	40.6	338302	58.4	5184	1	579034
2008	عام	518	0.2	282883	99.7	40	0.1	283441
	خاص	258590	61	159446	37.5	6321	1.5	424357
	مجموع	259108	36.5	442329	62.5	6361	1	707798
2009	عام	421	0.2	179958	99.7	9	0.1	180388
	خاص	209639	68	92278	30	6025	2	307942
	مجموع	210060	43	272236	55.7	6034	1.3	488330
2010	عام	232	0.1	287618	99.6	761	0.3	288611
	خاص	198912	71	74413	26.5	7128	2.5	280453
	مجموع	199144	35	362031	63.6	7889	1.4	569064
2011	عام	119	0.3	262140	99.8	329	0.7	262588
	خاص	171432	70.7	65867	27	5220	2.3	242519
	مجموع	171551	34	328007	65	5549	1	505107
2012	عام	315	0.6	54026	98	770	0.4	55111
	خاص	87266	61.7	48305	34	5770	4.3	141341
	مجموع	87581	44.6	102331	52	6540	3.4	196452

مصدر البيانات المجموعات الإحصائية للاعوام 2005، 2008، 2011 الفصل التاسع التجارة الخارجية، إحصاءات التجارة الخارجية الجداول رقم 5، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق. * جميع النسب حسب من قبل الباحث و قربت إلى أقرب رقم بعد الفاصلة. والمبالغ بملايين الليرات السورية.

1-5- تطور التوزيع الجغرافي للمصادرات السورية:

الجدول (35) التوزيع الجغرافي للمصادرات السورية بين عامي 2000-2010:

الدول الشريكة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البلدان الآسيوية	13%	11.3%	9.5%	11.6%	7.7%	3.6%	4.3%	6%	5.5%	5.3%	8.8%
البلدان الأمريكية	1.3%	1.5%	2.1%	4.2%	3.5%	3.6%	2.3%	3%	2.7%	2.3%	3.7%
دول أوربية أخرى	2.3%	2.5%	2%	1.4%	0.8%	0.7%	2%	2%	0.7%	0.3%	0.9%
الاتحاد الأوروبي	64.9%	64.3%	57.7%	57%	53.8%	44.5%	40%	40%	33.6%	30%	37.4%
البلدان العربية	16.2%	15.4%	21.1%	20.9%	30%	16%	37.4%	39.3%	50.8%	52.5%	40%
دول أخرى	2.3%	5%	7.6%	4.9%	4.2%	31.6%	14%	9.7%	6.7%	9.6%	9.2%

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، دمشق.

يظهر الجدول السابق أن حصة دول الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية من المصادرات السورية قد حافظت على نسبة بحدود الـ 80 % طيلة الفترة المدروسة، مما يؤكد على أهمية هذين التكتلين كأهم الشركاء التجاريين لسورية، ويطرح مخاطر كبيرة على تجارة سورية الخارجية عند اضطراب العلاقات التجارية مع أحد هذين الشريكين أو كلاهما معاً لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية.

اعتباراً من عام 2005 ومع دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التطبيق، تحولت صفة الشريك التجاري الرئيسي تدريجياً من الاتحاد الأوروبي إلى البلدان العربية التي استحوذت اعتباراً من عام 2008 على مايفوق الـ 50 % من المصادرات السورية، وقد كان للتحول المذكور في عام 2008 سببان رئيسيان يضافان إلى ماسبق وهما:

- تراجع إنتاج النفط السوري إلى مستويات كبيرة بلغت مايقارب 180 ألف برميل اعتباراً من عام 2007، الأمر الذي ساهم بالإضافة إلى تزايد معدلات استهلاك الوقود في السوق المحلية إلى انخفاض صادرات سورية الرئيسية إلى الاتحاد الأوروبي والمتمثلة بالنفط ومشتقاته.¹
- الأزمة المالية العالمية التي نشأت في عام 2008 واشتدت في العامين اللاحقين، والتي أثرت على طلب الدول المتقدمة على منتجات الدول النامية ومنها سورية، مما أدى إلى تراجع المصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي في الأعوام المذكورة.²

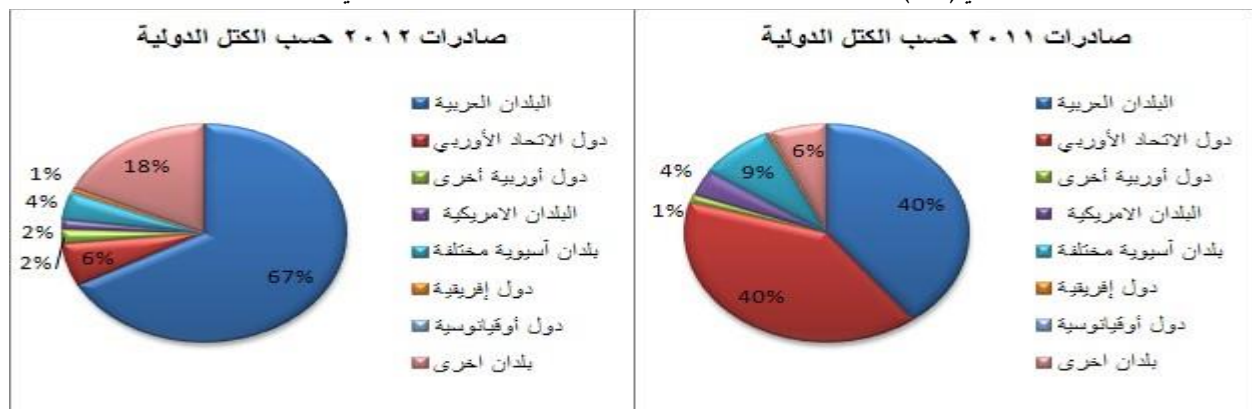
¹ دوشين، جيرارد- نجوم، أسامة: نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، برنامج ISMF، العدد الأول، الإصدار الثاني، تموز 2008، ص ص 33-34.

² Rina, Bhattacharya-Wolde, Hirut, Constraints on Trade in The MENA Region, Middle East and Central Asia Department, Working Paper-IMF, 2010, pp18.

من خلال ما سبق نستنتج أن العوامل الرئيسية التي أثرت على وجهة وحجم الصادرات السورية تتصف بأنها عوامل غير مرتبطة بالبنية الإنتاجية للاقتصاد السوري بشكل مباشر، منها عوامل ريعية تمثلت بتراجع إنتاج النفط، ومنها بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي، أما السبب الآخر فتمثل بإطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي عززت توجه الصادرات السورية للدول العربية، حيث استفادت الصادرات السورية من إطلاقها على الرغم من العقوبات الكبيرة التي حالت دون الاستفادة المثلى منها نتيجة استمرار التشنت وعدم حل مشاكل رئيسية تعترضها، كتحديد بلد المنشأ وتراكم القيم المضافة، بالإضافة للصعوبات اللوجستية المتمثلة بطرق ووسائل النقل، وعدم وضوح وشفافية الأنظمة الجمركية للشركاء التجاريين.

بالمحصلة فقد مثلت دول الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية الوجهة الرئيسية للصادرات السورية، مما يطرح قضية رئيسية في موضوع الصادرات السورية وتتميتها وإعادة توجيهها، فاستحوذت هذه الأسواق التقليدية على ما يفوق الـ 80 % من الصادرات السورية وإن كان له ما يبرره من حيث القرب الجغرافي وهيكلية طلب هذه الدول على الصادرات السورية، فهو يشكل خطر كبير على تجارة التصدير السورية، وهذا ما تم تلمسه خلال الأعوام الخمسة السابقة، حيث تم وفي خضم الأزمة الحادة التي تمر بها سورية فرض عقوبات اقتصادية من قبل هذين الشريكين، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أذية كبيرة بتجارة التصدير السورية، من جهة أخرى فإن طرح مسألة إعادة توجيه الصادرات السورية شرقاً كبديل لم يعطي نتائج ملموسة حتى الآن، وتبرز صعوبات فعلية في سبيل تحقيقه، تتمثل في البعد الجغرافي وهيكلية طلب الدول المستهدفة. إحصائياً يظهر التحول الكبير في وجهة الصادرات السورية في العام 2012 نتيجة العقوبات المذكورة، حيث انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات السورية إلى 6 % فقط في عام 2012، في حين لم تشهد نسبة الصادرات إلى الدول العربية نفس الانخفاض الكبير بسبب عدم التزام الدول العربية كاملة بالعقوبات الجائرة التي فرضتها جامعة الدول العربية مما أدى إلى تحول الصادرات بين الدول العربية، بالمحصلة نمت حصة الدول العربية من الصادرات السورية في عام 2012 وبلغت 67 % ، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل البياني (1) تطور الوجهة الجغرافية الصادرات السورية خلال عامي 2011-2012



مصدر البيانات: المكتب المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، دمشق.

1-6- تطور قيم صادرات الصناعات التحويلية وفق زمر التصنيف الاقتصادي والقطاع المصدر:

الجدول (36) تطور قيم صادرات الصناعات التحويلية لكل من القطاعين العام والخاص بين عامي 2000- 2010

2010			2000			العام
مجموع	قطاع خاص	قطاع عام	مجموع	قطاع خاص	قطاع عام	الوصف
51151997	50352094	799903	3778909	3425893	353016	المنتجات الغذائية والمشروبات
8863	709	8154	906	906	----	منتجات التبغ
31524579	22722397	8802182	13160748	8689679	4471069	المنسوجات
16180685	16180604	81	1648153	1646959	1194	الملابس تهيئة وصباغة الفراء
6296884	6296884	0	2038582	1953865	84717	دباغة وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأمتعة
903993	902886	1107	55695	55695	----	الخشب والمنتجات الخشبية والفلين
4215668	4209334	6334	135743	135743	----	الورق ومنتجات الورق
732987	731431	1556	286619	286619	----	الطباعة والنشر ونسخ وسائط الإعلام
53740258	455723	53284535	15393444	1522668	15240776	فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة
29821108	29059182	761926	3268677	1937027	1331650	المواد والمنتجات الكيماوية
14893431	14876999	16432	267326	251669	15656	منتجات المطاط واللدائن
3449263	2764573	684690	301957	269765	22192	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
7064675	7024572	40103	305351	305351	----	الفلزات القاعدية
5867429	5867262	167	471932	470736	1196	منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات
7289377	6571543	717834	428535	427928	607	منتجات غير مصنفة في موضع آخر
8715	3810	4905	998	998	----	آلات المكاتب والمحاسبة وآلات الحساب
3339526	3320819	18707	28879	28879	----	الآلات والأجهزة الكهربائية غير مصنفة
70342	55540	14802	13804	9345	4459	معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون
92152	88339	3813	50490	50490	----	الأجهزة الطبية
1255152	1241358	13794	14328	14328	----	المركبات ذات المحركات
81207	80717	490	13695	13678	17	معدات النقل الأخرى
2014536	2011061	3475	242003	210871	31132	أثاث ومنتجات غير مصنفة في موضع آخر
240002827	174817837	65184990	41940392	20349334	21591058	مجموع الصناعة التحويلية

مصدر البيانات: المجموعة الإحصائية لعام 2001 و 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

يتيح الجدول السابق متابعة التطورات التي طرأت على صادرات الصناعات التحويلية السورية بين عامي 2000 و 2010 ، وذلك وفقاً لزمر التصنيف الاقتصادي من جهة، ووفقاً للقطاع المصدر من جهة أخرى، وعليه يمكن متابعة هذا التطور بين العامين المذكورين في ضوء إجراءات تحرير التجارة الخارجية التي اتخذت وتعمقت اعتباراً من العام 2005 ، وذلك وفقاً لثلاثة عناصر وهي التطور الإجمالي، والتطور حسب القطاع المصدر، و التطور حسب صنف الصادرات التحويلية:

➤ على صعيد التطور الإجمالي لقيم الصادرات التحويلية يتضح من بيانات الجدول نمو إجمالي قيمة صادرات الصناعات التحويلية من حوالي 42 مليار ليرة سورية في عام 2000 إلى ما يزيد على 240 مليار ليرة سورية في عام 2010 ، وبمتوسط معدل نمو سنوي زاد على 80 % مما يعكس تطوراً هاماً على حجم الصادرات التحويلية خلال الفترة المدروسة.

➤ على صعيد تطور حصص كل من القطاعين العام والخاص من هذه الزيادة فقد حقق القطاع الخاص النسبة الأكبر، حيث نمت صادراته من 20 مليار إلى 174 مليار ليرة سورية في عام 2010 ، في حين كانت حصة القطاع العام أقل حيث نمت صادراته التحويلية من 21 مليار إلى 65 ملياراً في عام 2010، وهنا يظهر تبادل الأدوار بين القطاعين في مجال الصادرات التحويلية، فبعد أن كانت صادرات القطاع العام تزيد عن صادرات القطاع الخاص في عام 2000 قاربت صادرات القطاع الخاص ثلاثة أضعاف صادرات القطاع العام في العام 2010.

➤ على صعيد تطور الصادرات التحويلية وفقاً لزمير التصنيف الاقتصادي تظهر الصورة العامة تفاوت النمو بين مختلف أنواع الصادرات، ودخول القطاع العام مجال التصدير لبعض الأنواع التي لم يكن يصدرها في العام 2000 ولكن بنسب متواضعة، كما تظهر بيانات الجدول نمواً ملحوظاً لمختلف أنواع صادرات القطاع الخاص، والتي كان من أهمها المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس والمواد الكيميائية، بالإضافة إلى تطور ملحوظ فيما يتعلق بصادرات المطاط واللدائن والآلات والأجهزة الكهربائية ومنتجات المعادن.

بصورة عامة تظهر بيانات الجدول السابق تطوراً ملحوظاً لقيم صادرات الصناعات التحويلية بين عامي 2000 و2010، كما يكرس تحليل بيانات الجدول الفكرة القائلة باستحواذ القطاع الخاص على الحصة الأكبر من صادرات الصناعات التحويلية في سورية في ظل حركة التحرير التي شهدتها تجارة سورية الخارجية في السنوات الأخيرة، مما يعكس قدرة القطاع الخاص على استغلال الفرص المتاحة لزيادة صادرات الصناعات التحويلية التي يعول عليها لتعزيز وضع ميزان التجارة السورية الخارجية في ظل تطورين رئيسيين يتمثلان بتراجع صادرات النفط السوري وزيادة فاتورة المستوردات النفطية من جهة، ومن جهة أخرى زيادة تدفق الواردات الناجم عن عملية تحرير التجارة و إزالة القيود في وجهها من رسوم جمركية وعوائق غير جمركية في ظل الالتزامات المترتبة على سورية في إطار الاتفاقيات التجارية الموقعة مع عدد من الدول الإقليمية.

في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية اعتباراً من العام 2011 فقد شهدت صادرات الصناعة التحويلية تراجعاً في الأعوام اللاحقة التي تعمقت فيها الأزمة، وخلفت الكثير من الآثار السلبية على عمليات الإنتاج والتجارة الخارجية للاقتصاد السوري، ويمكن لحظ هذه التغيرات من خلال بيانات الصادرات المدرجة في الجدول التالي خلال العام 2012 وهو آخر عام تتوفر عنه إحصائيات لتجارة سورية الخارجية.

الجدول (37) صادرات الصناعات التحويلية لكل من القطاعين العام والخاص لعام 2012 بآلاف الليرات السورية

2012			العام
مجموع	قطاع خاص	قطاع عام	الوصف
16837230	16616096	221134.3	المنتجات الغذائية والمشروبات
2200	---	2200	منتجات التبغ
16767069	14700926	2066143	المنسوجات
10626271	10623632	2638	الملابس تهيئة وصباغة الفراء
4892961	4892933	27	دباغة وتهيئة الجلود وصنع الحقايب والأمتعة
496722	496722	---	الخشب والمنتجات الخشبية والفلين
2361802	2361802	---	الورق ومنتجات الورق
742981	742727	255	الطباعة والنشر ونسخ وسائط الإعلام
96297523	200416	9429337	فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة
14814095	14786685	27409	المواد والمنتجات الكيماوية
6942139	6942139	---	منتجات المطاط واللدائن
2710902	2689320	21582	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
7876542	7856815	19726	الفلزات القاعدية
5521962	5492409	29553	منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات
7167832	6401512	766320	منتجات غير مصنفة في موضع آخر
37709	34884	2826	آلات المكاتب والمحاسبة وآلات الحساب
996385	996385	---	الآلات والأجهزة الكهربائية غير مصنفة
90751	90576	175	معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون
81671	81671	---	الأجهزة الطبية
949248	948912	336	المركبات ذات المحركات
388398	388398	---	معدات النقل الأخرى
1603660	1584934	18726	أثاث ومنتجات غير مصنفة في موضع آخر
111538281	98929893	12608388	مجموع الصناعة التحويلية

مصدر البيانات، إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2012، الجدول رقم 10، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

من بيانات الجدول السابق يمكن ملاحظة تراجع مجموع صادرات الصناعات التحويلية من 240 مليار ليرة سورية في عام 2010 وبما يفوق الـ 50 % من قيمتها إلى 111 مليار ليرة سورية في عام 2012، وقد كان التراجع الأكبر في صادرات القطاع العام الذي تراجعت قيمة صادراته إلى 12 مليار ليرة سورية فقط بعد أن كانت تبلغ مايقارب الـ 65 مليار ليرة سورية في عام 2010.

المبحث الثاني: تحديات تنمية صادرات الصناعات التحويلية السورية:

2-1- التركيز السلعي للصادرات السورية:

تعتبر سلة الصادرات للاقتصاد الوطني عن مدى تطور العملية الإنتاجية وتنوعها، حيث يعتبر تنوع هذه السلة وشمولها لعينة كبيرة من السلع عامل مرونة يمنح الاقتصاد المصدر القدرة على التأقلم مع الظروف المتغيرة للطلب في الأسواق المستوردة لمنتجاته، ويمنحه إمكانيات مستمرة لتطوير حجم صادراته. بهدف استكشاف سلة الصادرات السورية يمكن الاستعانة بمؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات، حيث يعبر هذا المؤشر عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، وتعتبر سورية من الدول التي تعتمد على تصدير سلع رئيسية محدودة، وبمعدلات مرتفعة كالنفط ومنتجاته والقطن، الأمر الذي يشكل عائقاً رئيسياً أما زيادة حجم وقيم الصادرات السورية، ويربطها بعوامل ريعية و مناخية طبيعية غير مستقرة ، يحسب مؤشر التركيز السلعي للصادرات من خلال العلاقة التالية:

$$(4-3) \text{ درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلعة الرئيسية}}{\text{قيمة الصادرات الإجمالية}} \times 100$$

لتبيان التركيز السلعي للصادرات السورية ستتم الاستعانة بتركيب نسب الصادرات السورية حسب زمر التصنيف الاقتصادي والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول (38) تركيب الصادرات السورية حسب زمر التصنيف الاقتصادي بين عامي 2000-2012

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الوصف	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
الأغذية والمشروبات	9.37	8.93	13.95	13.76	14.60	9.32	17.28	19.24	20.93	23.79	18.27	15.88	28.53
مواد ضرورية للصناعة	10.27	9.61	8.85	9.80	11.96	9.03	16.88	16.32	22.69	17.89	15.23	14.73	25.71
الوقود والزيوت المعدنية	75.25	76.57	70.90	71.29	67.62	49.76	40.34	37.89	36.91	34.73	45.92	48.10	21.74
آلات وأدوات رأسمالية	0.21	0.34	0.47	0.34	0.42	0.26	0.43	0.77	0.68	0.99	1.07	0.77	2.57
آلات النقل وقطعها	0.03	0.06	0.14	0.15	0.20	0.16	0.11	0.13	0.22	0.25	0.32	0.33	0.76
البضائع الاستهلاكية	4.85	4.48	5.70	4.65	5.21	4.01	18.03	17.88	13.19	14.15	11.46	14.62	20.65
بضائع غير مصنفة	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	27.47	6.93	7.77	5.37	8.19	7.73	5.57	0.04
المجموع العام	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

مصدر البيانات: إحصاءات التجارة الخارجية للأعوام 2001-2012، الجداول رقم 3، المكتب المركزي للإحصاء. 2014 .

يوضح الجدول السابق تطور تركيب سلة الصادرات السورية حسب زمر التصنيف الاقتصادي، و يعكس نسب أنواع الصادرات المكونة لإجمالي سلة الصادرات السورية، وتوضح السيطرة الكبيرة لنوع واحد من الصادرات، والمدرجة تحت بند الوقود والزيوت المعدنية، على هيكل الصادرات السورية، حيث بقيت نسبتها تمثل 45.92 % من إجمالي الصادرات السورية عام 2010، وإن شكلت هذه النسبة تراجعاً عن نسبة

75.25% التي كانت تشكلها هذه الصادرات من إجمالي الصادرات السورية في عام 2000، وتعكس هذه التركيبة سيطرة كبيرة لنوع وحيد من السلع على الصادرات، الأمر الذي شكل صفة سلبية لسلة الصادرات السورية، وعانقاً أمام زيادة كمية وقيمة الصادرات الإجمالية السورية في ظل سيطرة الوقود والزيوت المعدنية التي تشكل صادرات خام أو نصف مصنعة، ويرتبط تصديرها بعوامل طبيعية تتمثل بالدرجة الأولى بتوافرها طبيعياً وبالقدرة على استخراجها.

على صعيد آخر احتلت الصادرات تحت بند الأغذية والمشروبات المرتبة الثانية في سلة الصادرات السورية، بنسبة بلغت 18.2% في العام 2010، وتواجه هذه المنتجات بدورها تحديات داخلية تتمثل بارتباطها بشكل كبير بالقطاع الزراعي، وقدراته الإنتاجية وارتباطها بعوامل مناخية بالدرجة الأولى، أما المنتجات الضرورية للصناعة والتي تمثل سلع بسيطة، فاحتلت المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 15%.

الصادرات التي تعتبر الأهم في سلة الصادرات السورية التي تتمثل بالسلع الاستهلاكية غير الغذائية، والتي تطورت نسبتها إيجابياً من 4.85% عام 2000 إلى 11.46% عام 2010، ويجب العمل على تعميقه وزيادة حصة هذه المنتجات في سلة الصادرات السورية، كونها تتشكل من منتجات لا يرتبط إنتاجها بعوامل مناخية كالمنتجات الغذائية أو عوامل ريعية كمنتجات الوقود، ولما تمثله من فرصة لزيادة القيم المضافة المحققة على صعيد العملية الإنتاجية على صعيد الاقتصاد الوطني.

2-2- التركيز الجغرافي للصادرات السورية:

يمنح تعدد الشركاء التجاريين حصانة للاقتصاد المصدر من استيراد الأزمات الاقتصادية لشركائه التجاريين، كما تتبع أهمية تعدد الشركاء التجاريين من اعتبار أساسي يتمثل بضرورة تنويع صادرات البلد للتقليل من المخاطر المحتملة خلال فترات الأزمات الاقتصادية والسياسية، فالتنوع مطلوب ليس فقط في سلة السلع المصدرة، بل في الأسواق المستقبلية للصادرات أيضاً، مما يمنح الاقتصاد استقراراً في حجم صادراته ويجنبه الآثار الاقتصادية لتقلبات الظروف السياسية والأمنية بينه وبين شركائه التجاريين. يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة لاقتصادنا الوطني في ظل الأزمة التي يمر بها، والنتائج الاقتصادية للعقوبات التي تم فرضها من قبل أبرز شركائنا التجاريين في إطار توابع هذه الأزمة، من أجل تسليط الضوء على التركيز الجغرافي للصادرات السورية يمكن الاستعانة بمؤشر درجة التركيز الجغرافي للصادرات، حيث يعبر هذا المؤشر عن مدى تركيز صادرات الدولة إلى عدد محدود من شركائنا التجاريين، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$(5-3) \quad \text{درجة التركيز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات إلى أهم شريكين تجاريين}}{\text{قيمة الصادرات الإجمالية}} \times 100$$

يوضح الجدول التالي نسب التركيز الجغرافي للصادرات السورية بين عامي 2000 و 2012 المحسوبة وفق المؤشر المذكور أعلاه، و ذلك باعتبار كل من الاتحاد الأوروبي والدول العربية أهم شريكين تجاريين لسورية:

الجدول (39) التركيز الجغرافي للصادرات السورية بين عامي 2000-2012

السنة	قيمة الصادرات لأهم شريكين تجاريين الدول العربية+دول الاتحاد الأوروبي	قيمة الصادرات الإجمالية	التركز الجغرافي للصادرات
2000	140260757+34977360	216190377	%81
2001	156497093+37370733	243148932	%79.8
2002	182485139+66738043	315919350	%78.8
2003	151267098+55325992	265038927	%77.9
2004	134068254+74574004	249014181	%83.7
2005	188839586+68545622	424300351	%60.6
2006	202873468+188916341	505012061	%77.5
2007	230871160+227443858	579033617	%79.1
2008	237978645+359718087	707798193	%84.4
2009	147274808+256474457	488330261	%82.6
2010	212690511+228063219	569063529	%77.4
2011	201423953+199844450	505106913	%79.4
2012	12400692+131968974	196452331	%73.4

المصدر: النسب حسب من قبل الباحث بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية للإعوام المذكورة حتى عام 2010، وإحصاءات التجارة الخارجية للعامين 2011، 2012. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2014.

تعكس بيانات الجدول السابق تركيز كبير لصادرات سورية باتجاه تكتلين رئيسيين هما دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية، ويلاحظ اعتباراً من العام 2006 تزايد كبير للصادرات السورية باتجاه الدول العربية، وذلك كنتيجة لدخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في عام 2005، حيث توجهت الزيادة الأكبر من الصادرات السورية باتجاه دول هذه الاتفاقية، في حين حافظ الاتحاد الأوروبي على حصة كبيرة من الصادرات السورية بلغت أقصاها في عام 2008 بنسبة 33.6 %، وهو نفس العام التي شهدت الصادرات السورية أكبر قيمة لها خلال السنوات المدروسة بقيمة فاقت 707 مليارات ليرة سورية، وفي نفس العام المذكور بلغت حصة الدول العربية من الصادرات السورية نسبة 50.8 %.

تقدم دلالات هذا المؤشر عناصر إيجابية وسلبية معاً، حيث تعطي إشارة واضحة إلى وجود أسواق تقليدية للصادرات السورية في كل من الاتحاد الأوروبي والدول العربية، الأمر الذي يعطي توجيه واضح من أجل العمل على تعزيز العلاقات التجارية مع الأطراف المذكورة، وإزالة العوائق التي تحول دون زيادة تدفق الصادرات إليها. أما العنصر السلبي فيتعلق بطبيعة هذه الصادرات، حيث تتمثل الصادرات الرئيسية لدول الاتحاد الأوروبي بالنفط ومشتقاته الأمر الذي يحمل في طياته مخاطر عدم ثبات الإنتاج من جهة، وضعف القيمة التصنيعية للصادرات من جهة أخرى.

2-3- ضعف تنافسية الاقتصاد السوري :

تعتبر التنافسية مفهوماً شمولياً يشمل في طياته العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المحلي و الدولي، وازداد الاهتمام بهذا المفهوم في ظل التطورات المتلاحقة والكبيرة للبيئة الاقتصادية العالمية وتشابكها المتزايد، كمؤشر يدل على قدرة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في إطار هذه البيئة المتشابكة، و يعود ظهور المفهوم إلى سبعينات القرن الماضي، حيث كان يرتبط بالدرجة الأولى بالتجارة الخارجية، ومن ثم تشعب ليشمل السياسة الصناعية في الثمانينات، وفي التسعينات ارتبط بموضوع التقنية، أما في وقتنا الحالي فتركز التنافسية على عدالة توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي.¹

تعريفاً حظى مفهوم التنافسية بكم كبير من التعاريف وفقاً لمستوى تحديدها، حيث يتم التمييز بين التنافسية على مستوى المنشأة وعلى مستوى القطاع وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل، فتعرف التنافسية على مستوى المنشأة بقدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة والمتنوعة من خلال توفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة، وسعر محدد، وبشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، وذلك عبر رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة، أما على مستوى القطاع فتعرف بقدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، والاستحواذ على حصص متزايدة من الأسواق ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق.²

على مستوى الاقتصاد الوطني يختلف تعريف التنافسية بحسب درجة تطور الاقتصاد، فبالنسبة للدول المتقدمة تعنى المحافظة على وضع الريادة في الاقتصاد العالمي من خلال عنصري الإبداع والابتكار، باعتبارها حققت مستويات مرتفعة من الإنتاجية من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، أما بالنسبة للدول النامية فتعرف بقدرتها على النمو والحصول على حصص سوقية متزايدة في المجالات التي تتوفر فيها فرصة تحويل المزايا النسبية التي تملكها إلى مزايا تنافسية.³

بالإضافة للتعاريف السابقة حظيت التنافسية بعدد من التعاريف من قبل المنظمات الدولية والإقليمية ، إلا أن التعاريف السابقة تعتبر أكثر شمولاً وتغطيةً بما يلائم مجال البحث الحالي.

على صعيد أنواع التنافسية تقسم التنافسية إلى عدة أنواع حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر، أو التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية كمايلي:⁴

¹ وديع، محمد عدنان: " القدرة التنافسية و قياسها " ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2003 ، ص 64.
² التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007-2008 ، برنامج الأمم المتحدة وهيئة تخطيط الدولة، ص 3.
³ التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012: المرصد الوطني للتنافسية، دمشق 2013، ص 8-9.
⁴ الحسين، شجاع: القدرة التنافسية في الاقتصاد السوري وأثرها في التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، إشراف أ.د. حسين الفحل ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. دمشق 2010، ص 20-21.

➤ **التنافسية حسب معيار السعر:** تقسم التنافسية حسب معيار السعر إلى تنافسية سعرية، وتنافسية غير سعرية، وتستند التنافسية السعرية إلى قدرة البلد ذي التكاليف الإنتاجية الأقل على تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، ويقوم سعر صرف العملة الوطنية بدور كبير في هذا النوع من التنافسية، أما التنافسية الغير سعرية فتتضمن كلاً من التنافسية النوعية التي تعتمد على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، وقيام البلد بتصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة وإن كان بأسعار مرتفعة، والتنافسية التقنية التي تعتمد على صناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

➤ **التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية:** تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، كاستثمار في رأس المال البشري والابتكار، أما التنافسية الجارية فتتركز على مستوى التنافسية الحالية ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها.

العنصر المهم الآخر عند البحث في التنافسية هو التمييز بين كل من التنافسية والمنافسة، و بين المزايا النسبية والمزايا التنافسية، في حين تعبر المنافسة عن حالة المزاومة بين خصمين اقتصاديين لكسب أكبر حصة من السوق، وبالتالي إخراج أحد الأطراف رابح والآخر خاسر، فإن التنافسية تعبر عن حالة من التكامل تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة، ويخرج بموجبها جميع الأطراف رابحة وإن بمستويات مختلفة من خلال تحقيق التكامل الإنتاجي.¹ و يتطلب التكامل الإنتاجي بدوره توفر أربعة عناصر رئيسية تتمثل بـ²:

الترابط الشبكي بين منشآت الأعمال - قيام التحالفات بين هذه المنشآت - تطبيق أنظمة الحوكمة ضمن المنشآت - العمل ضمن بيئة منسجمة من الأنظمة والتشريعات.

أما المزايا النسبية فتعتمد على ما يتمتع به الاقتصاد من وفرة موارد طبيعية أو بشرية، إضافة إلى المناخ المناسب والموقع الجغرافي المتميز، وغير ذلك من العوامل التي تتيح للاقتصاد إنتاج سلع رخيصة في السوق العالمية.³ في حين ينظر إلى المزايا التنافسية كونها تعتمد على التوصل إلى اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج، وبالتالي إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة ومتميزة من خلال الإدارة والمعرفة وقيام التحالفات الاستراتيجية وإنشاء الترابطات الشبكية.⁴

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن المزايا النسبية تؤدي إلى تخصص إنتاجي وجغرافي بحسب وفرة الموارد وبالتالي تنشأ منشآت عمل منفصلة، أما المزايا التنافسية فتقوم على الترابط والتحالف الاستراتيجي بين منشآت العمل، وبما يؤدي إلى التكامل فيما بينها.

¹وديع، محمد عدنان : " القدرة التنافسية و قياسها " ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

²التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012: مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

³Byrns, Ralf: " Comparative Advantage and Absolute Advantage", University of North Carolina, Work Paper, 2011. PP 6.

⁴Neary, J. Peter: "Competitive versus Comparative Advantage", Working Paper, School of Economics, University College, Dublin. 2002. pp 13-14.

انطلاقاً من محور اهتمام البحث المتمثل بقضايا التجارة الخارجية ودور التنافسية في رفع قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع فيها وتعظيم مكاسبه من الفرص التي تتيحها، فقد تم التركيز على مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري على المؤشرات المرتبطة بقضايا التجارة الخارجية في محاولة لاكتشاف أبرز نقاط الضعف التي اتصف بها الاقتصاد السوري، وشكلت صعوبات في وجه تعظيم مكاسبه من الفرص التجارية التي اتاحت في إطار التحرير المتزايد لتجارة سورية الخارجية خلال العقد السابق، وتتمثل هذه المؤشرات في مؤشر التجارة وأداء الأعمال ومخاطر الائتمان، والتي تتضمن خمس مؤشرات تتمثل بتمكين التجارة، والأداء اللوجستي، وممارسة أنشطة الأعمال، والحرية الاقتصادية، والتصنيف الائتماني السيادي، سنقوم فيما يلي باستعراض مؤشرات تمكين التجارة بشكل مفصل والمؤشرات المتبقية بصورة موجزة، وذلك من خلال التعريف بالمؤشر ومن ثم عرض التغير الحاصل في ترتيب سورية بالنسبة للمؤشر .

1. مؤشر تمكين التجارة Trade Enabling :

يصدر مؤشر تمكين التجارة سنوياً ضمن تقرير تمكين التجارة العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقيس المؤشر مستوى تطور المؤسسات والسياسات والخدمات في تسهيل تدفق السلع عبر الحدود إلى الأسواق المستهدفة. يسعى التقرير إلى تحديد العقبات التي تواجه التجارة من أجل العمل على إزالتها بهدف تسريع عملية النهوض الاقتصادي على المدى القصير، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين مستوى المعيشة في الاقتصاديات المعنية على المدى الطويل.

صدر التقرير الرابع لتمكين التجارة في عام 2012 عن المنتدى الاقتصادي العالمي وضم 132 بلداً من بينها سورية، وأدرجت العوامل الرئيسية لتمكين التجارة في 4 مجموعات تأخذ أوزاناً متساوية وهي:¹

➤ النفاذ للأسواق Market Access: يقيس مدى تسهيل السياسات الوطنية لدخول السلع الأجنبية إلى البلد، بالإضافة إلى تمكين الصادرات من النفاذ إلى الأسواق الأجنبية.

➤ إدارة الحدود Border Administration: يقيس مدى كفاءة إدارة الحدود والجمارك في تسهيل دخول وخروج السلع.

➤ البنية التحتية للنقل والاتصالات Transport and Communications Infrastructure: يقيس جودة البنية التحتية للنقل والاتصالات في تسهيل حركة السلع في البلد وعبر الحدود.

➤ بيئة الأعمال Business Environment: يقيس جودة الحوكمة والبيئة التنظيمية والأمن التي تؤثر على نشاطات المصدرين والمستوردين في البلد.

قسمت هذه المجموعات إلى 9 مؤشرات رئيسية تأخذ أوزاناً متساوية وتضم 47 مؤشراً فرعياً، وذلك بالاستناد إلى البيانات رقمية وبيانات مسح رأي قطاع الأعمال، وتتراوح قيمة المؤشر من 1 يمثل الأسوأ إلى 7 يمثل

¹ The Global Enabling Trade Report 2012, , World Economic Forum. 2012pp22.

الأفضل، وتوصل التقرير إلى أن ارتفاع مؤشر تمكين التجارة العالمية بمقدار 1% لاقتصاد ما يؤدي إلى زيادة صادراته بمقدار 1.7% و مستورداته بمقدار 2.3%، وهذا سيؤدي إلى زيادة التجارة الثنائية بمقدار 4%¹. فيما يتعلق بسورية فقد أظهر تقرير عام 2012 أنها تراجعت 4 مراتب إلى المركز 132/108، وذلك على الرغم من أنها حافظت على قيمة مؤشر تمكين التجارة بقيمة بلغت 3.5، وبين التقرير أن سورية امتلكت عدداً من المزايا التنافسية، حيث احتلت المركز 132/29 في مؤشر الأمن، في حين تركزت نقاط الضعف في مؤشر كفاءة إدارة الجمارك 132/132، ومؤشر النفاذ للأسواق المحلية والأجنبية 132/122. و يبين الجدول التالي تطور المؤشرات الرئيسية لتمكين التجارة السورية في عامي 2009 و 2012:

الجدول (40) المؤشرات الرئيسية لتمكين التجارة السورية للأعوام 2009-2010-2012

رقم المؤشر	المؤشر	2009 دولة 121		2010 دولة 125		2012 دولة 132	
		الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر
		108	3.3	104	3.5	108	3.5
1	النفاذ للأسواق المحلية والأجنبية	121	2.3	116	3.4	122	3.1
2	كفاءة إدارة الجمارك	94	2.6	125	2.0	132	1.9
3	كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير	81	4.2	87	4.2	91	4.1
4	الشفافية في إدارة الحدود	107	2.6	103	2.7	114	2.5
5	توفر وجودة البنية التحتية للنقل	74	3.4	101	3.2	72	4.1
6	توفر ونوعية خدمات النقل	96	3.0	68	3.6	77	3.5
7	توفر واستخدام تقانة المعلومات و الاتصالات	83	2.4	105	2.1	112	2.4
8	البيئة التنظيمية	66	3.8	81	3.5	93	3.5
9	الأمن	19	5.8	22	5.9	29	5.6

المصدر: تقارير تمكين التجارة العالمية 2012، 2010، 2009، المنتدى الاقتصادي العالمي. 2013.

١١. الأداء اللوجستي Logistic Performance :

تعد الخدمات اللوجستية للتجارة عنصراً أساسياً لتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق النمو في حجم التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، و يصدر البنك الدولي مؤشر الأداء اللوجستي ضمن تقرير إقامة روابط من أجل المنافسة "الخدمات اللوجستية للتجارة في الاقتصاد" منذ العام 2007، والذي يستند على مسح وكالات الشحن العالمية وشركات النقل السريع، ويوفر معلومات عن الخدمات اللوجستية للبلدان التي تعمل فيها وتتعامل معها، ويغطي التقرير 155 بلداً حول العالم، كما يقيس المؤشر السلسلة الإنتاجية للصناعات اللوجستية ويتكون من بيانات نوعية وبيانات رقمية، وتتراوح قيمة المؤشر بين 1-5 وينقرع إلى 6 مؤشرات رئيسية وهي:

¹ The Global Enabling Trade Report 2012, previous reference, pp 45.

كفاءة عمليات التخليص الجمركي، و جودة البنية التحتية للتجارة والنقل، و السهولة والقدرة على تحمل تكاليف الشحن، و كفاءة الخدمات اللوجستية، و القدرة على المتابعة، و وصول الشحنات إلى الوجهة المحددة في الوقت المحدد للتسليم.¹

تراجعت سورية في مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2012 بـ 12 مرتبة بالمقارنة مع عام 2010، وحصلت على الترتيب 155/92 ، وقد بلغت قيمة المؤشر الإجمالية 2.60، وحصلت في مؤشر التوقيت على المرتبة 155/73 و 155/84 في مؤشر البيئة التحتية، و 155/125 فيما يتعلق بمؤشر المتابعة.

III. ممارسة أنشطة الأعمال Business Doing:

يصدر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عن البنك الدولي منذ العام 2003، و يقيس تنافسية الدول من خلال بحث أثر الإجراءات الحكومية وحماية حقوق الملكية على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على طول دورة حياتها، ويعرض التقرير مؤشرات كمية لقياس الإجراءات الحكومية النازمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية في 183 بلداً. يغطي التقرير 10 مراحل لممارسة أنشطة الأعمال، ويرتب البلدان من 1 إلى 183 على أساس متوسط ترتيبها في المراحل العشرة، والتي هي متوسط ترتيب مكوناتها. تقدمت سورية في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال 2012 من المركز 136 إلى 134 من أصل 183 بلداً، وذلك بعد القيام بإصلاحات في مرحلة بدء النشاط التجاري تتعلق بتخفيض تكلفة تأسيس المشروع وتخفيض الحد الأدنى لرأس المال، حيث بين التقرير تقدم سورية في مرحلتين وهما مرحلة بدء النشاط التجاري 4 مراتب 183/129، ومرحلة إنفاذ العقود بمرتبة واحدة 183/175، في حين تراجعت في عدد من المراحل أبرزها مرحلة الحصول على الائتمان بـ 4 مراتب 183/174 ، ومرحلة دفع الضرائب بـ 5 مراتب 183/111، ومرحلة تصفية النشاط التجاري بمرتبتين 183/102.²

IV. الحرية الاقتصادية Economic liberation :

تعتبر الحرية الاقتصادية من محددات اقتصاد السوق، وتتمثل بالحرية في إنتاج السلع والخدمات والمتاجرة بها، و يصدر تقرير الحرية الاقتصادية سنوياً عن مؤسسة التراث The Heritage Foundation و يشمل التقرير 179 دولة، و يقيس مدى دعم السياسات والمؤسسات للحرية الاقتصادية، ويتضمن 10 مؤشرات للحرية الاقتصادية، ويتم حساب قيمة المؤشرات بمقياس بين 0-100 (الأفضل) وتحسب قيمة المؤشر الإجمالي عن طريق متوسط المؤشرات الفرعية. تقدمت سورية على صعيد مؤشر الحرية الاقتصادية بمرتبتين لتحتل المركز 179/139 عام 2012، وبلغت قيمة المؤشر الإجمالي لسورية 51.2 %، وتحقق التقدم الأكبر في مؤشر حرية التجارة بـ 7.4 %، ومؤشر حرية ممارسة الأعمال بـ 4.2 %، في حين كان التراجع

¹Connecting to compete 2012: Trade Logistics in the Global Economy", World Bank.2012

²" Doing Business Report "2012", World Bank ،2012.annexes.

الأبرز في مؤشر الإنفاق الحكومي بـ 6.8%، ومؤشر حرية العمالة بـ 5.8%، كما حصلت على المركز 179/47 في مؤشر الحرية المالية، والمرتبة 179/52 في مؤشر الإنفاق الحكومي.¹

V. التصنيف الائتماني السيادي Sovereign Rating:

يعبر التصنيف الائتماني عن رأي وكالات التصنيف في تقويم الملاءة المالية، والرغبة في الوفاء بالديون لمصدر الورقة المالية، في مقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، حيث يلجأ المستثمرين في ظل غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار في شراء الأدوات المالية المصدرة إلى اللجوء إلى التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المدين على الوفاء بالالتزامات المالية، كما يؤثر تغيير تصنيف السندات المصدرة على أسعارها في أسواق الأوراق المالية، و تتضمن المؤشرات الرئيسية للتصنيف الائتماني السيادي عدداً من العوامل وهي المخاطر السياسية، والدخل والتركيب الهيكلي للاقتصاد، وآفاق النمو الاقتصادي والمرونة المالية، بالإضافة إلى عبء الدين الحكومي، والالتزامات الطارئة والمرونة النقدية والسيولة الخارجية، وعبء الدين الخارجي.²

حصلت سورية على أول تصنيف ائتماني سيادي لها في شهر آب من عام 2010 من قبل وكالة كابيتال انتليجنس *³Capital Intelligence، حيث حصلت على التصنيف الائتماني السيادي بالعملة الأجنبية للفترة الطويلة "BB"، وعلى التصنيف الائتماني السيادي بالعملة الأجنبية للفترة القصيرة "B"، وبالنسبة للعملة المحلية فقد حصلت سورية على التصنيف الائتماني السيادي للفترة الطويلة "BB"، وعلى التصنيف الائتماني السيادي للفترة القصيرة "B"، وكان اتجاه التصنيف Outlook والذي يعكس اتجاه تغيير درجة التصنيف الائتماني من قبل وكالة التصنيف خلال الفترة المقبلة والتي تمتد من 12 إلى 24 شهراً مستقراً.⁴ من خلال مؤشرات التنافسية التي تم استعراضها أعلاه تبين حصول تقدم لترتيب سورية في بعضها وتراجعا في بعضها الآخر، بهدف التركيز على أكثر المجالات أولوية لرفع تنافسية الاقتصاد السوري، يمكن الاستعانة بماسة بورتر لتحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري، حيث تقدم ماسة بورتر إطار تحليلياً لفهم كيفية تفاعل مجموعة العوامل مع بعضها البعض لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، حيث يتم جمع العوامل التي تحدد التنافسية في أربع أبعاد رئيسية لتشكل الماسة، وتتمثل هذه الأبعاد في: عوامل الإنتاج، وظروف الطلب، والصناعات الداعمة، واستراتيجية المنشأة، مع عدم إغفال دور الحكومة في إيجاد بيئة قانونية ملائمة للاستثمار والتجارة.⁵

¹ التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012: مرجع سبق ذكره، ص 210.

² Report of the Comiite on Comprehensive Regulation for Credit Rating Agencies, Ministry of Finance, New Delhi, India 2009.

³ وكالة كابيتال انتليجنس هي وكالة تصنيف ائتماني إقليمية مقرها الرئيسي قبرص، وتعمل في منطقة الخليج العربي والبحر المتوسط، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة وسط أوروبا وشرقها.

⁴ Sovereign Rating, Syrian Arab Republic, 2010, Capital Intelligence.

⁵ Porter, Michael: The Competitive Advantage of Nation. Harvard Business Review , April .2000 , pp 34.

فيما يلي يمكن تحليل تنافسية الاقتصاد السوري باستخدام ماسة بورتر وفق عناصرها الأربعة:

1. عوامل الإنتاج: تكمن تنافسية عوامل الإنتاج في نوعيتها ومدى التخصص القائم للحصول على مخرجات قادرة على الاستجابة للطلب كماً ونوعاً، ويؤثر ذلك على تنافسية الاقتصاد بشكل كبير، حيث يبني المستثمرون الأجانب استراتيجياتهم التنافسية على هذه المعطيات بشكل رئيسي. على الرغم من امتلاك سورية العديد من المزايا النسبية في إنتاج المواد الخام، ووجود قوة عاملة مؤهلة، و سن العديد من القوانين والتشريعات الهادفة إلى خلق بيئة العمل المناسبة التي تؤمن الظروف المثلى لتوليد القيمة المضافة، عبر تسهيل استيراد التقانات وتبسيط الإجراءات الإدارية، فإن ظروف الإنتاج لاتزال دون المستوى المطلوب للارتقاء بتنافسية الاقتصاد السوري على المدى الطويل، وتتمثل أهم هذه المعوقات بضعف البنية التحتية العامة، وصعوبة الحصول على التمويل، وانخفاض مستوى استخدام تقانة المعلومات والاتصالات، وضعف الكفاءة الإدارية في الشركات، وضعف التدريب والإنفاق على البحث والتطوير، أما أبرز العوامل الإيجابية المتعلقة برفع تنافسية عوامل الإنتاج السورية فتتمثل بمتانة النظام المصرفي، وانخفاض الحد الأدنى لرأس المال وعدد الإجراءات والزمن اللازم لبدء المشاريع، والمرونة في تحديد الأجور وتوفير اليد العاملة الفتية العادية والفنية.¹

2. ظروف الطلب: تتضمن ظروف الطلب العوامل التي تؤثر على الطلب في السوق، وتركز على نوعية الطلب وتخصصه، فكلما تحسنت نوعية الطلب كلما أثرت بشكل إيجابي على استراتيجية الصناعة وعوامل الإنتاج، كما تركز ظروف الطلب على توقعات المستهلكين والتي تعتبر مصدراً لتحفيز الصناعة وتحسين الأداء. تمثلت أبرز العوامل الإيجابية المتعلقة بظروف الطلب لتنافسية الاقتصاد السوري بانخفاض التعريفات الجمركية المطبقة على الصادرات، أما العوامل السلبية فتتمثل بالمنافسة الخارجية الشديدة على الأسواق المحلية، وضعف الكفاءات التسويقية للشركات الوطنية، وضعف تلبية متطلبات العملاء.²

3. الصناعات الداعمة: تتمثل الصناعات الداعمة بمجموعة من المتغيرات التي تبين مدى استفادة الصناعة من البيئة الاقتصادية التي تقدم المدخلات والخدمات لها، وتكون متوافقة مع المعايير التي تحقق احتياجاتها، وتكمن أهمية الصناعات الداعمة في تكامل الصناعة وجعلها منافسة عالمياً، حيث يرفع وجود عناقيد صناعية عوضاً عن الصناعات المنفصلة من كفاءة الاقتصاد، وتمثل التجمعات الصناعية تكتلات جغرافية للشركات والموردين ومنتجي السلع والمؤسسات المتخصصة والخدمات المترابطة . تفاوت أداء الصناعات والمؤسسات الداعمة في سورية سواء لجهة الصناعات المترابطة والداعمة أم لجهة

¹ التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012: مرجع سبق ذكره، جدول (3.07)، ص 219.
² سورية، الاندماج في الأسواق العالمية – تقييم القدرة التنافسية في التجارة والخدمات اللوجستية، البنك الدولي، واشنطن 2004، ص 22.

تطور عمليات المنشأة واستراتيجيتها، على صعيد العوامل السلبية المعيقة للتنافسية الصناعات الداعمة في سورية، فقد تمثلت بضعف تطور العناقيد الصناعية، وضعف اكتمال سلسلة القيمة، وضعف كفاءة الموردين المحليين، وضعف توفر الخدمات المالية، وضعف المنافسة في خدمات الهواتف والإنترنت وقلة توفر خدمات البحث والتدريب محلياً.

4. استراتيجية المنشأة: تعكس استراتيجية المنشأة مجموعة استراتيجيات الشركات وهيكل الصناعة ومستوى التركيز فيها، وتأخذ بالاعتبار التعاون المحتمل بين الوحدات التي تشكل العناقيد الصناعية، حيث إن التعاون بين المنشآت المختلفة ضمن العنقود يزيد من كفاءتها من خلال التشارك في شراء المواد الخام أو رسم استراتيجية منسجمة لتسويق منتجاتها، كما تبحث استراتيجية المنشأة الأثر المحتمل للتكامل العمودي والذي تشترك من خلاله المنشآت بعدة مراحل من العمليات الإنتاجية.

على صعيد الشركات الصناعية السورية في كل من القطاعين العام والخاص فإن معظمها لا تتبنى استراتيجية تنافسية واضحة، مما أدى خلال الفترة المدروسة إلى إنتاج سلع لم تتمكن من المنافسة بفعالية في الأسواق المحلية والخارجية، وذلك على الرغم من توفر مجموعة من العوامل الإيجابية الداعمة لبناء استراتيجية المنشأة ومنافستها في الاقتصاد السوري والتي كان من أبرزها: استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وانخفاض المعدلات الضريبية وتأثيرها على الأعمال، ويمكن رد ذلك إلى وجود عدد من المعوقات التي تمثلت بضعف شفافية السياسات الحكومية، وضعف كفاءة الإطار القانوني والجهاز القضائي، بالإضافة إلى القيود المفروضة على تدفقات رأس المال وضعف انتشار الملكية الأجنبية، وارتفاع عدد المستندات اللازمة للاستيراد والتصدير، وضعف كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار، وارتفاع معدلات التعرفة الجمركية وعبء الإجراءات الجمركية، بالإضافة إلى ضعف ارتباط الأجور بالإنتاجية.¹

في الختام لابد من التنويه إلى الدور الحكومي حيث تتمثل أهمية هذا الدور في إيجاد البيئة القانونية ملائمة للاستثمار والتجارة، حيث يقع على عاتق الحكومة إنشاء مراكز التدريب المتخصصة، وتأسيس برامج الأبحاث في الجامعات لتعزيز التعاون بين العناقيد الصناعية والجامعات، ودعم أنشطة جمع المعلومات وترتيبها، وتحسين البنية التحتية بشكل عام من أجل رفع كفاءة شبكات التوزيع. بالمحصلة يجب الإشارة إلى أن ماسة بورتر تعمل بفعالية عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها بشكل ديناميكي، حيث يؤدي ضعف أي عنصر من عناصرها إلى إضعاف الماسة ككل مما يؤثر على المناخ التنافسي العام للصناعة.

¹ سورية، الاندماج في الأسواق العالمية -تقييم القدرة التنافسية في التجارة والخدمات اللوجستية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المبحث الثالث: آفاق تنمية صادرات الصناعات التحويلية السورية في إطار تحرير التجارة :

واجهت الصادرات السورية كما تبين في المبحث السابق عدد من التحديات الأساسية التي حالت دون تنميتها وتطويرها بالصورة المرجوة، كما فرضت ظروف الأزمة الحادة التي تمر بها سورية منذ ما يزيد على الأربعة أعوام تحديات جديدة تتعلق بالبنى التحتية والخدمات اللوجستية بالإضافة إلى التحديات الأمنية والسياسية. ويتطلب تحقيق هدف تنمية و تطوير الصادرات السورية معالجة هذا الواقع الطارئ، بالإضافة إلى العمل على معالجة التحديات الأساسية التي تم استعراضها، حيث أن آفاق زيادة حجم الصادرات السورية وتنويعها وتنويع الأسواق التي توجه إليها مازال قائمة، وهذا ما تم طرحه في إطار هذا المبحث من خلال استكشاف أهم الفرص لتنويع الصادرات السورية، ومن ثم استكشاف أبرز الفرص غير المستغلة في الأسواق الدولية أمام هذه الصادرات، وذلك من خلال تحليل قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السورية لاستكشاف أفضلية تنويع الصادرات السورية، ومن ثم الاستعانة بأنموذج الجاذبية من أجل استكشاف أهم الفرص المتاحة والمهدورة للصادرات السورية في الأسواق الدولية الواعدة، أما العنصر الثالث و الأكثر ديمومة لتنمية الصادرات السورية فيتمثل برفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وذلك انطلاقاً من مؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد السوري لاسيما التي تتعلق بقضايا التجارة الخارجية.

3-1- تنويع الصادرات التحويلية السورية (الميزة النسبية الظاهرة):

تبين من المبحث السابق أن التركيز السلعي للصادرات شكل أحد تحديات زيادة الصادرات السورية، من أجل استشراف قدرة الصادرات الصناعية السورية على ولوج الأسواق العالمية بالاستناد إلى الطلب على هذه الصادرات، يمكن الاستعانة بمؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات، والذي يتيح لنا متابعة تطور الميزة النسبية للصادرات بالاستناد إلى تطور القيم الحقيقية لهذه الصادرات، ويمكن حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:¹ (6-3)

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{wk} / X_{wT}}$$

حيث أن:

RCA_{ik} : يمثل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للبلد i بالنسبة للسلعة k .

X_{ik} / X_{iT} : تمثل نسبة صادرات البلد i من السلعة k إلى صادراته الكلية.

X_{wk} / X_{wT} : تمثل نسبة صادرات العالم w من السلعة k إلى إجمالي الصادرات العالمية.

¹ محمود، حبيب: تحليل التجارة الخارجية في سورية (2005-2009)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33) العدد (1) 2011. ص.ص 48-49.

عندما يأخذ هذا المؤشر قيمة أكبر من الواحد الصحيح يدل ذلك على تمتع هذه الصناعة بميزة تنافسية والعكس صحيح ، ويوضح الجدول التالي الميزة النسبية الظاهرة لصادرات سورية السلعية بين عامي 2005 و 2010:

الجدول (41) الميزة النسبية الظاهرة لصادرات سورية السلعية 2005-2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	الميزة النسبية للنتجات السلعية / خلال الأعوام المذكورة
3.02	2.76	2.95	2.89	2.90	2.23	المنتجات الزراعية
3.50	3.11	3.38	3.37	3.23	2.21	الأغذية
2.60	2.35	2.08	2.36	2.50	4.26	الوقود ومنتجات التعدين
3.05	2.67	2.32	3.00	3.13	5.19	الوقود
0.58	0.55	0.55	0.55	0.55	0.21	المصنوعات (الصناعة التحويلية)
1.09	1.13	0.78	0.11	0.13	0.24	الحديد والصلب
0.52	0.49	0.54	0.54	0.55	0.32	المواد الكيميائية
0.50	0.43	0.56	0.39	0.25	0.19	المستحضرات الصيدلانية
0.16	0.15	0.15	0.15	0.15	0.03	الآلات ومعدات النقل
7.01	6.62	7.06	5.68	4.84	1.97	المنسوجات
2.05	1.78	1.84	3.64	3.60	0.88	الملابس

مصدر البيانات: تحليل التجارة الخارجية، هيئة تخطيط الدولة.

يعتمد حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرية كما هو ملاحظ على قيم الصادرات فقط، على اعتبار أن قيمة الصادرات تعطي اختباراً صادقاً لقدرة المنتجات المحلية على الولوج و المنافسة في الأسواق، إلا أنه تتوجب الإشارة هنا إلى عدم دقة الارتكان إلى قيم الصادرات فقط من أجل حساب قدرتها على المنافسة، حيث يوجد العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم الصادرات، و التي لا يظهرها حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرية لأسباب مختلفة منها عدم ارتباطها بالبلد المصدر كتراجع الطلب العالمي للدول المتقدمة على صادرات الدول النامية في عام 2008 نتيجة الأزمة المالية، الذي أثر بدوره على صادرات الدول النامية كسورية، والتي تشكل الدول المتقدمة ممثلةً بالاتحاد الأوروبي مستورداً رئيسياً لسلعها المصنعة، حيث كان الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الشركاء التجاريين لسورية بحصة تبلغ 37.3 % حتى العام 2010، وعلى الرغم من الملاحظة السابقة، إلا أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة يحتفظ بأهمية تدل على المرونة التي تتمتع بها

السلع فيما يتعلق بمستقبلها في الأسواق الخارجية، وفقاً لذلك يمكن تقسيم السلع السورية المصدرة إلى أربعة أنواع رئيسية كمايلي:

- **سلع ذات ميزة نسبية ظاهرة تميل إلى الانخفاض:** بالرغم من امتلاك هذه السلع لميزة نسبية ظاهرة، إلا أن هذه القيمة تشهد انخفاضاً كالوقود ومنتجات التعدين.
- **سلع ذات ميزة نسبية تميل للارتفاع:** وهي السلع التي بلغت قيمة المؤشر بالنسبة لها أكبر من الواحد وتظهر توجهاً للارتفاع مع الزمن كالألبسة الجاهزة والأقمشة المنسوجة.
- **سلع واعدة امتلكت ميزة نسبية:** وهي السلع التي لم تكن تنافسية قبل عام 2005 وامتلكت في عام 2010 ميزة تنافسية ظاهرة كالحديد والصلب.

➤ **سلع واعدة لم تمتلك ميزة نسبية بعد:** وهي السلع التي ماتزال ميزتها النسبية دون الواحد ولكن هذه القيمة ترتفع بشكل شبه ثابت كالمستحضرات الصيدلانية.

بالاستناد إلى الميزة النسبية الظاهرة المحسوبة للصادرات السلعية السورية يمكن ملاحظة تمتع بعض السلع بميزة نسبية ظاهرة واضحة كالحديد والصلب والمنسوجات والملابس، وقد تطورت ميزة هذه المنتجات بصورة واضحة مما يعطي مؤشراً على إمكانية زيادة الصادرات من هذه السلع، والتي تعتبر صادرات صناعية تساهم في تحسين استقرار الميزان التجاري السوري، كما يمكن ملاحظة ميزة نسبية ظاهرة لسلع أخرى كالمنتجات الزراعية والأغذية والوقود ومنتجات التعدين، إلا أنه يتوجب الحذر فيما يتعلق بهذه المنتجات لارتباطها بقطاع الزراعة وتقلباته المناخية من جهة، و لارتباط صادرات الوقود بإنتاج النفط الذي يتجه للانخفاض من جهة أخرى، أما فيما يتعلق بالمصنوعات التحويلية والمستحضرات الصيدلانية فإن ميزتها النسبية الظاهرة ماتزال متواضعة وتتطلب بذل جهود أكبر لتحسين نوعيتها وإيصال صادراتها إلى الأسواق الدولية بسبب ماتتمتع به سورية من ميزات نسبية في مجال إنتاجها، ومايمكن أن تحققه من نجاح في الأسواق الدولية في حال توفير الدعم الملائم لصادراتها.

3-2- استغلال فرص التجارة الدولية (أنموذج الجاذبية وإمكانات التصدير):

أظهر تحليل الوجهة الجغرافية للصادرات السورية خلال الفترة المدروسة أنها اتصفت بالتركز الشديد، حيث توجه مايفوق عن الـ 80 % من الصادرات السورية في العام 2010 إلى سوقين رئيسيين تمثلا بدول الاتحاد الأوروبي و دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد شهدت الوجهة الجغرافية للصادرات السورية منذ العام 2011 تبدلات جوهرية ناجمة عن عدد من العوامل تمثلت بصورة رئيسية بالأزمة التي تشهدها سورية، والتي أثرت بدرجة كبيرة على سلة الصادرات السورية بالدرجة الأولى، كما كان من آثارها حزمة من العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على المنتجات النفطية، بالإضافة إلى فرض جامعة الدول العربية لحزمة من العقوبات التي وإن لم يكن لها نفس التأثير على تجارة سورية الخارجية بسبب عدم التزام كل الدول

العربية بها، إلا أنها أدت إلى خسارة الصادرات السورية لبعض الأسواق العربية التقليدية لها. في ظل هذا التوجه الجغرافي للصادرات السورية، تتضح ضرورة التوجه في المستقبل لتنويع أسواق الصادرات بهدف تجاوز تأثير العقوبات الاقتصادية والسياسية، وتقادي تكرار هذا السيناريو، بالإضافة إلى الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال فتح أسواق جديدة أمام الصادرات السورية.

من أجل استكشاف الأسواق المستقبلية الممكنة للصادرات السورية يمكن الاستعانة بأنموذج الجاذبية للتجارة Gravity Trade Model لقياس تدفقات التجارة الدولية، ويستند هذا الأنموذج إلى قانون نيوتن الفيزيائي الشهير في أن الجاذبية بين جسمين تتناسب طردياً مع كتلتيهما وعكساً مع المسافة بينهما، حيث طرحت هذه الفكرة لأول مرة عام 1962 من قبل Tinbergen الذي اعتبر أول من استخدم أنموذج الجاذبية لدراسة تدفقات التجارة العالمية، فتمت استعارة القانون ليصبح أداة لقياس جاذبية الصادرات حسب الأسواق العالمية، وذلك انطلاقاً من أن جاذبية الصادرات تتناسب طردياً مع حجم السوقين المصدر والمستورد، وعكساً مع المسافة بينهما، و خضع الأنموذج لعدد من التعديلات حيث لم يكن له أساس واضح في نظريات التجارة الدولية حتى عام 1979 حتى قام James Anderson بوضع النموذج الأولي بالاعتماد على تابع الطلب مع مرونة إحلال ثابتة بين الدول،¹ ومن ثم قام عدد من الباحثين الاقتصاديين كـ Bergstrand بإدخال إضافات ومتغيرات جديدة إلى المعادلة العامة للأنموذج وصولاً إلى شكلها الحالي.²

للأنموذج العديد من التطبيقات التجريبية لتحليل تدفقات التجارة الدولية والثنائية بين الدول، وتستند معادلته العامة إلى أن حجم الصادرات بين بلدين محددين تتحدد بحجم الناتج المحلي الإجمالي والتعداد السكاني ممثلين لحجم الأسواق، وتكاليف النقل والتأمين لتمثيل المسافة الجغرافية بينهما، بالإضافة إلى عدد من العوامل الأخرى كاتفاقيات التجارة الثنائية والأقليمية و عوامل كاللغة والدين المشترك، و يأخذ شكل المعادلة اللوغاريتمية التالية:³

(7-3)

$$\ln X_{ijt} = A + \beta_1 \ln M_{it} + \beta_2 \ln M_{jt} + \beta_3 \ln D_{ij} + \beta_4 \phi_{ij} + \beta_5 Z_{ij} + \beta_6 V_{ijt} + \epsilon_{ij}$$

حيث تفسر متغيرات المعادلة كمايلي:

¹ Anderson, James E. 1979. A theoretical foundation for the gravity equation. The American Economic Review 69(1):pp106.

² Bergstrand, J. H. 1985. The gravity equation in international trade: some microeconomic foundation and empirical evidence. The Economics and Statistics 67(3):pp 474-481.

³ Anderson, James E., and E. Van Wincoop. 2003. Gravity with gravities: A solution to the border puzzle. American Economic Association 93(1):pp 192.

In Xijt: لوغاريتم صادرات الدولة (i) إلى الدولة (j)

In Mit: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة (i)

In Mjt: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة (j)

In Dij: لوغاريتم المسافة بين الدولتين (i) و (j)

$\emptyset ij$: متغير وهمي للغة المشتركة

Zij: متغير وهمي للدين المشترك

Vijt: متغير وهمي للعلاقة التجارية المميزة

εij : متغير الخطأ العشوائي العادي.

3-2-1- تطبيق النموذج:

تم استقاء المعلومات الواردة في هذه الفقرة من دراستين لتطبيق أنموذج الجاذبية على حالة الاقتصاد السوري، أجرى التطبيق الأول للأنموذج المركز السوري لبحوث السياسات في عام 2013، والتطبيق الثاني هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية في عام 2014، وقد تم الاعتماد في إجراء التطبيقين على بيانات الصادرات الدولية لـ 210 دولة مصدرة إلى 210 دولة مستوردة، وذلك على مدى الفترة الزمنية الممتدة بين 1995 و 2010، كما أن تطبيق الأنموذج تم مع مراعاة اختيار الدول التي مثلت أكثر من 95 % من الصادرات العالمية واستقبلت أكثر من 98 % من الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى تضمين كافة الدول العربية ليصل عدد الدول المختارة إلى 84 دولة مصدرة إلى كافة دول العالم، و تم اعتماد المتغيرات المتمثلة بالناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابته للدول المصدرة والمستوردة، وعدد السكان للدول المصدرة والمستوردة، والمسافة بين العواصم، واللغة الرسمية المشتركة، والدين المشترك، والماضي الاستعماري المشترك، والاتفاقيات الإقليمية المشتركة. بتطبيق معادلة الأنموذج فإن محددات الصادرات السورية الإجمالية والغير نفطية والتحويلية كانت كما هو موضح في الجدول التالي :¹

¹ تم الاعتماد في هذه الفقرة البحثية على دراستين تم خلالهما تطبيق أنموذج الجاذبية على حالة الاقتصاد السوري خلال العامين 2013 و 2014 وهما على التوالي:

■ الدراسة الأولى: قام بها المركز السوري لبحوث السياسات في عام 2013:

Trade Determinants and Potential of Syria:Using a Gravity Model,With an Estimation of The Syrian Crisis' Impact on Exports.Zaki Mehchy,Rabie Nasser,and Marc Schiffbauer,Working Paper 773,September 2013,Syrian Center for Policy Research.

■ الدراسة الثانية: دراسة غير منشورة قامت بها هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية في عام 2014.

و قد تمثل مصدر البيانات في الدراستين بقاعدة بيانات مركز التجارة العالمية خلال الفترة المدروسة ITC International Trade Center.

الجدول (42) محددات الصادرات السورية وفق أنموذج الجاذبية بين عامي 1995-2010

محددات الصادرات السورية وفق نموذج الجاذبية للفترة 1995-2010			
المتغير التابع لغازيتم الصادرات	الصادرات الإجمالية	الصادرات غير النفطية	الصادرات التحويلية
المعاملات			
لوغازيتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة الشريكة	***0.906	***0.806	***0.635
لوغازيتم عدد السكان للدولة الشريك	***0.216	***0.258	***0.162
لوغازيتم المسافة بين العواصم	***1.2127-	***1.086-	***1.491-
لوغازيتم الفرق بين الناتج المحلي لسورية- الشركاء	0.022	0.007	***0.134
اللغة الرسمية المشتركة	***2.198	***2.298	***1.594
الماضي الاستعماري المشترك	0.127-	0.180-	**0.268
الدين المشترك	***0.563	***0.683	***0.802
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	***0.751	***0.867	***0.905
تركيا	***1.732	***0.868	0.288-
الشركاء الأوربيين الرئيسيين (6 دول)	***2.743	***1.131	***1.410
الثابت	***3.944-	***3.637-	***2.810-
عدد المشاهدات	3,159	3,159	3,159

المعنوية الإحصائية: 01- -05،***،*-1.*.

المصدر: هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية، تطبيق أنموذج الجاذبية على الصادرات السورية.

أبرز نتائج الأنموذج:¹

- لعب كل من اللغة والدين دوراً إيجابياً ومعنوياً بالنسبة للصادرات السورية.
- الماضي الاستعماري المشترك لم يكن له دور معنوي في الصادرات الكلية وغير النفطية، بينما كان له أثره إيجابي ولكن محدود في الصادرات التحويلية.
- معامل الشركاء الرئيسيين في أوروبا كان معنوي وإيجابي.

3-2-2- تقدير الصادرات السورية باستخدام الأنموذج:

لتقدير الإمكانات المتاحة للصادرات السورية مع كل دول العالم خلال الفترة الزمنية 1995-2010، تم الاستناد إلى المحددات المدرجة أعلاه واحتساب الصادرات السورية الممكنة إلى كل دول العالم، ومقارنة القيم المقدرة من الأنموذج مع القيم الفعلية للصادرات لكل دولة للعامين 2009 و 2010، و باستخدام مؤشر نسبة الصادرات الفعلية إلى الممكنة من جهة، وحجم الفجوة بين الفعلي والممكن من جهة أخرى لتحديد أهم الدول التي تعتبر أسوأاً وأعدة للصادرات السورية ولم يتم الاستفادة منها بعد نتجت القيم المدرجة في الجدول التالي:

¹ هيئة تنمية وترويج الصادرات: ورشة عمل حول تنمية الصادرات السورية، قاعة رضا سعيد للمؤتمرات، جامعة دمشق، 2013.

الجدول (43) نسب تجارة سورية الخارجية الفعلية المحققة إلى النسب الممكنة وفق أنموذج الجاذبية

الأسواق الواعدة (غير المستغلة) للصادرات السورية			
الدولة	نسبة الفعلي إلى الممكن	الدولة	نسبة الفعلي إلى الممكن
الفلبين	0.01	تونس	0.48
تايلاند	0.09	أندونيسيا	0.52
كزخستان	0.22	فنلندا	0.61
النروج	0.24	استراليا	0.63
جنوب إفريقيا	0.25	عمان	0.65
إيرلندا	0.25	ماليزيا	0.71
باكستان	0.28	سويسرا	0.71
التشيك	0.29	هنغاريا	0.75
فنزويلا	0.32	السودان	0.75
مصر	0.36	تركيا	0.77
سلوفاكيا	0.40	السويد	0.78
النيجر	0.40	فرنسا	0.87
الدنمارك	0.40	الأردن	0.90
الصين	0.42	المغرب	0.92
أذربيجان	0.45	اسبانيا	0.93
إيران	0.47	قطر	0.52

المصدر: تحليل التجارة الخارجية في سورية، هيئة تنمية وترويج الصادرات، ص 24.

تقدم النتائج المدرجة أعلاه أداة لاستكشاف ممنهج للفرص في السوق العالمية، لكن هذه النتائج تبقى على المستوى الكلي، وتحتاج إلى دراسات تفصيلية على مدى التوافق التجاري مع الشركاء المقترحين والعوامل الإضافية غير الواردة في الأنموذج مثل العوامل السياسية واللوجستية، ويمكن في هذا الإطار الاستعانة بمؤشر التوافق التجاري لاستكشاف الدول التي تمتلك سورية معها إمكانيات تصدير غير مستغلة.

3-2-3- التوافق التجاري لسورية مع الدول المقترحة:

من أجل قياس التوافق التجاري لسورية مع الدول المقترحة يمكن الاستعانة بمؤشر التوافق التجاري، والذي يقيس درجة توافق الهيكل السلعي للصادرات السورية مع الهيكل السلعي لمستوردات البلد الشريك المقترح، وذلك من خلال العلاقة التالية:¹

¹ تحليل التجارة الخارجية في سورية، هيئة تنمية وترويج الصادرات، مرجع سبق ذكره ص 25.

$$CONSINE_{ij} = \frac{\sum_k X_{ik} M_{jk}}{\sqrt{(\sum_k X_{ik}^2) \cdot (\sum_k M_{jk}^2)}} \quad (8-3)$$

حيث أن:

X_{ik} : صادرات البلد i من السلعة k .

M_{jk} : واردات البلد j من السلعة k .

يأخذ المؤشر قيمة من 0 إلى 1 ، حيث تتدرج درجة التوافق من الـ 0 عدم التوافق التام إلى 1 حالة توافق تام، بحساب هذا المؤشر على التوافق الهيكلي السلعي لصادرات سورية مع الهيكل السلعي لواردات الشركاء المقترحين في الجدول السابق، فإن نتائج حساب المؤشر أشارت إلى توافق الهيكل السلعي للصادرات السورية مع الهيكل السلعي لمستوردات عدد من الدول المقترحة، و ذلك عندما يقترب المؤشر من قيمة الواحد الصحيح وهي باكستان-الأردن-المغرب-إسبانيا-تونس-إندونيسيا-فنلندا-الفلبين-جنوب إفريقيا-تايلاند-تركيا حيث اقترب المؤشر من الواحد كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (44) الأسواق الواعدة وغير المستغلة للصادرات السورية

الأسواق الواعدة (غير المستغلة) للصادرات السورية			
الدولة	نسبة الفعلي إلى الممكن	الدولة	نسبة الفعلي إلى الممكن
الفلبين	0.65	تونس	0.73
تايلاند	0.58	أندونيسيا	0.71
كزخستان	0.40	فنلندا	0.71
النروج	0.32	استراليا	0.51
جنوب إفريقيا	0.68	عمان	0.32
إيرلندا	0.55	ماليزيا	0.29
باكستان	0.91	سويسرا	0.34
التشيك	0.35	هنغاريا	0.33
فنزويلا	0.07	السودان	0.08
مصر	0.35	تركيا	0.75
سلوفاكيا	0.44	السويد	0.53
النيجر	0.48	فرنسا	0.59
الدنمارك	0.40	الأردن	0.82
الصين	0.44	المغرب	0.81
أذربيجان	0.07	إسبانيا	0.73
إيران	0.12	قطر	0.07

المصدر : تحليل التجارة الخارجية في سورية، هيئة تنمية وترويج الصادرات، ص 25.

3-3- رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري:

تشهد سورية منذ مطلع العقد الحالي مرحلة استثنائية بكل المقاييس، حيث أدت ظروف الحرب الدائرة منذ ما يزيد عن خمس سنوات إلى إلحاق أضرار كبيرة بكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما أثر على كافة عمليات الإنتاج، ناهيك عن غياب الاستقرار الأمني والمعيشي، وغياب استقرار الاقتصاد الكلي الذي كان أبرز مميزات الاقتصاد السوري. يتطلب بحثنا الحالي الاهتمام بالآثار والنتائج الاقتصادية لهذه المرحلة على تنافسية الاقتصاد السوري، فالواضح أن الاقتصاد السوري قد خسر معظم عناصر قوته التنافسية التي تم ذكرها في المبحث السابق، والتي كان من أبرزها استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، و حجم الأسواق المتاحة الداخلية والخارجية، و استقرار الأمن والصحة والتعليم الأساسي، بالإضافة إلى خسارة العملة الوطنية لجزء كبير من قيمتها، وارتفاع كبير في أسعار صرفها مقابل العملات الأجنبية، وخسارة كبيرة لاحتياجات القطع الأجنبي التي كانت تتمتع بها سورية، بالإضافة إلى دمار كبير في البنى التحتية والإنتاجية، وارتفاع كبير لمعدلات التضخم والبطالة، مما أدى إلى تحول هذه العناصر إلى عناصر سلبية تضاف إلى قائمة العناصر السلبية الأخرى المعيقة لتطوير تنافسية الاقتصاد السوري.

في ظل هذا الواقع يبدو الحديث عن إعادة بناء تنافسية الاقتصاد السوري للوهلة الأولى أمراً بعيد المنال، فالتنافسية تقوم على تجاوز موضوع المزايا النسبية المتمثلة بوفرة الموارد إلى المزايا التنافسية عبر تحسين الإنتاجية، ورفع إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج، في حين أن الاقتصاد السوري في الوقت الحالي يعاني شحاً حتى في الموارد التي كان يتمتع إلى وقت قريب بوفرته، إلا أن تجارب الدول التي مرت بظروف مشابهة للظروف السورية أثبتت أن إعادة دوران عجلة الاقتصاد بعد مثل هذه الظروف تشكل فرصة ملائمة للتأسيس لنظام اقتصادي جديد ينطلق من الظروف القائمة، ويقوم على أسس صحيحة، ويعمل على تجاوز معظم سلبياته من خلال إعادة هيكلة المؤسسات والبيئة الناعمة لعمله بصورة سليمة. بناءً على ماسبق تبدو أولويات المرحلة المقبلة فيما يتعلق بإعادة بناء وتعزيز تنافسية الاقتصاد السوري، و بالاعتماد على تحليل ماسة بورتر للتنافسية متمثلة بمراعاة العناصر التالية :

1. **على صعيد الاقتصاد الكلي وعوامل الإنتاج:** توسيع مصادر نمو الاقتصاد السوري لتشمل إلى جانب

المصادر الكمية مصادر نوعية، وذلك من خلال تأسيس قاعدة تكنولوجيا إنتاجية والعمل على تطويرها بما يراعي الاستفادة من الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، وصولاً إلى رفع الإنتاجية. وهنا لا بد من إيلاء القطاع الزراعي أولوية نظراً لكونه من أبرز الميزات النسبية للاقتصاد السوري في المرحلة الحالية، و العمل على دعم الصناعات التحويلية التي تعتمد على الموارد الزراعية المحلية كالصناعات النسيجية والغذائية من أجل تحويلها إلى قطاعات أساسية في عملية التصنيع لتحويل

المزايا النسبية للقطاع الزراعي إلى مزايا تنافسية تساعد على إعادة تدوير عجلة الإنتاج، و دعم عمليات التصدير كخطوة أولى لإعادة بناء القاعدة الصناعية الوطنية.

II. **على صعيد ظروف الطلب:** تصميم سياسة تصنيعية تأخذ بعين الاعتبار حاجات السوق المحلية في المرحلة المقبلة كمرحلة أولى، وتأخذ بعين الاعتبار الآفاق المتاحة في الأسواق الخارجية مستقبلاً كمرحلة ثانية، وتستهدف هذه السياسة إنتاج السلع التي يحتاجها السوق المحلي، والتي تقوم على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد السوري، وإمكانية العمل على رفع جودتها وتخفيض كلف إنتاجها في المراحل اللاحقة عبر توفير الحماية لها وتطويرها في السوق المحلية، مما سيساهم في تحويل مزاياها النسبية إلى تنافسية، و يمنحها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية لاحقاً، كالسلع الغذائية والنسيجية والأدوية ومواد الإنشاء و البناء.

III. **على صعيد الصناعات الداعمة:** في ضوء الأضرار الكبيرة التي لحقت بمنشآت القطاع الصناعي في هذه المرحلة سواء العامة منها أو الخاصة، تظهر ضرورة إيلاء الأهمية لمساعدة المنشآت الصناعية لتعود للإنتاج، ويتطلب هذا الأمر إجراء تقييم ومسح كامل للأضرار في القطاعين، وإعادة رسم خارطة المنشآت الصناعية في ضوء نتائج التقييم المذكور، وبالاستناد إلى الموارد المتاحة لإعادة التأهيل، والتركيز على تعميق تجربة المدن الصناعية في سورية، والتي أثبتت نجاحها في المرحلة السابقة، وذلك من خلال توفير الاحتياجات اللازمة لإعادة تشغيل الصناعات في المدن المتضررة، و تطوير هذه التجربة بإطلاق مناطق وقرى صناعية مع مراعاة عملية التشبيك الصناعي بين هذه المناطق والمدن الصناعية القائمة.

IV. **على صعيد استراتيجية المنشأة والبنية المؤسسية:** انطلاقاً من الدور المركزي والجوهري للمؤسسات الحكومية في المرحلة القادمة، و لاسيما المؤسسات المشرفة على الاقتصاد كهيئة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية و وزارة المالية وكل من وزارتي الصناعة والزراعة، تظهر ضرورة طرح برنامج لإعادة هيكلة المؤسسات لتلاءم متطلبات مرحلة إعادة الإعمار، وتحويل آليات صنع القرار في هذه المؤسسات من الآلية الهرمية الشديدة المركزية، إلى نموذج تفويض السلطات من أجل إعادة إطلاق العجلة الاقتصادية والإنتاجية في سورية.

كما تتطلب المرحلة المقبلة إطلاق برنامج تعاون بين القطاعين العام والخاص يتيح الاستفادة من الأصول المادية والطاقات البشرية المتوفرة لدى القطاع العام، والديناميكية الإدارية والتجارية والقدرات الاستثمارية لدى القطاع الخاص، وبما يؤدي إلى إعادة تدوير العجلة الإنتاجية للاقتصاد السوري، والاستفادة من الموارد المتاحة، و التأسيس لاستراتيجية تنافسية في المنشآت السورية.

خلاصة الفصل الثالث:

شهدت صادرات الصناعات التحويلية السورية خلال الفترة المدروسة و في إطار السياسة المعتمدة لتحرير التجارة الخارجية تطوراً ملحوظاً، فتطورت على الصعيد الإجمالي من حوالي 42 مليار ليرة سورية في عام 2000 إلى ما يزيد على 240 مليار ليرة سورية في عام 2010 وبمتوسط معدل نمو سنوي زاد على 80 % ، لكنها عادت لتتخفف مع بدايات الأزمة بما يزيد عن الـ 50% من قيمتها إلى 111 مليار ليرة سورية في عام 2012. السمة المميزة الثانية التي تم الخروج بها في ختام هذا الفصل كانت على صعيد تطور حصص القطاعين العام والخاص من هذه الزيادة، حيث حقق القطاع الخاص النسبة الأكبر، فنمت صادراته من 20 مليار إلى 174 مليار ليرة سورية في عام 2010، في حين كانت حصة القطاع العام أقل حيث نمت صادراته التحويلية من 21 مليار إلى 65 ملياراً في عام 2010، وهنا يظهر تبادل الأدوار بين القطاعين في مجال الصادرات التحويلية، فبعد أن كانت صادرات القطاع العام تزيد عن صادرات القطاع الخاص في عام 2000 قاربت صادرات القطاع الخاص ثلاثة أضعاف صادرات القطاع العام في العام 2010.

على صعيد تطور الصادرات التحويلية وفقاً لزمرة التصنيف الاقتصادي تظهر الصورة العامة تفاوت النمو بين مختلف أنواع الصادرات، ودخول القطاع العام مجال التصدير لبعض الأنواع التي لم يكن يصدرها في العام 2000 ولكن بنسب متواضعة، كما أظهرت البيانات الإحصائية الرسمية نمواً ملحوظاً لمختلف أنواع صادرات القطاع الخاص، والتي كان من أهمها المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس والمواد الكيميائية، بالإضافة إلى تطور ملحوظ فيما يتعلق بصادرات المطاط واللدائن والآلات والأجهزة الكهربائية ومنتجات المعادن.

في إطار تتبع تطورات الصادرات السورية في هذا الفصل أمكن الخروج بملاحظتين رئيسيتين تمثلتا بـ :

- استحوذ القطاع الخاص في ظل حركة التحرير التي شهدتها تجارة سورية الخارجية في السنوات الأخيرة على الحصة الأكبر من صادرات الصناعات التحويلية السورية، مما عكس قدرة القطاع الخاص على استغلال الفرص المتاحة لزيادة صادرات الصناعات التحويلية، و التي يعول عليها لتعزيز وضع ميزان التجارة السورية الخارجية في ظل تراجع صادرات النفط السوري وزيادة فاتورة المستوردات النفطية، و زيادة تدفق الواردات الناجم عن عملية تحرير التجارة، و إزالة القيود في وجهها من رسوم جمركية وعوائق غير جمركية في ظل التزامات الاتفاقيات التجارية الموقعة.
- الملاحظة الثانية هي أن أهم معيقات تطوير الصادرات الصناعية السورية، تمثلت بالتركز السلعي للصادرات السورية، و التركيز الجغرافي لوجهة هذه الصادرات، و ضعف تنافسية الاقتصاد السوري، مما يتطلب العمل لتجاوز هذه العقبات لتحقيق هدف زيادة الصادرات الصناعية السورية.

الفصل الرابع

دراسة حالة عملية لتطور صادرات الغزل و النسيج السوري
في إطار تحرير التجارة الخارجية

تمهيد:

أنتجت سياسات التصنيع والتجارة الخارجية المعتمدة في سورية على مر العقود السابقة، بالتكامل مع ظروف الاقتصاد السوري، قطاعاً صناعياً عمل في بيئة غير تنافسية تتمتع بحمايته تجارية عالية، حيث كان الهدف الرئيس للصناعات السورية يتمثل بتوجيه إنتاجها لإشباع الطلب الداخلي بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية تصدير فوائض الإنتاج، و تشكلت الصناعة السورية بموجب هذه السياسات بشكل رئيسي من قطاع عام يسيطر على منشآتها الرئيسية تصنيعاً وتجارةً، بالإضافة لقطاع خاص يقوم بدور ثانوي مكمل للقطاع العام. أما على صعيد الدور التنموي للتجارة الخارجية والتصدير فقد حلت في المرتبة الثانية بعد التصنيع، وذلك في إطار استراتيجية التصنيع لإشباع السوق المحلية، و تصدير ما يفيض عن حاجة الأسواق المحلية فقط، مما أنتج بيئة غير محفزة لتصدير منتجات الصناعات التحويلية، بدءاً من نوعية المنتجات ومواصفاتها، وانتهاءً بالمؤسسات والآليات المرافقة لعمليات التجارة الخارجية والتصدير.

في مطلع القرن الحالي و مع تحول توجهات و آليات العملية التنموية في الاقتصاد السوري للاعتماد على التجارة الخارجية لنقوم بدور محرك التنمية للاقتصاد السوري، تزايدت أهمية تحليل وتتبع تطور صادرات الصناعات التحويلية السورية بوصفها مؤشر هام على نجاح التوجهات التنموية الجديدة. بسبب تفرعات الصناعات التحويلية السورية وتنوعها فقد تم اختيار قطاع النسيج السوري لدراسته كحالة عملية من هذه الصناعات، و يبرر اختيار هذا القطاع بعراقه وقدم دوره في الاقتصاد السوري، وأهميته الاستراتيجية العائدة إلى وفرة مدخلاته من المواد الأولية، بالإضافة إلى وفرة اليد العاملة التي يحتاجها، و نسب مساهمته المرتفعة في أغلب المؤشرات الاقتصادية والإنتاجية السورية.

على الرغم من عراقه وريادة صناعة النسيج والألبسة السورية، فإنها لم تشذ عن التوصيف العام للصناعة التحويلية السورية، وذلك بشقيها العام والخاص، فقد كان الإنتاج موجهاً بالدرجة الأولى لإشباع احتياجات السوق المحلية، كما سيطر القطاع العام على معظم المنشآت الكبيرة، واحتكر غزل القطن وتصديره خاماً و غزولاً حتى وقت قريب، كما تم فرض الأسعار الإدارية فيما يتعلق بتجارة مخرجاته، فيما اكتفى القطاع الخاص بإقامة المنشآت المتوسطة والصغيرة ذات الصبغة العائلية، التي تُعنى بصناعة الملابس بالدرجة الأولى، وعمل على اقتناص الفرص التصديرية المتاحة وتحقيق المكاسب السريعة.

انطلاقاً من دور وأهمية الصناعات النسيجية كقطاع رائد في مجال الصناعات التحويلية السورية، فإن الفصل الأخير من الدراسة ركز القيام بتحليل إحصائي لتطور صادرات هذه الصناعة، و استكشاف إهم التحديات التي واجهتها صادرات هذه الصناعة، و إجراء تحليل قياسي للعلاقة بين تطورها وعملية تحرير التجارة الخارجية السورية خلال الفترة المدروسة، وإنشاء سلسلة زمنية لتطورها، ومن ثم اقتراح معالم استراتيجية مستقبلية لتطوير صناعة وصادرات هذه الصناعة.

المبحث الأول: تحديات صادرات الغزل و النسيج والألبسة السورية:

1-1- الصناعات النسيجية السورية في ظل الأزمة:

شكل قطاع النسيج السوري حتى العام 2011 ثاني أهم مصدر للدخل الوطني، حيث كان يساهم بـ 12 % من الناتج المحلي الصافي، و 63 % من إجمالي إنتاج قطاع الصناعات التحويلية، وعمل فيه مايزيد على 20% من اليد العاملة، كما ساهم في العام 2010 بـ 30 % من الصادرات السورية من دون النفط،¹ وذلك بعد أن بلغت قيمة إيرادات صادرات النسيج حوالي 55.5 مليار ليرة سورية، ثم انخفضت لحوالي 43 مليار ليرة سورية في العام 2011، أما في عام 2012 و في أعقاب الأزمة الحادة التي تشهدها سورية، وما رافقها من ظروف اقتصادية و إنتاجية بالغة الحرج فلم تزد عن المليار ليرة سورية².

كما أدت الحرب المتعددة الأطراف التي تدور رحاها على الأرض السورية منذ مايزيد على خمسة أعوام إلى خسائر كبيرة في صناعة النسيج السوري، فقد تضرر العدد الأكبر من المعامل و الورش بالدرجة الأولى، كما أدى تدهور الظروف الإنتاجية والأمنية، إلى ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج بالدرجة الثانية، يضاف إلى ذلك حرمان القطاع من مدخلاته الأساسية المتمثلة بشكل رئيسي بالقطن المحلوج، والعجز في عناصر الإنتاج الأخرى وفي مقدمتها العمالة ورؤوس الأموال. من جهة أخرى فقد حُرِم المنتج السوري من جزء كبير من أسواقه التقليدية المحلية بسبب الأوضاع الأمنية و صعوبات النقل، و من أسواق التصدير العربية والأوروبية بسبب العقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضت على سورية، بالرغم من أن هذه العقوبات لم تستهدف صناعة النسيج والألبسة بصورة مباشرة إلا أن استهدافها للنظام المالي والمصرفي السوري، وقطاعات أخرى ذات تأثير اقتصادي متشعب كالطاقة والنقل أدى إلى انعكاس آثارها السلبية على مختلف نواحي الإنتاج والتجارة الخارجية السورية، ومن ضمنها صناعة الغزل و النسيج والملابس .

يتسم تقدير الخسائر والأضرار المباشرة التي منيت بها صناعة النسيج والألبسة السورية في المرحلة الحالية بصعوبات كبيرة، وذلك نظراً لعدم توقف العمليات العسكرية من جهة، ولغياب الآليات والمؤسسات القادرة على إحصاء الخسائر والأضرار بدقة من جهة ثانية، ويمكن التمييز في تقدير الأضرار بين كل من القطاعين العام والخاص. فيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد اقتصرَت عمليات حصر الأضرار حتى الآن على التصريحات الصحفية والتقارير الجزئية المستندة بالدرجة الأولى إلى تقارير الأضرار التي تقدم بها مالكو هذه المنشآت إلى وزارة وغرف الصناعة السورية، دون التمكن من التدقيق في صحة هذه المعلومات.

في حلب التي تعتبر عاصمة النسيج السوري، والتي تركز فيها حتى بدأ الأزمة أكثر من 70% من صناعة النسيج السوري،³ أدت الحرب وفقاً لغرفة صناعة حلب لدمار صناعة النسيج فيها دماراً شبه كامل، حيث

¹ المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2014.

² خلاصة التجارة الخارجية للأعوام 2010، 2011، 2012، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2014.

³ الشهابي، فارس: واقع النسيج العالمي وتنافسية قطاع النسيج السوري: ورشة عمل، غرفة صناعة حلب، حلب 2010.

توقفت مصانع الأقمشة والملابس بمعظمها، كما وقع أغلبها ضحية لأعمال السرقة و التخريب، وأشارت مصادر حكومية في عام 2012 إلى تفكيك أكثر من 700 معمل في حلب وريفها وتهريبها إلى تركيا وبيعها هناك كخردة.¹ كما ذهب قسم من المعامل ضحية العمليات الحربية في المدينة و ريفها كمعمل الفرقان للخيوط النسيجية الذي تعرض لحريق قضى على كامل المعمل البالغة مساحته حوالي 8000 م²، ومعمل صباغ شرباتي وهو من أكبر معامل النسيج في منطقة اليرمون، حيث تعرض لحريق وأضرار بالغة بعد أن شهدت المنطقة معارك عنيفة بين قوات الجيش العربي السوري و المجموعات الإرهابية المسلحة، إضافة لمعمل العلبي تكس، والذي يعتبر من أكبر معامل النسيج في الشرق الأوسط، حيث قدرت خسائره بما يزيد عن 40 مليون دولار.

أما على صعيد القطاع العام، فيمكن التمييز بين مؤسستين هما المؤسسة العامة للمحالج وتسويق الأقطان، والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، على صعيد المؤسسة العامة للمحالج وتسويق الأقطان فقد أشارت مصادر المؤسسة، وفي ظل غياب للإحصائيات الدقيقة لعدم القدرة على الوصول إلى العديد من المناطق غير الآمنة، أن أضرارها فاقت الست وثلاثون مليار ليرة سورية مابين أضرار مباشرة وغير مباشرة، وصرح المدير العام للمؤسسة بأن محالج المؤسسة في شمال سورية قد تعرضت للتخريب والنهب والسرقة و الحرق، ومع نهاية عام 2013 خرجت جميع المحالج في محافظة حلب و البالغة 7 محالج من الخدمة، 6 منها خارج السيطرة بشكل كامل، ومحلج واحد هو محلج تشرين تمت إعادة السيطرة عليه، ولكن المجموعات المسلحة كانت قد قامت قبل الاتسحاب منه بتهديمه وسرقة كامل مخزونه من الأقطان المحبوبة و المحلوجة و البذور والآليات والمعدات و التجهيزات.²

على صعيد الكميات المستلمة من الأقطان المحبوبة لموسم 2013-2014 فقد بلغت مستويات منخفضة جداً مقارنة بتقديرات وزارة الزراعة لعام 2013، حيث تم استلام حوالي 40 ألف طن، في حين كانت تقديرات وزارة الزراعة بحدود 200 ألف طن، على الرغم من أن معدل إنتاج سورية المتوسط قبل الأزمة كان قد بلغ حوالي 600 ألف طن، ينتج منه 200 ألف طن قطن محلوج و كانت هذه الكمية تغطي احتياجات كل من القطاعين العام و الخاص بشكل كامل بإضافة إلى تصدير الفائض³، أما بالنسبة لعام 2013 فإن كميات الأقطان المحلوجة بلغت نحو 7 آلاف طن و 33 ألف طن في محافظة الحسكة، وقامت المؤسسة بتسليم المؤسسة العامة للصناعات النسيجية كامل إنتاجها من الأقطان المحلوجة في المنطقة الوسطى، حيث ما تزال محالج المنطقة الوسطى - محردة والفداء و العاصي والمعري- في إطار الخدمة وقد قامت بحلج كامل كميات الأقطان المسلمة إليها و التي بلغت أكثر من 23 ألف طن في موسم 2012-2013.

¹ صحيفة الثورة الحكومية، العدد الصادر في 19 أيلول 2012.

² موالدي، عبد القادر: مدير عام المؤسسة العامة للمحالج وتسويق الأقطان، لموقع سيريانديز الإلكتروني 2013.

³ المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مذكرة سياسات، دمشق.

انعكس الواقع السابق على المؤسسة العامة للصناعات النسيجية حيث انخفض إنتاجها بنسبة وصلت إلى 90%، وتوقفت أغلب شركاتها عن العمل كلياً أو جزئياً، بسبب نقص المواد الأولية بالإضافة إلى الاعتداءات التي طالت بعض هذه الشركات، كما يضاف إلى المشاكل السابقة، الغياب الطويل و القسري للعمال بسبب سكنهم في مناطق ساخنة، ومشاكل أخرى عديدة كتوقف الآلات، والضعف في تحصيل الديون، وحل التشابكات المالية، وانقطاع التيار الكهربائي بشكل كبير.

إضافةً لما سبق لا بد من الإشارة إلى ظاهرة بالغة الخطورة شهدتها قطاع النسيج والألبسة الجاهزة، وتمثلت بهجرة المستثمرين والمصنعين السوريين باتجاه الدول العربية وإعادة إطلاق صناعاتهم فيها من خلال إقامة مصانع و ورش لدى هذه الدول، وهنا يظهر أثر سلبي آخر للأزمة التي تشهدها سورية ولكنه أكثر ديمومة على صناعات النسيج والألبسة يتمثل في نزوحها إلى خارج البلد، فقد أشارت تقارير صحفية إلى إقامة ما يزيد على 130 معمل نسيج سوري في مصر خلال العامين الماضيين، ما يشكل خطراً كبيراً على صناعة النسيج السوري في حال عدم القدرة على إعادة اجتذاب هؤلاء المصنعين إلى العملية الإنتاجية مستقبلاً.

في إطار آخر مستقل عن الأزمة التي تعصف بسورية منذ مايزيد على الخمسة أعوام، فقد تعرضت صناعة النسيج والملابس السورية لعدد من التحديات في إطار السعي لتحرير تجارة سورية الخارجية و بصورة متزايدة منذ العام 2005، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى داخلية وخارجية، فقد شكل قرار تحرير التجارة الخارجية بحد ذاته ملجأً لصناع السياسات الاقتصادية السورية للتجاوب مع التحديات و المتغيرات المحلية والدولية، فعلى الصعيد المحلي برز تجذر و تفاقم مشاكل القطاع العام نتيجة العجز المتكرر عن حلها في ظل التردد وعدم تبني خطة واضحة وجريئة تقدم الحلول الجذرية لواقع هذا القطاع، بسبب الاعتبار الكبير للاستقرار الاجتماعي الذي يوفره هذا القطاع في سورية، و الخوف من منعكسات خطط الإصلاح في حال اتخاذها عليه، حيث شكل هذا القطاع دعامة رئيسية للاستقرار الاجتماعي من خلال العمل على خلق التوازن في العرض من متطلبات السوق المحلية الرئيسية من جهة، وتوفيره ملجأً للعمالة السورية من خلال استمراره في تبني سياسة التوظيف الاجتماعية المعتمدة منذ عقود، إضافة لعوائده التي مكنت الحكومة من الاستمرار في سياسات الدعم التي تعتمد عليها من جهة أخرى¹، إضافة إلى قضايا الفساد والانتفاع لبعض الشرائح من استمرار هذا القطاع على وضعه.

على الصعيد الخارجي فإن سياسة تحرير التجارة الخارجية فتحت للاقتصاد السوري على حجم أكبر من التحديات، وجعلته عرضة لتذبذبات أكبر وخضات أقوى من تلك الناجمة عن تقلبات السوق الداخلية، حيث أنه في مقابل الفرص المتولدة للتصدير، فقد ولد تحرير التجارة الخارجية أيضاً ضغوط تنافسية كبيرة ناجمة عن الانفتاح على الأسواق الإقليمية و الدولية، وفتح الأسواق المحلية أمام المنتجين الإقليميين والدوليين

¹ التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025)، مرجع سبق ذكره، ص 314.

الأكفاء والمتمرسين، مما أدى إلى عدم انحصار المنافسة و الضغوط في إطار الأسواق التقليدية للصادرات السورية ليصل إلى السوق المحلية، حيث تجاوز التهديد موضوع الصادرات ليصل للصناعة في عقر دارها. بالرغم من دلالة البيانات الإحصائية على انتعاش ملحوظ لصادرات النسيج والألبسة السورية بين العامين 2004 و 2008 من خلال الاستفادة من عدد من الفرص المتاحة من اعتماد سياسات التحرير وإزالة القيود أمام الصادرات، إلا أن أزمة النظام المالي العالمي وأثارها على حجم الطلب العالمي على منتجات الدول النامية ومن بينها النسيج والملابس بدأت تلقي بظلالها منذ العام 2009، الأمر الذي أمكن ملاحظته على تطور الصادرات السورية عامة، وعلى صادرات النسيج والألبسة بصورة خاصة، وإن بدأت بوادر التعافي بالظهور في عام 2010 إلا أن انتكاسة ما أطلق عليه الربيع العربي أجهضت هذا التعافي بالنسبة لسورية، وأدت بالصناعة السورية إلى واقع خطير لم تشهده من قبل، مما يطرح تحديات كبيرة في وجه عودة هذه الصناعة إلى دائرة الإنتاج والمنافسة حال تجاوز هذه الأزمة الخطيرة، فيما يلي أبرز التحديات التجارية التي تواجهها صادرات النسيج والألبسة السورية خارجياً وداخلياً.

1-2- التحديات الخارجية:

على صعيد التحديات الخارجية فإن تحرير التجارة الخارجية وضع صناعة الغزل و النسيج السوري في إطار المشهد التنافسي العالمي خارج حدود الحماية التجارية التي تمتعت بها هذه الصناعة لعقود عديدة من الزمن داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد السوري، حيث يسود المشهد العالمي لصناعة وتجارة النسيج والألبسة منذ العام 2005 مشهد تنافسي حاد فيما يتعلق بصادرات هذه الصناعة، فمع انتهاء اتفاقية الألياف المتعددة (Multi Fiber Agreement) بداية عام 2005 انتهت الحصص التي كانت تفرضها الاتفاقية المذكورة على الصادرات الآسيوية من النسيج و الملابس، مما ترك أثر كبير على صناعة وصادرات النسيج و الملابس على المستوى العالمي، حيث كانت هذه الاتفاقية تعيق صادرات النسيج من المنتجين الأكثر كفاءة في شرق آسيا إلى أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي كان يوفر الحماية لصغار المصدرين حول العالم كالمصدرين السوريين، كما أن انتهاء العمل بالاتفاقية سمح للمصدرين الأقل أجراً في الصين والهند و الذين يملكون قدرات كبيرة لإنتاج القطن، وصناعات نسيجية كبيرة تضم آلاف شركات الملابس الموجهة نحو التصدير، بالإضافة إلى الكثير من كبار مصدري الملابس المعتمدين على القطن في جنوب وجنوب شرق آسيا، و مصدري الألياف الصناعية في كوريا و تاوان بالدخول إلى الأسواق النشيطة للاتحاد الأوروبي وأميركا.¹ في ظل هذا الواقع الجديد أصبح السبيل الوحيد للمنتجين الصغار الذين يسعون للحصول على فرصة للتصدير كالمصدرين السوريين يتركز في تحسين منتجهم كثيراً لمنافسة المنتجين في آسيا.

¹Trade and Development Report, 2012"Policies for Inclusive and Balanced Growth"2012.UNCTAD.United Nations.

بالمشهد العام فإن السوق الدولية لتجارة النسيج و الملابس تضم في المرحلة الحالية ضمن منطقتنا قطبان هما آسيا و أوروبا، حيث يصل التبادل ضمن آسيا إلى 22 % من صناعة النسيج و 11.3 % من صناعة الملابس العالمية، في حين أن التبادل ضمن أوروبا يصل إلى 29 % من صادرات النسيج و الملابس العالمية، أما على صعيد التبادل الدولي فيظهر الاعتماد المتزايد لأوروبا و أمريكا وكذلك لبقية العالم على المنتجين الآسيويين، وهنا تبرز كل من الصين والهند وباكستان كأبرز مصنعي ومصدري النسيج والملابس عالمياً، حيث عززت الصين وضعها القيادي بشكل كبير فوصلت فعلياً إلى نسبة تقارب 30 % من سوق النسيج العالمي و 40 % من صناعة الملابس.¹ أما على صعيد الواردات فتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى كأهم المستوردين بحصة 10.3 %، تليها الصين 9.7 % ثم ألمانيا 5.9 % وهونغ كونغ بنفس النسبة، و إيطاليا في المرتبة الخامسة بين مستوردي المنتجات النسيجية في العالم بحصة 4.7 %.

على صعيد واردات الملابس ما تزال الاقتصاديات الكبرى الأقدر على امتصاص التدفقات التجارية و بالتالي استهلاك منتجات الملابس الجاهزة، وهنا أيضاً تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الأولى بحصة مقدارها 25 % تليها ألمانيا 8.8 % وبريطانيا 7.5 % واليابان 7.1 % وفرنسا 6.3 %.²

في إطار هذا المشهد التنافسي الحاد لسوق النسيج والملابس الدولي و خطوات الانفتاح على المنافسة الدولية التي اتخذها الاقتصاد السوري تدريجياً منذ العام 2005، يمكن تصنيف عدد من التحديات الخارجية التي واجهتها منتجات النسيج والألبسة السورية وتمثلت بـ:

- عولمة السوق والتي شكلت التحدي الخارجي الأبرز لمنتجات النسيج والألبسة السورية، حيث أدى إلغاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة إلى تعريض المنتجات السورية لمنافسة المنتجات الآسيوية الأكثر قدرة على المنافسة في أحد أهم أسواقها التقليدية في الاتحاد الأوروبي.
- التحدي الثاني الذي واجهته تجارة النسيج والألبسة السورية تمثل بمنافسة المنتجات الأجنبية من حيث الجودة والمواصفات، حيث نجم عن تحرير الأسواق تغير كامل للظروف المحيطة بالصناعة السورية التي نمت في بيئة محمية بالكامل، في ظل سياسات اقتصادية لم تهتم بالاحتياجات الحيوية وتوفير البيئة اللازمة لتطوير الصناعات ومنتجاتها بما يلاءم تطور أذواق المستهلكين واحتياجات الأسواق.
- على صعيد السوق الدولية فإن الضغوط التنافسية أدت إلى نمط تقسيم جديد للعمل الدولي، حيث عمدت الشركات متعددة الجنسية وتجار التجزئة العالميين إلى الحفاظ على الحلقة الأولى من السلسلة التكنولوجية الأولى المتمثلة بالتصميم، والحلقة الأخيرة المتمثلة بالتجميع و التسويق، أما باقي الحلقات فتدار فيما بينهم، منتجين بذلك المنتجات النهائية أو مكوناتها في دول أخرى بما فيها الدول النامية،

¹Peridy,Nicolas.2005.The Trade Effects of the Euro-Mediterranean Partnership:What Are the Lessons for ASEAN countries?Journal of Asian Economics 16:pp 25-39.

² World Textile and Apparel Trade and Production Trends: USA and EU (Mindbranch, 2010), pp 110.

وفي إطار هذا التقسيم فإن بعضهم يبحث عن الكلف المتدنية والجودة المرتفعة والأحجام الكبيرة من الإنتاج، في حين يفضل آخرون المرونة و الجودة العالية والأحجام الصغيرة،¹ والفئة الثانية هي الأنسب بالنسبة لمواصفات الصناعة السورية، مما يفرض على الصناعة السورية تحدي إيجاد موقع مناسب لها في هذه السلسلة الإنتاجية والتجارية العالمية.

في إطار ما سبق يمكن تصنيف أبرز المنافسين لصناعة وصادرات النسيج والملابس السورية بـ :

■ الدول العربية التي حققت الانفتاح الاقتصادي قبل سورية وقامت بخطوات إيجابية لتحسين تنافسيتها مثل تونس والمغرب ومصر، يضاف إليها منافسة الدول الأخرى نتيجة تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة كمثال تركيا.²

■ الدول الآسيوية و دول أوروبا الشرقية التي تمارس منافسة كبيرة من خلال بنيتها الإنتاجية المتقدمة، وتوظيف قوة عمل ماهرة، و تقوم بضخ استثمارات كبيرة في خطوط الإنتاج الحديثة التي تعمل على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أكبر و جودة أعلى بتكلفة أقل.³

■ الدول ذات العمالة الرخيصة مثل الصين والهند و باكستان وبنغلادش، وتتركز منافسة هذه الدول بالدرجة الأولى بالملابس القطنية، والتي تعتبر منتجات سورية أساسية وذات سمعة دولية وقدرة تنافسية جيدة، والتي يمكنها الدخول بقوة إلى أسواق العالم، حيث تمارس هذه الدول أيضاً منافسة على دول مثل سورية التي لديها عمالة رخيصة وصادرات صناعية محدودة الجودة.

بالمحصلة حققت صناعة النسيج السورية في السنوات الأخيرة ونتيجة لخطوات تحرير التجارة التي تم اعتمادها بعض المكاسب إلا أنها واجهت أيضاً عدد من التحديات والمخاطر الخارجية، و التي تجاوز تهديدها للصادرات ليصل إلى صناعة النسيج والألبسة السورية في مهدها، ويمكن ملاحظة تبعات هذه التحديات من خلال إخفاق بعض شركات النسيج والألبسة الخاصة في أعمالها، حيث تحول العديد من المصنعين إلى الاستيراد، أو للاستثمار في بلدان أخرى تقدم بيئة أعمال أفضل من تلك الموجودة في سورية،⁴ وهذه دلالة على مخاطر كبيرة تهدد هذه الصناعة، وأصبحت هذه المخاطر التي تحيط بصناعة النسيج أكثر وضوحاً في فترة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية وتراجع حجم الطلب العالمي اعتباراً من عام 2008، كما ازدادت أخيراً بشكل حاد في ظل ظروف الأزمة الحادة التي تشهدها البلاد منذ ما يزيد على خمس سنوات وما خلفته من ظروف إنتاجية وتسويقية بالغة التعقيد.

¹ Trade and Development Report, 2012 "Policies for Inclusive and Balanced Growth" 2012. UNCTAD. United Nations.

² Dennis , Allen. 2006. The Impact of Regional Trade Facilitation in the Middle East and North Africa Region. World Bank Policy Research Working Paper (February). Washington: World Bank. pp38.

³ UNIDO(2002) Industrial Development Report 2002/2003: Competing through Innovation and Learning, UNIDO, Viena, pp17.

⁴ تقييم سياسات التجارة الخارجية السورية، الإسكوا، مذكرة غير منشورة، دمشق 2008، ص12.

1-3- التحديات الداخلية:

بالإضافة إلى التحديات الخارجية السابقة التي واجهتها صادرات النسيج والألبسة السورية نتيجة تحرير التجارة الخارجية، يوجد على الصعيد الداخلي أيضاً عدد من التحديات التي يمكن عرض أبرزها كما يلي:

➤ من أبرز التحديات البارزة على الصعيد الداخلي الوضع الأمني المستجد في المرحلة الحالية، وما نجم عنه من صعوبات إنتاجية كبيرة على صعيد توفر رؤوس الأموال و العمالة و المواد الأولية و موارد الطاقة، وصعوبات لوجستية كالنقل وغيرها، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج القطن.

➤ افترقت صناعات النسيج والألبسة السورية في المرحلة السابقة إلى وجود مؤسسات الدعم الضرورية لتعزيز تنافسيتها، حيث توفر مثل هذه المؤسسات في الدول الأخرى الدعم لهذه الصناعة كي تعمل على تحسين تنافسيتها، غير أنها غير موجودة بشكل كفو في سورية على الرغم من تواجد بعضها كهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، ومركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، ومراكز التدريب المهني، والمعاهد المتوسطة للصناعات النسيجية في دمشق وحلب وأقسام الصناعات النسيجية في كليات الهندسة الميكانيكية في دمشق وحمص و حلب، إلا أن هذه المؤسسات تتبع للقطاع العام وعملت باستمرار ضمن الأنظمة و القواعد الحكومية البيروقراطية، مما حال دون ربط مخرجاتها باحتياجات السوق، و تحقيق الاستفادة المثلى منها.¹

➤ افترقت صناعة النسيج والألبسة السورية على طول الفترة الماضية لمصادر التمويل، الأمر الذي جعل هذه الصناعة معتمدة بشكل كامل على مصادرها الخاصة لتمويل عملياتها، ونجم عن ذلك مستوى غير ملائم من رؤوس الأموال المخصصة لبدء الأعمال و تطوير القائم منها مما أثر بشكل سلبي على تطورها و تنافسيتها.²

➤ تحتاج عملية بناء التنافسية الصناعية إلى تكثيف وتفعيل الجهود المبذولة لاستيعاب وتكييف وتحسين التقانة المستوردة،³ وهنا تفنقر سورية لبيئة البحث و التطوير الضرورية لهذه التقانة، فعمليات الابتكار و البحث والتطوير في المجال الصناعي لدى القطاع العام ضعيفة جداً، كذلك وضع القطاع الخاص الذي يغلب على شركاته صفة الطابع العائلي و صغر الحجم، و تعمل هذه الشركات في نشاطات ذات كثافة عمالية عالية، و تنتظر إلى عمليات البحث والتطوير كتكاليف إضافية تعجز عن تحملها.⁴

¹ برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية-البرنامج التنفيذي- وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة التنمية الإيطالية، دمشق، كانون الأول 2007، ص 16-17.

² مصرف الاستثمار الأوروبي EIB، مرفق الشراكة و الاستثمار، صندوق المساعدة الفنية FEMIP، ((خيارات جديدة لتمويل الاستثمار الخاص في سورية، دراسة جدوى المرحلة الأولى (SY\2005101\TA2005\S44-041720) التقرير النهائي، آذار 2006))، ص 9.

³ Mac Gravie, Megan. 2006. Do Firms Learn from International Trade? Review of Economic Statistics 88 no. 1: 64-60.

⁴ صقر، أديب علي: صادرات الغزل والنسيج في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1997. و ناصر، أكرم و الأخرس، صفوان و بربر، بشير: البحث والتطوير التقاني و الابتكار في المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة: الواقع ومتطلبات تطويره، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني، دمشق 24-26 أيار 2006.

➤ أخيراً فإن الصناعة السورية تواجه تحدياً يتعلق بالموارد البشرية، فالتصنيع الحديث يتطلب وجود مجموعة جديدة ومتخصصة من المهارات الفنية و الإدارية، وأنماط جديدة من التنظيم وتعدد المهارات لدى القوة العاملة، وعلى الرغم من التاريخ العريق في ريادة الأعمال الذي تتسم بها الصناعة السورية، إلا أنها ما تزال تعاني من انتشار الأمية بين صفوف العمال، والضعف في الارتباط بين نظام التعليم و احتياجات الصناعة، و ما تزال نظرة الصناعي السوري للتدريب على أنها عملية مكلفة أكثر منها استثماراً جيداً. و على صعيد شركات النسيج العامة فإن التدريب يتم بصورة غير منظمة و محدودة الانتشار، و لا تتجاوز نسبة العاملين في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية الذين يحملون شهادة جامعية 3% فقط¹، وقد انعكس هذا الواقع على مستوى الإنتاجية في الصناعة السورية التي بلغت تقريباً ثلث إنتاجية الأردن وحوالي خمس إنتاجية لبنان و عمان و السعودية، يضاف إلى ذلك تدني الأجور فأجور العاملين في الصناعة السورية هي بين النسب الأقل في المنطقة.² ويمكن رد ذلك إلى عدد من العوامل أهمها التقانة القديمة، وضعف القدرات الفنية، وعدم كفاءة توظيف المصانع، و عدم كفاية التدريب وضعف مهارات التسويق والإدارة في العديد من الشركات لاسيما في القطاع العام. يضاف إلى ذلك أن الأجور المتدنية تعيق الإنتاجية، و تؤدي إلى انتقال العاملين المهرة و المدراء والفنيون من أصحاب الخبرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فتخسر بذلك شركات القطاع العام مواردها البشرية المؤهلة الأمر الذي يزيد من العدد النسبي للعمال غير المهرة فيها.³

بذلك فإن صناعة النسيج والألبسة السورية، وإن امتلكت الكثير من الميزات الكامنة فإنها لم تستفد منها و ما يزال أداؤها ضعيفاً، فالقطاع الخاص لديه الكثير من المعوقات بسبب السياسات المعتمدة التي فرضت كلفاً كبيرة على النمو و العمل، والقطاع العام يعاني من ضعف الفاعلية، الأمر الذي أدى إلى عدم استفادة الصناعة السورية من التدفقات العالمية لرأس المال و التكنولوجيا، و قد شكل الانفتاح على الأسواق العالمية من خلال مختلف الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية فرصة للنمو و تحدياً كبيراً لمستقبل هذه الصناعة وتنافسيتها معاً، أضيف إلى ذلك الأزمة الحادة التي يشهدها الوطن على مختلف الأصعدة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، مما يظهر حاجة ملحة لوضع استراتيجية صناعية وتجارية متماسكة و شاملة تنهض بواقع هذا القطاع، وتلحظ المتغيرات الكبيرة التي تواجهها هذه الصناعة على الصعيدين المحلي والخارجي.

¹ عبدالنور، خالد و عريش، زياد: مركات وعناصر السياسة الصناعية في سورية، مرجع سبق ذكره ص 18.

² Assessment of Trade Policy Trends and Implications for the Economic Performance of The Escwa Region, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) United Nations, New York 2009. pp47.

³ اللحام، فؤاد: الصناعة السورية في ضوء اتفاقيات الشراكة و تحرير التبادل التجاري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، دمشق، 2011/01/25 حتى 2011/06/28.

المبحث الثاني: تحليل إحصائي لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري 1999-2012:

في ظل توجهات تحرير التجارة الخارجية شهدت صناعة وتجارة النسيج والألبسة السورية تحولات وتطورات ملحوظة شملت كل من حجم وتركيبية المنتجات والصادرات، و شهدت هذه الصادرات تطورات كبيرة في ظل تبدل سياسات التجارة الخارجية وتوجهاتها، الأمر الذي يمكن تناوله عبر ثلاثة عناوين فرعية، وذلك من خلال رصد تطور الصادرات وفقاً للنوع والشركاء التجاريين والقطاع المصدر.

2-1- تطور صادرات النسيج والألبسة السورية حسب النوع:

الجدول (45) تطور قيم الصادرات النسيجية السورية حسب نوع المنتج بين عامي 1999-2012 بآلاف الليرات السورية

العالم/ الصادرات	قطن خام	خيوط وألياف وأنسجة مختلفة	أقمشة مصنرة وتوابعها	ألبسة متنوعة وتوابعها
1999	-----	2288339	-----	533484
2000	-----	13160748	-----	1648153
2001	-----	8329522	-----	5434962
2002	-----	12105784	-----	7357660
2003	-----	12497818	-----	4608981
2004	12468311	3583051	868786	5332593
2005	13555872	4723461	601309	7258237
2006	17237678	23324338	2907958	43436323
2007	15376257	30494076	2375353	50693006
2008	34453793	33742627	1183194	30029134
2009	11508524	25038113	1034473	26993889
2010	17067778	18267021	11788117	8324719
2011	7541504	15327475	593438	19438105
2012	333440	634747	-----	175332

مصدر البيانات: إحصاءات و خلاصة التجارة السورية للأعوام المدروسة، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

تظهر بيانات الجدول السابق تطوراً على الصعيد الإجمالي لقيم صادرات النسيج والألبسة السورية بلغ حده الأعلى في عام 2008، حيث نمت قيمة هذه الصادرات من 22 مليار ليرة سورية في عام 2004 إلى 99 مليار ليرة في عام 2008. وفق أسعار الصرف السائدة آنذاك فإن قيمة هذه الصادرات قاربت الملياري دولار أميركي، وهذا رقم مهم وفق مقاييس وحجم الاقتصاد السوري، على الرغم من وجود شكوك فعلية بأن قيمة صادرات الغزل والنسيج قد فاقت ذلك، ولكن يصعب إثبات هذه الشكوك ويبقى الالتزام بالأرقام الرسمية

الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، و ترد الشكوك المذكورة إلى تهرب القطاع الخاص من الإفصاح عن أرقام إنتاجه وصادراته الدقيقة للتهرب من الضرائب.

بدءاً من العام 2009 شهدت صادرات النسيج والألبسة تراجعاً ملحوظاً حتى العام 2011 فتراجعت بنسبة 35 % في عام 2009 وبنسبة 44 % في عام 2011 مقارنة بعام الذروة 2008، ومن ثم شهدت تراجع حاد في عام 2012 في ظل ظروف الأزمة التي تمر بها سورية، وبلغت قيمة 1143 مليون ليرة سورية فقط،¹ يمكن رد هذا التراجع إلى عدد من العوامل الخارجية والداخلية حيث تمثلت أبرز العوامل الخارجية في تراجع الطلب العالمي الناجم عن الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008، وإلى المنافسة التي تعرضت لها صناعة النسيج والملابس في ضوء اتفاقيات التجارة الموقعة مع تركيا بالدرجة الأولى ومع الدول العربية بالدرجة الثانية، وعلى صعيد العوامل الداخلية فقد تأثر إنتاج القطن السوري بالعوامل المناخية وسنوات الجفاف مما أثر بشكل واضح على إنتاج القطن الأمر الذي يمكن توضيحه من تراجع صادرات القطن من 344578 مليون ليرة في عام 2008 إلى 7541 مليون ليرة في عام 2010 و 333 مليون ليرة فقط في عام 2012. على صعيد صادرات الألبسة التي تتبع أهميتها من كونها تمثل الصادرات الأعلى في سلسلة القيمة، وذات القيمة المضافة المرتفعة الناجمة عن التصنيع حتى مرحلة الاستهلاك النهائي، فيمكن ملاحظة تطور كبير أيضاً حيث نمت هذه الصادرات من 5332 عام 2004 إلى 50693 مليون ليرة سورية في عام 2007، وبإجمالي نسبة نمو قاربت الـ 90 %، ثم بدأت الانخفاض التدريجي بدءاً من العام 2008 وحتى العام 2011 حيث بلغت قيمتها 593 مليون ليرة سورية فقط، ولم تكن لها قيمة ملحوظة في العام 2012، وهنا يمكن ملاحظة انخفاض قيمة هذا النوع من الصادرات بشكل سبق انخفاض باقي أنواع الصادرات الأخرى، وذلك عائد إلى دخول الاتفاقية التجارية مع تركيا حيز التطبيق في العام 2007، وما تركته من أثر سلبي على هذا النوع من الصناعة، حيث أدت ضغوط منافسة المنتجات التركية التي تميزت بجداثة التصميم وانخفاض التكاليف إلى إخراج عدد من صانعي الألبسة من دائرة الإنتاج في ظل غياب التخطيط والدعم لهم من قبل الدولة، مما يفسر انخفاض صادرات الألبسة اعتباراً من عام 2007.

بالمحصلة شهدت قيم صادرات النسيج والألبسة السورية انتعاشاً وتطوراً ملحوظاً مترافقاً مع اعتماد سياسة تحرير التجارة الخارجية منذ العام 2005 وحتى العام 2008 الذي شكل عام الذروة لهذه الصادرات، ثم بدأت تشهد تراجعاً خلال الأعوام الممتدة حتى العام 2012، وإن كان متوقعاً أن تشهد هذه الصادرات عودة للتحسن مع تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن الطلب العالمي عليها، إلا أن ظروف الأزمة التي بدأت تشهدها سورية منذ العام المذكور حالت دون ذلك، ولا تقتصر أسباب تراجع الصادرات السورية على ظروف الطلب العالمي وإنما كان هناك عدد من الأسباب الداخلية التي يمكن تلخيص أبرزها في الظروف المناخية، وأثرها على إنتاج

¹ حسب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات المدرجة في الجدول (46).

القطن السوري من جهة، والصعوبات الإنتاجية والتسويقية التي تعاني منها صناعة النسيج والألبسة السورية من جهة أخرى، حيث أن اعتماد سياسة تحرير التجارة الخارجية لم يوفر بيئة إيجابية بالكامل من أجل زيادة الصادرات، وإنما ترافق مع ضغوط تنافسية و إنتاجية كبيرة لاسيما في مراحله الأولى، الأمر الذي كان يتطلب العمل على تطويرها وتفادي آثارها السلبية عبر تبني الاستراتيجيه والآليات المناسبة لذلك.

2-2- تطور صادرات النسيج حسب الشركاء التجاريين:

استقبلت الدول العربية خلال الفترة المدروسة النسبة الأكبر من صادرات الغزل والنسيج السوري، وقد نمت حصة الدول العربية من هذه الصادرات بشكل ملحوظ منذ العام 2005 حتى تجاوزت الـ 50 % وسطياً حتى العام 2010 بعد أن كانت تشكل 28% في العام 2005.¹ ويمكن رد هذه الزيادة إلى عاملين رئيسيين تمثل الأول بدخول منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ في العام 2005 ، أما العامل الثاني فتمثل بتوقف العمل باتفاقية الألياف المتعددة التي كانت تؤمن للصادرات السورية سوقاً شبه مضمونة في دول الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تشكل حتى تاريخ إلغاء الاتفاقية المستقبل الأول لصادرات الغزل والنسيج السوريين، وذلك بسبب الحصص التي كانت تمنحها للصادرات السورية بعيداً عن منافسة المصنعين الآسيويين، مما ساهم في تحول وجهة جزء من الصادرات السورية من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية. بصورة رئيسية شكلت كل من السعودية ومصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة والأردن أبرز المستوردين لمنتجات النسيج والألبسة السورية، وتركزت معظم الصادرات السورية إلى ليبيا والسعودية والعراق وموريتانيا والجزائر في منتجات الألبسة الجاهزة والخیوط، بينما تركزت الصادرات إلى مصر في الخیوط القطنية فقط. أما فيما يتعلق بالميزان التجاري للنسيج ما بين سورية والدول العربية فقد حافظ على رصيد إيجابي حيث بلغ فائض الميزان 991 مليون دولار أمريكي في عام 2006 و 1046 مليون دولار أمريكي في عام 2007 لصالح سورية²، قبل أن يتراجع في الأعوام اللاحقة لكن دون أن يتحول إلى رصيد سلبي. أما في المرتبة الثانية لمستوردي النسيج والألبسة السورية، فحلت دول الاتحاد الأوروبي بحصة مقدارها 22%، بينما أصبحت الدول الآسيوية جزءاً من سوق الصادرات السورية بحصة مقدارها 13% اعتباراً من العام 2006 و بلغت 22% في عام 2007، و 30 % في عام 2010.³

¹الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، الملخصات التنفيذية لدراسات الحالة الوطنية: مصر،الأردن،سورية، تونس.حالة سورية، فؤادالحام2010 , ص 27.

²التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012 ،إحصائيات التقرير.

³تقرير تمكين التجارة العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2012، الجداول الإحصائية.

2-3- تطور صادرات النسيج حسب القطاع المصدر:

يتيح تتبع تطور الصادرات حسب القطاع المصدر إدراك أهمية الأدوار التي قام بها كل من القطاعين العام والخاص في تطور الصادرات، وتوجهات وديناميكية كل قطاع في الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية:

الجدول (46) تطور صادرات النسيج و الألبسة السورية 1999-2012 بآلاف الأطنان وملايين الليرات السورية

العام	الوصف	قيم وكميات صادرات النسيج والألبسة السورية حسب القطاع المصدر					
		قطاع عام		قطاع خاص		مجموع	
		قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية
1999	نسيج	243754	15684	2044585	58622	2288339	74306
	ألبسة	545	158	532939	6229	533484	6387
2000	نسيج	4471069	65840	8689679	59544	13160748	125384
	ألبسة	1194	45	1646959	6179	1648153	6224
2001	نسيج	3258116	45593	5071406	35867	8329522	81460
	ألبسة	11548	50	5423414	25495	5434962	25545
2002	نسيج	3321459	45039	8784325	54230	12105784	99269
	ألبسة	31509	122	7326151	29176	7357660	29298
2003	نسيج	6276355	75764	6221463	63988	12497818	139752
	ألبسة	607	5	4608374	33744	4608981	33749
2004	نسيج	3878148	38680	6607856	78855	10486004	117535
	ألبسة	1788	16	4026201	35715	4027989	35731
2005	نسيج	3257679	51621	8752009	112406	12009688	164027
	ألبسة	11506	37	5617061	48486	5628567	48523
2006	نسيج	1433835	34022	9178572	122188	10612407	156210
	ألبسة	15812	1112	381313	2659	397125	3771
2007	نسيج	9739053	58700	46233882	401063	55972935	459762
	ألبسة	208192	1217	38392001	375079	38600193	376296
2008	نسيج	1905190	13239	70311179	523813	72216369	537052
	ألبسة	27591	71	23136167	114141	23163758	114212
2009	نسيج	1966791	14256	35436613	238735	37403404	252990
	ألبسة	1238	6	22065031	78651	22066269	78658
2010	نسيج	8802182	71424	22722397	170264	31524579	241688
	ألبسة	81	000	16180604	63597	16180685	63598
2011	نسيج	4685607	25680	21520553	172714	26206161	198394
	ألبسة	—	—	14571225	60430	14571225	60430
2012	نسيج	2066143	12751	14700926	112395	16767069	125145
	ألبسة	2638	8	10623632	45916	10626271	45924

مصدر البيانات، إحصاءات التجارة الخارجية للأعوام المذكورة، الجداول رقم 3، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق

من خلال بيانات الجدول السابق يمكن ملاحظة استحواذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من صادرات النسيج والألبسة، وتطور هذه الحصة بشكل ملحوظ بين العامين 2004 و 2012، حيث تظهر البيانات الإحصائية تراجع حصة القطاع العام من صادرات النسيج من 37 % في عام 2004 إلى ما يقارب

الـ 12 % في عام 2012، في مقابل تزايد لحصة القطاع الخاص من صادرات النسيج السوري من 63 % في عام 2004 إلى 88% في عام 2012، وعلى صعيد صادرات الألبسة فإن حصة القطاع العام منها لا تذكر في مقابل سيطرة شبه مطلقة للقطاع الخاص على هذه الصادرات بنسبة تجاوزت الـ 99.9 % في العام 2004، ولم يطرأ على هذه النسبة أي تغيير ملحوظ خلال السنوات المدروسة حتى العام 2012،¹ و تثبت هذه المعطيات الفكرة القائمة عن الدور المحوري للقطاع الخاص فيما يتعلق بتوجه التصنيع لتصدير النسيج والملبوسات، فبالرغم من كبر منشآت القطاع العام فإن هذه المنشآت تتصف بقدّم أساليب ووسائل الإنتاج، بالإضافة لترهل هيكلها الإدارية والتسويقية، وعجزها عن تبني الاستراتيجيات والآليات الملائمة لاقتحام الأسواق الدولية، وهذا ما تثبته نسبة صادرات القطاع العام إلى إنتاجه، حيث يشير تواضع هذه النسبة إلى أن هذا الإنتاج يوجه بالدرجة الأولى لإشباع حاجة السوق المحلي أو يتم تخزينه .

¹حسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول (47) ص 145.

المبحث الثالث : تحليل قياسي لانعكاس تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية السورية ((صادرات الغزل و النسيج)) :

3-1- دراسة طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وإنتاج الصناعات التحويلية:

بهدف إجراء تحليل إحصائي كمي للعلاقة بين تحرير تجارة سورية الخارجية وإنتاج الصناعات التحويلية، تم العمل على تحليل العلاقة الإحصائية بين متغيرات الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية كمتغير تابع MGO (Manufactured Groos Output)، وكل من درجة أهمية الصادرات XID (Export Important Degree)، ودرجة أهمية الواردات MID (Import Important Degree) كمتغيرين مستقلين يمثلان درجة التحرير الفعلية لتجارة سورية الخارجية خلال الفترة المدروسة، حيث يمثل المؤشرين السابقان درجة الانكشاف التجاري للاقتصاد السوري على العالم الخارجي خلال الفترة المدروسة الممتدة بين عامي 2000 و 2012، يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة الثلاثة التي استخدمت في التحليل:

الجدول (47) تطور المتغيرات MID – XID – MGO خلال الفترة المدروسة 1999-2010 الوحدة مليون ليرة سورية

العام	MGO	*XID	**MID
1999	342268	4.7	5.30
2000	327303	23.9	20.7
2001	352952	25	22.6
2002	368257	29.6	23.2
2003	381357	24.8	22.2
2004	459963	27.3	30.7
2005	575584	28.1	33.3
2006	701709	29.2	30.8
2007	783831	28.6	33.8
2008	910432	29	34.2
2009	794479	19.3	28.3
2010	915469	20.3	29

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للسنوات المدروسة.

*XID حسب درجة أهمية الصادرات من خلال النسبة المئوية للصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

**MID حسب درجة أهمية الواردات من خلال النسبة المئوية للواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

يبرر اختيار الفترة الزمنية للدراسة بامتدادها من بداية اعتماد منهج تحرير التجارة الخارجية للاقتصاد السوري مع مطلع العقد الحالي وحتى آخر عام تتوافر فيه البيانات الإحصائية اللازمة لحساب المؤشرات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة.

بإدخال البيانات لبرنامج التحليل الإحصائي: (Statistical Package for Social Sciences) الإصدار 20 يرمز له اختصاراً SPSS.V.20، تم إجراء العمليات اللازمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات على خطوات، تم في الخطوة الأولى دراسة العلاقة الارتباطية ودرجة معنويتها بين متغيرات الدراسة. أولاً: دراسة العلاقة الارتباطية ودرجة معنويتها بين المتغيرات المدروسة: لفحص العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة وبإدخال قيم متغيرات الدراسة في برنامج الـ SPSS.V.20 كانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي :

Correlations مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة				
		MGO	XID	MID
MGO	Pearson Correlation	1	.201	.680*
	Sig. (2-tailed)		.531	.015
	N	12	12	12
XID	Pearson Correlation	.201	1	.799**
	Sig. (2-tailed)	.531		.002
	N	12	12	12
MID	Pearson Correlation	.680*	.799**	1
	Sig. (2-tailed)	.015	.002	
	N	12	12	12

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

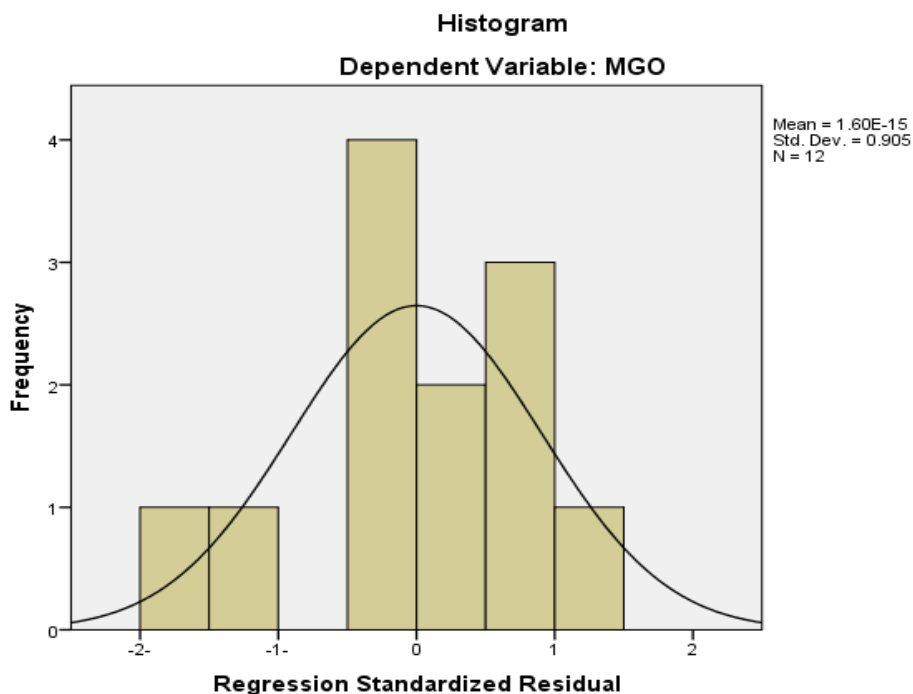
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين MGO و MID بلغت 0.680 و بمستوى معنوية 0.015 ويلاحظ أن قيمة المعنوية هي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يشير إلى وجود علاقة موجبة وجيدة ومعنوية بين إنتاج الصناعات التحويلية و درجة أهمية الواردات خلال الفترة المدروسة، بينما لا يوجد ارتباط بين MGO و XID، الأمر الذي سيتم العمل على توضيحه في إطار متابعة تحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

الخطوة الثانية وباعتماد أسلوب الانحدار المتعدد، كانت النتائج الصادرة عن البرنامج على شكل أشكال بيانية وجداول إحصائية كمايلي:

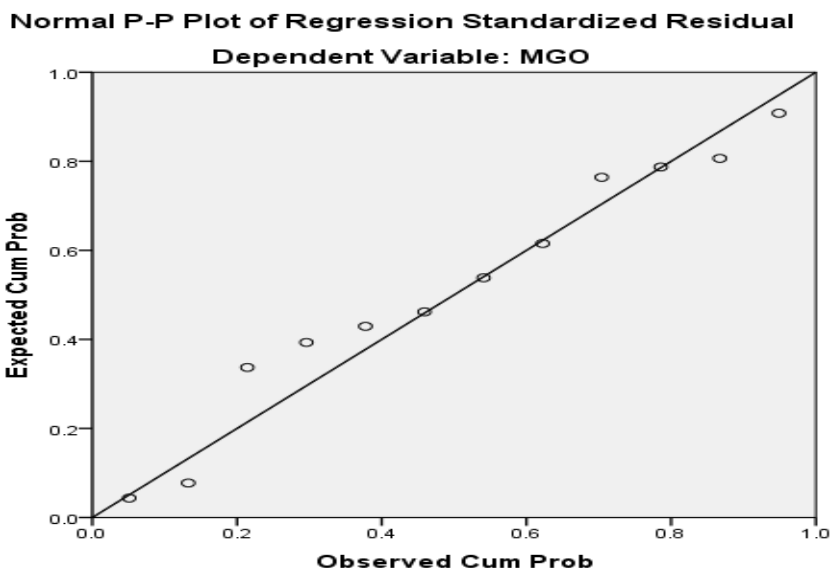
أولاً: الأشكال البيانية:

الشكل البياني (2) التوزيع التكراري للمتغير التابع MGO



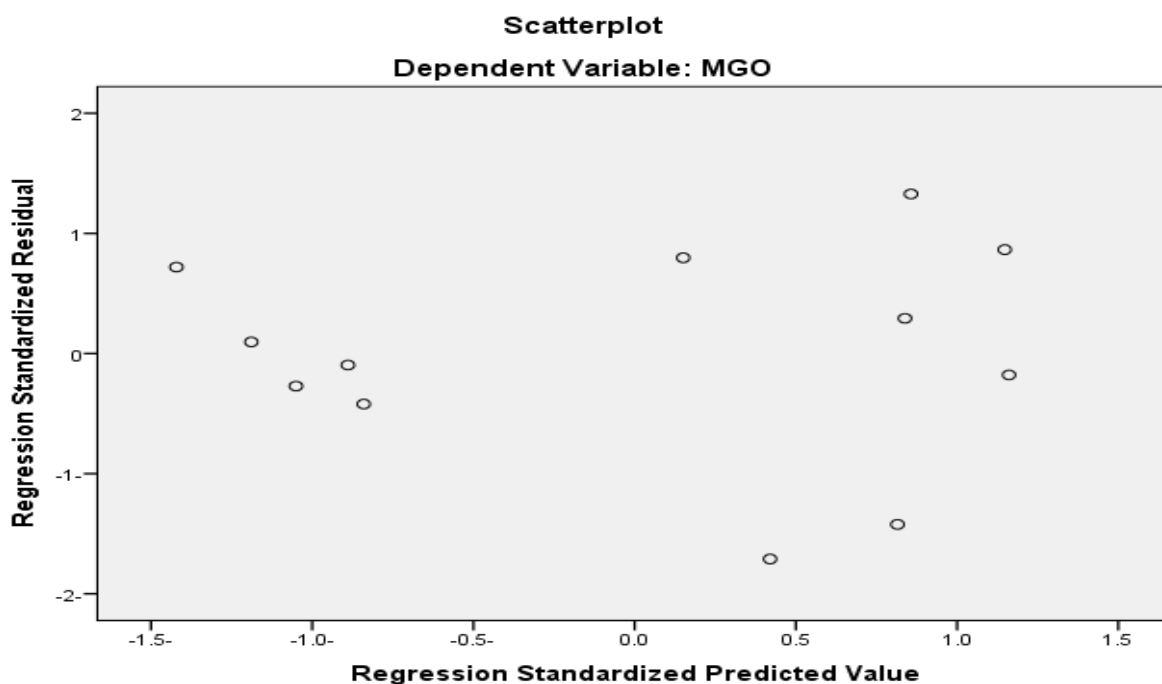
يمثل الشكل البياني (2) التوزيع التكراري للمتغير التابع MGO ، ويظهر توزيعاً طبيعياً للمتغير والمتمثل بتطور إنتاج الصناعات التحويلية السورية على طول الفترة المدروسة.

الشكل البياني (3) انتشار المتغير التابع MGO



يوضح شكل الانتشار أعلاه أن العلاقة بين المتغيرين هي خطية من الدرجة الأولى، ويتضح أن العلاقة موجبة بين المتغيرين.

الشكل البياني (4) توزيع بواقي المتغير التابع MGO



يوضح الشكل البياني الثالث توزيعات البواقي مع القيم المتوقعة، ويظهر أنها تتوزع بشكل نمط غير محدد مما يدل على عدم وجود نمط معين للنقاط في الشكل الأمر الذي يتسق مع شرط الخطية.

ثانياً: جداول النتائج الإحصائية:

يبين الجدول (1) المتغيرات المدخلة والمستبعدة في التحليل، ويتضح أن جميع المتغيرات قد أدخلت في التحليل متمثلةً بـ XID و MID كمتغيرات مستقلة، و MGO كمتغير تابع، ولا يوجد متغيرات مستبعدة في طريقة التحليل المتبعة:

الجدول (1) متغيرات النموذج^a Variables Entered /Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	MID, XID ^b	.	Enter

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V.20

a. Dependent Variable: MGO

b. All requested variables entered.

يمثل الجدول (2) ملخص الأنموذج الناتج عن عملية التحليل:

الجدول (2) ملخص الانموذج^b Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					R Square Change	F Change
1	.887 ^a	.787	.740	118583.83327	.787	16.640

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

a. Predictors: (Constant), MID, XID

b. Dependent Variable: MGO

نلاحظ من الجدول السابق شدة الارتباط بين متغيرات التحليل وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط R والتي بلغت 0.887 وذات الإشارة الموجبة مما يدل على طردية العلاقة بين كل من المتغير التابع المتمثل بإنتاج الصناعات التحويلية السورية، والمتغيرين المستقلين مجتمعين ممثلين لدرجة تحرير التجارة الخارجية، ويشير بلوغ قيمة المعامل أكثر من 0.75 إلى شدة العلاقة حيث تعتبر العلاقة طردية قوية. أما قيمة معامل التحديد R^2 فتبين مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، حيث توضح في الأنموذج هنا أن المتغيرات المستقلة قد فسرت مايزيد عن 78.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية والبالغة 21.3% فتعزى إلى عوامل أخرى.

الجدول (3) تحليل التباين:

الجدول (3) تحليل التباين^a ANOVA

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	467993237106.603	2	233996618553.301	16.640	.001 ^b
Residual	126559129620.064	9	14062125513.340		
Total	594552366726.667	11			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V.20

a. Dependent Variable: MGO

b. Predictors: (Constant), MID, XID

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى المعنوية المتعلق بمؤشر فيشر f هو 0.001 أقل من مستوى المعنوية 5% مما يشير إلى جودة توفيق الأنموذج وبأن الأنموذج الخطي المتعدد جيد في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

الجدول (4) ويبين معاملات أنموذج الانحدار:

الجدول (4) معاملات انموذج الانحدار^a Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	261153.231	130610.405		1.999	.077
	XID	-31404.247	8475.545	-.948	-3.705	.005
	MID	41008.328	7298.260	1.438	5.619	.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يمكن من الجدول السابق وضع أنموذج الانحدار بين إنتاج الصناعات التحويلية و مؤشرات درجة أهمية الصادرات والواردات على شكل معادلة خطية كمايلي:

$$MGO=261153-31404 \text{ XID}+41008 \text{ MID} \quad (1-4)$$

نجد من النموذج المقدر السابق أن الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية يبلغ مامقداره 261153.231 مليون ليرة سورية، وذلك عندما يكون التبادل التجاري الخارجي معدوماً (أي لاصدارات ولا واردات والاقتصاد مغلق)، كما يتضح من الجدول أنه عندما يزداد XID بمقدار وحدة واحدة ينخفض الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية بمقدار 31404 مليون ليرة سورية، بفرض ثبات العوامل الأخرى، كما يبين الجدول أنه عندما يزداد MID بمقدار وحدة واحدة يزداد الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية بمقدار 41008 مليون ليرة سورية بفرض ثبات باقي العوامل.

أي أن إنتاج الصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري يتأثر بتحرير التجارة الخارجية عند ازدياد الصادرات بشكل سلبي، بينما يتأثر إيجاباً بازدياد الواردات، و يمكن تفسير ذلك اقتصادياً بأن الزيادة الحاصلة بالصادرات بفعل تحرير تجارة سورية الخارجية تتركز بزيادة الصادرات من السلع الوسيطة التي يتم سحبها من عملية التصنيع وتصديرها قبل اكتمال عملية التصنيع لحالة منتج الاستهلاك النهائي، أما الزيادة في المستوردات السورية بفعل تحرير التجارة الخارجية فتتركز بالمستوردات الوسيطة التي ترفد عملية التصنيع في قطاع الصناعات التحويلية السورية، حيث تعتمد هذه الصناعة بصورة كبيرة على مدخلات الإنتاج الوسيطة المستوردة. بالمحصلة فقد أوضح التحليل السابق أن ارتفاع قيمة مؤشر الانكشاف التجاري، وبالتالي ازدياد درجة تحرير التجارة الخارجية قد أثر إيجابياً على إنتاج الصناعات التحويلية السورية، و قد فسرت المتغيرات المستقلة الممثلة لعملية تحرير تجارة سورية الخارجية مايزيد عن 78% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الممثل لإجمالي إنتاج الصناعة التحويلية السورية، أما النسبة المتبقية و البالغة 32% فتعزى إلى عوامل أخرى.

3-2- اختبار العلاقة بين مؤشر الانكشاف التجاري وصادرات الغزل و النسيج السوري باستخدام برمجية Eviews 6:

بهدف استكشاف طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وتطور صادرات الغزل والنسيج السوري تم استخدام أنموذج تحليل الانحدار، حيث يعتبر تحليل الانحدار من أكثر الأدوات استخداماً في التحليل القياسي. أنموذج الانحدار هو عبارة عن علاقة رياضية بين متغير ما تابع ومتغير أو عدة متغيرات مستقلة، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الانحدار، سيتم في هذه الدراسة تطبيق نوعين من الانحدار، هما الانحدار البسيط حيث تكون العلاقة بين متغير تابع واحد وآخر مستقل، و أنموذج الانحدار المتعدد حيث تدرس العلاقة بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة.¹ تم بناء أنموذج الانحدار البسيط لتحليل العلاقة قياسياً باستخدام برمجية Eviews 6 للتحليل الاقتصادي القياسي وفق الخطوات التالية:

أولاً: تحديد الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة:

يبدأ بناء الأنموذج من تحديد الظاهرة المدروسة و العامل أو العوامل المؤثرة فيها، ومن ثم جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بتلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها، ويخضع ذلك للتحليل النظري الاقتصادي لطبيعة الظاهرة المدروسة، ويجب أن تتوفر في هذه العوامل شروط أهمها، القابلية للقياس الكمي، كما يمكن أن تحوي نماذج الانحدار على متغيرات نوعية أيضاً.

في حالة البحث هنا فإن الظاهرة المدروسة تمثلت بتطور صادرات الغزل والنسيج السوري، وذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية المعتمد بشكل منهجي منذ العام 2005، وتم تمثيلها إحصائياً بتطور نمو الصادرات كنسبة مئوية من إجمالي قيمة الصادرات السورية مقيمة بالليرة السورية، وذلك خلال الفترة المدروسة 1999-2012، تبرر الفترة المختارة بكونها تمتد لفترة تعود لما قبل اعتماد تحرير التجارة الخارجية بشكل منهجي، وحتى آخر عام تتوفر فيه كافة البيانات الإحصائية اللازمة لإجراء الدراسة.

بذلك يكون المتغير التابع الذي يمثل الظاهرة المدروسة هو صادرات الغزل والنسيج والألبسة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المدروسة (EXT) (Export of Texttiel)، والمتغير المستقل هو درجة الانكشاف أو التحرير التجاري (TRADE) TRD.

يتم عادةً في حالات دراسة متغيرات التجارة الخارجية اللجوء إلى اعتماد سعر الصرف كمتغير مستقل، ولم يتم اعتماده في حالة الدراسة هنا بسبب كون سعر الصرف في حالة الاقتصاد السوري يتم تثبيته من قبل المصرف المركزي بغض النظر عن عوامل العرض والطلب، وتم الاعتماد على قيم الصادرات مقومة بالليرة السورية مما يعكس دور سعر الصرف في تحديد قيم الصادرات، لذلك تمت دراسة الارتباط بين كل من الصادرات كمتغير تابع، ومؤشر الانكشاف التجاري كمتغير مستقل يدل على درجة التحرير الفعلية لتجارة

¹ مكيد، علي: الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 27.

سورية الخارجية. الجدول التالي يتضمن قيم كل من المتغير التابع والمتغير المستقل المحسوبين خلال الفترة المدروسة:

الجدول (48) قيم صادرات الغزل والنسيج السوري ومؤشر الانكشاف التجاري 1999-2010

العام	* EXT	** TRD
1999	% 7.2	%10
2000	% 6.8	%44.6
2001	% 5.6	%47.6
2002	% 6.5	%52.8
2003	% 6.5	%47
2004	% 4.2	%58
2005	% 4.1	%61.4
2006	% 11	%60
2007	% 16.4	%62.4
2008	% 13.5	%63.2
2009	% 12.2	%47.6
2010	% 8.4	%49.3
2011	% 8	%46.6
2012	%14	%34.7

مصدر البيانات: حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية و خلاصة التجارة الخارجية للسنوات المدروسة.

* EXT احتسبت صادرات الغزل والنسيج كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السورية الكلية خلال السنوات المدروسة.

** TRD احتسب معدل الانكشاف التجاري كنسبة مئوية لإجمالي التجارة الخارجية السورية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ثانياً: دراسة العلاقة الارتباطية ودرجتها ومعنويتها بين متغيرات الدراسة:

من أجل فحص العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة تم استخدام برنامج SPSS.V.20 للتحليل الإحصائي وذلك نظراً لأن البرنامج المذكور يمكن الباحث من اختبار معنوية معامل الارتباط، بينما برمجية الـ EViews تعطي قيمة المعامل دون معنويته،¹ بنتيجة إدخال قيم متغيرات الدراسة في برنامج الـ SPSS.V.20 كانت النتائج كما هو مبين في الجدول المدرج في الصفحة التالية :

¹ أبو صالح ، محمد صبحي - عوض ، عدنان محمد: مقدمة في الإحصاء مبادئ وتحليل باستخدام SPSS، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان 2008، ص 84.

معامل ارتباط بيرسون بين متغيري الانكشاف التجاري وصادرات الغزل والنسيج

LOG TRD	LOG EXT		
.727**	1	Pearson Correlation	LOG_EXT
.003		Sig. (2-tailed)	
14	14	N	
1	.727**	Pearson Correlation	LOG_TRD
	.003	Sig. (2-tailed)	
14	14	N	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات SPSS.V.20

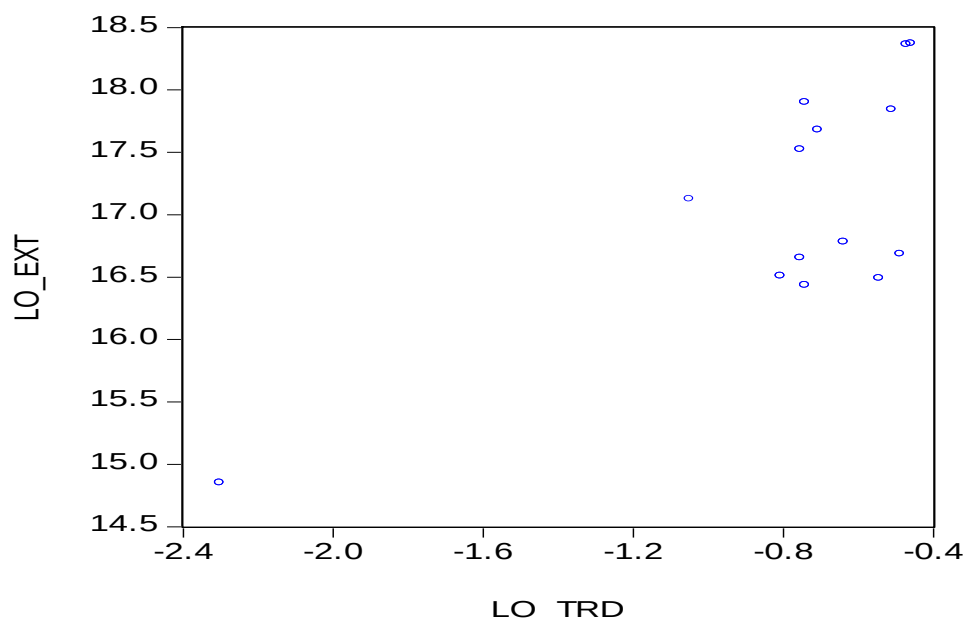
يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.727 و بمستوى معنوية 0.003 ويلاحظ أن قيمة المعنوية هي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يشير إلى وجود علاقة موجبة وجيدة ومعنوية بين متغيري نمو درجة الانفتاح التجاري ونمو صادرات الغزل والنسيج، وبما يتيح مواصلة تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً:دراسة الشكل البياني:

الخطوة الثالثة في عملية التحليل تمثلت بدراسة الشكل البياني الناتج عن البرمجية المستخدمة للتحليل، حيث يمثل الشكل البياني العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في حالة الانحدار البسيط، ويتيح ذلك تحديد تصور عن نوع العلاقة الرياضية بين المتغيرين، هل هي علاقة خطية أو غير خطية؟ درجة أولى أو ثانية؟ أسية أو لوغاريتمية؟. ومن ثم يتم وضع الأنموذج النظري للعلاقة حسب هذا التصور.

بإدخال قيم المتغيرات المدرجة في الجدول (47) وبالاعتماد على اللوغاريتمات العشرية لقيم متغيرات الدراسة بهدف استخدام مفهوم المرونات و التغيرات النسبية لتحليل العلاقة بين المتغيرين، عبر سلسلة زمنية تمتد من عام 1999 حتى عام 2012، وبطريقة المربعات الصغرى لتقدير ثوابت الأنموذج بهدف الحصول على أقل مربع أخطاء بين القيم الفعلية و القيم النظرية المقدرة للظاهرة المدروسة و لتقليل أثر الانحرافات، وبعد إجراء الخطوات اللازمة نتج الشكل المدرج في الصفحة التالية، والذي يمثل طبيعة العلاقة بين المتغيرين التابع(صادرات الغزل والنسيج) و المستقل(مؤشر الانكشاف التجاري):

الشكل (5) انتشار المتغير التابع EXT وفقاً للمتغير المستقل TRA



من الشكل أعلاه ووفقاً للطريقة المعتمدة على اللوغاريتمات العشرية للمتغيرات المدروسة فإن معادلة أنموذج الانحدار البسيط تأخذ الشكل العام التالي:

$$\log(EXT_i) = a_0 + a_1 \log(TRD_i) + u_i \quad (2-4)$$

حيث أن:

$\log(EXT_i)$: لوغاريتم معدل نمو صادرات الغزل والنسيج.

$\log(TRD_i)$: لوغاريتم درجة الانكشاف التجاري.

u_i : الحد العشوائي.

a_0 و a_1 : معاملات الأنموذج.

رابعاً: تقدير معاملات (بارميترات) الأنموذج:

من المعادلة السابقة (2-4) تمثلت معاملات الأنموذج بـ a_0 و a_1 وتمثل هذه المعاملات مايلي:

a_0 : قيمة التغير في الظاهرة المدروسة (صادرات الغزل والنسيج والألبسة EXT) عندما يكون التغير في مؤشر الانكشاف التجاري معدوماً.

a_1 : نسبة التغير في الظاهرة المدروسة (صادرات الغزل والنسيج والألبسة) عندما يتغير مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% بفرض ثبات باقي العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة.

كما تبين إشارة a_1 نوع العلاقة بين المتغيرات فتكون العلاقة بين المتغيرات طردية عندما تكون الإشارة (+)، وتكون العلاقة عكسية عندما تكون الإشارة (-) ، وفي حالة العلاقة هنا فإن الإشارة الموجبة تدل على طردية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

خامساً: تقدير الأنموذج:

نتج عن برمجية الـ EViews.6 و بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى القيم التحليلية المدرجة في الجدول التالي، والتي يمكن من خلالها تقدير أنموذج الانحدار البسيط و تحليل قيمه كمايلي:

الجدول (49) معايير جودة أنموذج الانحدار للعلاقة بين مؤشر الانكشاف التجاري وصادرات النسيج والألبسة

Dependent Variable: LOG_EXT				
Method: Least Squares				
Date: 10/31/15 Time: 22:25				
Sample (adjusted): 1999 2012				
Included observations: 14 after adjustments				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
A	18.24088	0.362779	50.28095	0.0000
LOG_TRD	1.471068	0.401413	3.664729	0.0032
R-squared	0.528121	Mean dependent var	17.08775	
Adjusted R-squared	0.488797	S.D. dependent var	0.944872	
S.E. of regression	0.675568	Akaike info criterion	2.185039	
Sum squared resid	5.476713	Schwarz criterion	2.276333	
Log likelihood	-13.29527	Hannan-Quinn criter.	2.176588	
F-statistic	13.43024	Durbin-Watson stat	0.423323	
Prob(F-statistic)	0.003238			

المصدر: مخرجات برنامج EViews.6

- الأنموذج المقدر:

$$\log(\widehat{EXT}_t) = 18.24088 + 1.471068 \log(\widehat{TRD}_t) \quad (2-4)$$

- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد R-squared = 0.528121 أي أن ما نسبته 52.8%

من التغير في صادرات الغزل والنسيج تم تفسيره من خلال التغير في درجة الانكشاف التجاري.

- مؤشر فيشر: بلغت قيمة مؤشر فيشر F-statistic = 13.43024 ومستوى المعنوية المتعلق به

Prob(F-statistic) 0.003238 وهو أقل من مستوى المعنوية 5% ، مما يدعو للقول بأن نموذج

الانحدار الخطي جيد لتمثيل العلاقة بين المتغيرين وذو جودة توفيق لهذه العلاقة.

- معنوية الثوابت:
- الثابت الحر a_0 قيمته 18.24088 ومستوى المعنوية المتعلق به $Prob. = 0.0000$ وهو أقل من مستوى المعنوية 5 % وبالتالي الثابت معنوي وموضوعي. ويمكن القول أنه عندما تكون درجة تطور الانكشاف التجاري معدومة فإن صادرت الغزل والنسيج 18.24088.
- الثابت المتعلق بالمتغير المستقل درجة الانكشاف التجاري a_1 قيمته 1.471068 ومستوى معنويته $Prob. = 0.0032$ وهو أقل من مستوى المعنوية 5 % وبالتالي الثابت معنوي وموضوعي، ويمكن القول أنه كلما تغيرت درجة الانكشاف التجاري بنسبة 1 % فإن صادرات الغزل والنسيج تتغير بنسبة 1.471068 % وبالاتجاه نفسه.

سادساً: التفسير الاقتصادي للأنموذج:

يمكن من خلال ثوابت الأنموذج a_0 و a_1 تفسير الأنموذج اقتصادياً كمايلي:

1. الثابت a_0 و الذي بلغت قيمته (18.24088) يشير إلى أن نسبة التغير في المتغير التابع EXT الممثل لصادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية هي 18.24 % عندما يكون التغير في المتغير المستقل TRA الممثل لمؤشر الانفتاح التجاري معدوماً.
 2. الثابت a_1 والذي بلغت قيمته (1.471068) يشير إلى أن نسبة الزيادة في صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية EXT تبلغ 1.47 % عندما تزداد درجة الانفتاح التجاري TRA بنسبة 1 % بفرض ثبات باقي العوامل.
- كما تفسر الإشارة الموجبة للثوابت السابقة وقيمتها العلاقة الطردية بين تحرير تجارة سورية الخارجية وقيمة صادرات الغزل والنسيج والألبسة والتي تزداد بازدياد بنسبة تقارب 1.5 % عندما تزداد درجة الانفتاح التجاري بمقدار 1 % بفرض ثبات باقي العوامل.
- أظهر تحليل العلاقة بين صادرات الغزل والنسيج السوري وتحرير التجارة الخارجية باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط معنوية وإيجابية التأثير بين متغيرات الدراسة، و بهدف تعميق التحليل الكمي للعلاقة بين صادرات النسيج وتحرير تجارة سورية الخارجية، تم العمل على القيام ببناء أنموذج الانحدار المتعدد وذلك بهدف اكتشاف العنصر الأكثر تأثيراً على صادرات الغزل و النسيج، وذلك باستخدام كل من الصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة، بافتراض وجود علاقة منفصلة بينها مع المتغير التابع الذي تمثل بتطور قيم صادرات الغزل و النسيج السوري خلال نفس فترة الدراسة، وتم القيام بتحليل الانحدار المتعدد باستخدام نفس برمجية التحليل القياسي السابقة 6. EViews.

3-3- اختبار العلاقة بين صادرات الغزل والنسيج السوري و تحرير التجارة الخارجية بأسلوب الانحدار المتعدد وباستخدام برمجية الـ EViews.6:

يهدف استكشاف طبيعة العلاقة بين تطور صادرات الغزل و النسيج والألبسة السورية وكل من درجة أهمية الصادرات ودرجة أهمية الواردات كمتغيرين مستقلين يمثلان درجة تحرير تجارة سورية الخارجية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة السابقة.

أولاً: متغيرات الدراسة:

تمثلت متغيرات الدراسة بصادرات الغزل والنسيج السوري كمتغير تابع EXT، ومتغيرين مستقلين هما درجة أهمية الصادرات EX (Export Important Degree)، والمتغير التابع الثاني هو درجة أهمية الواردات IM (Import Important Degree)، ويمثل المتغيرين السابقين درجة التحرير الفعلية لتجارة سورية الخارجية خلال الفترة المدروسة، بناء على ماسبق ومن خلال معالجة قيم المتغيرات الكمية المحسوبة خلال الدراسة ((للمزيد حول طريقة حساب المتغيرات المستقلة يمكن العودة إلى الفصل الثالث من البحث- الجدول (32) (صفحة 91))، فإن بيانات كل من المتغير التابع والمتغيرين المستقلين موضحة في الجدول التالي كمايلي:

الجدول (50) قيم المتغير المستقل EXT والمتغيرين التابعين EX/IM

العام	*EXT	**EX	***IM
1999	% 7.2	% 4.7	% 5.30
2000	% 6.8	% 23.9	% 20.7
2001	% 5.6	% 25	% 22.6
2002	% 6.5	% 29.6	% 23.2
2003	% 6.5	% 24.8	% 22.2
2004	% 4.2	% 27.3	% 30.7
2005	% 4.1	% 28.1	% 33.3
2006	% 11	% 29.2	% 30.8
2007	% 16.4	% 28.6	% 33.8
2008	% 13.5	% 29	% 34.2
2009	% 12.2	% 19.3	% 28.3
2010	% 8.4	% 20.3	% 29
2011	% 8	% 16	% 30.6
2012	%14	% 6.9	% 27.8

مصدر البيانات: المجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة وحسابات الباحث.

* EXT احتسبت صادرات الغزل والنسيج كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السورية الكلية خلال السنوات المدروسة.

** EX احتسب درجة أهمية الصادرات كنسبة مئوية للصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

*** IM احتسب درجة أهمية الواردات كنسبة مئوية للواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ثانياً:دراسة العلاقة الارتباطية ودرجتها ومعنويتها بين متغيرات الدراسة:

تم تحليل العلاقات الارتباطية بين المتغير التابع صادرات الغزل والنسيج والمتغيرين المستقلين درجة أهمية الصادرات ودرجة أهمية الواردات باستخدام برمجية الـ SPSS.V.20، وذلك نظراً لأن البرنامج المذكور يمكن الباحث من اختبار معنوية معامل الارتباط، بينما برمجية الـ EViews.6 تعطي قيمة المعامل دون معنويته،¹ و بينتجية إدخال قيم متغيرات الدراسة في برنامج الـ SPSS.V.20 كانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج Correlations				
LOG EX	LOG IM	LOG EXT		
-.505	.808**	1	Pearson Correlation	LOG_EXT
.066	.000		Sig. (2-tailed)	
14	14	14	N	
.698**	1	.808**	Pearson Correlation	LOG_IM
.005		.000	Sig. (2-tailed)	
14	14	14	N	
1	.698**	-.505	Pearson Correlation	LOG_EX
	.005	.066	Sig. (2-tailed)	
14	14	14	N	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

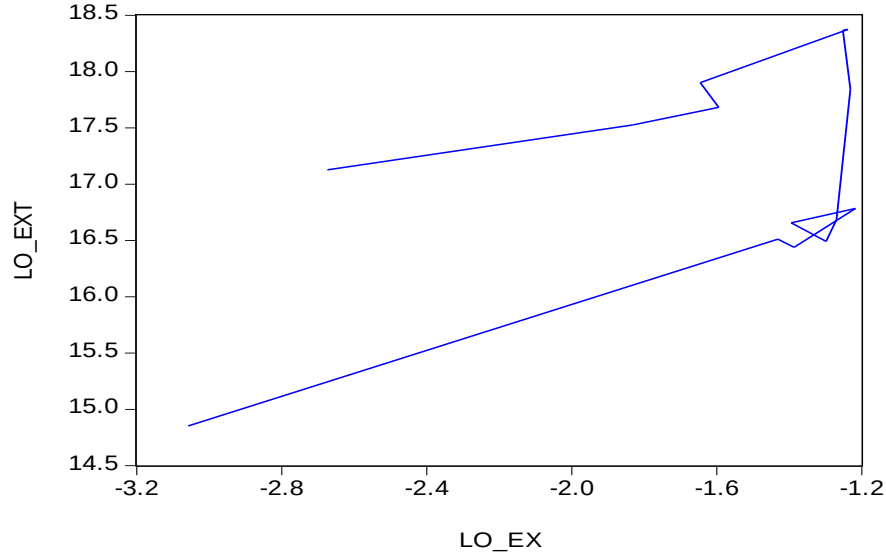
يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين صادرات الغزل والنسيج ودرجة أهمية الواردات هو 0.808 بمستوى معنوية 0.000 أقل من 5% مما يدعو للقول هناك علاقة ارتباط معنوية وموجبة وقوية بين صادرات الغزل والنسيج ودرجة أهمية الواردات. كما يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين متغير صادرات الغزل والنسيج ودرجة أهمية الصادرات هو -0.505 بمستوى معنوية 0.066 أكبر من مستوى المعنوية 5% أي العلاقة مقبولة وسالبة وغير معنوية بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5%.

¹ أبو صالح ، محمد صبحي - عوض ،عدنان محمد: مقدمة في الإحصاء مبادئ وتحليل باستخدام SPSS، مرجع سبق ذكره ص84.

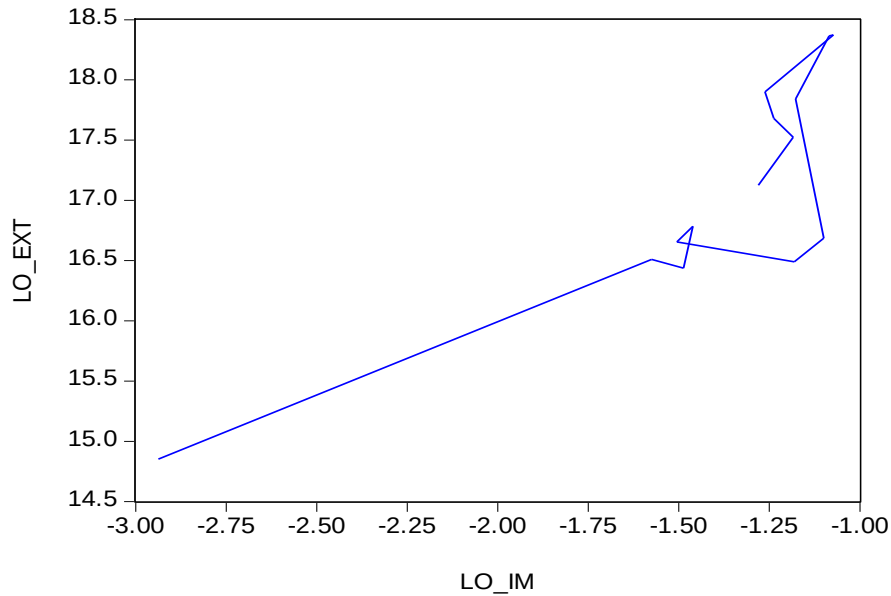
ثالثاً:دراسة الشكل البياني:

بهدف تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات تم استخراج الأشكال البيانية لانتشار المتغير التابع بالنسبة لمتغيراته المستقلة ،الأمر الذي يتيح تحديد تصور لنوع العلاقة الرياضية بين المتغيرات، وذلك باستخدام اللوغاريتم العشري بهدف تقليل الفروق، ونتج عن البرنامج الشكلين البيانيين التاليين:

الشكل (6) منحنى العلاقة بين صادرات الغزل والنسيج و درجة أهمية الصادرات باستخدام لوغاريتمات المتغيرات



الشكل (7) منحنى العلاقة بين صادرات الغزل والنسيج و درجة أهمية الواردات باستخدام لوغاريتمات المتغيرات



رابعاً: تقدير شكل العلاقة بين المتغيرات:

من الشكّلين البيانيّين السابقين و وفقاً للطريقة المتبعة بالاعتماد على اللوغاريتميات العشرية للمتغيرات فإن معادلة أنموذج الانحدار المتعدد تأخذ الشكل العام التالي:

(2-4)

$$\log(\widehat{EXT}_i) = a_0 + a_1 \log(\widehat{IM}_i) - a_2 \log(\widehat{EX}_i) + u_i$$

حيث أن:

$\log(\widehat{EXT}_i)$: لوغاريتم معدل نمو صادرات الغزل والنسيج.

$\log(\widehat{IM}_i)$: لوغاريتم درجة أهمية الواردات.

$\log(\widehat{EX}_i)$: لوغاريتم درجة أهمية الصادرات.

u_i : الحد العشوائي.

a_0 و a_1 و a_2 : معاملات الأنموذج.

رابعاً: تقدير معاملات (بارميترات) الأنموذج:

من المعادلة السابقة تمثلت معاملات الأنموذج بـ a_0 و a_1 و a_2 وتمثل هذه المعلومات مايلي:

a_0 : نسبة التغير في الظاهرة المدروسة (صادرات الغزل والنسيج والألبسة EXT) عندما يكون التغير في مؤشرات درجة أهمية الواردات والصادرات معدوماً.

a_1 : نسبة التغير في الظاهرة المدروسة (صادرات الغزل والنسيج والألبسة) عندما يتغير مؤشر درجة أهمية الواردات بنسبة 1% بفرض ثبات باقي العوامل.

a_2 : نسبة التغير في الظاهرة المدروسة (صادرات الغزل والنسيج والألبسة) عندما يتغير مؤشر درجة أهمية الصادرات بنسبة 1% بفرض ثبات باقي العوامل.

خامساً: تقدير الأنموذج:

نتج عن برمجية الـ EViews.6 و باستخدام طريقة المربعات الصغرى القيم التحليلية المدرجة في الجدول (51) المدرج في الصفحة التالية، والتي يمكن من خلالها تقدير أنموذج الانحدار المتعدد و تحليل قيمه كمايلي:

الجدول (51) معايير جودة أنموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين صادرات النسيج والألبسة وكل من درجة أهمية الواردات والصادرات

Dependent Variable: LO_EXT Method: Least Squares Date: 10/31/15 Time: 22:26 Sample (adjusted): 1999 2012 Included observations: 14 after adjustments				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.25319	0.545287	35.30836	0.0000
LOG(EX)	-0.195217	0.408740	-0.477607	0.6423
LOG(IM)	1.775938	0.489548	3.627710	0.0040
R-squared	0.660620	Mean dependent var		17.08775
Adjusted R-squared	0.598915	S.D. dependent var		0.944872
S.E. of regression	0.598399	Akaike info criterion		1.998292
Sum squared resid	3.938899	Schwarz criterion		2.135233
Log likelihood	-10.98805	Hannan-Quinn criter.		1.985616
F-statistic	10.70604	Durbin-Watson stat		0.777944
Prob(F-statistic)	0.002623			

المصدر: مخرجات برنامج EViews.6

معادلة الأنموذج المقدر:

$$\log(\widehat{EXT}_i) = 19.25319 + 1.775938 \log(\widehat{IM}_i) - 0.195217 \log(\widehat{EX}_i) \quad (2-4)$$

- **معامل التحديد:** بلغت قيمة معامل التحديد R-squared=0.660620 أي أن ما نسبته 66.06% من التغير في صادرات الغزل والنسيج تم تفسيره من خلال التغير في درجة أهمية كل من الصادرات والواردات.
- **مؤشر فيشر:** بلغت قيمة مؤشر فيشر F-statistic = 10.70604 ومستوى المعنوية المتعلق به Prob(F-statistic) = 0.002623 وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يدعول للقول بأن أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لتمثيل العلاقة بين المتغيرات ذو جودة توفيق لهذه العلاقة.
- **معنوية الثوابت:**

- **الثابت الحر a_0 :** قيمته 19.25319 ومستوى المعنوية المتعلق به Prob. = 0.0000 وهو أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي الثابت معنوي وموضوعي. ويمكن القول أنه عندما يكون تطور درجة أهمية كل من الصادرات والواردات معدوماً فإن صادرت الغزل والنسيج تنمو بنسبة 19.25319 %.
- **الثابت المتعلق بالمتغير المستقل درجة أهمية الواردات a_1 :** قيمته 1.775938 ومستوى معنويته Prob.= 0.0040 وهو أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي الثابت معنوي

وموضوعي. ويمكن القول أن لدرجة أهمية الواردات تأثير على صادرات الغزل والنسيج، أي أن: كلما تغيرت درجة أهمية الواردات بنسبة 1 % فإن صادرات الغزل والنسيج تتغير بنسبة 1.775938 % وبالاتجاه نفسه.

• **الثابت المتعلق بالمتغير المستقل درجة أهمية الصادرات a_2 :** قيمته -0.195217 ومستوى معنويته Prob. = 0.6423 وهو أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي الثابت غير معنوي وغير موضوعي. ويمكن القول أن لاتأثير لدرجة أهمية الصادرات على صادرات الغزل والنسيج بفرض ثبات درجة أهمية الواردات.

سادساً: التفسير الاقتصادي للأنموذج:

باعتقاد ثوابت الأنموذج a_0 و a_1 وإهمال الثابت a_2 بسبب عدم معنوية يمكن تفسير الأنموذج اقتصادياً: 1. الثابت a_0 والذي بلغت قيمته (19.25319) يشير إلى أن نسبة التغير في المتغير التابع EXT الممثل لصادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية هي 19.25 % عندما يكون التغير في المتغيرات المستقلة معدوماً.

2. الثابت a_1 والذي بلغت قيمته (1.775938) يشير إلى أن نسبة الزيادة في صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية EXT تبلغ 1.77 % عندما تزداد درجة أهمية الواردات IM بنسبة 1% بفرض ثبات العوامل الأخرى.

كما تفسر الإشارة الموجبة للثابت a_1 وقيمتها العلاقة الطردية بين ازدياد درجة أهمية الواردات ممثلةً لتحرير تجارة سورية الخارجية وصادرات الغزل والنسيج السوري والتي تزداد بدورها بنسبة 1.77% عند ازدياد الواردات بنسبة 1% بفرض ثبات العوامل الأخرى.

بين التحليلين السابقين لطبيعة العلاقة بين تحرير تجارة سورية الخارجية وصادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية باستخدام كل من نموذجي الانحدار البسيط والانحدار المتعدد بأن العلاقة ذات مدلول إحصائي، و اتخذت شكل علاقة طردية متوسطة الشدة في حالة الانحدار البسيط، كما بين التحليل باستخدام أنموذج الانحدار المتعدد أن الصادرات السورية تتأثر بدرجة أهمية الواردات ولا تتأثر بدرجة أهمية الصادرات، مما يعزز صحة النتيجة التي تم التوصل إليها عند دراسة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وإنتاج الصناعات التحويلية السورية خلال الفقرة السابقة باعتماد الصناعة التحويلية السورية بشكل كبير ، ومنها صناعة الغزل والنسيج والألبسة السورية على المكون الوسيط المستورد، وتأثر كل من الإنتاج و التصدير بتطور تدفق الواردات أكثر من التأثر بتطور حركة الصادرات الناجمة عن عملية تحرير تجارة سورية الخارجية.

3-4- السلسلة الزمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري بين عامي 1999-2012:

يهدف توضيح أكبر لمسار تطور صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية في إطار تحرير التجارة الخارجية، و التنبؤ بالتطور المستقبلي لهذا النوع من الصادرات السورية تم العمل على إنشاء سلسلة زمنية لتطور هذه الظاهرة، وإنشاء أنموذج خبير للتنبؤ بتوجه الصادرات المستقبلية.

يعتبر التنبؤ من المواضيع التي تكتسب أهمية كبيرة عند دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية، حيث أنه يتيح لأصحاب القرار إمكانية اتخاذ القرارات الصحيحة، كما أنه يساعد كافة المستويات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والإجرائية في مجالات السياسات الصناعية منها والتجارية، وذلك من خلال تكوين رؤيا عن مآل تطور الظاهرة في إطار تطورات الظروف المحيطة بها. في إطار البحث الحالي فإن عملية التنبؤ باتجاه تطور صادرات الغزل والنسيج السوري تكتسب أهمية استثنائية في الفترة الحالية نتيجة الحالة الاقتصادية والسياسية الراهنة في سورية، حيث تحولت الأزمة التي تشهدها البلاد منذ مطلع عام 2011 إلى حرب عالمية يتم خوضها بكافة الوسائل العسكرية والسياسية على الأراضي السورية، وقد أدت هذه الحرب إلى دمار شبه كامل للبيئة التحتية والإنتاجية للاقتصاد السوري، ضمناً قطاع صناعة النسيج والألبسة السورية، مما يفرض ضرورة امتلاك صناع القرار الاقتصادي في سورية لرؤيا حقيقية حول مسار تطور هذه الصناعة وصادراتها، الأمر الذي يساعد على التخطيط للنهوض بهذا القطاع الصناعي المهم في المرحلة القادمة، والذي يشكل جزء مهم من عملية إعادة تدوير عجلة النشاط الصناعي والتجاري السوري، وبالتالي المساهمة بعملية إعادة إعمار المجتمع و الاقتصاد السوري.

من أكثر أساليب التنبؤ شيوعاً واستخداماً في الدراسات الاقتصادية يبرز تحليل نماذج السلاسل الزمنية Time Series Models ، و التي يتم من خلالها استخدام القيم الحالية والماضية للمتغير المدروس للتنبؤ بتطورات قيم ونسب هذا المتغير في المستقبل، وتتضمن نماذج السلاسل الزمنية اللاموسمية المستقرة منها والغير المستقرة، وفيما يلي أنواع النماذج المستخدمة لتحليل السلاسل الزمنية اللاموسمية :¹

■ أنموذج الانحدار الذاتي (AR) Auto Regressive : يعتمد هذا الأنموذج على دراسة معادلة الانحدار الذاتي للمتغير المدروس، حيث كان أول م قام بدراسة نماذج السلاسل الزمنية في عام 1926 العالم Yule فقام بدراسة نموذج الانحدار الذاتي $AR(p)$ ، وكمل طريقته إلى النموذج العام لنماذج الانحدار الذاتي Walker عام 1931.

■ أنموذج الأوساط المتحركة (MA) Moving Average Model : ويعتمد على دراسة الأوساط المتحركة للمتغير المدروس، حيث قام الباحث Stutzky عام 1937 بدراسة نماذج المتوسطات المتحركة ، و وضع الصيغة العامة لهذا الأنموذج من الرتبة (q) واختصاراً $MA(q)$.

¹فانдал، والتر: السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس-جانكز، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، دار المريخ للنشر، الرياض، 1992. ص 57-62.

■ الأنموذج المختلط (الانحدار الذاتي-المتوسطات المتحركة) Auto Regressive-Moving Average Models (ARMA): و الذي يعتمد على إيجاد أنموذج مختلط من أنموذج الانحدار الذاتي وأنموذج المتوسطات المتحركة للمتغير المدروس ويرمز له اختصاراً بـ $ARMA(p,q)$.

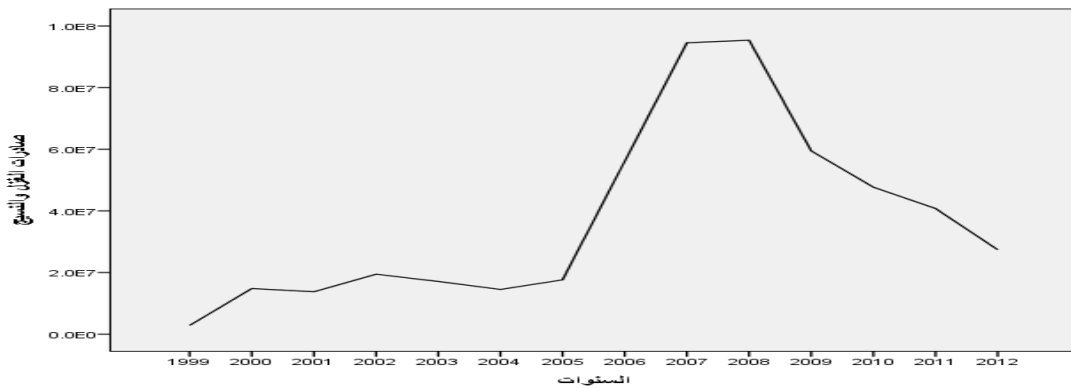
■ الأنموذج المختلط المتكامل Auto Regressive Integrated Moving Average Models (ARIMA): والذي يجمع بين أنموذجي الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك في أنموذج واحد بغرض الحصول على تنبؤات دقيقة لتطورات المتغير المدروس، ويعوض عن دراسة سائر النماذج الأخرى لدراسة السلاسل الغير مستقرة وهو من الرتبة (p,d,q) ويكتب بالشكل $ARIMA(p,d,q)$ ، حيث p تعبر عن رتبة الانحدار الذاتي لمفردات السلسلة، و d تعبر عن عدد مرات الفروق المطبقة لكي تصبح السلسلة مستقرة، و q تعبر عن رتبة المتوسط المتحرك لمفردات السلسلة.¹

يساعد الأنموذج المختلط المتكامل (ARIMA) الباحث في الحصول على تنبؤ دقيق فيما يتعلق بتطورات المتغير المدروس في حالة السلاسل الزمنية اللاموسمية والغير مستقرة الأمر الذي يلاءم حالة البحث هنا مع سلسلة تطور صادرات الغزل والنسيج السوري في إطار بيئة تجارية متغيرة داخلياً وخارجياً كما سيتم تبينه. بهدف تتبع التطور الحاصل على صادرات الغزل والنسيج السوري خلال فترة تحرير التجارة الخارجية والممتدة فرضياً وفق معطيات البحث بين عامي 1999 و 2012 تم القيام بإنشاء سلسلة زمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج باعتبارها متغيراً تابعاً لمتغير مستقل متمثل بعنصر الزمن، وبعد تحليل السلسلة الزمنية تم العمل على استخدام أنموذج التنبؤ ARIMA بوساطة برنامج التحليل الإحصائي SPSS.V.20 .

أولاً: السلسلة الزمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري 1999-2012:

بإدخال قيم صادرات الغزل والنسيج السوري بين عامي 1999 و 2012 ((المدرجة في الجدول رقم 46 (الصفحة 139)) في برنامج الـ SPSS.V.20 ، و رسم السلسلة الزمنية لتطور قيم الصادرات خلال الفترة المدروسة تم الحصول على السلسلة الزمنية الموضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل (8) السلسلة الزمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري 1999-2012



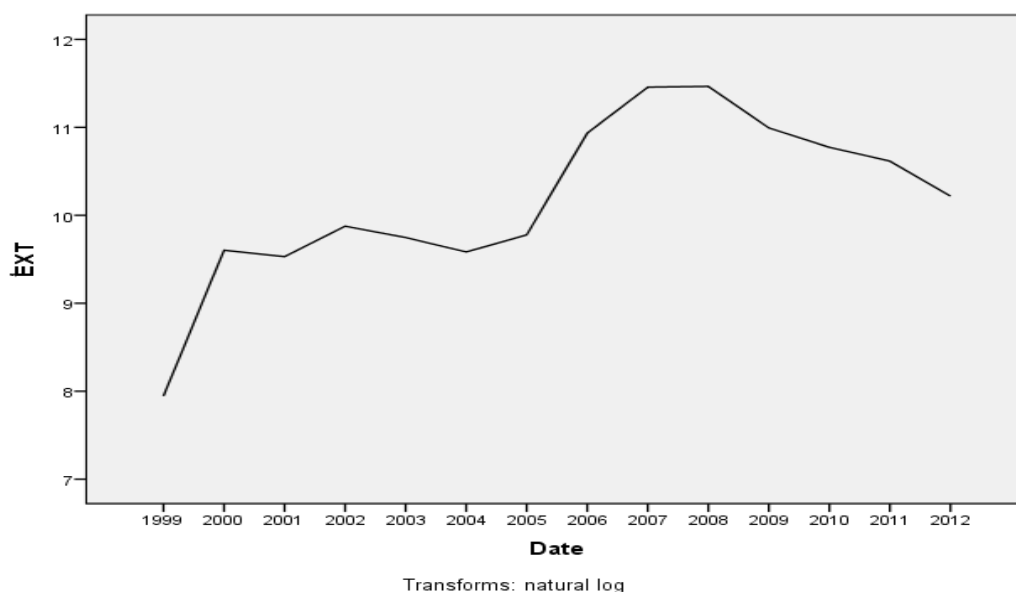
¹ عيده، عبد الحكيم عبد الحي: مقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وتطبيقاتها: نماذج السلاسل الزمنية، جامعة القدس، فلسطين، 2007، ص 15 .

من الشكل البياني السابق يتضح أن السلسلة غير مستقرة مع وجود تباين و اتجاه عام، إن عدم استقرار السلسلة الموضحة في الشكل السابق يدعم اعتماد أنموذج الـ ARIMA الملائم لدراسة السلاسل الزمنية الغير مستقرة، ويستوجب القيام بعمليات من أجل الحصول على سلسلة زمنية أكثر استقراراً، والتخفيف من حدة التباين.

من أجل تثبيت التباين في السلسلة السابقة تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لقيم السلسلة مما يخفف من حدة التباين بين قيم السلسلة، ومن أجل جعل السلسلة أكثر استقراراً تم أخذ الفرق الأول لقيم السلسلة اللوغاريتمية أي: $d=1$ ، حيث أنه في ميادين التطبيق فإن $d=1$ أو على الأكثر $d=2$ لأن ذلك يضخم التباين¹.

بالقيام بالخطوات السابقة لإنشاء السلسلة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للحصول على سلسلة زمنية أقل تبايناً و أخذ الفروق لتحقيق استقرار السلسلة ، تم الحصول على السلسلة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل (9) السلسلة الزمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري باستخدام اللوغاريتم الطبيعي 2012-1999



توضح السلسلة المبينة في الشكل السابق حركة تطور الصادرات خلال الفترة المدروسة وذلك بتطبيق اللوغاريتم الطبيعي على قيم السلسلة، و من أهم الملاحظات على السلسلة الناتجة هو عدم وجود حالة تطور دورية للصادرات مما يؤكد صفة اللاموسمية للمتغير المدروس، كما أمكن ملاحظة وجود اتجاه عام للسلسلة، ويلاحظ تطور الصادرات بصورة واضحة بين العامين 2005 و 2007، الأمر الذي يبين الأثر الإيجابي لتحرير التجارة الخارجية خلال الفترة المذكورة على تطور قيم صادرات النسيج و الألبسة السورية، وخلال العام 2008 لوحظ مرور الصادرات بمرحلة استقرار، ثم الدخول في توجه عام سلبي للانخفاض بعد العام

¹ عيده، عبد الحكيم عبد الحي: مقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وتطبيقاتها: مرجع سبق ذكره . ص 72 .

2008، والذي ترافق مع حالة الركود التي مر بها الاقتصاد العالمي وحركة التجارة العالمية بعد الأزمة المالية العالمية، والتي انعكست بانخفاض الطلب على صادرات الدول النامية ومن بينها سورية، ومع ظهور بؤابر التعافي في العام 2010 دخلت سورية في أزمتها التي تعمقت في الأعوام التالية مما حال دون انعكاس هذا التعافي على الصادرات السورية، و أدى إلى تكريس الاتجاه العام السلبي لأداء صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية حتى نهاية الفترة المدروسة. يوضح الجدولين التاليين أهم معالم معالجة بيانات السلسلة الزمنية السابقة:

يتضمن الجدول (1) وصف أنموذج السلسلة التي تم بناؤها، و المتغير المدروس و الطريقة المتبعة وهي هنا اللوغاريتم الطبيعي:

Model Description الجدول 1- وصف الأنموذج

Model Name	MOD_2
Series or Sequence	1
Transformation	Natural logarithm
Non-Seasonal Differencing	0
Seasonal Differencing	0
Length of Seasonal Period	No periodicity
Horizontal Axis Labels	Date_
Intervention Onsets	None
Reference Lines	None
Area Below the Curve	Not filled

Applying the model specifications from MOD_2
المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

يوضح الجدول (2) ملخص معالجة حالة السلسلة الزمنية، و عدد مفردات متغير الحالة المستخدمة لإنشاء السلسلة وهي 14 متغير، كما يبين عدد المفردات المستبعدة وفي حالة الدراسة هنا لم يتم استبعاد أي مفردة.

Case Processing Summary الجدول 2- ملخص معالجة الحالة

	EXT
Series or Sequence Length	14
Negative or Zero Before Log	0
Number of Missing Values in Transform	0
the Plot User-Missing	0
System-Missing	0

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

ثانياً:بناء أنموذج ARIMA:

بمعالجة بيانات السلسلة الزمنية السابقة باستخدام برنامج SPSS.V.20 ، وبعد القيام بالعمليات اللازمة لبناء أنموذج ARIMA باستخدام خيار نمذجة السلاسل الزمنية، وذلك باعتبار قيم الصادات متغير تابع لمتغير الزمن تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول -1- وصف الأنموذج Model Description

			Model Type
Model ID	EXT	Model 1	ARIMA(1,1,1)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

يوضح الجدول (1) وصف الأنموذج ومتغيره المتمثل بقيم الصادات ونوعه المتمثل بأنموذج أريما، كما تم افتراض قيم الرتب (p,d,q) في النموذج الأولي كما يلي $(1,1,1)$.

الجدول -2- إحصائيات الأنموذج Model Statistics

Model	Number of Predictors	Model Fit statistics			Ljung-Box Q(18)			Number of Outliers
		Stationary R-squared	RMSE	Normalized BIC	Statistic s	DF	Sig.	
EXT-Model_1	1	.052	40631.831	22.014	.	0	.	0

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

يوضح الجدول (2) إحصائيات الأنموذج وكفايتها لتمثيل البيانات، وذلك بمراقبة قيمة الـ Q فعندما تكون قيمتها أقل من 0,05 فإن الأنموذج يكون غير كافي لتمثيل البيانات المدروسة، وهنا بلغت القيمة 0 مما يدل على أن الأنموذج غير كافي في حالته الراهنة، كما يمكن ملاحظة قيمة الجذر التربيعي للخطأ والتي بلغت 40631، أما قيمة الـ BIC الطبيعي قد بلغت 22، و سوف تظهر فائدة هذه القيم لاحقاً عند مقارنتها بنفس القيم التي ستنتج عن العمل على التوصل لأفضل أنموذج لتمثيل البيانات المدروسة، وذلك عبر تطبيق خيار النمذجة الخبيرة في خطوة التحليل التالية.

يبين الجدول (3) قيم معاملات الأنموذج للمتغيرات الداخلة في الأنموذج كما يلي:

الجدول -3- بارامترات أنموذج الأريما ARIMA Model Parameters

				Estimate	SE	T	Sig.
EXT-Model_1	EXT	Natural Log	Constant	-.619-	1.398	-.443-	.668
			AR Lag 1	.017	1.750	.010	.993
			Difference	1			
	TRA	No Transformation	MA Lag 1	-.188-	1.719	-.109-	.915
			Numerator Lag 0	.016	.027	.587	.572

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

يبين الجدولين (4) و (5) على التوالي قيم الارتباط الذاتي ، وقيم الارتباط الجزئي للمتغير التابع.

الارتباط الذاتي -4- الجدول Residual ACF

Model	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
EXT- AC Model_1 F	-.114-	.018	-.167-	-.075-	-.087-	.299	.047	-.049-	-.152-	-.083-	-.043-	-.095-
SE	.277	.281	.281	.289	.290	.292	.315	.315	.316	.321	.323	.324

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

يبين الجدول أعلاه أنه كل الارتباطات الجزئية لمفردات العينة عند مستوى معنوية أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي لا يوجد ارتباطات جزئية للسلسلة.

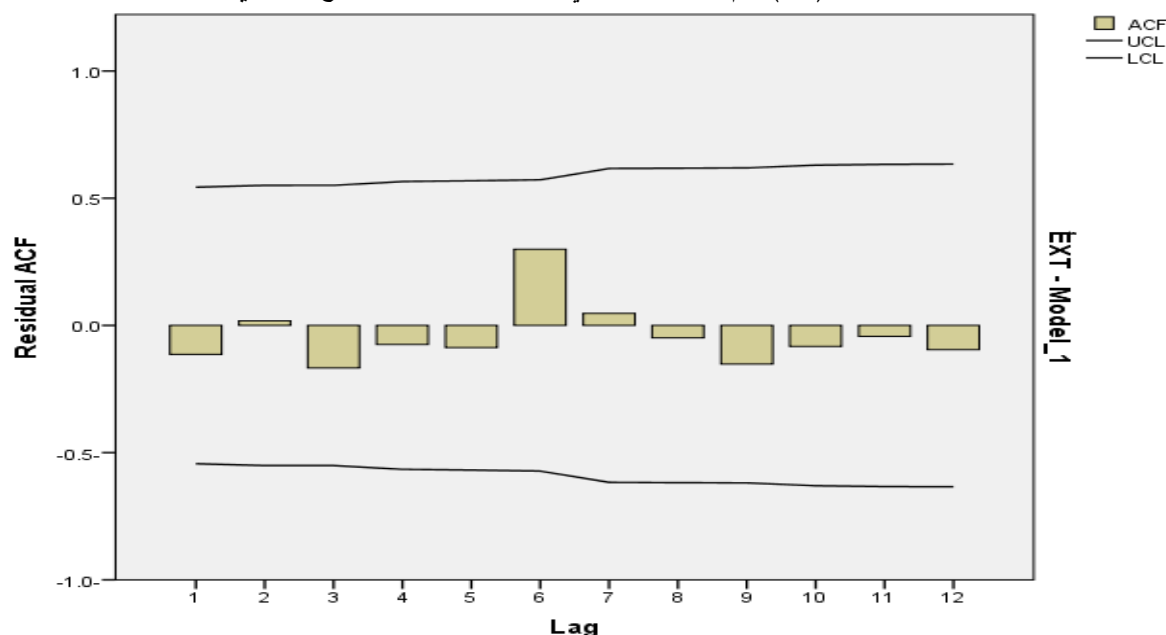
الارتباط الذاتي الجزئي -5- الجدول Residual PACF

Model	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
EXT- PACF Model_1	-.114-	.005	-.167-	-.117-	-.116-	.260	.094	-.081-	-.121-	-.055-	-.011-	-.249-
SE	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

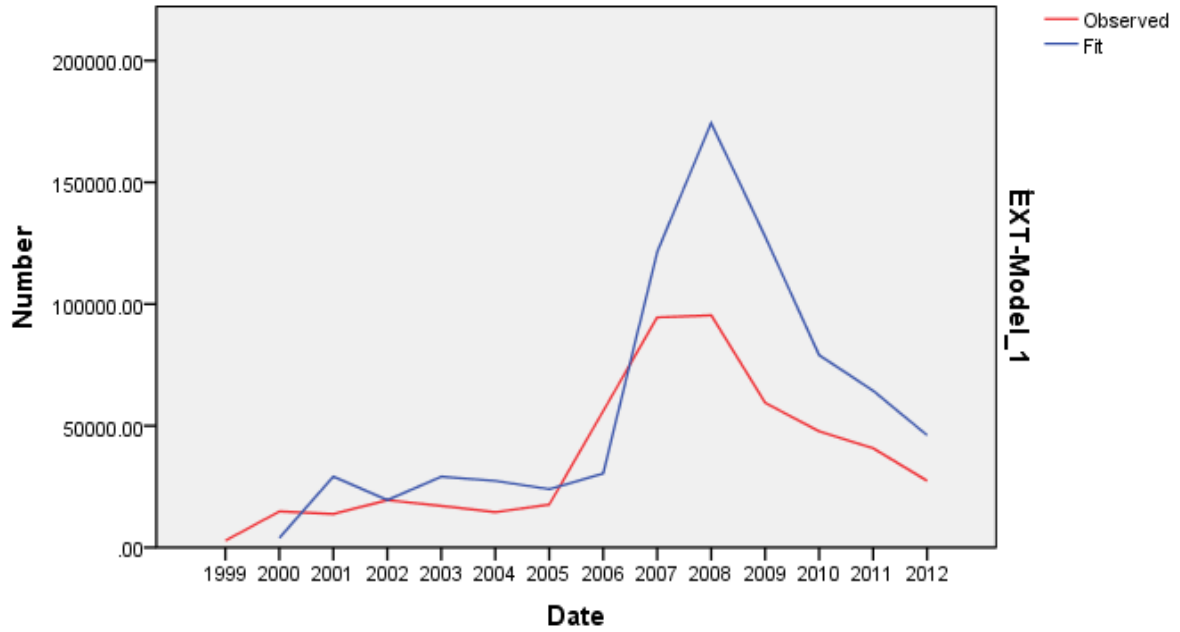
نجد من الجدول أعلاه أن قيم جميع الارتباطات الذاتية الجزئية قريبة من الصفر وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي جزئي للسلسلة. ويتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل(10) قيم الارتباط الجزئي لصادرات الغزل والنسيج السوري



الشكل البياني الأخير يعرض خط بياني مقارن لكل من القيم المراقبة و القيم المحسوبة لتطور المتغير المدروس على امتداد فترة التحليل وفقاً للنموذج الناتج كما يلي:

الشكل (11) توزيع القيم المراقبة والمحسوبة لصادرات الغزل والنسيج السوري



في ضوء نتائج الأنموذج الأول ومن أجل الحصول على أفضل أنموذج ممكن لتمثيل التطور الزمني للصادرات، تمت إعادة عملية النمذجة مع استخدام خيار النظام الخبير بهدف الحصول على أكثر أنموذج تنبؤ ملائمة لتمثيل للمتغير المدروس والتنبؤ بتطورات، مع إضافة خيار التنبؤ المستقبلي من أجل استكشاف توجه تطور الصادرات وفق الأنموذج المبني خلال السنوات اللاحقة لفترة الدراسة حتى العام 2020، تم الحصول على النتائج التالية:

Model Description			Model Type
Model ID	EXT	Model_1	ARIMA(0,1,0)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

من الجدول (1) يتبين أن أنموذج ARIMA (0,1,0) هو أفضل أنموذج تم اختياره بواسطة النمذجة الخبيرة، وهذا يتطابق مع نتائج الأنموذج الأول حيث تبين أن الارتباطات الجزئية لقيم السلسلة تتلاشى إلى الصفر تدريجياً، ومنه تكون قيمة $P=0$ أي أن الارتباط الذاتي $AR(0)$ ، كما أن قيم الارتباطات الذاتية الجزئية لسلسلة صادرات الغزل والنسيج تتلاشى إلى الصفر ومنه $q=0$ أي: $MA(0)$ ، وقد قمنا بهدف جعل السلسلة أكثر استقراراً بأخذ الفرق الأول لقيم السلسلة اللوغاريتمية أي: $d=1$ ، وبالتالي يكون الأنموذج ARIMA (0,1,0) أي أنموذج بدون انحدار ذاتي و بدون متوسط متحرك و فرق واحد وبأخذ الشكل العام الآتي:

$$LOG(EXT_t) = a + b * LOG(EXT_{t-1}) + \varepsilon_t \quad (3-4)$$

وفيما يلي أهم مقاييس الأنموذج الذي تم التوصل إليه:

ملخص الأنموذج:

الجدول 2- إحصائيات الأنموذج Model Statistics

Model	Number of Predictors	Model Fit statistics			Ljung-Box Q(18)			Number of Outliers
		Stationary R-squared	RMSE	Normalized BIC	Statistics	DF	Sig.	
EXT-Model_1	0	6.153E-017 .6153	19933.473	19.998	.	0	.	0

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

من الجدول السابق نلاحظ قيم كل من الجذر التربيعي للخطأ قد انخفضت إلى 19933 كما أن قيمة الـ BIC الطبيعية قد انخفضت إلى 19 وهذا يدل على أفضلية الأنموذج الجديد.

تقدير الأنموذج: يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.6153 أي أن 61.53 % من التغير في صادرات الغزل والنسيج المستقبلي يعود إلى قيمتها سابقاً، ويمكن رد ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

- السمعة التي كونتها هذه المنتجات في الأسواق العالمية التي استطاعت الولوج إليها، الأمر الذي أثر بشكل كبير على قدرتها على التنامي المستقبلي في هذه الأسواق، مما يبرز دور جودة المنتج وتسويقه في تكوين اسم للمنتج في الأسواق المستهدفة.

- لم تؤدي التسهيلات التي استطاعت هذه المنتجات الحصول عليها وفقاً للاتفاقيات التجارية الموقعة مع الشركاء التجاريين إلى إضافة مصدرين جدد لهذه المنتجات، وإنما أدت إلى دعم المصدرين التقليديين بمنتجاتهم وأسواقهم، دون دخول مصدرين جدد إلى الأسواق التصديرية، و يمكن رد ذلك إلى البنية الإنتاجية والتجارية المحلية لقطاع النسيج والألبسة السورية.

- أما أهم أسباب ارتباط قيم الصادرات المستقبلي بقيمها السابقة فيرد للصعيد الداخلي، وفي حين يعتبر ذلك أمراً بديهياً في حالة الاقتصاديات المستقرة، إلا أن الاقتصاد السوري شهد في السنوات الأخيرة عدة عوامل عمقت هذا السبب، وذلك يعود لتوقف العدد الأكبر من معامل الحلج والنسيج وذلك بصورة موازية لتعمق الأزمة التي يشهدها القطر، إضافة إلى ارتفاع كبير للأسعار المحلية لهذه المنتجات العائد لعدة أسباب أهمها ارتفاع التكاليف الإنتاج والنقل، و تراجع عدد المنتجين، الأمر الذي أفقد منتجات هذا القطاع أبرز مزاياها النسبية، مما أدى لتراجع قيم هذه الصادرات في الأعوام الأخيرة.

الجدول -3- بارميترات الأنموذج ARIMA Model Parameters

			Estimate	SE	T	Sig.
EXT-Model_1	EXT	No Transformation	1890.0771	5528.551	.342	.738
		Constant				
		Difference				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

الجدول -4- قيم الارتباط الذاتي Residual ACF

Model	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
EXT-Model_1	.443	-.200	-.344	-.191	-.143	-.019	.064	.032	-.065	-.036	-.009	-.032
ACF												
SE	.277	.327	.337	.363	.370	.375	.375	.375	.376	.377	.377	.377

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

الجدول -5- قيم الارتباط الجزئي Residual PACF

Model	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
EXT-Model_1	.443	-.494	.012	-.111	-.233	.118	-.151	-.055	-.081	-.015	-.092	-.077
PACF												
SE	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277	.277

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

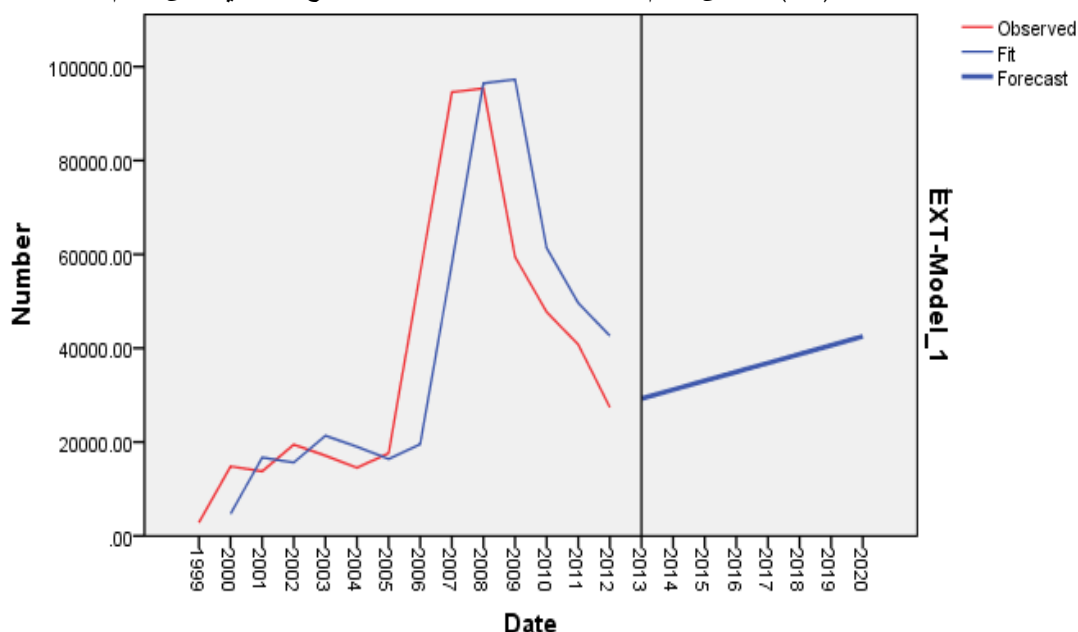
الجدول -6- قيم التنبؤ حتى العام 2020 Forecast

Model	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
EXT-Model_1	29283.08	31173.15	33063.23	34953.31	36843.38	38733.46	40623.54	42513.62
Forecast								
UCL	72714.38	92594.30	108288.46	121815.92	133958.74	145118.00	155531.97	165355.90
LCL	-14148.23	-30247.99	-42162.00	-51909.31	-60271.97	-67651.08	-74284.90	-80328.67

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V.20

الجدول السابق يعرض القيم المتوقعة للمتغير المدروس والمتمثل بقيمة صادرات الغزل والنسيج السوري خلال الأعوام التالية لآخر عام في الفترة المدروسة حتى العام 2020، ويتضح أن توقع تطور قيمة الصادرات وفق لمعطيات الدراسة هو توجه إيجابي عام للسنوات القادمة وذلك انطلاقاً من آخر قيمة مسجلة لها في عام 2012، كما هو موضح بالقيم في الجدول وبالخط البياني في الشكل البياني التالي، والذي يظهر إضافة للتوجه الإيجابي لقيم الصادرات كلاً من القيم المراقبة والمحسوبة لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري خلال سنوات الدراسة، ويفسر ذلك اقتصادياً بأن توجه تطور الصادرات السورية من النسيج والألبسة يرتبط بقيمها الحالية، حيث أظهر الأنموذج الموضوع أن قيمها المستقبلية ترتبط بما يزيد عن 61% بقيمها الحالية، فترتفع نتيجة لارتفاع قيمها الحالية بنسبة 61%.

الشكل (12) منحنى القيم المتوقعة لصادرات الغزل والنسيج السوري حتى العام 2020



من خلال تحليل السلسلة الزمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري خلال الفترة المدروسة باستخدام أنموذج الـ ARIMA خلال الفترة 1999-2012، وبعد تقدير أنموذج ARIMA لتحليل السلسلة الزمنية للتطور السنوي لصادرات الغزل والنسيج السوري و باستخدام خيار النمذجة الخبيطة باستخدام برنامج الـ SPSS v20 تم الحصول على أنموذج ARIMA (0,1,0) كأفضل أنموذج للتنبؤ بقيم صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية خلال الفترة المدروسة.

كخلاصة لتحليل السلسلة الزمنية لتطور صادرات الغزل والنسيج السوري خلال الفترة المدروسة، أمكن استنتاج أن هذه الظاهرة لا تتمتع بصفة تطور دورية، مما يقلل من تأثير المتغير التابع بمتغير الزمن وتأثره بمتغيرات أخرى تم إيضاحها بعضها من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين صادرات الغزل والنسيج ومؤشرات الانكشاف التجاري في الفقرة السابقة، أما النتيجة الثانية فتمثلت بتوقع تطور إيجابي عام للمتغير التابع في الفترة المستقبلية. بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي والقياسي والذي أثبتت الدلالة الإحصائية للعلاقة بين تطور صادرات الغزل والنسيج السوري و تحرير التجارة الخارجية، ومن أجل وضع رؤيا تساعد على تطوير مستقبل صناعة وتجارة منتجات النسيج والألبسة السورية في ظل إطار تحرير التجارة الخارجية، تم في المبحث التالي اقتراح استراتيجيه عامة تتضمن خطوات استرشادية للمساهمة بنمو ونجاح هذه الصناعة السورية العريقة.

المبحث الرابع: استراتيجيه مقترحة لدعم صناعة و تصدير منتجات النسيج و الألبسة السورية:

من أبرز النتائج التي ظهرت في سياق البحث، هي افتقاد صناعة النسيج والألبسة السورية خلال مراحل تطورها السابقة لاستراتيجيه وآليات ملائمة لاستثمار الفرص التي أتاحت لها في الأسواق المحلية والدولية، كما أن الظروف الاستثنائية التي تشهدها سورية منذ عدة أعوام فرضت واقعاً جديداً فيما يتعلق بالصناعة السورية عامةً، و صناعة النسيج والألبسة بصورة خاصة، مما يتطلب اعتماد استراتيجيه واضحة المعالم، تحدد الأهداف المرجو تحقيقها، و تنظم اتخاذ الإجراءات و التدخلات لمعالجة الأزمة الحادة التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحالي، وذلك بهدف إعادة إطلاق هذا الفرع من الصناعات التحويلية الذي يعول عليه بشكل كبير صناعياً و تجارياً في المرحلة المقبلة.

تبرر الحاجة لاستراتيجيه لتنمية منتجات وصادرات صناعة النسيج والألبسة في سورية بالكُم المتاحة من مميزات هذه الصناعة السورية، ونقاط قوتها التي يمكن العمل على إعادة استثمارها بالرغم مما تعرضت له من ضرر في ظل الأزمة الحالية، والتي من أبرزها توفر كامل سلسلة الإنتاج لصناعة القطن بدءاً من المواد الأولية ووصولاً إلى الألبسة النهائية، والموقع الجغرافي المميز، والقرب من أسواق كبيرة ونشطة كالأسواق الأوروبية والعربية والروسية، و توفر الفنيين المؤهلين والعمال المهرة ورواد الأعمال ذوي الخبرة. على الرغم من نقاط القوة المدرجة أعلاه، يوجد عدد من نقاط الضعف التي تعتري صناعات النسيج والألبسة، والتي يتحتم ذكرها لتقديم الصورة الكاملة عن واقع هذه الصناعة وأهمها :

- نقاط ضعف مرحلية مرتبطة بالأزمة: وتتمثل بغياب الاستقرار الأمني لاسيما في أبرز مراكز صناعيين في حلب ودمشق، والندرة الحالية لموارد الطاقة لاسيما الوقود والكهرباء، بالإضافة إلى عدم توفر المواد الأولية اللازمة للصناعة من قطن و خيوط و أقمشة ونسيج صناعي، و تضرر ودمار النسبة الأكبر من معامل و ورش النسيج والألبسة السورية، يضاف إلى ذلك هروب الصناعيين و رؤوس الأموال في ظل غياب الاستقرار الأمني وضعف فرص الاستثمار وصعوبات التصنيع.
- نقاط ضعف تتعلق بهيكلية المنشآت: فالهيكلية المؤسساتية لمنشآت القطاع الخاص تتصف بالضعف حيث تتألف بمعظمها من شركات عائلية متوسطة و صغيرة ، و تنتشر بشكل مشتت على مساحة القطر، كما تفتقر إلى مؤسسات الدعم الفعالة والمؤسسات الوسيطة، مع غياب نظام ناجع للتمويل، أما شركات القطاع العام فتتصف بقدَم هياكلها الإنتاجية و البيروقراطية الشديدة في الإدارة.¹
- نقاط ضعف تتعلق بالعملية الإنتاجية: بسبب تدني الإنتاجية وانخفاض نسبة الاستفادة من الطاقات المتاحة، وارتفاع كلف الإنتاج، مع ضآلة القيمة المضافة الناجمة عن عملية التصنيع.²

¹ اللحام، فؤاد: الصناعة السورية في ضوء اتفاقيات الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² عبد النور، خالد: واقع الصناعة التحويلية في سورية و استراتيجية التنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

➤ نقاط ضعف تتعلق بالعملية التسويقية: وتتجلى بضعف المعرفة بالأسواق الدولية ومتطلباتها، والافتقار إلى المهارات الفنية والتصميمية والتسويقية والإدارية في شركات القطاعين العام والخاص، و غياب سياسات التسويق الناجعة المترافقة مع معرفة متدنية بأذواق الزبائن.¹

➤ نقاط ضعف تتعلق بالموارد البشرية: تتمثل بقلّة الفنيين ذوي الخبرة في مجالات حديثة تتطلبها الأسواق الدولية، والافتقار إلى التدريب المتكامل الفعال المرتبط بحاجات الأسواق الدولية، بالإضافة لقلة الكوادر الإدارية المؤهلة على صعيد إدارة الإنتاج والتسويق لاسيما التسويق الخارجي.²

من خلال نقاط القوة والضعف المذكورة أعلاه، فإن النهوض بهذا القطاع وتحويله إلى قاطرة لإنعاش قطاع الصناعات التحويلية السورية بعد الأذى والدمار الكبيرين الذي تعرض لهما كامل القطاع في خضم الحرب العنيفة التي شنت على سورية منذ ما يزيد على خمس سنوات يتطلب أن تبدأ هذه المهمة باعتماد استراتيجيه للنهوض بهذه الصناعة من خلال تأطير التدخلات الحكومية، وتقسيم الأدوار والمهام بين القطاعين العام والخاص من أجل إعادة إطلاق هذه الصناعة، وتحديثها، وتطويرها، وإيصالها للموضع المرغوب بأن تصبح قطاع رائد و داعم لنمو الاقتصاد السوري في الأسواق المحلية والعالمية. إن تبني استراتيجيه ملائمة للنهوض بقطاع الغزل والنسيج السوري يحتاج للإحاطة بكافة المراحل التي يمر بها المنتج من التصنيع حتى الوصول إلى المستهلك النهائي، وإلى توزيع التدخل على مراحل الصناعة والإنتاج، و الترويج والتسويق لما تم إنتاجه، و تعزيز القدرات التنافسية للصناعة ومنتجاتها بما يمكنها من التطور والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ويمكن فيما يلي طرح محاور العمل الاستراتيجي لذلك:

أولاً: الصناعة والإنتاج :

تعتبر علمية التصنيع حجر الأساس لتطوير قطاع النسيج والألبسة السورية، و أهم مجالات التدخل الاستراتيجي، من أجل تبني استراتيجية تصنيعية ناجعة لابد من الانطلاق من إجماع الأطراف الفاعلة في هذا القطاع والتي تشمل كل من القطاعين العام و الخاص، و جهات الإدارة العامة، وغرف الصناعة والتجارة، وذلك بهدف توحيد الجهود المطلوبة والتخطيط لإنعاش وتفعيل دور قطاع صناعة النسيج والألبسة السوري بما يتوافق مع المتغيرات على الساحتين المحلية والدولية، و وضع تصور لأولوية أنواع المنتجات السورية التي يجب العمل على دعم وتطوير إنتاجها، و تطوير البيئة التحتية اللازمة لدعم هذه الصناعة و تطويرها، والعمل على تأسيس عناقيد ومناطق صناعية خاصة بصناعة النسيج والألبسة في سورية.

¹برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: التقرير الختامي، استراتيجية التطوير لثلاثة قطاعات (النسيج، الأغذية الزراعية، الخضروات والفواكه)، ريكاردو بيسو، برنامج المساعدة الأوربية لسورية، دمشق 2009. ص 7.

²برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: التقرير الختامي، مرجع سبق ذكره. ص 8.

- هيكلة الشركات العامة والخاصة:

من أبرز النتائج السلبية للاتفاقيات التجارية التي عقدها سورية خلال العقد الماضي كانت زيادة منافسة المنتجات الأجنبية للمنتجات السورية في الأسواق المحلية، حيث تأثر صانعو الملابس السورية و لاسيما المنتجين الصغار بهذه المنافسة من المصنعين الأجانب قليلي الكلفة، الأمر الذي أظهر ضعف البنية الإنتاجية لصناعة النسيج والألبسة السورية. ومع اعتمال الأزمة في سورية في مطلع العقد الحالي فإن أسعار عناصر الإنتاج، والتي بقيت منخفضة لعقود بفعل سياسات الدعم الحكومية ازدادت بشكل كبير، مما تسببت في تخفيض كبير لهوامش الربح للشركات التي لم تعد تستطيع أن تنتج بنفس مستوى الأسعار،¹ مما ساهم بالإضافة إلى العمليات الحربية إلى إغلاق القسم الأكبر منها، أو العمل بطاقات إنتاجية متدنية و ضعيفة. يظهر الواقع السابق حاجة صناعة النسيج السورية التي مازالت تستطيع أن تستفيد من عدة عناصر قوة مازالت متوفرة أو يمكن توفيرها كالمواد الأولية اللازمة للصناعة، والعمالة الرخيصة، وتوفر الأسواق المحلية و الخارجية عالية القيمة والمرونة، إلى اعتماد استراتيجية جديدة لهيكلة المنشآت للتأقلم مع هذه المعطيات. في المرحلة الحالية وفي ظل الدمار الكبير الذي لحق بعدد كبير من شركات النسيج والألبسة العامة والخاصة، يمكن اقتراح برنامج للتعاون بين الشركات العامة والخاصة، يستفيد من أصول الشركات العامة، وإمكانيات القطاع الخاص التمويلية والإدارية من أجل إعادة الشركات إلى دائرة الإنتاج، لاسيما الشركات العامة التي تبدو خارج أولوية الدولة في المرحلة الحالية لعدم إمكانية رصد الاعتمادات المطلوبة لتشغيلها، ويتطلب ذلك القيام بتقييم ومسح شامل للأضرار في المناطق التي عاد أو سيعود إليها الأمن والاستقرار مستقبلاً، والتعاون على إعادة تشغيلها من خلال التعاون على استثمارها مع القطاع الخاص، وتوفير احتياجاتها من الطاقة والمواد الأولية.

- أولويات الإنتاج:

تتألف صناعة النسيج والملابس السورية من قطاعين رئيسيين يتمثلان بصناعة النسيج والألبسة القطنية والملابس، والنسيج الصناعي، فيما يتعلق بالنسيج الصناعي فعلى الرغم من كونه من الصناعات السريعة النمو عالمياً، إلا أنها صناعة كثيفة رأس المال، لذلك لا يمكن اعتبارها أولوية استراتيجية للصناعة السورية، فالأولوية الاستراتيجية هي للقطن بسبب ميزاته النسبية سواء كان في شكل نسيج أو ملابس، حيث يتواجد في سورية الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة المعنية بمراحل وسيطة من سلسلة القيمة مثل الصباغة والإنهاء والحياسة، كما يوجد على صعيد الملابس المصنوعة من القطن مصنعون نشطون ينتجون طيف واسع من الملابس لمختلف الأعمار والاستعمالات، ومنتجون لإنتاج النسيج للاستخدامات المنزلية كالستائر وأقمشة المفروشات والمناشف و البياضات وغيرها.

¹ واقع النسيج العالمي وتنافسية قطاع النسيج السوري: ورشة عمل، غرفة صناعة حلب، 2014.

بصورة عامة تتميز منتجات النسيج والملابس السورية بتنوع كبير يعبر عن حيوية كبيرة لهذه الصناعة، إلا أن هذا الواقع لم يساعد على إبراز صورة المنتج السوري في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يحتاج إلى التركيز على بعض الصناعات المحددة التي يمكن أن تلعب دوراً ريادياً في الأسواق ودعمها من أجل صناعة اسم لمنتجات النسيج والألبسة السورية في الأسواق العالمية، و يحتاج هذا الأمر إلى تحديد المنتجات المتميزة في صناعة النسيج والملابس السورية، ويمكن في هذا الإطار اقتراح عدة قطاعات إنتاج أهمها :

➤ قطاع ملابس النوم والملابس الداخلية والذي يعتبر من القطاعات القوية في سورية، ويحظى بشهرة دولية.

➤ القطاع الهام الآخر في صناعة النسيج والملابس هو الأقمشة المنزلية كالستائر وأقمشة المفروشات والمناشف وأغطية الأسرة و الشراشف وغيرها.

➤ قطاع الأنسجة الفنية والذي يعتبر قطاع نامي وذو أولوية للشركات، حيث تمثل المنسوجات التقنية عالمياً 30% من مجمل استهلاك الأنسجة مقارنة مع 70% تستخدم في إنتاج الملابس.¹

- البنية التحتية:

إن عملية إعادة إطلاق وتنمية صناعة النسيج والملابس السورية تحتاج لتوفر البنية التحتية الملائمة من شبكات الطرق، والمرافئ البرية و البحرية، وشبكات السكك الحديدية، وشبكة توزيع الطاقة الكهربائية و المياه، وأنظمة الاتصالات التي تربط سورية بالعالم الخارجي، وقد امتلكت سورية في الفترات السابقة بنية تحتية جيدة، وتم العمل على تحسين مستوى هذا البنية التحتية من خلال إنشاء المناطق الصناعية في السنوات الأخيرة السابقة للأزمة، إلا أن هذه البنية لم تتمتع بالجودة الكافية لخدمة ديناميكية التصدير، التي تتطلبها صناعة النسيج والملابس ضمن استراتيجية بعيدة المدى للتصدير،² كما أنها تعرضت خلال السنوات المنصرمة لكثير من الدمار، لاسيما في عاصمة النسيج السوري حلب، لذلك فإن إعادة ترميم و تطوير البنية التحتية للمواصلات يعتبر مطلباً أساسياً لإعادة إطلاق صناعة النسيج والألبسة السورية على أسس تنافسية على صعيد الشركات المحلية العامة و الخاصة، كما يعتبر مطلب أساسي لتعزيز جاذبية صناعة النسيج والملابس السورية للاستثمارات، حيث تستطيع سورية وبفضل موقعها الجغرافي أن تلعب دوراً أكثر أهمية كموقع لتجميع و تجارة المواد الأولية والمنتجات المصنعة إقليمياً، وكوسيط بين أوروبا وآسيا، لكن هذا الأمر يتطلب وجود شبكة مواصلات حديثة وكفوءة على كافة المستويات مع التركيز على ربط المناطق الصناعية بالمنافذ الحدودية.

¹ تقرير الوضع الحالي لصناعة النسيج العربية، الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، 2009. ص 65.

² Syria, Harnessing Trade for Growth: Economic and Social Development Unit, Middle East Department, Middle East and North Africa Region, 2004. PP 44-45.

- عناقيد الإنتاج و المناطق الصناعية:

برهنت تجارب الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بأن الشبكات الصناعية كعناقيد الإنتاج و المناطق الصناعية تعتبر من أنجع الوسائل المتبعة لإنعاش الصناعة، وبصورة خاصة في إطار اعتماد استراتيجية صناعية موجهة للتصدير كالمناطق الصناعية الإيطالية على سبيل المثال، ودعمت هذه الفكرة أيضاً عدة دراسات أفادت بأن الدعم الفعال لمثل هذه المشاريع هو مساهمة أساسية هامة بصعود السلم التقني.¹ على صعيد صناعة النسيج والألبسة السورية فإن أغلب الشركات الخاصة العاملة في هذا القطاع تتصف بكونها شركات صغيرة أو متوسطة الحجم و تدار عائلياً، ومتخصصة بمراحل محددة من مجمل سلسلة القيمة الصناعية، في مثل هذه الحالة ومن أجل الاستفادة من بنية الصناعة السورية في ضوء الدور المتزايد للقطاع الخاص، فإن العناقيد وأشكال التجميع تستطيع أن تؤمن الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الشركات كالخدمات العامة و الطاقة وغيرها، وكذلك خدمات المصارف وشركات التغليف و المخازن المخصصة للواردات، كما يمكن للعناقيد الصناعية تأمين التعاون بين الشركات، والمساهمة في تنمية تنافسية الصناعة من خلال تمكين الشركات من تشارك المعرفة والمهارات والابتكار عبر الترويج للعناقيد الديناميكية.²

ثانياً: الترويج و التسويق:

بالإضافة إلى التركيز على مرحلة الصناعة والإنتاج، يحتاج قطاع النسيج والألبسة إلى العمل على تسويق كامل إنتاج صناعة النسيج والملابس داخلياً وخارجياً، وتأمين التغذية الراجعة للمنتجين حول أنواع ومواصفات المنتجات المطلوبة، وذلك لترسيخ قاعدة إنتاج ما يمكن تسويقه من خلال تحديد الأسواق الجغرافية التي يمكن استهدافها، و العمل على تسويق وتصدير المنتجات السورية لهذه الأسواق.

- أولويات الأسواق الجغرافية:

بالرغم من توجه صناعة النسيج والألبسة في الفترة السابقة لاندلاع الأزمة نحو التصدير، إلا أن تواجدها في الأسواق الدولية بقي محدود وضعيف، وفي ظل مستجدات إعادة ترتيب علاقات سورية السياسية وبالتالي الاقتصادية، تظهر الحاجة إلى تحديد وجهة الصادرات السورية والأسواق التي يتوجب السعي لولوجها. في هذا الإطار تعتبر الأسواق العربية القريبة استهداف ذو أولوية لصناعة النسيج والألبسة السورية، وذلك نظراً لارتباطها مع سورية باتفاقية تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ منذ العام 2005، ولقدرة الصناعة السورية على الاستفادة من عوامل القرب الثقافي والجغرافي،³ بالدرجة الثانية يمكن اعتبار السوق الروسية سوق ذات

¹ برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية-البرنامج التنفيذي- وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة التنمية الإيطالية، دمشق، كانون الأول 2007، ص 15.

² برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: التقرير الختامي، مرجع سبق ذكره. ص 12.

³ Bolbol, Ali A., and Ayten M. Fatheldin. Intra-Arab Exports and Investment: An Empirical Analysis. IMF Economic Papers 12. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund. 2005, pp 38.

أولوية أيضاً، وذلك بسبب الصلات التاريخية ولكونها واحدة من الأسواق الآخذة في النمو في صناعة النسيج والملابس،¹ كما أنه لا يمكن إغفال أسواق دول الاتحاد الأوروبي لاسيما الدول الحديثة الانضمام إلى الاتحاد، حيث تعتبر أسواق هذه الدول نشطة و يسهل التعامل معها بالمقارنة مع الأعضاء التاريخيين في الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى التكتلات السابقة فقد أظهرت دراسة التوافق التجاري لسورية مع الدول المقترحة وفق أنموذج الجاذبية ومؤشر التوافق التجاري في الفصل السابق من هذا البحث أبرز الدول التي يمكن أن تتوجه الصادرات السورية إليها كالباكستان-الأردن-المغرب-إسبانيا-تونس-إندونيسيا-فنلندا-الفلبين-جنوب إفريقيا-تايلاند.

التسويق:

طرحت الخطة الخمسية العاشرة شعار التصنيع للتصدير، إلا أنه و مع ما تطلبه تنفيذ هذا الشعار من تشجيع للمصدرين السوريين على تحسين جودة الإنتاج والوصول إلى أسواق التصدير، فقد كانت النتائج المتحققة بالمجمل متواضعة، حيث أن تحقيق هذه المهمة يتطلب وجود مؤسسات داعمة لعمليات التصدير، و كم كبير من التمويل، في هذا الإطار تم في العام 2009 تأسيس عدة مؤسسات داعمة لهذه العملية تمثلت بهيئة تنمية ترويج الصادرات واتحاد المصدرين السوريين وأخيراً صندوق تنمية الصادرات، وقد حققت هذه المؤسسات نقلة كبيرة فيما يتعلق بعملية ترويج ودعم الصادرات السورية حتى في ظل ظروف العمل الصعبة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه ما تزال هناك حاجة لمؤسسات تعنى بعمليات تمويل و تأمين الصادرات وغيرها من الخدمات اللوجستية، بالإضافة للمؤسسات المتخصصة بعمليات التسويق و الترويج لاسيما لمنتجات النسيج والألبسة.

ثالثاً: التنافسية:

إن عملية تعزيز القدرة التنافسية هي العنصر الضامن لنجاح الصناعة والتسويق لمنتجات النسيج والألبسة، حيث تساهم في بلورة نتائج عمل العنصرين السابقين، وذلك من خلال العمل على تحويل المزايا النسبية لمنتجات النسيج والألبسة السورية إلى مزايا تنافسية بما يؤدي لإنتاج منتجات تتمتع بمواصفات تنافسية تمكنها من الولوج إلى الأسواق الدولية والمنافسة فيها، و يحتاج ذلك إلى تعزيز عمليات الابتكار والبحوث، و التأهيل والتدريب، و توفير الخدمات والاستشارات اللازمة لرفع تنافسية هذه الصناعة.

- الابتكار والبحوث :

تعتبر عمليات الابتكار والبحوث الصناعية من العمليات الضرورية لخلق الأساس المطلوب لأية صناعة من أجل أن تزدهر، وتفتقد الصناعة السوري بصورة عامة و صناعة النسيج والألبسة بصورة خاصة لمخابر الابتكار والبحوث المتعلقة بصناعة وإنتاج منتجات النسيج والألبسة، فعلى صعيد السياسات الهادفة إلى تعزيز الابتكار في الشركات السورية فهي ما تزال في بداياتها، و لم تولى هذه السياسات ما يكفي من الاهتمام لبناء

¹ برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: التقرير الختامي، مرجع سبق ذكره. ص 11.

القاعدة التقنية الوطنية على أساس البحث والتطوير، في الوقت الذي تعتبر فيه مثل هذه القاعدة حاجة أساسية للتنمية الصناعية، و دعم تنافسية المنتج السوري في الأسواق المحلية والخارجية.¹

- التأهيل و التدريب:

من ضمن متطلبات تعزيز التنافسية لصناعة النسيج والملابس السورية تبرز الحاجة إلى كوادر بشرية مدربة و مؤهلة على الصعيدين الفني والإداري، وذلك لتكون قادرة على تصميم وتنفيذ عمليات الإنتاج والتسويق، و هنا تظهر الحاجة لتطوير المناهج في المؤسسات التعليمية ذات الصلة بالنسيج على كافة المستويات للإيفاء بمتطلبات هذه الصناعة ودعم نموها وتطورها، وذلك ضمن إطار من التواصل مع القطاعين العام والخاص كجهات معنية بمخرجات هذه المؤسسات، للتعرف على احتياجاتهما التأهيلية و التدريبية.

- الخدمات والاستشارات:

تقوم الخدمات والاستشارات بدور هام في رفع تنافسية صناعة النسيج والملابس، وقد قامت العديد من الدول خلال العقود الأخيرة بتطوير خدمات الأعمال وبرامجها لزيادة المعرفة ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال هذه الصناعة.² في هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من الخدمات هي، الخدمات التقليدية مثل الخدمات المحاسبية والقانونية وخدمات التسويق البسيطة التي تصمم لتخفيف كلف القيام بالأعمال، و الخدمات الحقيقية والتي تُعرف على أنها النشاطات التي تحاول تحسين تنافسية الأعمال و تتضمن طيفاً واسعاً من الخدمات بدءاً من التنظيم و تخطيط الموارد البشرية و نشاطات تحسين العمليات بشكل مستمر، وصولاً إلى التخطيط الاستراتيجي.³

في الختام فإن مهمة وضع استراتيجيه لتنمية صناعة وتصدير منتجات النسيج والملابس السورية تعتبر مهمة معقدة حتى في ظل الظروف الطبيعية التي كانت سائدة قبل الأزمة التي يمر بها وطننا العزيز سورية، وذلك نظراً لتعقدها وتشابك قضاياها وعدد المعنيين بها، و في ضوء الظروف التي تمر بها سورية أصبح الموضوع أكثر تعقيداً وتشابكاً نظراً لدمار قسم كبير من المنشآت والبنى التحتية التي كانت تشكل عنصراً أساسياً داعماً لهذه الصناعة، بالإضافة إلى تراجع كبير في قدرة الدولة على تقديم الدعم و التسهيلات لهذه الصناعة حتى في المراحل المقبلة نظراً لقلّة الموارد وتعدد الأولويات، و في ظل هذا الواقع فإن أول خطوة للقيام بهذه المهمة تتطلب إجماع المعنيين بهذه الصناعة، وتوحيد الجهود بين القطاعين العام والخاص للنهوض بهذا القطاع الهام على صعيد الاقتصاد الوطني.

¹ ناصر، أكرم و الأخرس، صفوان و بربر، بشير: البحث والتطوير التقاني و الابتكار في المؤسسات الإنتاجية العامة و الخاصة، مرجع سبق ذكره.

² عبد الفضيل، محمود: العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2000. ص 39.

³ مشروع التحديث و التطوير الصناعي في سورية - دعم الخدمات في صناعة النسيج و الملابس (المركز الفني للنسيج في سورية) (أيوب، أوتوليني، رمان، عشي 2009).

خلاصة الفصل الرابع:

انعكس تحرير التجارة الخارجية السورية بصورة إجمالية إيجابياً على الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية، فقد أظهرت دراسة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية السورية، تأثير الأخير كمتغير تابع بصورة إيجابية بتطور حركة الواردات السورية، في حين كان تأثير الإنتاج بتطور حركة الصادرات سلبياً، وبمحصلة المتغيرين المستقلين المتمثلين بدرجة إهمية الواردات والصادرات كان تأثير تحرير التجارة الخارجية على المتغير التابع إيجابياً. كما أنه و من خلال القيام بتحليل قياسي لدراسة طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و صادرات الغزل والنسيج والألبسة بتطبيق كل من أنموذج الانحدار البسيط و الانحدار المتعدد، فقد تبين أن العلاقة بين المتغيرات المدروسة التي تمثلت بدرجة تحرير التجارة الخارجية و معدل نمو الصادرات النسيجية معنوية و ذات مدلول إحصائي، كما بين أنموذج الانحدار المتعدد الذي تم تقديره في ضوء نتائج التحليل أن الصادرات السورية تتأثر إيجاباً بتطور حركة الواردات، وسلباً بتطور حركة الصادرات، مما أبرز إشكالية الهيكلية النوعية للصادرات والواردات السورية، و أثبت صحة الطرح القائل باعتماد الصناعة التحويلية السورية بشكل كبير على المكون المستورد، وتركز الصادرات السورية في المواد الخام والنصف المصنعة التي أدت سيطرتها على هيكلية سلة الصادرات السورية إلى حرمان الصناعات التحويلية السورية من مدخلاتها الإنتاجية بسبب اللجوء إلى تصديرها قبل اكتمال عملية تصنيعها. على الصعيد التنبؤ بالتطور المستقبلي لصادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية، فقد أتاح استخدام تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة بين عامي 1999-2012، واعتماد أنموذج الـ ARIMA التوصل إلى أن أنموذج ARIMA (0,1,0) هو أفضل أنموذج للتنبؤ بقيم صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية خلال الفترة المدروسة، وأظهرت قيم التنبؤ أن منحى تطور صادرات الغزل والنسيج تبعاً لعنصر الزمن هو تطور إيجابي حتى نهاية فترة التنبؤ في عام 2020.

بالمحصلة وعلى الرغم من الانعكاس الإيجابي لسياسة تحرير التجارة الخارجية على الصادرات السورية من الغزل والنسيج والألبسة، إلا أن تطور الصادرات خلال الفترة المدروسة واجه صعوبات وتحديات داخلية وخارجية، ولم يرقى إلى المستوى المستهدف، حيث أن تحقيق هدف زيادة صادرات النسيج والألبسة السورية بصورة ناجحة و فعالة في ظل تحرير التجارة الخارجية تطلب إيلاء الاهتمام بعدد من القضايا المرافقة، فتححرير التجارة الخارجية يجب أن لا يقتصر على عقد الاتفاقيات التجارية و إزالة الحواجز الجمركية، بل يجب أن يشمل أيضاً عدد من القضايا المرافقة أهمها اعتماد سياسة تصنيعية تعالج الخلل الهيكلية في تركيبة وتكامل والتشبيك الصناعي في قطاع الصناعات التحويلية السورية، مما يساعد على تهيئة الأرضية الملائمة لتعامل الصناعة الوطنية مع متطلبات الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى الأمور التنظيمية واللوجستية لتسهيل حركة التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، و تطوير بيئة ممارسة أنشطة الأعمال.

اختبار فرضيات البحث:

➤ الفرضية الأولى: "إن العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و إنتاج قطاع الصناعات التحويلية السورية خلال الفترة المدروسة هي علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية".

على صعيد طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وإنتاج قطاع الصناعات التحويلية السورية فقد بين التحليل القياسي باستخدام أنموذج الانحدار المتعدد بواسطة برنامج SPSS-20 لإحصائيات الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية، وكلاً من مؤشري درجة أهمية الصادرات ودرجة أهمية الواردات، وجود دلالة إحصائية لطبيعة هذه العلاقة حيث كانت قيمة معامل الارتباط لأنموذج الانحدار المتعدد المقدر موجبة و بلغت $R=0.887$ مما دل على وجود علاقة طردية قوية بين تحرير التجارة الخارجية وإنتاج الصناعات التحويلية السورية، كما أن قيمة مستوى المعنوية المتعلق بمؤشر فيشر f بلغت 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض 5 % مما أشار إلى جودة توفيق الأنموذج و جودة تمثيله للعلاقة بين المتغيرات المدروسة، و بالتالي أمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط معنوي بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل القائل بوجود ارتباط معنوي بين متغيرات الدراسة عند درجة معنوية أقل من 5%.

كما أظهر تحليل البيانات الإحصائية لقيم إنتاج قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة المدروسة انتعاشاً واضحاً لإنتاج هذا القطاع اعتباراً من العام 2000، و ذلك بشكل مترافق مع تبني سياسات تجارية تحريرية، كما شهدت أيضاً مساهمة الصناعات التحويلية السورية في الإنتاج المحلي الإجمالي تطوراً، حيث ازدادت مساهمتها من نسبة 21% وقيمة بلغت 327347 مليون ليرة سورية في عام 2000 إلى قيمة بلغت 573684 مليون ليرة سورية عام 2010 وبنسبة مساهمة بلغت 22.9 % ، مشكلةً بذلك أعلى نسبة مساهمة بين جميع القطاعات الاقتصادية لنفس العام. على صعيد الناتج المحلي الإجمالي فقد ازدادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية من 13771 مليون ليرة سورية في عام 2000 وبنسبة مساهمة من لم تتجاوز 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري إلى 117906 مليون ليرة سورية، و بمساهمة بلغت 8 % في العام 2010. بالمحصلة فقد ارتفع حجم منتجات قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد السوري بصورة مترافقة مع تبني سياسات تجارية تحريرية، وتغيرت هيكلية الإنتاج لصالح توسع للقطاع الأكثر ديناميكية ممثلاً بالقطاع الخاص تجاوباً مع المتغيرات والظروف الجديدة، مما يثبت صحة الفرضية الأولى ويبرهن على أن اعتماد سياسات تجارية تحريرية خلق حوافز لصالح زيادة الإنتاج، و إعادة توزيعه لصالح القطاع الأكثر ديناميكية وقدرة على الاستفادة من حوافز الإنتاج والتصدير.

الفرضية الثانية: "توجد علاقة معنوية و ذات دلالة إحصائية بين تبني سياسات تجارية تحريرية اتجاه الاقتصاد العالمي وصادرات صناعات الغزل والنسيج و الألبسة السورية".

أثبت تحليل العلاقة بين صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية كمتغير تابع ودرجة الانكشاف التجاري السوري كمتغير مستقل باستخدام أنموذج الانحدار البسيط بأن العلاقة بين المتغيرين معنوية و ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة بلغت قيمة معامل التحديد $R\text{-squared} = 0.528121$ أي أن المتغير المستقل فسر ما قيمته 52.8% من تغيرات المتغير التابع ، وكانت إشارة هذا المعامل الموجبة وتوضع قيمته بين 0.5 و 0.75 أشارت إلى أن العلاقة الطردية متوسطة الشدة .

كما أنه و باستخدام أنموذج الانحدار المتعدد بين صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية وكل من درجة أهمية الصادرات ودرجة أهمية الواردات فقد بلغت قيمة معامل التحديد $R\text{-squared} = 0.660620$ أي أن ما نسبته 66.06% من التغير في صادرات الغزل والنسيج تم تفسيره من خلال التغير في درجة أهمية كل من الصادرات والواردات، كما بلغت قيمة مؤشر فيشر $F\text{-statistic} = 10.70604$ ومستوى المعنوية المتعلق به $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.002623$ وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، مما سمح بالقبول بجودة أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لتمثيل العلاقة بين المتغيرات، وسمحت هذه القيمة كونها أقل من مستوى المعنوية 5% بقبول الفرضية و بالتالي القول بأن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة ارتباط معنوية، كما أكدت الإشارة الموجبة طردية العلاقة بين صادرات الغزل والنسيج والألبسة السورية وتحرير التجارة الخارجية ودلالاتها الإحصائية مما أثبت صحة الفرضية الثانية للبحث.

وقد أشار تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بحجم صادرات النسيج والألبسة السورية في الفصل الرابع من البحث تزايداً لحجم هذه الصادرات بصورة مترافقة مع اعتماد سياسة تحرير التجارة الخارجية اعتباراً من عام 2004 وبلغ مرحلة الذروة في عام 2008، ومن ثم بدأ يشهد انخفاضاً حتى تاريخ إعداد هذا البحث، و رد هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على صادرات الدول النامية المصنعة، حيث بدأت هذه الصادرات تشهد إعادة انتعاش في عام 2010 مع الانحسار التدريجي لآثار الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الثالثة: "إن تبني سياسات وآليات فعالة لتنمية وتشجيع صادرات الصناعات التحويلية السورية سيؤثر إيجاباً على مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في التجارة الخارجية السورية"

تم من خلال البحث استعراض تجارب الاقتصاد السوري في مجال تنمية الصادرات والتي تمثلت بثلاثة تجارب في مجال تنمية وتشجيع الصادرات، تعود التجربة الأولى إلى خمسينات القرن الماضي والتي كانت تجربة مباشرة تمت في إطار أنموذج الاقتصاد الليبرالي المعتمد آنذاك، وفي ظل فائض من المعروض السلعي على صعيد بعض المنتجات، وحققت أهدافها في تصريف الفائض، دون أن تؤدي إلى اختناقات على صعيد السوق المحلي. أما التجربة الثانية فتعود لثمانينات القرن الماضي وتعتبر تجربة غير مباشرة تمت في إطار سداد لديون متراكمة للاتحاد السوفييتي السابق على سورية، وفي ظل عجز في المعروض السلعي على صعيد الاقتصاد المحلي، وحققت هدفها في سداد الديون عبر زيادة الصادرات إلا أنها أدت إلى اختناقات على صعيد المعروض السلعي في السوق المحلي. أما التجربة الثالثة فقد تمت في أواخر العقد الأول من القرن الحالي بعد اعتماد سورية منهج لتحرير الاقتصاد داخلياً وخارجياً بشكل واضح بعد العام 2005، من خلال اعتماد أنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي كأنموذج بديل عن الأنموذج الاشتراكي للتنمية الاقتصادية، والسعي للاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي وتحرير الأسواق من خلال عقد اتفاقيات تجارة حرة ثنائية وإقليمية ودولية، و ترافقت مع تبني الخطة الخمسية العاشرة منهجاً للتصنيع بهدف التصدير عوضاً عن منهج التصنيع لإحلال الواردات، وقد حققت بوادر جيدة، إلا أنها لم تستكمل بسبب الأزمة السورية.

على الرغم من اختلاف ظروف تطبيق التجارب الثلاثة وشموليتها على صعيد المنتجات وآليات عملها، إلا أنها جميعاً نجحت نسبياً في زيادة حجم صادرات الصناعات التحويلية السورية، وبالتالي تحسن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في التجارة السورية الخارجية. وتعتبر التجربة الثالثة لتنمية وتشجيع الصادرات الأشمل حيث أتت في إطار تحرير منهج للعلاقات الاقتصادية السورية الداخلية على صعيد إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الإنتاجي والاستثماري و التجاري، و الخارجية من خلال العمل على تحريرها من القيود الجمركية وإزالة العقبات أمامها، إلا أن هذه التجربة لتنمية الصادرات تأخرت في الانطلاق حتى العام 2009، ولم تتح لها الفرصة كاملة لإثبات فعاليتها في ظل الظروف الطارئة التي بدأت تمر بها سورية منذ العام 2011، وما رافق هذه المرحلة من تعرض العملية الإنتاجية بمجملها لصعوبات كبيرة وحصول عجوزات كبيرة في المعروضات السلعية على صعيد السوق المحلية، وبالرغم من قصر فترة التجربة إلا أنها أدت دوراً إيجابياً في تنمية الصادرات السورية، و يتوقع في ضوء تحسن الظروف الاقتصادية السورية وإعادة إطلاق العملية الإنتاجية أن تزداد فعالية هذه التجربة وتنعكس بصورة أكثر إيجابية على منتجات وصادرات الصناعات التحويلية السورية، في ضوء ما تقدم يمكن القبول بصحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث :

في ختام هذا البحث أمكن الخروج بعدة نتائج كمايلي :

النتيجة الرئيسية: النتيجة الرئيسية للبحث تمثلت بالاستناد إلى نتائج التحليلين الوصفي والقياسي بوجود انعكاس إيجابي لسياسة تحرير التجارة الخارجية السورية على إنتاج و صادرات الصناعات التحويلية السورية خلال الفترة المدروسة، حيث تم التوصل إلى إثبات وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين تحرير تجارة سورية الخارجية و إنتاج الصناعات التحويلية السورية، و صادرات الغزل والنسيج السوري، والنتيجة الرئيسية الثانية تمثلت بتأثر قطاع الصناعات التحويلية بصورة إيجابية بتدفق الواردات الناجم عن عملية تحرير التجارة الخارجية، بينما كان أثر تدفق الصادرات سلبياً، مما يعزز من الطرح حول الدور السلبي للخلل الهيكلي للصادرات السورية من حيث تركزها في الصادرات الخام والوسيطة، مما ساهم بحرمان قطاع الصناعات التحويلية من جزء هام من مدخلاته الإنتاجية، التي تبين أن الصناعات التحويلية السورية تعتمد بصورة كبيرة على عملية الاستيراد لتأمين مدخلاتها الوسيطة، مما فسر الأثر الإيجابي لتطور تدفق الواردات خلال الفترة المدروسة على إنتاج الصناعات التحويلية السورية، وعلى صادرات الغزل والنسيج والألبسة.

في حين تم استعراض العلاقة المذكورة أعلاه ودلالاتها خلال اختبار صحة فرضيات البحث، يمكن فيمالي إيجاز أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، والتي اندرجت ضمن إطار النتيجة الرئيسية المتمثلة بانعكاس اعتماد سياسة تحريرية لتجارة سورية الخارجية على الاقتصاد السوري كمايلي:

أولاً:على صعيد دور التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري: تذبذب دور التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري بصورة كبيرة، وقد تبع ذلك الأنموذج الاقتصادي المعتمد و توجه سياسة التجارة الخارجية المعتمدة، فقد اعتمد الاقتصاد السوري لفترة طويلة امتدت من عام 1958 حتى عام 2000 بصورة أساسيه على سياسة تجارية موجهة للداخل من خلال أنموذج إحلال الواردات في إطار أنموذج اشتراكي مخطط للتنمية الاقتصادية، فسيطر القطاع العام على عمليات التجارة الخارجية خلال هذه الفترة، وفرضت رسوم جمركية مرتفعه في وجه الواردات وصلت إلى 255 % على بعض السلع الكمالية كالسيارات، وعلى الجانب الآخر لم يولي اهتماماً كبيراً بالتصدير والصادرات، بالتالي لعبت التجارة الخارجية السورية في هذه الفترة دوراً في كبح تطور الصناعات ولا سيما التحويلية، حيث وجهت هذه الصناعات بالدرجة الأولى لإشباع حاجات السوق المحلية الصغيرة من خلال التوسع الأفقي في عمليات تصنيع تعتمد بصورة كبيرة على المنتجات الوسيطة المستوردة، مما حرم قطاع الصناعات التحويلية من فرصة التطور عبر تكامل مدخلاته ومخرجاته.

في مطلع القرن الواحد و العشرون و مع تبدل الأدوار، ظهر توجه قوي لتحرير الاقتصاد السوري داخلياً من خلال إعطاء القطاع الخاص دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني في إطار أنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي حل بشكل رسمي بديلاً عن الأنموذج الاشتراكي في عام 2005، وخارجياً من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية، و التوجه لدمج الاقتصاد السوري بالاقتصاد الإقليمي و العالمي من خلال اتخاذ الإجراءات المطلوبة على الصعيد الداخلي، و عقد عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة الثنائية والإقليمية. ساهمت التجارة الخارجية في ظل هذا التوجه بدور متزايد الأهمية في الاقتصاد السوري، و أمكن ملاحظة ذلك من خلال تزايد دورها في كل من الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني، حيث ازدادت نسبة مساهمتها في الإنتاج المحلي الإجمالي من 25.9 % عام 2000 إلى 55 % عام 2010 أي ما يزيد على الضعف، كما ازدادت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 44.6 % عام 2000 إلى 49.3 % عام 2010،¹ وعكس ذلك أهمية فعلية للتجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية حيث يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن حجم القيمة الإجمالية المضافة في الاقتصاد الوطني، وبلوغ مساهمة التجارة الخارجية هذه النسبة يعبر عن مساهمتها بنصف حجم القيمة المضافة الإجمالية المتولدة في الاقتصاد .

ثانياً: انعكاس سياسات التجارة الخارجية المعتمدة على النمو الاقتصادي في سورية:²

من خلال تحليل سياسات التجارة الخارجية المعتمدة في سورية، أمكن ملاحظة ثلاثة فترات نمو اقتصادي امتدت بين الأعوام 1970-1980 و 1991-1997 و 2005-2010 ، وقد تخللها فترات ركود تم خلالها استنزاف العوائد المحققة خلال فترات النمو، أما أبرز مصادر النمو خلال هذه الفترات فتتمثلت في الفترة الأولى بعملية تعبئة تنمية شاملة، وخطط تنمية طموحة تم تنفيذها في ظل وفرة مصادر تمويل خارجية ، تمثلت بصورة خاصة بمساعدات وقروض ميسرة في إطار تجاذبات وتحالفات سياسية في إطار الصراع العربي-الصهيوني. أما فترة النمو الثانية بين عامي 1991-1997 فقد تحققت بعد توجه قوي للتصدير وفاءً لاتفاقية المدفوعات مع دول الاتحاد السوفييتي السابق، وانفتاح كبير على دور القطاع الخاص في عمليات الإنتاج والتصدير ، وبذلك شكل نشاط القطاعين العام والخاص التصديري أبرز مصادر النمو الاقتصادي في هذه المرحلة. خلال فترة النمو الثالثة بعد العام 2005 تم اعتماد سياسات تجارية تحريرية اتجاه العالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى انتعاش القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، و تحققت زيادة في معدلات الصادرات و الواردات، بالإضافة إلى ارتفاع في معدلات الاستثمار المحلي و الأجنبي .أتاحت عملية تحليل مصادر النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترات الزمنية المذكورة استنتاج وجود علاقة طردية بين نوعية سياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي المحقق في سورية ، حيث ساهم برنامج المدفوعات مع

¹النسب مستندة إلى بيانات المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء.

² * تم تناول العلاقة بين سياسات التجارة الخارجية في سورية و معدل النمو الاقتصادي من خلال مقالة للباحث في إطار متطلبات البحث نشرت في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2014.

دول الاتحاد السوفيتي السابق في فترة النمو الثانية في إنعاش معدل النمو الاقتصادي في سورية، كما ساهم اعتماد سياسات تجارية تحريرية تجاه الأسواق الخارجية ولا سيما بعد العام 2005 في خلق حوافز كبيرة من أجل تطوير الإنتاج الوطني وتوفير مختلف أنواع مستلزمات الإنتاج مما ساهم برفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 1726404 مليون ليرة سورية عام 2006 إلى 2791775 مليون ليرة سورية في عام 2010 وبالتالي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من 3.7 % بين عامي 2001-2005 إلى 5.4 % بين عامي 2006-2010.

ثالثاً: انعكاس سياسة التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية السورية: كنتيجة لتحليل العلاقة بين تطور تحرير تجارة سورية الخارجية إحصائياً و قياسياً تم التوصل إلى استنتاج وجود علاقة طردية و ذات دلالة إحصائية بين سياسة تحرير التجارة الخارجية المعتمدة ونشاط قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد السوري، كما أبرز التحليل الإحصائي إيجابية هذه العلاقة وذلك من خلال ثلاثة عناصر رئيسية تمثلت بـ:

1. حجم الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي: أدى تبني سياسة تجارية تقييدية في المراحل الأولى لعملية

تنمية الاقتصاد السوري إلى تركيز الصناعات التحويلية الرئيسية ضمن إطار القطاع العام الذي توسع أفقياً، وشكل البيت الكبير للصناعات التحويلية السورية، واتصف إنتاج هذه الصناعات بالتنوع، وبملائمته لإشباع احتياجات السوق المحلية في ظل احتكار هذه السوق من قبل القطاع العام، إلا أن هذا الإنتاج اتصف بعدم مراعاته لعناصر الجودة والتطوير و متطلبات التصدير، ومع توجيه هذه الصناعات للتصدير ضمن فترة التصدير بين عامي 1986 - 1990، لجأت شركات القطاع العام إلى منشآت القطاع الخاص للإيفاء بالالتزامات المطلوبة في إطار اتفاقية المدفوعات، بدوره القطاع الخاص أظهر ديناميكية وإقبال على الاستثمار والإنتاج، وإن شاب هذه العملية استغلال لفرص تصدير بضمان الدولة، ولأسواق مضمونة ومتعطشة للمنتجات الاستهلاكية. مع تبني سياسات تجارية تحريرية في العقد الأول من القرن الحالي شهدت مساهمة الصناعات التحويلية السورية في الإنتاج المحلي الإجمالي انتعاشاً ملحوظاً، فازدادت مساهمتها من نسبة 21% وقيمة بلغت 327347 مليون ليرة سورية في عام 2000، إلى قيمة بلغت 573684 مليون ليرة سورية عام 2010 وبنسبة مساهمة بلغت 22.9 % ، مشكلةً بذلك أعلى نسبة مساهمة بين جميع القطاعات الاقتصادية لنفس العام. أما على صعيد الناتج المحلي الإجمالي فقد ازدادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية من 13771 مليون ليرة سورية في عام 2000 وبنسبة مساهمة من لم تتجاوز 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري إلى 117906 مليون ليرة سورية و بمساهمة بلغت 8 % في العام 2010.

2. **توزع النشاط الإنتاجي:** في حين سخرت السياسات الاقتصادية للدولة في سبعينات القرن الماضي التجارة الخارجية لخدمة العملية التنموية في سورية، وقام القطاع العام بالدور الرئيسي في النشاط الإنتاجي وأسند دور ثانوي ومكمل للقطاع الخاص في إطار سياسة إحلال الواردات، فإن فورة التصدير المحققة في عام 1990 أبرزت دور ديناميكي للقطاع الخاص وأعدت له دوره في الاقتصاد الإنتاجي حيث كانت له المساهمة الأكبر في فورة الصادرات، وتم دعم هذا الدور من خلال قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، وتزايد دور القطاع الخاص في الصناعات التحويلية السورية مع تبني سياسات تجارية تحريرية في العقد الأول من القرن الحالي، الأمر الذي تطلب وجود قطاع ديناميكي يستجيب لمتطلبات التصدير والأسواق الخارجية، وغير مقيد بالإجراءات البيروقراطية والهياكل الإدارية الروتينية الذي يتصف بها القطاع العام، ومن هنا فقد انعكست سياسة تحرير التجارة الخارجية على توزع النشاط الإنتاجي على صعيد الاقتصاد المحلي لصالح تنامي دور القطاع الخاص وانكفاء لدور القطاع العام، الذي لم يستطع بدوره التأقلم مع سياسة التصنيع من أجل التصدير وظروف المنافسة المفتوحة، على عكس القطاع الخاص الماهر في اقتناص الفرص، والتأقلم مع المتغيرات، و الذي كان الأكثر مرونة واستجابة لتحرير التجارة الخارجية فسجل تطوراً ملحوظاً في مساهمته في تجارة سورية الخارجية بصورة عامة، وفي حجم الصادرات الصناعية بصورة خاصة على طول الفترة المدروسة، حيث ازدادت نسبة مساهمته في جميع أنواع الصادرات ولاسيما الصادرات الصناعية التي تطورت مساهمته بهذا النوع من الصادرات من 45.7 % عام 2000 إلى 71.7 % في العام 2010 ، وهذا يظهر أن القطاع الخاص قد استجاب بصورة كبيرة لإجراءات تحرير التجارة الخارجية خلال السنوات المدروسة، وتشير مرونة استجابته لهذه الإجراءات إلى قدرات وإمكانات كبيرة من أجل زيادة حجم وقيمة الصادرات السورية لاسيما المصنعة منها، وتعزيز وضع ميزان التجارة الخارجية باتجاه تقليص العجز والوصول لمرحلة التوازن.

3. **الصادرات:** أظهرت صادرات الصناعات التحويلية استجابة فعالة وسريعة لنوع سياسة التجارة المعتمدة، فأظهرت نمواً ملحوظاً في تجربة التصدير التي تمت في أواخر ثمانينات القرن الماضي وساهمت في تحقيق فائض في الميزان التجاري السوري لأول مرة منذ عقود خلت، وبعد العام 2000 وفي إطار تبني سياسة منهجية لتحرير التجارة الخارجية حققت هذه الصادرات المصنوعة نمواً من 28210 ملايين ليرة سورية خلال عام 2000 إلى 217557 مليون ليرة سورية خلال عام 2010، وإن شهدت تعثراً خلال عام 2009 إلا أن ذلك تم رده إلى أزمة عالمية للنظام المالي الدولي انعكست على حجم الطلب العالمي على هذه المنتجات في الدول المتقدمة الأكثر جذباً لها.

رابعاً: انعكاس سياسة التجارة الخارجية على صناعة وصادرات النسيج والألبسة السورية:

انعكس تحرير التجارة الخارجية على مجمل الصناعة التحويلية في سورية إلا أن صناعة النسيج والألبسة كانت الأكثر تأثراً بهذا التحرير، وذلك بسبب شدة التنافسية في مجال صادرات هذه الصناعة في الأسواق العالمية من جهة، وضعف تنافسياتها الناجم عن انغلاقها الطويل عن المنافسة في الأسواق المحلية بسبب السياسات الحمائية من جهة ثانية، على صعيد الأسواق الدولية فإن الوضع الذي كان قائماً حتى نهاية العام 2005 بفضل اتفاقية الألياف المتعددة التي كانت تغلق أسواق الاتحاد الأوربي في وجهة صادرات النسيج والألبسة الآسيوية لصناعة النسيج والألبسة السورية أسواقاً مريحة ومضمونة. يضاف إلى ذلك المنافسة الشديدة التي تعرضت لها صناعة الألبسة السورية بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا من قبل منتجات الألبسة التركية التي تميزت بانخفاض التكاليف وحدثة التصاميم، الأمر الذي أدى إلى خروج العديد من صناع الألبسة السورية من دائرة الإنتاج بسبب عدم قدرتهم على الاستمرار في المنافسة . بالرغم من الآثار السلبية السابقة لتحرير تجارة سورية الخارجية على صناعة وتجارة النسيج والألبسة السورية إلا أن صادرات هذه الصناعة حققت تطوراً ملحوظاً في ظل اعتماد السياسات التجارية التحريرية، فازدادت هذه الصادرات من 22252 مليون ليرة سورية عام 2004 وبلغت ذروة في عام 2008 محققة 99408 مليون ليرة سورية من الصادرات من مختلف الأنواع كالقطن خام والمحلوج والأنسجة المختلفة والألبسة، وإن تراجعت إلى 55447 مليون ليرة سورية في عام 2010 بسبب ظروف الطلب العالمي على هذه المنتجات، وهنا لابد من التمييز حسب نوع الصادرات حيث أن الصادرات السورية تتركز في القطن الخام والمحلوج والنسيج بالدرجة الأولى، وإن حققت صادرات الألبسة نمواً ملحوظاً إلى أنها شهدت تراجعاً مبكراً بسبب الأثر السلبي الكبير لاتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع تركيا في عام 2007.

خامساً: تحديات تطوير صادرات الصناعات التحويلية:

في إطار تحليل تطور هيكلية صادرات الصناعات التحويلية السورية خلال الفترة المدروسة، تم تأطير تحديات تنمية هذه الصادرات من خلال ثلاثة عناوين فرعية:

- التركيز السلعي للصادرات السورية، فقد أظهرت البيانات الإحصائية سيطرة صادرات الوقود والزيوت المعدنية حتى وقت قريب على ما قارب الـ 50% من سلة الصادرات السورية.
- التركيز الجغرافي للصادرات السورية، فقد تركزت وجهة الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة بنسبة قاربت الـ 80 % إلى شريكين تجاريين تمثلا بدول الاتحاد الأوربي والدول العربية.
- ضعف تنافسية الصادرات السورية، حيث أظهر تحليل التنافسية تباين وعدم استقرار في مختلف مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري.

المقترحات :

انطلاقاً من نتائج البحث ومن شروط الاقتصاد السوري الحالية تم وضع التوصيات التالية:

1. في إطار الظروف والشروط الاستثنائية التي تشهدها سورية أمنياً واقتصادياً و اجتماعياً، فإن السياسات الاقتصادية بصورة عامة و سياسات التجارة الخارجية بصورة خاصة سُخرت لتحقيق هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بانتظار الخروج من الأزمة وتكشف الآفاق المستقبلية، وبناءً عليه فإن التوصيات المرتبطة بسياسة التجارة الخارجية المستهدفة في إطار نتائج البحث الحالي، تستند على النتائج المحققة في المرحلة السابقة وتأخذ طابع مستقبلي بانتظار عودة الاستقرار، بذلك يمكن التوصية بمراجعة سياسة التجارة الخارجية المتبعة خلال الأعوام الأخيرة بما يتلاءم مع المتغيرات الحالية، حيث تظهر ضرورة اعتماد أنموذج تجارة خارجية مختلط يقوم على تقييد بعض المستوردات والصادرات بما يتيح توفير احتياجات السوق المحلية من السلع والمنتجات الأساسية، ويساهم في الحفاظ على الاحتياطي الوطني المتراجع من القطع الأجنبي، وقد اتخذت العديد من الخطوات في هذا الاتجاه، إلا أنه من الأهمية وضع تصور ومرجعية لهذه الخطوات تراعي فترات التقييد وجدواها، بهدف الحيلولة دون إساءة هذا التقييد وتسخيره لخدمة مصالح ضيقة على حساب المصلحة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن لا يؤدي هذا التقييد إلى إعادة تجربة الثمانينات السابقة في خلق سوق محلية محتكرة لصالح عدد قليل من المنتجين أو المستوردين لسلع منخفضة الجودة، الأمر الذي يسمح بنمو التوجهات الطفيلية في التجارة الخارجية.

2. في إطار الانعكاس الإيجابي النسبي لتجربة اعتماد توجه للانفتاح على الاقتصاد الإقليمي والعالمي على قطاع الصناعات التحويلية السورية، يمكن التوصية بالاستمرار بالاعتماد مستقبلاً على منهجية مفتوحة و متوازنة فيما يتعلق بالسياسات والآليات النازمة لقطاع التجارة الخارجية، وبكلمات أخرى فإنه مع وضوح استحالة عزل السوق المحلية عن الأسواق الخارجية، والآثار السلبية لتجربة عزل السوق المحلية باعتماد سياسة إحلال الواردات، تظهر ضرورة اعتماد سياسات وآليات تضع المنتجين المحليين في بيئة تنافسية تحول دون استكانتهم لظروف التصريف المضمون لمنتجاتهم مما يدفعهم لتطوير منتجاتهم كماً ونوعاً لتكون قادرة على المنافسة في السوق المحلي، والولوج للأسواق الخارجية.

3. بالإضافة إلى مراجعة سياسة التجارة الخارجية وتوجهاتها، تظهر ضرورة أن يترافق ذلك مع تبني سياسة تصنيعية واضحة المعالم والأهداف، حيث أظهرت تجارب الدول النامية التي نجحت في

عملية التنمية الاقتصادية بالاعتماد على سياسة تجارية موجهة للخارج، ضرورة ترافق سياسة التجارة الخارجية مع سياسة تصنيعية تراعي متطلبات التوجه المعتمد، مما يؤدي إلى تشكيل قاعدة تصنيع الوطنية بما تتناسب مع توجهات التجارة الخارجية، وفي حالة الاقتصاد السوري لابد أن تلحظ سياسة التصنيع المعتمدة نشاط القطاع الخاص واستثماراته وتعمل على توجيهها بعد أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأسواق المحلية و الخارجية معاً من حيث نوعية المنتجات وجودتها، وتستهدف التصنيع بهدف استغلال الميزات المتوفرة وإنتاج سلع ذات جودة مرتفعة بصورة مترافقة مع العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج لتتمكن من مواجهة منافسة المنتجات المستوردة في الأسواق المحلية من جهة، و المنافسة في الأسواق الخارجية من جهة أخرى.

4. وضع خطة زمنية لإعادة العمل على تنشيط التجارة الخارجية السورية بطريقة مدروسة ومحكمة من خلال مراعاة عدد من العناصر:

- أن لا يتم اختصار عملية التحرير التجاري بإزالة الحواجز الغير جمركية و تخفيض الحواجز الجمركية، وإنما من خلال اعتماد منهجية استراتيجية و آليات متكاملة تراعي ظروف الاقتصاد وإمكانياته الحالية والمستقبلية، وأداء قطاعاته من خلال التشاور والتنسيق مع المعنيين و الفاعلين في مختلف الفروع الاقتصادية و إشراكهم في اتخاذ الإجراءات وجدولتها زمنياً.
- إعادة تقييم اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة سابقاً، وبما يتلاءم مع الظروف السورية الحالية، والعمل على تعزيز الاتفاقيات التجارية مع الدول الصديقة كروسيا وإيران ودول البريكس، وذلك من أجل تأسيس علاقات تجارية متينة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية للعلاقات الدولية، حيث أثبتت التجارب ترابط العلاقات الاقتصادية مع العلاقات السياسية، وديمومة العلاقات الاقتصادية المبنية على أسس الانسجام والتوافق السياسي مع الشريك التجاري.
- اتباع مبدأ تجزئة التحرير التجاري، وذلك من خلال تحرير فروع الصناعة بشكل منفصل، من خلال القيام أولاً بإجراء دراسة معمقة لفروع الصناعة السورية قبل اتخاذ الإجراء بتحرير صادرات ومستوردات أي فرع من القيود التجارية، واعتماد خطوات تحرير تدريجية مجدولة زمنياً بما يتناسب مع مستوى تطور الصناعة المعنية و واقع الاستثمار والإنتاج الحالي لها، وحالة العرض والطلب على منتجات هذه الصناعة في السوق المحلية، بحيث لا يؤدي التحرير إلى حصول عجز في المعروض من منتجات الصناعة المحررة من جهة، و من

جهة ثانية أن يخدم التحرير الصناعة من خلال إخضاعها للمنافسة التدريجية دون أن يؤدي إلى التأثير السلبي والمباشر عليها، كما كانت حالة صناعة الألبسة السورية التي تأثرت بصورة سلبية كبيرة نتيجة اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، حيث أدت القدرة التنافسية العالية لمنتجاتها من الألبسة من حيث التصميم والكلفة إلى إخراج عدد كبير من مصنعي الألبسة السوريين من دائرة الإنتاج وحولتهم لدائرة استيراد المنتجات التركية، الأمر الذي كان يمكن تفاديه لو تم استثناء منتجات الألبسة لفترة زمنية محددة من الخضوع لشروط الاتفاقية، ووضع جدول زمني تدريجي لذلك، وتقديم التسهيلات اللوجستية والأئتمانية لصناع الألبسة الأتراك مما كان سيؤدي إلى إقامة شركات مشتركة سورية-تركية لإنتاج الألبسة على الأراضي السورية، ويحول دون خروج المصنع السوري من العملية الإنتاجية.

- القيام بصورة مؤقتة ومجدولة زمنياً بتحرير المستوردات الأساسية لعمليات الإنتاج الصناعي السوري، وإعفاءها من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، من أجل توفير مستلزمات الإنتاج الصناعي مما سيسهم في إعادة عجلة الإنتاج السورية للدوران في العديد من المنشآت المتوقفة بسبب صعوبة توفير المستلزمات نتيجة للظروف الراهنة، على أن يتم تقديم الحوافز التمويلية والاستشارية لتوجيه الاستثمارات من أجل العمل على تصنيع المستوردات الوسيطة وذلك ضمن إطار السياسة التصنيعية التي يتم تبنيها بشكل مترافق مع سياسة التجارة الخارجية، ضمن رؤيا شاملة تتضمن تفادي تكرار تجربة السبعينات التي أدت إلى تزايد المستوردات الوسيطة بشكل كبير فاق نسبة ازدياد الصادرات.

5. اتخاذ الإجراءات والآليات التي تساهم في تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية و إن تم ذلك في المرحلة الحالية على عتبات مرتفعة، حيث إن ثبات سعر الصرف يعتبر أكثر أهمية من مستواه بالنسبة لعمليات الإنتاج و التجارة الخارجية، واستقرار الاقتصاد الوطني بصورة عامة.

6. العمل على تأسيس جهة مرجعية تقوم بالإشراف على وضع استراتيجية لتطوير قطاع النسيج والألبسة السورية في ظل المتغيرات الحالية، حيث تتمثل أهم معالم الاستراتيجية المطلوبة كما تم الإشارة إليها في الاستراتيجية المقترحة في ختام الفصل الرابع من البحث، ومن أهم أهداف هذه الاستراتيجية التخطيط والعمل على إنشاء مناطق صناعية متخصصة بإنتاج النسيج والملابس، وتطوير المناطق والمدن الصناعية القائمة، والعمل على الربط بين هذه المناطق من أجل تشكيل عناقيد إنتاج صناعية متكاملة فيما بينها لتحقيق الاستفادة من وفورات الحجم والتكامل في الإنتاج، و التركيز على أهمية أن تلحظ هذه العناقيد أيضاً المنشآت والشركات خارج المناطق الصناعية وتشملها في عمليات الربط الإنتاجي والتجاري.

7. في ظل الارتفاع الكبير لتكاليف النقل الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود والمخاطر الأمنية، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على تكاليف السلع المصنعة المحلية والمستوردة على حد سواء، تظهر جدوى اقتصادية كبيرة لإطلاق مشروع بهدف إحياء النقل باستخدام السكك الحديدية، مما سيساهم بتخفيض كلف النقل على المصنع والمصدر والمستهلك، و يتطلب ذلك وضع خطة من قبل وزارة النقل بالتعاون مع إدارة المدن الصناعية من أجل تنفيذ مشاريع لإنشاء مرافئ جافة وربط هذه المدن بالمرافئ البحرية والمعابر الحدودية والأسواق المحلية.

8. في ظل الدمار والنهب الذي تعرضت له خطوط الإنتاج في مراكز التصنيع السورية، توجد احتياجات لاستيراد خطوط إنتاج جديدة لاستبدال خطوط الإنتاج التي لم تعد صالحة بسبب قدمها أو لتعرضها للنهب والتخريب، وفي ظل أزمة القطع الأجنبي التي يشهدها الاقتصاد السوري، لابد من التوجه لعقد اتفاقيات أثمانية مع الدول الصديقة لسورية كالصين وروسيا وإيران بهدف استيراد خطوط إنتاج جديدة للمصنعين السوريين وذلك بكفالة الدولة السورية، مع فترات سماح زمنية للتسديد، أو تعهدات بتصدير المنتجات السورية المصنعة لأسواق هذه الدول.

9. اعتماد التنسيق والتكامل بين السياسات الصناعية و التجارية و الزراعية السورية، حيث اتضح في إطار البحث وجود أثر كبير للواردات على صادرات الغزل والنسيج السوري، مما يشير إلى دور كبير للمكون المستورد في صناعة النسيج والألبسة السورية، و هنا تبرز ضرورة قيام السياسات الصناعية بتحفيز المصنعين السوريين لتصنيع السلع الوسيطة المستوردة، و تحقيق التكامل بين مختلف مراحل صناعة وإنتاج النسيج والألبسة السورية محلياً، وهنا يبرز دور وأهمية القطاع الزراعي في تخطيط الاقتصاد السوري الكلي، حيث يعتبر القطاع الزراعي إلى جانب وفرة اليد العاملة السورية من أبرز الميزات النسبية للاقتصاد السوري في المرحلة الحالية، مما يتطلب اعتماد سياسة زراعية تعني باستمرارية هذا القطاع ودعم العاملين فيه، والتخطيط وتوفير التمويل والدعم اللازمين لدعم الزراعات المطلوبة لرفد فروع الصناعات التحويلية بالمدخلات المحلية الأمر الذي يقلل من استيراد مدخلات الإنتاج، ويساهم في تحقيق التشابك والتكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

10. في ضوء الدور المتزايد للقطاع الخاص في قطاع النسيج والألبسة السورية إنتاجاً وتجارةً، والناجم عن ديناميكيته وقدرته على التفاعل مع ظروف ومتطلبات الأسواق الخارجية المتقلبة تظهر ضرورة تحسين بيئة الأعمال التي تحفز القطاع الخاص الذي يعول عليه تصنيعاً وتصديراً بشكل كبير في المرحلة القادمة في ظل تحرير التجارة الخارجية، على صعيد آخر وفي ضوء تراجع دور القطاع العام المقيد بكم كبير من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية تظهر ضرورة إطلاق مشروع متكامل لإعادة هيكلة و تحديد دور هذا القطاع المستقبلي في صناعة النسيج والألبسة السورية.

11. التقييم والمراجعة المستمرين لعمل المؤسسات المعنية بدعم وتنمية الصادرات السورية التي تم تأسيسها في السنوات الأخيرة (هيئة تنمية وترويج الصادرات-صندوق دعم الصادرات- اتحاد المصدرين السوريين) وذلك بسبب الدور المهم الذي يجب أن تقوم به هذه المؤسسات من أجل تنمية الصادرات السورية، والعمل على رفدها بمؤسسات أخرى تعنى بشؤون تمويل وضمان الصادرات، لما للعمليات المذكورتين من دور كبير في دعم الصادرات وأيضالها للأسواق الدولية.
12. توفير البيئة الداعمة والمنظمة لنشاط القطاع الخاص في الاقتصاد السوري وتعتبر هذه المهمة من أبرز مسؤوليات الجهات الحكومية التي يتوجب عليها أن تنظم بشكل غير مباشر عمل القطاع الخاص من خلال البيئة التشريعية والتنظيمية، بما يحول دون انحرافه لتحقيق المكاسب دون إيلاء الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير الأنشطة الداعمة لنشاطه الصناعي من خدمات تمويلية ولوجستية وبنية تحتية.

الآفاق البحثية:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في ختام البحث، يمكن اقتراح عدد من المحاور البحثية للمرحلة القادمة ومن أهمها:

- ✓ تحليل العلاقة بين تدفق مختلف الأنواع من الواردات من سلع الإنتاج الوسيطة والصادرات من منتجات الاستهلاك النهائية.
- ✓ تتبع تطور صادرات مختلف فروع الصناعة التحويلية السورية بشكل منفرد، مع الاهتمام بدور المكون المستورد في صادرات كل فرع على حدا.
- ✓ تقصي التوافق التجاري للاقتصاد السوري بشكل منفصل مع عدد من الدول التي اتضح وجود نسبة عالية من التوافق بينها وبين الاقتصاد السوري.
- ✓ تحليل احتياجات الصناعات التحويلية السورية من الخدمات اللوجستية وبصورة خاصة قطاع الخدمات الحقيقية والتمويلية واللوجستية.
- ✓ تحليل أثر تكاليف النقل وانعكاسها على تكاليف إنتاج السلع الصناعية.
- ✓ تحليل سياسات التصنيع السورية المعتمدة و دورها و آثارها على العملية الإنتاجية في الاقتصاد السوري.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب :

1. أبو شرار، علي عبد الفتاح: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
2. أبو صالح ، محمد صبحي - عوض ، عدنان محمد: مقدمة في الإحصاء مبادئ وتحليل باستخدام SPSS ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان 2008.
3. أشقر، أحمد: الاقتصاد الكلي ، درا الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007 .
4. بيلوي، حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة العدد 257، الكويت 2000 .
5. ثورو، ليستر: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة، 2006.
6. جوني، عز الدين: التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق 2001.
7. حبيب، مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى ، دمشق، 2006 .
8. حجار، بسام: العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
9. حسين عوض الله ، زينب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999 .
10. حمش، منير: التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها، دار الجليل، 1992.
11. حمش ، منير: الفكر الاقتصادي السوري في الخطاب السياسي السوري، دار بيسان، بيروت 2004.
12. حمش، منير: الاقتصاد السوري على مشارف القرن الواحد و العشرين، دار مشرق- مغرب، دمشق، 1997.
13. حمش ، منير: الفكر الاقتصادي السوري في الخطاب السياسي السوري، دار بيسان، بيروت ، 2004.
14. حمش، منير: الاقتصاد السوري على مشارف القرن الواحد والعشرين، دار مشرق- مغرب، دمشق، 1997.
15. حمش، منير: الاقتصاد السوري في أربعين عاماً، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971-2010)، منتدى المعارف، الطبعة الأولى 2011.
16. جراهام دونكلي: التجارة الحرة، الأسطورة والواقع والبدائل، ترجمة مصطفى محمود، المركز القومي للترجمة، 2000 .
17. داغر ، ألبير: أية سياسة صناعية لسورية، أوراب، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، الأهالي، دمشق 2007.
18. دياب، محمد: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2010.
19. سكر، نبيل: الإصلاح الاقتصادي في سورية، دار الرئيس، الطبعة الأولى، بيروت 2000.
20. سواعي، خالد محمد: التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006.
21. سربتي، أحمد ، السيد ، محمد: اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى مؤسسة رؤيا، القاهرة، 2009.
22. شندرا، راجيش: التصنيع والتنمية في العالم الثالث، ترجمة محمد محمود عمار،، مطبعة المعرفة ، مصر 1994.
23. عبد المطلب، عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الدول العربية ج 2، الطبعة الأولى، القاهرة.
24. عمادي، محمد: تطور الفكر التنموي في سورية، دار طلاس، الطبعة الأولى، دمشق، 2004 .

25. عبد المطلب، عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، ج 2، على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة الدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
26. عجمية، عبد العزيز. الليثي، محمد علي: التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996.
27. عيده، عبد الحكيم عبد الحي: مقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وتطبيقاتها: نماذج السلاسل الزمنية، جامعة القدس، فلسطين، 2007.
28. عبد الفضيل، محمود: العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2000.
29. فاندال، والتر: السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس جانكز، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، دار المريخ للنشر، الرياض، 1992.
30. قابل، محمد صفوت: تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
31. كولير، بول - دولار، ديفيد: العولمة والفقر والنمو، بناء اقتصاد عالمي شامل، البنك الدولي، تقرير بحوث السياسات، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة العربية الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
32. محمود حامد، عبد الرزاق: تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع مصر، 2006.
33. محمد، رانيا و عمارة، عبد العزيز: تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقيات الغات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
34. محمود شهاب، مجدي: الاقتصاد الدولي، نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2007.
35. مكيد، علي: الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
36. هوشيار، معروف: تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الاولى، 2006.
37. وجدي، محمود حسين: نشاط التصدير والإتماء الاقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973.
38. وديع، محمد عدنان: القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
39. ولعلو، فتح الله: الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة، الطبعة الاولى، بيروت.
40. يونس، محمود: أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993.
41. يلماظ، أكيوز: الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والآفاق المستقبلية، دار المريخ، 2006.

ثانياً: التقارير والدوريات:

42. إصلاح السياسات التجارية في سورية، ماهي أهم التطورات؟ مذكرة سياسات رقم 4: عصام اسماعيل، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2005.
43. التقرير الوطني الاستراتيجي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) محور الاقتصاد و الإنتاجية، هيئة تخطيط الدولية و UNDP: United Nations Development Program، 2007.

44. الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، الفصل الثامن، الصناعة التحويلية.
45. المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، مذكرة سياسات رقم 8 " التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية، معضاد قرقوط، كانون الثاني 2006.
46. التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007-2008، برنامج الأمم المتحدة و هيئة تخطيط الدولة.
47. التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012: المرصد الوطني للتنافسية، دمشق 2013.
48. البنك الدولي: سورية، الاندماج في الأسواق العالمية -تقييم القدرة التنافسية في التجارة والخدمات اللوجستية، البنك الدولي، واشنطن 2004.
49. الإسكوا، تقييم سياسات التجارة الخارجية السورية، مذكرة غير منشورة، دمشق 2008.
50. المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مذكرة سياسات، دمشق.
51. الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، الملخصات التنفيذية لدراسات الحالة الوطنية: مصر، الأردن، سورية، تونس. حالة سورية، فؤاد اللحام 2010 .
52. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2008، 2012، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
53. برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية-البرنامج التنفيذي- وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة التنمية الإيطالية، دمشق ، كانون الأول 2007.
54. برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: التقرير الختامي، استراتيجية التطوير لثلاثة قطاعات (النسيج، الأغذية الزراعية، الخضروات والفواكه)، ريكاردو بيسو، برنامج المساعدة الأوروبية لسورية، دمشق 2009.
55. برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية-البرنامج التنفيذي- وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة التنمية الإيطالية، دمشق ، كانون الأول 2007.
56. تحليل الاقتصاد الكلي السوري، هيئة تخطيط الدولية مسودة للمناقشة. 2005.
57. تحليل التجارة الخارجية في سورية، 2006-2012: هيئة تنمية وترويج الصادرات، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، إعداد فريق الدراسات. 2013.
58. تقرير تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعات التحويلية، الفترة 2005-2008 ،هيئة تخطيط الدولة.
59. تقرير تتبع عمل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، وزارة الصناعة، مديرية الإحصاء، 2013.
60. تقارير تمكين التجارة العالمية 2009، 2010، 2012، المنتدى الاقتصادي العالمي. 2013.
61. تقرير التجارة و التنمية 2012، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك.
62. تقرير الوضع الحالي لصناعة النسيج العربية، الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، 2009.
63. تحليل التجارة الخارجية ،هيئة تخطيط الدولة ، مديرية التخطيط النقدي والمالي، 2005-2010. دمشق، 2012.
64. تقييم سياسات تجارة سورية الخارجية، الإسكوا، دراسة غير منشورة، 2010.
65. دوشين، جيرارد- نجوم، أسامة: نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، برنامج ISMF، العدد الأول ، الإصدار الثاني، تموز 2008 .
66. زعباط، عبد الحميد: نظريات التجارة و محدوديتها، مجلة الاقتصاد والتسيير و التجارة، جامعة الجزائر، الجزائر عدد 10، 2004.
67. زمان، كونستانتين: مراجعة الاقتصاد السوري، مشروع وسائل التحديث المؤسساتي و القطاعي ISMF تشرين الأول، دمشق، 2006.

68. سعدي، وصاف: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، 2002.
69. سورية، هدر الإنسانية، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في سورية، تقرير الربيعين الثالث و الرابع 2013، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2014.
70. صحيفة الثورة السورية ، الأعداد الصادرة في 7 أيار 2014 -19 أيلول 2012.
71. عبدالحميد، قدي. السعدي، وصاف: آليات ضمان الأئتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2002.
72. عبدالنور، خالد و عريش، زياد: مرتكزات و عناصر السياسة الصناعية في سورية، وزارة الصناعة - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية استراتيجية صناعية، دمشق تشرين الثاني 2006.
73. ماري، خوسيه. ألفاريس كوكه ، غارسيا: التجارة والسياسات المحلية في الاقتصاد المفتوح، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2003.
74. محمود، حبيب: تحليل التجارة الخارجية في سورية (2005-2009)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33) العدد (1) 2011.
75. مصرف الاستثمار الأوروبي EIB، مرفق الشراكة و الاستثمار، صندوق المساعدة الفنية FEMIP، ((خيارات جديدة لتمويل الاستثمار الخاص في سورية، دراسة جدوى المرحلة الأولى (SY\2005101\TA2005\S44-041720) التقرير النهائي، آذار 2006.))
76. مشروع التحديث و التطوير الصناعي في سورية - دعم الخدمات في صناعة النسيج و الملابس (المركز الفني للنسيج في سورية) (أيوب، أوتوليني، رمان، عشي 2009).
77. موالدي ، عبد القادر ، مدير عام المؤسسة العامة للمحالج وتسويق الأقطان ،موقع سيريانديز الالكتروني 2013.
78. نبال، عبدالقادر : الانفتاح الاقتصادي في سورية، مجلة دراسات عربية، العدد 7-8، أيار-حزيران 1998.

ثالثاً: المؤتمرات والمقالات العلمية و الندوات :

79. بشور، هيام و جبرة، رفيع: مخرجات البحث العلمي والتطوير التقاني ومؤشرات الأداء، المؤتمر الوطني للبحث العلمي و التطوير التقاني، دمشق 24-26 أيار 2006.
80. حمش، منير: هل حقاً أن تحرير التجارة قاطرة للنمو؟ ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و العشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية، 2010/3/23.
81. شلاح، راتب: الفائض التجاري السوري: حدث عابر أو تحسن مستمر؟ جمعية العلوم الاقتصادية، 1990.
82. عمادي، محمد: تجربة سورية في تحرير التجارة و سياسات الإصلاح الاقتصادي. محاضرة في إطار فعاليات الدورة الحادية و الأربعين لمعرض دمشق الدولي . دمشق، 1994
83. عفارة، عدنان: الصناعات الغذائية في ظل المنافسة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.
84. لحام، فؤاد: الصناعة السورية و تحديات المستقبل، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و العشرون، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 2010.

85. لحام، فؤاد: التحديث الصناعي في سورية، الضرورة، الواقع، التحديات: ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 2008.
86. لحام، فؤاد: الصناعة السورية في ضوء اتفاقيات الشراكة وتحرير التبادل التجاري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، دمشق، 2011/01/25 حتى 2011/06/28.
87. ناصر، أكرم و الأخرس، صفوان و بربر، بشير: البحث والتطوير التقاني و الابتكار في المؤسسات الإنتاجية العامة و الخاصة: الواقع ومتطلبات تطويره، المؤتمر الوطني للبحث العلمي و التطوير التقاني، دمشق 24-26 أيار 2006.
88. هيئة تنمية وترويج الصادرات، ورشة عمل بعنوان الصادرات السورية (خصائص - محددات - بدائل متاحة) ،قاعة رضا سعيد، جامعة دمشق، 2013/3/19.
89. واقع النسيج العالمي وتنافسية قطاع النسيج السوري: ندوة، غرفة صناعة حلب، حلب 2010.

رابعاً: الرسائل جامعية:

90. اسماعيل ، عزة: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، إشراف د. باهر عتلم، د. سامي السيد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.
91. حسين، شجاع: القدرة التنافسية في الاقتصاد السوري و أثرها في التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، إشراف أ.د. حسين الفحل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. سورية 2010.
92. سيد أحمد، هناء :دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة/1980-2005/ رسالة دكتوراه، إشراف د. محمد عكروش و د. عبد الهادي الرفاعي، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية 2007.
93. صقر، أديب علي: صادرات الغزل والنسيج في سورية، رسالة ماجستير، إشراف أ.د. عصام خوري، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1997.
94. طالب، أحمد محمد: متطلبات تأهيل الصناعات التحويلية في سورية في ضوء تحديات الشراكة السورية الأوروبية، رسالة ماجستير، إشراف أ.د. حبيب محمود ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية 2012.

خامساً: المؤسسات والمراكز الحكومية:

95. المكتب المركزي للإحصاء: النشرات الإحصائية للأعوام : 1996، 2002، 2003، 2005، 2008، 2011. خلاصات وإحصائيات التجارة الخارجية للأعوام 2000 حتى العام 2012. دمشق.
96. المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، دمشق.
97. غرفة صناعة دمشق، دمشق.
98. مصرف سورية المركزي، أرشيف التشريعات، دمشق.
99. هيئة تخطيط الدولة : مديرية التحليل الكلي ، ومديرية التخطيط النقدي والمالي، دمشق.
100. هيئة تنمية وترويج الصادرات: مديرية الدراسات، دمشق.
101. وزارة الصناعة: مديرية القطاع الخاص و مديرية التخطيط، تقارير تراكمية وبيانات إحصائية دمشق.
102. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مديرية التجارة الخارجية، دمشق.

سادساً:المراجع باللغة الإنكليزية

103. J.L.Ford,The Ohlin–Heckscher Theory:Basis and Effects of Commodity Trade,Asia Publisching House,New Yourk,1965.
104. Bhagwati,Jagdish, and T.N. Srinivasan ,’’The General Equilibrium Theory of Effective Protiction and Resource Allocation,’’ Journal of International Economic1973.
105. Edwards,Sebastian,’’Openness,Trade Liberalization,and Growth in developing Contries’’ Journal of Economic Literature,Vol.XXXI (September1993) .
106. Thomas,Vindo, John,Nash,and others, ,Best Practices in Trade Policy Reform(Washington:World Bank.Oxford University Press) 1991.
107. R.Lawrence and D.Weinstein " Trade and Grwoth: Import–led or Export–led? Evidence from Japan and Korea" in J.Stigiltz and S.Yusuf(editors) Rethinking the East Asian Miracle,Oxford University Press for the World Bank,New York. (2001).
108. Balassa,Bela,’’Exports,Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973 Oil Shock ‘’Journal of Development Economics,May/June,1985.
109. P.LimThe Evelution of Kore's Development Paradigm: Old Legacics and Emerging Trends in the Post–Crisis Era,ADB Institute Working Paper 21,ADB,I,Tokyo. (2001).
110. S.Lall "The Technological Structure and Performance of Developin Country Manufactured Exports 1985–98" Oxford Development Studies, vol 28,no 3. (2000).
111. Export Promotion Strategies,Theory and Evidence from Developing Countries, Chris Milner(Editor);New York University Press,Washington Square,New York,USA,1990.
112. John Weiss: Export Growth and Industrial Policy:Lessons from the East Asian Miracle experience,ADB:Asian Development Bank.Paper No.26.Feruary 2005.
113. Evans, Carolyn L.,and James Harrigan. Distance,Time,and Specialization: Lean Retailing in General Equilibrium.American Economic Review 95,no.1:292–313. 2005.
114. Oliva,Maria–Angels.’’Estimation of Trade Protiction in Middle East and North African Countries.’’ IMF Working Paper No.WP/00/27.2000.
115. The Political Economy of Trade Policy in the Middle East and North Africa:A Study Sector in Egypt and Morocco.Research Report.Economic Resarch Forum.February 2008.
116. Rina, Bhattacharya–Wolde,Hirut, Constaints on Trade in The MENA Region,Moddle East and Central Asia Department, Working Paper–IMF,2010.

117. M.Pangestu "Industrial Policy and Developing Countries" in B.Hoekman, A.Mattoo and P.English(editors) Development ,Trade and the WTO: a handbook, World Bank, Washington DC. (2002).
118. K. Hoff and J.Stiglitz"Modern Economic Theory and Development" in G.Meier and J.Stiglitz(editors) Frontiers of Development Economics, Oxford University press and the World Bank, New York(2001).
119. K. Jomo(2001)"Rethinking the Role of Government Policy in South East Asia" in J.Stiglitz and Yusuf(editors) Rethinking the East Asian Mircle, Oxford University Press of the World Bank,New York (2001).
120. Blonigen, Bruce, and Miao Grace Wang. Inappropriate Pooling of Wealthy and Poor Countries in Emperical FDI Studies. In Does Foreign Investment Promote Development? Ed. Theodore H.Moran, Edward M.Graham,and Magnus Blomstroem.Washington:Peterson Institute for International Economics. 2005.
121. Byrns, Ralf:" Comparative Advantage and Absolute Advantage", University of North Carolina,Work Paper, 2011.
122. Neary, J.Peter:"Competitive versus Comparative Advantage", Working Paper, School of Economics, University College, Dublin.2002.
123. The Global Enabling Trade Report 2012, World Economic Forum ,2012.
124. Connecting to compete: Trade Logistics in the Global Economy'', World Bank. 2012.
125. " Doing Business Report 2012",World Bank , 2012.
126. Report of the Comiite on Comprehensive Regulation for Credit Rating Agencies, Ministry of Finance,New Delhi,India 2009.
127. Sovereign Rating, Syrian Arab Republick, Capital Intelligence, 2010.
128. Porter ,Michael: The Competitive Advantage of Nation. Harvard Business Review , April . 2000.
129. Anderson, James E.,and E. Van Wincoop.Gravity with gravities:A solution to the border puzzle.American Economic Association 93(1)2003.
130. Trade Determinants and Potential of Syria:Using a Gravity Model,With an Estimation of The Syrian Crisis' Impact on Exports.Zaki Mehchy,Rabie Nasser,and Marc Schiffbauer,Working Paper 773, ,Syrian Center for Policy Research,September 2013.
131. Trade and Development Report, 2012"Policies for Inclusive and Balanced Growth"UNCTAD.United Nations, 2012.

132. Peridy,Nicolas. The Trade Effects of the Euro–Mediterranean Partnership:What Are the Lessons for ASEAN countries?Journal of Asian Economics 16: 25–39. 2005.
133. World Textile and Apparel Trade and Production Trends: USA and EU (Mindbranch, 2010)
134. Mac Gravie,Megan.Do Firms Learn from International Trade? Review of Economic Statistics 88 no. 1:64-60.2006.
135. Dennis , Allen. The Impact of Regional Trade Facilitation in the Middle East and North Africa Region.World Bank Policy Reseach Working Paper 3837(February).Washington:World Bank. 2006.
136. UNIDO: Industrial Development Report 2002/2003: Competing through Innovation and Learning, UNIDO, Viena. (2003).
137. Syria, Hernessing Trade for Growth:Economic and Social Development Unit, Middle East Department,Middle East and North Africa Rebn,gion,2004.
138. Assessment of Trade Policy Trends and Implications for the Economic Performance of The Escwa Region,Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)United Nations,New York 2009.
139. Bolbol,Ali A.,and Ayten M. Fatheldin. Intra–Arab Exports and Investment:An Emperical Analysis.AMF Economic Papers 12.Abu Dhapi:Arab Monetry Fund. 2005.

Abstract

Syrian economy has witnessed since the beginning of the current millennium a reformative economical movement, the headlines of this movement have been represented in an economical openness internally and externally, on the internal level this movement crowned in 2005, through the adoption of social market economy model as an alternative of the socialist planned economic model as a model for the development of the Syrian economy, and on the external level through the adoption of an approach to liberalization of foreign economic relations by taking a number of actions to consolidate this liberalization internally through issuing appropriate laws and regulations, and engage in negotiations to establish a free trade zone with the European Union in the framework of the Euro-Mediterranean partnership, and continues attempts to join the World Trade Organization, and engage in a number of bilateral and regional free trade zones.

This research run in the orbit of these external economical openness through working to explore the reflection of this openness on the Syrian economy, in particular, the reflection of the Syrian foreign trade liberalization policies on the Syrian economy, as the researcher aimed to follow the evolution and diversity that has occurred on the adopted Syrian foreign trade policies during the various periods of development of the Syrian economy, then work on monitoring the reflection of the adoption of the liberalization of foreign trade policies at the beginning of this century on the manufacturing Syrian industries sector in production and export, then address a case study of the reflection of liberalization of foreign trade policies on one of the main types of these exports, which are the Syrian Textile Exports.

Depending on the Central Bureau of Statistics database for the studied phenomenon during the period 2000–2012, the previous case has been addressed using the descriptive and quantitative economic analysis method. A characterization of the reflection of adoption of planned methodology for liberalization of foreign trade policies on the manufacturing Syrian industries was reached, and many results have been reached, which the most important was the positive impact of the liberalization of foreign trade policies on the Syrian manufacturing exports, in particular the textile industry exports, as a number of recommendations for the developing of the exports of this sector have also been suggested.

Key words: liberalization of foreign trade, manufacturing industries, manufactured exports, Textiles and Clothing sector.

*Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Economics*



*The Reflect of foreign Trade Policies Liberalization
on the Manufactured Exports in Syria*

This Dissertation Was Submitted in Fulfillment of The Requisites For The PhD's Degree in
Economic Science " Economical Policies"

Prepared by

Kinan Souliman Hasan

Supervised by

Prof.Dr.Habib Mahmoud

Dr.Chadi Bitar

Damascus. 2016